إبراهيم أنيس وأنظاره الدلالية والنحوية

إعداد

افتخار محمد علي الرمامنه

المشرف

الدكتور عبد الله عنبـــــر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

كانون ثاني ٢٠٠٤

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (إبراهيم أنيس وأنظاره الدلالية والنحوية) وأجيزت بتاريخ / / ٢٠٠٤م.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور عبد الله عنبر، مشرفاً أستاذ مشارك – اللسانيات – اللغة العربية	....
الأستاذ الدكتور محمد إسماعيل عواد، عضواً أستاذ في اللغة – (النحو) – اللغة العربية	....
الدكتورة فوز سهيل نزال، عضواً أستاذ مساعد – نقد – اللغة العربية	....
الأستاذ الدكتور يوسف أبو العدوس، عضواً أستاذ في البلاغة والنقد – قسم اللغة العربية جامعة اليرموك	....

الإهـــداء

إلى الذين قرن الله تعالى الإحسان

لهما بعبادته فقال:

(وقضـــى ربـــك ألا تعبـــدوا إلا إيـــاه

وبالوالدين إحسانا)

إلى أبي وأمي

سورة الإسراء

الآية ٢٣

شكر وتقدير

لله الشكر من قبل ومن بعد،،،

أتقدم بالشكر والتقـدير وعظـيم الامتنـان إلـى أستاذي الفاضل الدكتور: عبد الله عنبر الذي أعتز وأفتخر بإشرافه على هذه الرسالة، لما أحاطني به من لطف واهتمام، ولما أمدني به من عزيمة وصبر، فلم يأل جهـدا فـي سـبيل إرشادي وتوجيهي، وأشكره لملاحظاته التي كانت معينـا لا ينضب وعطاء لا ينقطع فجزاه الله عنـي خيـر جـزاء العلمـاء العاملين.

كما أود أن أتقدم بجزيل الشكر والتقـدير للأسـاتذة الفاضلين: الأستاذ الدكتور محمد إسماعيل عواد والدكتورة فوز سهيل نزال والأستاذ الدكتور يوسف أبو العدوس.

لتكرمهم بقبول مناقشة رسالتي، لتقويم مسـارها، وسـد ثغراتها.

فهرس المحتويات

الفصل الثاني

التطور الدلالي عند إبراهيم أنيس

إبراهيم أنيس وأنظاره الدلالية والنحوية

إعداد

افتخار محمد علي الرمامنة

المشرف

الدكتور عبدالله عنبر

ملخـــــص

عرض إبراهيم أنيس في مؤلفاته وبحوثه للمستويات الدلالية والنحوية والصرفية والصوتية، ورأيت أن أتناول في دراستي هذه جهوده في الحقلين الدلالي والنحوي. وذلك لحصوله على جائزة الدولة التشجيعية في مصر سنة ١٩٥٨م لإصداره كتاب "دلالة الألفاظ" الذي عده الكثير من العلماء كتابا قيما، حتى أنه لا يكاد يخلو أي كتاب ألف فيما بعد في مجال الدلالة من الاعتماد عليه، والتأثر به.

والحقل النحوي فيعود لما رآه أن الإعراب قصة مختلقة نسجها النحاة وابتدعوها.

وتستند هذه الدراسة إلى الأنظار اللسانية الحديثة لوضع جهود أنيس في هذين المستويين ضمن الموقع الذي يليق بهما.

وتحاول هذه الدراسة رصد نقاط الاتفاق والاختلاف بين نظر أنيس لهذين المستويين والأنظار اللسانية الحديثة خلال عبور حضاري تراثي.

فالدراسة في جوهرها تعتمد جانب التأصيل للأنظار التي أدلى بها أنيس في دراسة للمستويين السابقيين ومحاولة بحث عن المدونات التراثية التي استضاء بها أنيس في توجيه الظاهرة اللغوية.

وتشكل هذه الدراسة محاولة لرصد المنطلقات الأساسية في دراسة المستويين الدلالي والنحوي لإظهار التراسل بينهما، وكشف وظيفتهما في تأسيس النظام اللغوي.

المقدمـــة

قدم إبراهيم أنيس للمكتبة العربية مجموعة من المؤلفات التي تضمنت مواضيع مختلفة: في الدلالة، والنحو والصرف والصوت بالإضافة إلى ذلك البحوث التي نشرها في مجمع اللغـــة العربية في القاهرة.

وقد كان أشبه بموسوعة علمية ومن هنا لا بد من دراسته باعتباره أحد علمـــاء اللغـــة البارزين في العصر الحديث، فكانت جهوده وأنظاره الدلالية والنحوية موضوعا لرسالتي هذه.

ولا يمكن لأحد أن يجهل أهمية هذا العالم في الدراسات اللغوية والنحوية لما أثاره مـــن آراء مهمة في هذين الحقلين وهو خير من يمثل الدرس اللغوي العربي في العصر الحديث.

وقد انتظمت هذه الدراسة في مدخل وثلاثة فصول جاءت على النحو الآتي:

مدخل يتضمن تعريفا بحياته وآثاره العلمية، تحدثت عن أثاره العلمية وثقافتـــه ورأي المحـــدثين فيه، وأوضحت عن أثاره العلمية، التي جعلتها على ثلاثة أنواع الأول كتبـــه والثـــاني ببحوثـــه ومذكراته، والثالث تصديره لبعض الكتب.

أما **الفصل الأول** – علم الدلالة عند إبراهيم أنيس – فوقفت على أنظاره الدلالية، فاتضح أنه أول المحدثين العرب في العصر الحديث إذ ألف كتابا مستقلا في علم دلالة الألفاظ وبينت في هذا الفصل مفهوم علم الدلالة عند القدماء وعند المحدثين، مقارنة مع أنظار أنيس الدلالية.

وأما المبحث الثاني من هذا الفصل، تناولت فيه العلاقة بين الدال والمدلول ووجهة نظر القدماء والمحدثين في هذا الموضوع مقارنة مع أنظار أنيس فيه.

ووقفت عند أنواع الدلالة وهي الدلالة الصوتية والدلالة الصـــرفية، والدلالـــة النحويـــة والدلالة الاجتماعية أو المعجمية، وبينت في أن هذا التقسيم للدلالة معروف عند الدارسين القدامى ولم يكن لأنيس الفضل في معرفته.

أما **الفصل الثاني** – التطور الدلالي عند إبراهيم أنيس – الذي جعلته في خمسة مباحـــث فكشفت فيه عن جهود أنيس وآرائه في مجال علم الدلالة.

المبحث الأول، التطور الدلالي، مفهومه، وأشرت إلى موقف اللغويين القدماء والمحدثين من التطور الدلالي، وأوردت فيه أنظار أنيس في هذا الموضوع.

والمبحث الثاني – عوامل التطور الدلالي – تلك العوامل التي جعلها أنيس محصورة في عاملين الاستعمال والحاجة.

والمبحث الثالث، درست فيه مظاهر التطور الدلالي وهي تخصـــيص الدلالـــة، تعمـــيم الدلالة، انحطاط الدلالة، رقي الدلالة، تغير مجال الاستعمال.

والمبحث الرابع فتناولت فيه نماذج من التطور الدلالي – وهي الترادف، والمشترك اللفظي والتضاد وأشرت إلى تناول أنيس لهذه النماذج من حيث الأسباب والعوامل التي أدت إلى وجودها وذكرت موقفه منها.

والمبحث الخامس من هذا الفصل – الحقيقة والمجاز عند أنيس – فيعرض وجهة نظر القدماء في هذه الظاهرة وكذلك استعرضها عند المحدثين مقارنة مع أنظار أنيس في تلك الظاهرة.

في **الفصل الثالث** والأخير، النحو عند إبراهيم أنيس، فجعلته في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مدلول الحركات الإعرابية.

المبحث الثاني: الإعراب بالحركات والإعراب بالحروف.

المبحث الثالث: أجزاء الكلام

ففي هذا الفصل عرضت لأنظار أنيس النحوية، حيث لم تقتصر آراء أنيس وجهوده على الدراسات اللغوية (الدلالية)، وقد تعداها إلى علم النحو، وحصرنا هذه الجهود والأنظار في مجال مدلول الحركات الإعرابية والإعراب بالحركات والإعراب بالحروف.

وقد أوردت في هذا الجزء جل الردود التي دحضت رأي أنيس في هذا الموضوع وتليتها بما رأيته في الموضوع نفسه.

والمجال الأخير، أجزاء الكلام فقد كشفت عن آراء القدامى فيه وثم أعقبته بوجهة أنيس في هذا الموضوع، فقد تبنى أنيس تقسيما رباعيا لأقسام الكلام ذكر أن المحدثين قد وقفوا إليه، وخلال تبنيه لهذا التقسيم انتقد تقسيم النحاة الثلاثي لأقسام التكلم، وقد أوضحت أن التقسيم الذي تبناه لا يستوعب كل مفردات اللغة، فقد زعم أن النحاة قد تأثروا في تقسيمهم الثلاث بفلاسفة اليونان.

وأنهيت البحث بخاتمة أما أهداف الدراسة فقد تشكلت على النحو التالي:

أولا: دراسة الأنظار والتي وردت في "دلالة الألفاظ"، وفي كتابة من "أسرار اللغة" للإبانة عن أنظاره وجهود الدلالية والنحوية

ثانيا: ربط أنظار أنيس الدلالية والنحوية بمحيطها اللساني والتراثي، لبحث نقاط التلاقي والاختلاف

ثالثا: إقامة هيكل بنائي يشخص أنظار أنيس في هذين المستويين تقييما يعي المرجعيات المحتكم إليها في تفسير الظاهرة اللغوية.

المدخل

إبراهيم أنيس حياته وآثاره:

حياته:

ولد الدكتور إبراهيم أحمد أنيس في القاهرة سنة ١٩٠٦م[١]، إذ التحق بالمدرسة التجهيزية التابعة لدار العلوم، ثم أتم دراسته بها، ثم التحق بدار العلوم العليا وتخرج منها حاصلاً على دبلومه العالي في سنة ١٩٣٠م[٢]. وعمل بعد ذلك بتدريس اللغة العربية في بعض المدارس الثانوية[٣].

وكان له إبان هذه الفترة نشاط أدبي، فكان ينظم القصائد الشعرية، ويكتب المسرحيات التاريخية والاجتماعية، وكان يهوى التمثيل أيضاً[٤]، وكان رئيساً لجمعية التمثيل بدار العلوم, وكتب تمثيلية بقلمه بعنوان "الشيخ المتصابي" إذ قام بدور البطولة فيها[٥].

ولما أعلنت وزارة المعارف مسابقتها لاختيار بعثة دراسية إلى أوروبا تقدم لها، وفاز بها سنة ١٩٣٣م، وسافر إلى إنجلترا، وقد حصل على البكالوريوس في الآداب من جامعة لندن سنة ١٩٣٩م، ثم دكتوراه في الفلسفة في الدراسات اللغوية السامية سنة ١٩٤١م[٦]. وكان موضوع هذه الرسالة "لهجة القاهرة".

ولم تصرفه دراسته الجادة عن العمل الاجتماعي، فانتخب رئيساً للنادي المصري بلندن، سنة ١٩٣٨م، يدير أعماله ويدير شؤونه[٧].

وعين مدرساً بدار العلوم بعد عودته من البعثة بكلية دار العلوم، ثم نقل إلى كلية الآداب بجامعة الإسكندرية، وبقي بها عامين[٨]. أنشأ خلالهما معمل الصوتيات لتحديث الدراسات اللغوية ودراسة الأصوات ومقاييس تصنيفها[٩]، ثم عاد إلى دار العلوم وترقى في وظائفها إلى أن أصبح أستاذاً ورئيساً لقسم اللغويات، وعين عميداً لها سنة ١٩٥٥م لأول مرة، ثم شغل منصب العمادة

---

[١] مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً "المجمعيون، ص ١، ج٢.

[٢] ينظر نفسه، ومجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، ج٤، ص ٢٠١.

[٣] ينظر مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً "المجمعيون"، ج٢، ص ١.

[٤] ينظر في النقد اللغوي، عبد العزيز مطر، ص ٢٠٦. وينظر مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة ، ج٤، ص ٢١٠. وينظر السيد المخزنجي، إبراهيم أنيس حياته وأعماله، ص ٦٥ وما بعدها، ص ٧١ وما بعدها.

[٥] ينظر المجمعيون في خمسين عاماً، محمد مهدي علام، ص ١.

[٦] ينظر مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً "المجمعيون"، ج٢، ص١وينظر مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج٤٠، ص ١ و ٢٠١

[٧] ينظر مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً "المجمعيون"، ج٢، ص١ وينظر مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج٤٠، ص ٢٠١

[٨] ينظر مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً "المجمعيون:"، ج٢، ص١.

[٣] ينظر مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج٤٠ ص٢٠٦

للمرة الثانية سنة ١٩٥٨م، وظل فيها بضع سنوات[١] إلى أن أحيل إلى التقاعد سنة ١٩٦٦[٢]، وانتدب بعدها للتدريس في الجامعة الأردنية في الأردن[٣].

وقد عين أستاذاً غير متفرغ لكلية دار العلوم بعد عودته، وقد حصل على جائزة الدولة التشجيعية في سنة ١٩٥٨م، بمناسبة نشر كتابه "دلالة الألفاظ".

وتتلمذ الدكتور إبراهيم أنيس في بداياته المبكرة، على أيدي عدد من الشخصيات البارزة نذكر منهم، الشيخ إبراهيم النواوي من رجال الأزهر، والدكتور مهدي علام الذي وصفه بقوله: "والدكتور إبراهيم أنيس تلميذ يفاخر به" والدكتور محمد كامل حسين وأحمد أمين، وأحمد لطفي، وخاله الأستاذ زكي المهندس[٤]. أما الذين تتلمذوا على يديه، فمنهم الدكتور عبد الله درويش[٥]، وعبد العزيز مطر، والدكتور تمام حسان[٦].

ويذكر تلميذه (عبد الله درويش) "أنه كان يبذل كل طاقته ووقته لكليته من الصباح المبكر إلى ما بعد الظهر، وكان يقضي في الكلية أحد عشر شهراً كل عام، لا يبرحها إلا في شهر أغسطس حين يقضي إجازته"[٧].

لفت إبراهيم أنيس الأنظار إليه بدراساته وبحوثه الجديدة. في علم اللغة، فعمل خبيراً في لجنتي اللهجات والأصول التابعتين لمجمع اللغة العربية في القاهرة، وذلك سنة ١٩٤٨، ثم عين عضواً في هذا المجمع سنة ١٩٦١[٨]. واستقبل عضواً فيه أول مرة في الثالث من نيسان سنة ١٩٦١[٩].

وقد أسهم أنيس مساهمة فعالة في أعمال لجنة الأصول ولجنة اللهجات، ولجنة المعجم الكبير، والوسيط والوجيز. وكتب بحوثاً راقية ودراسات بالغة الأهمية في مجلة المجمع[١٠]، ثم وكل إليه الإشراف على مجلة المجمع منذ العدد الثاني والعشرين الصادر في سنة ١٩٦٧م، خلفاً للأستاذ "زكي المهندس" عضو المجمع البارز[١١].

---

[١] ينظر مجلة مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما "المجمعيون"، ج٢. ينظر إبراهيم مدكور، مجمع اللغوي في ربع قرن، ص ١٢١.

[٢] ينظر مجلة مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً "المجمعيون"، ج٢، ص ١. ينظر، الزركلي، تتمة الأعلام، ج١، ص١٢.

[٣] المصدر نفسه، ج١، ص ١٢.

[٤] ينظر مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج٤٠، ص ٢٠٢.

[٥] المصدر نفسه، ج٤، ص ٢٠٦.

[٦] ينظر مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج٤٠، ص ٢٠٢.

[٧] مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج ٤٠، ص ٢٠٦.

[٨] ينظر إبراهيم مدكور، مع الخالدين، ص ١٨٥.

[٩] ينظر مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج١٥ـ ١٩٦٣، ص ١١٣.

[١٠] ينظر إبراهيم مدكور: مجلة اللغة العربية في ثلاثين عاماً، ماضيه وحاضره، ج١، ص٢٦. الخالدين، ص١٨٥.

[١١] ينظر الزركلي، تتمة الأعلام، ج١، ص ١٢.

واستقبل عضواً في مجمع اللغة العربية في القاهرة أول مرة في ١٩٦١/٤/٣، وعده الدكتور إبراهيم مدكور من الفوج الثالث من أعضاء مجمع اللغة العربية، واعتمد الدكتور مدكور في هذا على الأسبقية في الدخول في عضوية المجمع[١]. وقد لبث نحو عشرين عاماً في عضوية هذا المجمع[٢]. وكان فيها من أبرز أعضائه وأوفرهم نشاطاً، وأكثرهم بحوثاً ولم يكد يمر مؤتمر للمجمع دون أن يقدم فيه بحثاً جديداً مبتكراً، يقابل من الأعضاء المصريين والعرب والمستشرقين بالإعجاب والتقدير[٣]

ثقافته:

يتسم إبراهيم أنيس بثقافة تتعدد مشاربها، ويمكن إرجاع مصادر ثقافته إلى سياقين:

١ - ثقافة عربية:

تمثلت هذه الثقافة في دراساته الجامعية الأولى فقد اطلع على جل علوم العربية في مجال تخصصه من مصادرها الرئيسية، ويتجلى هذا الأمر من خلال ما كتبه في مؤلفاته وبحوثه.

وقد أعاد النظر في هذه العلوم إذ بدأ يقرأ هذه العلوم بعد عودته من البعثة، وفق الأنظار اللسانية الحديثة.

ومن الملاحظ أن استشراف المصادر التي بين أيدينا حول أنيس تظهر أنه كان كثير البحث في مؤلفات القدماء النحوية والصرفية واللغوية، فأقبل يجيل النظر فيها ويستعرض مسائلها تحليلاً ونقداً، يرفده في محاولاته هذه مواهبه المتميزة ودراساته المتعددة، واطلاعه المتنوع[٤].

وكان شغوفاً بالدراسات اللغوية عموماً ومغرماً ومولعاً بالإحصاء اللغوي - الذي يقوم به بنفسه أو الذي يعتمد على طلبته - وكان مرجعه في هذا الإحصاء المعاجم العربية، وقد ساعده هذا الإحصاء على الوقوف عن قرب من مصادر الدراسات اللغوية القديمة.

حيث يذكر د. عبد الله درويش: "إن إبراهيم أنيس عندما رجع إلى دار العلوم من البعثة ليدرس علم اللغة الحديث،...، كان أول شيء وضعه منهجاً للدراسة في هذا الفرع الجديد في دار العلوم أن أشرك بعض الطلاب في البحث، فكان يكلفنا بعمل إحصاءات من القرآن الكريم،ومن معجمات اللغة، ثم بعد ذلك يأخذ النتائج ويضعها في أبحاثه[٥].

---

[١] ينظر إبراهيم مدكور: مجلة اللغة العربية في ثلاثين عاماً، ماضية، ج١، ص ٢٦.

[٢] ينظر مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة ج ٤٠، ص ٢٠٥.

[٣] ينظر السيد المخزني إبراهيم أنيس حياته وأعماله، ص١٣-٢١

[٤] ينظر مجلة مجمع اللغة العربية، ص ٤٠، جد٢٠٣.

[٥] مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج٤٠، ص ٢٠٦.

فصلته بهذه الدراسات كانت وثيقة قبل عودته من الغرب وهناك طريق آخر نلمح فيه هذه الناحية هي كثرة ملاحظاته النقدية للدراسات اللغوية والنحوية لعلمائنا القدماء، فاستعرض كثيراً من آرائهم ونقدها، ووقف عند جهودهم الصوتية وعرض لمعاجمهم التي أسماها "كنوز الألفاظ"، وتعرض لمسائلهم اللغوية والصرفية والنحوية بالشرح والتعليل. وكان كثير الرجوع إليهم ولنقل أنه استقى معظم آرائه من جهود هؤلاء العلماء.

ثقافته الغربية:

عندما سافر إلى لندن لإكمال دراسته العالية، من سنة ١٩٣٦م إلى سنة ١٩٤١ فقد اطلع خلال هذه المدة التي قضاها في لندن على أحدث ما توصل إليه علماء الغرب في الدراسات اللغوية. حيث كان حريصاً على الاستفادة منهم كثيراً.

ولقي بعض المستعربين وسمع منهم، وقرأ لهم بحوثاً في اللغات السامية، وقرأ لآخرين من علماء الغرب بحوثاً في لغاتهم القديمة والحديثة، ومنهم الأستاذ فيرث ورابين وقد تأثر بدراسات هؤلاء اللغوية عموماً ولا سيما الصوتية، مما دفعه على نمو مبكر لتأليف أول كتاب في اللغة العربية في العصر الحديث يتحدث عن الأصوات وما يتعلق بها، والشيء نفسه يمكن أن يقال في دراسته الدلالية. حيث يقل في هذين المستويين أحدث ما توصل إليه هؤلاء العلماء في الحقلين الصوتي والدلالي(١).

فثقافة إبراهيم أنيس ثنائية التركيب ثقافة عربية وثقافة غربية، وقد مكنته هذه الثقافة الثنائية من موازنة ما توصل إليه العلماء العرب من آراء في الدراسات اللغوية بأحدث ما وصل إليه العلم الحديث في الدراسات نفسها ومدى المطابقة بينها، حيث أوضح أن كثيراً من آراء الخليل وسيبويه وغيرهم من علماء العربية في الدراسات الصوتية كانت مطابقة للنظريات الحديثة.

رأي المحدثين فيه:

تنوعت آراء المحدثين في أنيس بين الثناء والإعجاب والنقد، ومن هذه الآراء نذكر رأي الدكتور صبحي الصالح فيه حيث قال:"تلك أبحاث الأستاذ المحقق الدكتور إبراهيم أنيس أليس فيها كتاب واحد جامع مستوف للشروط؟إن يك في كتابه عن "اللهجات" أو مؤلفه عن "الأصوات اللغوية" أو عن "دلالة الألفاظ" أو عن "موسيقى الشعر". ضرب من الاختصاص في عرض لون معين من موضوعات اللغة، فما بالنا لا نعد كتابه القيم من "أسرار اللغة" بحثاً في خصائص العربية، والخصائص - كما يعلم كل لغوي - أهم مباحث فقه اللغة؟إنني - على إجلالي للدكتور إبراهيم أنيس، وتطلعي إلى الإفادة من كتبه، كما تنم عن ذلك "دراساتي" هذه - أرى في

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج٠ ٤، ص ٢٠٦.

جل مباحثه عيباً لا أطيق الإغضاء عنه أو السكوت عليه، وأرجو -مخلصاً- أن يتدراكه بنفسه في الطبعات المقبلة: وإن هذا العيب ليتمثل في تهاونه بأقوال المتقدمين، وندرة عزوة الآراء إلى أصحابها، واستخفافه برد الشواهد إلى مراجعها ومظانها، كأن كتبه محاضرات عجلى لا مباحث مدروسة، أو كأنها مجموعة ملاحظات ليس فيها تحقيق للنصوص، ونقد للوثائق، وموازنة بين المذاهب، مع أن اللغة ولا سيما العربية - لا تدرس إلا من خلال النصوص، فهي أصوات تسمع ثم تحفظ، ثم تنقد، وهي بذلك - كعلوم الدين - لا ينقل منها شيء بغير دليل يثبته أو رواية تشهد له، أو برهان يقوم عليه ولو صبر الدكتور أنيس على كتبه هذه صبراً أجمل ومنحها وقتاً أطول، ثم لم شتاتها بنفسه في كتاب واحد جامع منقح غني بالمصادر الأساسية، لأدى في هذا أجل خدمة لعلماء العربية، فما من شك في انطواء بحوثه على آراء أصيلة إن فاتها الصواب أحياناً لم تفتها الجراءة، وإن أهملت فيها النصوص غالباًعوض إهمالها صلاح المنهج الذي أشهد بحرارة إنه دفع الدراسات اللغوية العربية إلى الأمام قروناً وأجيالاً"(١)

ولي تعقيب على كلام د.صبحي الصالح، فالبنسبة إلى قوله بأن د. إبراهيم أنيس لم يشر إلى المصادر غالباً، ونادراً ما يعزوا الآراء إلى أصحابها، وكذلك في رد الشواهد إلى مراجعها ومظانها. نتفق معه. ولكننا نخالفه فيما ذهب إليه من أن د. إبراهيم أنيس يتهاون بأقوال المتقدمين.

قد يكون د. إبراهيم أنيس يتهاون في جزء من أقوال المتقدمين لكنه قد أثنى على عدد من آراء العلماء العرب في الدراسات اللغوية والصوتية، وعد قسماً من آراء الخليل وسيبويه الصوتية مشابهة لما توصل إليه علم الصوت الحديث.

ومن الذين أثنوا على الدكتور أنيس أحد تلامذته وهو د. عبد الله درويش فقد قال فيه: "ألاحظ أن الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس كان متواضعاً حتى في اختيار عناوين كتبه فمن كتبه "في اللهجات العربية" ولم يقل "اللهجات العربية" و"في أسرار اللغة" ولم يقل "أسرار اللغة"، وكان دائماً يبحث عن الفكرة الجديدة وينبهنا إلى أن هذه فكرة جديدة"(١).

آثاره العلمية:

تنحصر آثار الدكتور إبراهيم أنيس العلمية في ما ألفه من كتب وما نشره من بحوث ومذكرات وما أدلى به في مواطن أخرى ويمكن تناولها على النحو الآتي:

أ - الكتب.

ب - البحوث والمذكرات.

جـ - التصدير لبعض الكتب.

---

(١) صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة، ص ٨-٩.

أ - الكتـــــب:

ألف الدكتور إبراهيم أنيس تسعة كتب واشترك في إخراج وترجمة كتب أُخــر. وفـــي ترجمة آخر وسنوردها حسب تسلسلها الزمني على النحو الآتي:

١ - الأصوات اللغوية:

يعد كتاب الأصوات اللغوية أشهر كتاب عرف به الدكتور أنيس[١]، ولأهميته طبع خمس مرات فكانت الأولى سنة ١٩٤٦ والأخيرة سنة ١٩٧٩. وهو الأول من نوعه في اللغة العربيـــة في العصر الحديث، وجاء هذا الكتاب ثمرة ما جناه الدكتور من دراساته فـــي الغــرب، حيـــث استطاع أن يوفق بين دراساته الأولية مما اختزنه من آراء العلماء العــرب الصـــوتية، ومـــدى مطابقة ذلك لما توصل إليه العلم الحديث[٢].

وتضمن هذا الكتاب أحد عشر فصلاً، وقد تأثر عدد كبير من المحدثين الـــذين اهتمـــوا بالدراسات الصوتية. بهذا الكتاب ولم تخل كتبهم من الإشارة إليه.

٢- في اللهجات العربية:

وقد طبع هذا الكتاب أربع طبعات فكانت الطبعة الأولى ســـنة ١٩٤٧[٣]، أمـــا الطبعـــة الرابعة فكانت سنة ١٩٧٣، وصورت هذه الطبعة مرتين بعد وفاتـــه باســـم الطبعـــة الخامســـة والسادسة.

ويحتوي هذا الكتاب على ثمانية فصول، "ويعد هذا الكتاب أول مؤلف باللغـــة العربيـــة يتناول اللهجات العربية القديمة على أسس علمية واستحث الهمم على العناية بدراسة اللهجـــات العربية قديمها وحديثها"[٤]. وقد أشار الدكتور أنيس في مقدمته لهذا المؤلف إلى الأسس العلميـــة التي تبنى عليها دراسة اللهجات العربية وازدهارها[٥].

يعد كتاب "في اللهجات العربية" من الكتب الحديثة والمهمة المبكـــرة فـــي الدراســـات اللهجية، وهي دراسة رائدة ناضجة، وقد نعته د. أحمد علم الدين الجندي بأنه: "دراسة منهجيـــة مبنية على خطة نقدية محضة تمتاز بملاحظات هامة ومبادئ علمية أساسية قائمة على الـــدرس اللغوي الحديث في منهج خلاق ينتقل من وصف الحقائق إلى فرض القواعد، يعتبر بحـــق مـــن أنصع الدراسات اللهجية التي ظهرت كما انتفعت بآراء المؤلف واتجاهاته الحديثة"[٦].

---

[١] مجلة مجمع الغة العربية، القاهرة، ج٤٠، ص ٢٠٦-٢٠٧.

[٢] ينظر السيد المخزنجي، إبراهيم أنيس حياته وأعماله، ص ٩١ وينظر ص١٠١.

[٣]ينظر السيد المخزنجي، إبراهيم أنيس حياته وأعماله، ص ٩١، وينظر ص ١٠٧ وما بعدها.

[٤] عبد العزيز مطر، لهجة البدو في إقليم ساحل مريوط، ص ٣.

[٥] ينظر إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص ٣-١٥.

[٦] عبد السلام المسدي، اللهجات العربية في التراث، ج١/١٠، (الحاشية).

ولهذا الكتاب أهمية جلية في الدراسات اللهجية التي ظهرت بعده، حيث لم يخل كتاب واحد من الإشارة إليه ومناقشة أفكاره، وقد اعتمد الدكتور أنيس في مادته اللهجية على ما جاء في كتاب "مميزات لغة العرب" لحفني ناصف ومعجمي "لسان العرب" والمخصص، وعرض لما ورد فيها عرضاً علمياً[١].

٣ - "من أسرار اللغة":

تنظم هذا الكتاب ضمن أربعة فصول. تناول فيه بالدراسة والنقد عوامل نمو اللغة والإعراب وعلاقته بالمعنى، والجملة في أجزائها ونظام تأليفها[٢].

ولأهمية هذا الكتاب طبع خمس مرات، فكانت الأولى سنة ١٩٥١[٣]، والخامسة سنة ١٩٧٥م، وقد وصفه عدد من الباحثين بأنه كتاب قيم[٤].

واعترف الدكتور إبراهيم أنيس أن قسماً من آرائه قد يضيق بها الناس في مصر قائلاً: "قد يضيق بعض الناس في مصر بما جاء في هذا الكتاب وينكرون له ولا سيما الفصل الخاص "بقصة الإعراب"[٥].

---

[١] ينظر المرجع نفسه.

[٢] ينظر مجلة اللغة العربية، القاهرة، ج ٤٠، ص ٢٠٤.

[٣] ينظر السيد المخزنجي، إبراهيم أنيس حياته وأعماله، ص ٩١.

[٤] ينظر مبلي الصالح، دراسات في فقه اللغة ، ص ٨٧، وينظر رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص ٣٧٣.

[٤] ينظر عبد الصبور شاهين: علم اللغة العربية، ص١١

٤ – "موسيقى الشعر":

تضمن هذا الكتاب ثلاثة عشر فصلاً، "وهو كتاب ييسر العروض، فيجتزئ من مصطلحاته الكثيرة بما يشيع في شعر المعاصرين ويعفيهم من مشقة الرجوع فيها: إلى الكتب المستوعبة، ويشتمل مع ذلك على ملاحظات طريفة على بعض آراء القدماء والمستعربيين، اعتمد على علم اللغة الحديث"[١]. وطبع هذا الكتاب أربع طبعات، الأولى سنة ١٩٥٢ والأخيرة سنة ١٩٧٢[٢]. وهو يمزج بين فنون من القول تدرس الآن مفككة منفصلة. ينسب كل منها إلى فرع مستقل من فروع الدراسات العربية.

٥ – "دلالة الألفاظ":

يأتلف هذا الكتاب ضمن اثني عشر فصلاً. تناول فيها الحديث عن أنواع الدلالات، وبين كيف تكون الدلالة عند الأطفال وعند الكبار، وكيف تتطور مع الزمن، ويشرح أثر الدلالة في الترجمة، ثم يتحدث عن أشهر المعجمات العربية بترتيب عصورها. ويعد هذا الكتاب من أوائل المؤلفات العربية في علم دلالة الألفاظ، ولأهمية هذا الكتاب في الدراسات الدلالية وما لقيه من اهتمام وتقدير في الأوساط العلمية حاز جائزة الدولة التشجيعية للأدب عام ١٩٥٨م في جمهورية مصر العربية[٣].

وقد تأثر عدد كبير من المحدثين الذين اهتموا بالدراسات الدلالية.

حيث لخص مؤلفه آراء الغربيين في هذا العلم الذي يعد حديث النشأة، فقد ظهرت أوليات هذا العلم منذ أواسط القرن التاسع عشر[٤].

وقد وصفه عدد من العلماء المحدثين[٥] بأنه كتاب قيم، وقد ذكر محمد المبارك قائلاً: "وقد اخرج الدكتور إبراهيم أنيس أول كتاب وضع في اللغة العربية في علم الدلالة في سنة ١٩٥٨ بعنوان "دلالة الألفاظ" وهو كتاب جيد جامع متنوع المباحث، وألم بما كتب قديماً في اللغة وما كتب حديثاً في اللغات الأجنبية وخاصة في الإنجليزية"[٦].

---

[٥] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص ٥.

[٦] ينظر السيد المخزنجي: إبراهيم أنيس حياته وأعماله، ص٩١وينظر ص ١٥١ وما بعدها.

[١] إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، (تصدير).

[٢] ينظر أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص ٢٢.

[٣] ينظر عبد الصبور شاهين: علم اللغة العربية، ص١١.

[٦] محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، ص ١٥٨.

٦ – "محاضرات عن مستقبل اللغة العربية":

هذا الكتاب سلسلة من المحاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة، "يقوم على رؤية كاشفة وضَّح الدكتور إبراهيم أنيس على هداها أن اللغة العربية صائرة إلى التوحيد، لتكون لغة العرب جميعاً"[١].

ثم يصف الحال التي يتوقع أن تكون عليها صياغةً وأداءً. وقد طبع هذا الكتاب مرة واحدة سنة ١٩٥٩-١٩٦٠م. وقد ضمن الدكتور أنيس بعض موضوعات هذا الكتاب كتبه (في اللهجات العربية)، (والأصوات اللغوية)، (ومن أسرار اللغة)، (اللغة بين القومية والعالمية).

٧ – (من طرق تنمية الألفاظ في اللغة):

هذا الكتاب سلسلة من المحاضرات ألقاها الدكتور إبراهيم أنيس على طلبة قسم البحوث والدراسات الأدبية واللغوية سنة ١٩٦٦-١٩٦٧، وتضمن هذا الكتاب عشر محاضرات. وتناول في هذه المحاضرات طريقتين من طرائق تنمية اللغة وهما: القياس والاشتقاق. وضمن جل هذا الكتاب الفصل الأول من كتابه (من أسرار اللغة) وثبت على إحدى صفحاته عنوان (طرق تنمية الألفاظ في اللغة) وهو العنوان الذي وضعه المؤلف لهذه المحاضرات وهو يتطابق مع محتويات الكتاب.

يتناوله طريقتين من طرائق نمو اللغة وهذا الأمر جعل الدكتور عبد السلام المسدي يعد العنوان الأول كتاباً غير هذا الكتاب[٢]. وهو وهم وقع فيه لأنه لم يكن للدكتور أنيس إلا كتاباً "من طرق تنمية الألفاظ في اللغة"، وما عده عبد السلام المسدي كتاباً آخر لا يعدو عنواناً وضع على هذا الكتاب.

٨ – "اللغة بين القومية والعالمية":

يضم هذا الكتاب بين دفتيه عشرة فصول ومقدمة "بين عمل اللغة في تكوين القومية، وتوثيق صلة المجتمع بعضه ببعض، وبشر باللغة العالمية بفضل هذه السرعة المذهلة التي تؤديها المواصلات الحديثة تيسيراً للتخاطب عن البعد، وإذاعة للأنباء أسرع ما تكون. "ويرى ذلك مقدمة لظهور اللغة العالمية والقومية والإنسانية"[٣]. وقد طبع هذا الكتاب مرة واحدة سنة ١٩٧٠م[٤].

---

[١] مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج ٤٠، ص ٢٠٤.

[٢] ينظر إبراهيم أنيس، من طرق تنمية الألفاظ في اللغة، ص ٥-٤٧

[٣] مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج ٤٠، ص ٢٠٥.

[٤] ينظر السيد المخزنجي، إبراهيم أنيس حياته وأعماله، ص ٩١ وينظر ص ١٩٥ وما بعدها.

ولم يحظ هذا الكتاب بالشهرة التي حظيت بها كتبه الأخرى؛ وذلك نظراً لابتعاد هذا الكتاب في كثير من فصوله عن تخصص الدكتور إبراهيم أنيس الذي يقتصر على اللغة وأصواتها وموسيقاها وصيغها وتراكيبها ودلالات ألفاظها[١].

٩ – (لغويات):

ذكر هذا الكتاب الدكتور عبد السلام المسدي[٢] في كتابه (مراجع اللسانيات) وأنه طبع سنة ١٩٧٥م.

وأسهم د. أنيس في إخراج (المعجم الوسيط) في طبعته الثانية التي تتكون من جزئين مع الدكتور عبد الحليم المنتصر والأستاذ عطية الصوالحي والأستاذ خلف الله أحمد في حين قام بإخراج الطبعة الأولى منه الأساتذة إبراهيم مصطفى وأحمد حسن الزيات وحامد عبد القادر ومحمد علي النجار، وهو عمل جماعي لأعضاء مجمع اللغة العربية في القاهرة، بدأ العمل به سنة ١٩٤٠[٣].

واشترك الدكتور إبراهيم أنيس مع تلميذه الدكتور تمام حسان في ترجمة كتاب "اللغة في المجتمع" للمؤلف لويس موريس ميشيل.

ب – (البحوث والمذكرات):

وللدكتور إبراهيم أنيس عدد كبير من البحوث والمذكرات نشرها في مجلات شتى أهمها مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، "وتدور كلها على اللغة في أصواتها واللغة في تاريخها، واللغة في صيغتها، واللغة في إحصاء بعض مسائلها، واللغة وحاجتها إلى معجم لألفاظ جاهليتها"[٤].

وقد بلغ عددها ثلاثة وأربعين– على حد استقصائي وبحثي وسنوردها حسب الأسبقية في النشر على النحو الآتي:

١ – بحث في (اشتقاق حروف العلة)[٥]:

أورد أنيس جزءً كبيراً منه في كتابه (الأصوات اللغوية)، وهو بحث صوتي، حاول فيه تطبيق نظريتي السهول والشيوع على ما يسمى بالأصل الاشتقاقي لحروف العلة.

وتحدث فيه عن تقسيم علماء الصوت للأصوات اللغوية إلى نوعين رئيسين هما: الأصوات الساكنة وأصوات اللين. وقد لخص هذا البحث د. كمال محمد بشر ووصفه بأنه دراسة قيمة[١].

---

(١) ينظر إبراهيم أنيس، اللغة القومية والعالمية، ص ٥.

(٢) ينظر عبد السلام المسدي، مراجع اللسانيات، ص ٢٢.

(٣) ينظر المعجم الوسيط، ص ٩

(٤) مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، ج ٤٠، ص ٢٠٥ من كلمة د.علي النجدي ناصف.

(٥) نشر هذا البحث في مجلة كلية الآداب جامعة فاروق الأول، المجلد الثاني سنة١٩٤٤ من ص ١٠٢-١١٦

٢ – (أبواب الثلاثي)(٢):

تحدث أنيس عن أبواب الفعل الثلاثي في بحثه هذا، وكان هدفه من تناول هذه القضية "أبواب الفعل الثلاثي" جعلها قياسية، وأثناء حديثه هذا تعرض إلى الأسس التي عالج بها المحدثون أمر اشتقاق صيغة من صيغة أخرى، وهي المغايرة (Polarity)، وظيفة الفعل في الكلام وأثر الحروف المجاورة في إيثار الحركات(٣).

٣ – (الارتجال في ألفاظ اللغة)(٤):

وقد ضمن أنيس هذا البحث كتابه "من أسرار اللغة".

وقد تحدث د. أنيس في هذا البحث عن الارتجال عند اللغويين القدماء ورأي المحدثين فيه.

٤ – (رأي في الإعراب بالحركات)(٥):

أورد هذا البحث في كتابه "من أسرار اللغة"، ورأى أن تحريك أواخر الكلمات كان صفة من صفات الوصل في الكلام شعراً ونثراً. وسنفصل في هذا الموضوع في الفصل الثالث إن شاء الله.

٥ – (صيغ الاسم الثلاثي المجرد)(٦):

تضمن هذا البحث رأي النحاة في صيغ الاسم الثلاثي، ونشأة الاسم الثلاثي في اللغات السامية واللهجات الحديثة.

٦ – (وحي الأصوات في اللغة)(٧):

تناول فيه عما يوجبه اللفظ المرتجل من دلالة. وتحدث أيضاً عن رأي فندريس في العلاقة بين أصوات الكلمة ودلالاتها.

وقد أورد بحثه هذا في كتابه (دلالة الألفاظ) وقد عرض مجموعة من الألفاظ النادرة والمجهولة على طلبة الليسانس بكلية دار العلوم. وطلبة السنة التوجيهية في إحدى المدارس الثانوية ليسجل كل طالب ما يوحيه كل لفظ من دلالة في ذهنه(٨).

٧ – (تطور البنية في الكلمات العربية)(١):

---

(١) ينظر كمال محمد بشر: دراسات في علم اللغة، ص ٤٣ "الحاشية".

(٢) نشر في الجزء الثامن مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٩٥٥، من ص ١٧٢-١٨٠

(٣) ينظر إبراهيم أنيس، أبواب الثلاثي، ص ١٧٣-١٧٤.

(٤) ألقي هذا البحث في الجلسة الثالثة لمؤتمر مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٩٥٠ ونشر في الجزء الثامن من مجلة المجمع سنة ١٩٥٥ من ص ٣٠٦-٣١٤.

(٥) نشر في الجزء الثامن من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٩٥٨م، ص ١٢٧-١٣٧.

(٦) نشر في مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء العاشر، سنة ١٩٥٨ من ص ٨٣-٩٠.

(٧) نشر في مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٩٥٨م، من ص ١٢٧-١٣٧.

(٨) ينظر إبراهيم أنيس، وحي الأصوات في اللغة، ص ١٣٠-١٣٣.

تحدث أنيس في هذا البحث عن بنية الكلمات وتطورها، واستعرض آراء العلماء العرب في ذلك. وتطرق إلى آراء المنادين بفكرة الجذر الأصلي الأحادي المقطع.

٨ – (تعدد الصيغ في اللغة العربية)(٢):

تناول في هذا البحث ظاهرة تعدد الصيغ في اللغة العربية.

٩ – (على هدى الفواصل القرآنية)(٣):

تناول أنيس في هذا البحث الحديث عن موسيقى الفواصل القرآنية وعلاقتها بالوقف وأحكامه. وتناول أيضاً صوت الجيم وتسهيل الهمز ومواضع النبر.

١٠ – (الاشتقاق من أسماء الأعيان)(٤):

وقدقدم أنيس هذه المذكرة في مؤتمر مجمع اللغة العربيةفي القاهرة. عرض في بدايتها سريعاً لما جاء في مجلة المجمع بصدد الاشتقاق الجامد. وأكد أن الاشتقاق من الكلمات المعربة يجب أن يكون وليد الحاجة الملحة.

وفيه يذهب أنيس إلى أن الكلمات العربية الجامدة المعبرة عن الأعيان تكفلت بها المعاجم اللغوية، ومع هذا يمكن بافتراض أن بعضها لم يشتق منه أن نصوغ ما نحتاج إليه من أفعال أو أوصاف، أو مصادر، وغير ذلك، على أساس المادة المروية في الاسم العربي على نسق الصيغ القياسية المروية في كتب اللغة، ومعها تلك الصيغ التي جعلها المجمع قياسية مثل (استفعل، فعل، فعال). وغيرها. وقد قرر المجمع إجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان، وكان ذلك مقيداً(٥).

١١ – (جهود علماء العرب في الدراسة الصوتية)(٦):

عرض أنيس في هذا المقال جهود عدد من علماء العربية في الدراسة الصوتية وهم الفراهيدي وسيبويه وابن جني وابن سينا.

في ختام بحثه عقد مقارنة بين نصوص من عصور مختلفة بادئاً بسيبويه في القرن (٢هـ)، وابن جني في القرن (٤هـ)، ثم ابن يعيش شارح المفصل للزمخشري في القرن (٧هـ). ثم ابن الجزري في القرن (٩هـ). مدللاً بذلك إلى أي حد كان اعتماد العلماء على كلام سيبويه وترديد عباراته(٧).

---

(١) نشر في الجزء الحادي عشر من مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، سنة ١٩٥٩، ص ١٦٥-١٧٢.

مذكور نشرت في البحوث والمحاضرات الخاصة بمجمع اللغة العربية في القاهرة، سنة ١٩٦٢-١٩٦٣، ص٢٣٧-٢٣٩.

(٢) نشر في الجزء الثالث عشر من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، صنة ١٩٦١، ص ١٥٩-١٩٥.

(٤) نشر ضمن البحوث والمحاضرات الخاصة بمجمع اللغة العربية في القاهرة، سنة، ١٩٦١-١٩٦٢. ص ١٠٧-١٢١.

(٥) مذكرة نشرت في البحوث والمحاضرات الخاصة بمجمع اللغة في القاهرة، سنة ١٩٦٢-١٩٦٣ــ ص ٢٣٧-٢٣٩.

(٦) ينظر السيد المخزنجي: إبراهيم أنيس، حياته وأعماله، ص ٤٦.

(٦) نشر في الجزء الخامس عشر من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٩٦٣ من ص ٤١-٤٩.

(٧) ينظر إبراهيم أنيس: جهود علماء العرب في الدراسة الصوتية ، ص ٤٧ (بحث).

١٢ – (حروف تشبه الحركات)[١]:

تحدث في هذا البحث عن ما سماه العلماء العرب القدماء بالحروف المتوسطة وهي (النون واللام والميم والراء والعين). ووجدهم على صواب في فصل هذه الحروف عن باقي حروف الهجاء استثناء لحرف العين.

١٣ – (اسم الآلة والأداة)[٢]:

وفيه قدم د. أنيس مذكرة علمية في هذا الموضوع، عقب فيها على البحث الذي قدمه محمد بهجة الأثري الذي ألقاه في مؤتمر المجمع سنة ١٩٦٢، وخلص في تعقيبه هذا إلى الرأي الذي أخذت به لجنة "الأصول" من إضافة سبع صيغ قياسية في اسم الآلة.

١٤ – (أصوات اللغة عند ابن سينا)[٣]:

تحدث د. أنيس في هذا البحث عن جهود ابن سينا في الدراسة الصوتية، ولخص رسالة (أسباب حدوث الحروف)، وضمن أنيس هذا البحث كتابه "الأصوات اللغوية"تحت عنوان "ابن سينا وأصوات اللغة"[٤].

---

(١) نشر في الجزء السادس عشر من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٩٦٣، ص ١٣-١٧.

(٢) نشر في البحوث والمحاضرات الخاصة بمجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٩٦٢-١٩٦٣، ص ٢٥١-٢٥٣.

(٣) نشر في البحوث والمحاضرات الخاصة بمجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٩٦٢-١٩٦٣ للدورة التاسعة والعشرين ص ١٧٥- ١٨٦.

(٤) ينظر إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ١٣٧-١٥٤.

١٥- (دراسة في صيغة فعيل)[١]:

تناول أنيس في هذا البحث قضية القياس اللغوي وذكر معنى القياس اللغوي لدى القدماء من علماء العربية.

وقد طالب أنيس المجمع أن يأخذ في عين الاعتبار للحكم على قياسه إحدى الصيغ أمور ثلاثة هي:

١ – آراء العلماء القدماء بصدد هذه الصيغة ولكن دون الاعتماد على هذه الآراء وحدها.

٢ – إحصاء ما جاء في المعاجم من أمثلة هذه الصيغة للوقوف على نسبة شيوعها في نصوص اللغة.

٣ – مقدار ميل المتكلمين والكتاب هذه الصيغة في العصر الحديث(٢).

١٦- (توصم أصالة الحروف وتوهم زيادتها)[٣]:

وفي المذكرة تعليقا على بحث الشيخ عبد القادر المغربي "بين اللغة والنحو" الذي أشار فيه إلى توهم أصالة الحرف الزائد وتوهم زيادة الحرف الأصلي. وفيه اعتبر أن "توهم الأصالة"أو توهم الزيادة ليس إلا ناحية من الظاهرة اللغوية وأنها ليست إلا ناحية من ظاهرة القياس الخاطئ، ومن ثم فهي مسؤولة عن معظم التغييرات التي تطرأ على اللغة.

١٧ – (في موضوع النحت)[٤]:

تناول في هذا البحث ظاهرة النحت، وأكد فيه أن المقياس الصحيح للكلمة المنحوتة هو وجود ما نحتت منه واستعماله جنباً إلى جنب مع الكلمة المنحوتة في بعض الظروف مثل (بسمل، سمعل، حوقل، حيعل) ونحوها.

١٨ – حول بحث المرحوم الأستاذ أحمد أمين "اقتراح بعض الإصلاح في متن اللغة"[٥]:

هذا التقرير لخص فيه أنيس بحث الأستاذ أحمد أمين والبحث يعرض لنقاط معينة يمكن أن تلخص في المسائل الآتية:

١ – دعوة إلى التخفف من كثير من مفردات اللغة التي في المعاجم.

٢ – دعوة إلى قياسية بعض الصيغ مثل: افعل، فعل، فاعل، انفعل، افتعل، استفعل.

٣ – مسألة علامة التأنيث ودخولها على المذكر أحياناً وخلو المؤنث منها أحياناً.

١٩ – (لغة عالمية)[١]:

---

(١) نشر في الجزء الثالث من المجلد التاسع والثلاثين من مجلة المجمع العلمي العربي في دمشق سنة ١٩٦٤ من ص ٣٦٥-٣٧٣، ثم نشر في الجزء الثامن عشر من مجلة اللغة العربية في القارة سنة ١٩٦٥ من ص ٨٩-٨٨.

(٢) ينظر إبراهيم أنيس: دراسة في صيغة فعيل، (بحث) ص ٣٦٧.

(٣) نشر في البحوث والمحاضرات للدورة ٣١ في مؤتمر مجمع اللغة في القاهرة سنة ١٩٦٤-١٩٦٥ من ص ١٩٥-١٩٧.

(٤) نشر في البحوث والمحاضرات الخاصة في مؤتمر مجمع اللغة في القاهرة سنة ١٩٦٤-١٩٦٥ للدورة ٣١ من ص ٢٠٢-٢٠٣.

(٥) نشر في الجزء ١٨ من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٩٦٥ من ص ٩٣-٩٥.

تحدث في هذا البحث عن موقف النصوص المقدسة وما استوحاه من اختلاف اللغات. ورأى أن اختلاف الألسنة واللغات يعود لما يشهده الإنسان من حروب وثورات. وقد ضمن بحثه هذا كتابه اللغة بين القومية والعالمية(٢)، ورأى أن اللغة العالمية التي يتطلع إليها كثير من المفكرين قد اختلفوا بصددها فمنهم المتشائمون الذين يؤكدون لنا استحالة وجودها ومنهم المتفائلون الذين يرون أن مصير العالم إلى الوحدة، اللغوية وأن كل الدلائل في العصر الحديث تشير إلى هذا(٣).

٢٠ – (حول الرأي في قولهم: سافر محمد علي حسن)(٤):

تحدث أنيس في هذه المذكرة عن وظيفة الحركة الإعرابية وانتقد تمسك العلماء العرب بالحركات الإعرابية.

٢١ – (معنى القول المأثور: لغة الضاد)(٥):

ضمن أنيس هذا البحث كتابه "الأصوات اللغوية" عند حديثه عن صوت الضاد، وقد دعا فيه إلى وحدة النطق بين أبناء العرب في العصر الحديث.

٢٢ – (دراسة في بعض صيغ اللغة)(٦):

تحدث إبراهيم أنيس في هذا البحث عن بعض الصيغ التي تسمى الصفات وقد اختار منها صيغة فعول، وفعيل، وفعل. وقام بإحصاء أمثلة على هذه الصيغ في القرآن والمعجم الوسيط.

---

(١) نشر في الجزء الأول من المجلد الأربعين من مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق سة ١٩٦٥ من ص ١٥٣-١٦٠.

(٢) ينظر إبراهيم، أنيس، اللغة بين القومية والعالمية، ص ٣٠٦-٣٢٧.

(٣) ينظر إبراهيم، أنيس، لغة عالمية، ص ١٥٣-١٥٩، (بحث).

(٤) نشرت هذه المذكرة في الجزء العشرين من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٩٦٦ ص ١١٣-١١٤.

(٥) نشر في البحوث والمحاضرات الخاصة في مؤتمر مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٩٦٨، ص ١١٦-١٢٥.

(٦) نشر في الجزء الثاني والعشرين من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٩٦٧ من ص ٨٧-١٠٤.

٢٣ – (معجم الألفاظ الأدب الجاهلي)(١):

هذا تصدير لمجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة وتضمن دعوة لمجمع اللغة العربية في القاهرة إلى إنجاز معجم الألفاظ الأدب الجاهلي؛ لأن هذا المعجم يخدم البحث اللغوي والأدبي خدمة جليلة عما يرى.

٢٤ – المصطلح العلمي(٢):

تحدث إبراهيم أنيس في هذا التصديرعن قضية المصطلح العلمي مصدره وصورته، ودلالته. وفي ختام هذا التصديرأثنى على السياسة التي انتهجها المجمع في تعريب المصطلحات العلمية وهي على العرب في تعريبهم(٣).

٢٥ – (منهج الإحصاء في البحث اللغوي)(٤):

تحدث أنيس في هذا البحث عن الاستقراء وأثره في البحث اللغوي. وقد لخص د. نهاد الموسى بعض ما جاء في هذا البحث في كتابه (في تاريخ العربية)(٥).

٢٦ – (هل اللغة العربية لغة بدوية)(٦):

تحدث في مقدمة بحثه عن اللغة العربية المشتركة التي نظم بها الشعراء وخطب بها الخطباء وانتظمت كل أو جل أنحاء شبه الجزيرة العربية واستبعد منها ما لم يصح من التراث الأدبي واستبعد كذلك ما نسب لرؤبة وابنه وابن أحمد الباهلي، وأغلب ما جاء في معاجمنا العربية القديمة من لهجة خاصة لقبيلة من القبائل، ولكنه لم يذكر الأسباب التي دفعته إلى استبعاد هذا التراث، وتحدث أيضاً عن التأصيل الاشتقاقي بوصف (بدوي).

وفي ختام بحثه رأى أن اللغة العربية لغة حضرية من حيث الأصوات وأن اللغويين في القرنين الثاني والثالث الهجريين حاولوا صبغ اللغة العربية بالصبغة البدوية(٧).

---

(١) نشر في الجزء الثالث والعشرين، من مجلة اللغة العربية في القاهرة، سنة ١٩٦٨، (تصدير)

(٢) نشر في الجزء الرابع والعشرين، من مجلة اللغة العربية في القاهرة سنة ١٩٦٩، ص ٧-١٠.

(٣) ينظر إبراهيم أنيس: المصطلح العلمي، ص ٧-١٠.(تصدير)

(٤) نشر في مجلة كلية الإداب في الجامعة الأردنية، م١، ع٢، كانون أول سنة ١٩٦٩، ص ١٩- ص ٢٦.

(٥) ينظر نهاد الموسى:في تاريخ العربية، ص ٢٩-٣٠.

(٦) نشر في الجزء الرابع والعشرين من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٩٦٩،ص ٣٧٥-٣٨٥

(٧) ينظر إبراهيم أنيس: في الترتيب المعجمي، ص ٧-١٠ (التصدير).

٢٧ – (في الترتيب المعجمي)[١]:

تناول أنيس في هذا التصدير معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي. وأظهر على أن الخليل كان له نصيب كبير في وضع خطته أو هيكله العام، وتناول أيضاً (معجم الرائد) ووصفه في تتمة هذا التصدير أنه بدعة لبنانية لأنه مرتب بطريقة عجيبة والتي هي أشبه بأرشيف المكتبات، أو بدليل التليفونات[٢].

٢٨ – (تأصيل كلمة "السماء")[٣]:

تحدث إبراهيم أنيس في هذا البحث عن تأصيل كلمة السماء. ورأى أن كلمة السماء كلمة سامية الأصل، وأنها كانت بدون همز، والهمز طرأ عليها في وقت ما بسبب ظاهرة الوقف، وعلل ما ذهب إليه في ثلاثة أمور:

١ – إن نظائر هذه الكلمة في اللغات السامية لم تكن بالهمزة.

٢ – إن المصادر التي على صورة (سماء) يكون وزنها (فعل) وهو يمثل كثرة كبيرة على عكس ما ورد على وزن فعال.

٣ – إن المعاجم القديمة ساقت بعض الكلمات مرة ممدودة ومرة مقصورة[٤].

وقد ضمن هذا البحث كتابة الأصوات اللغوية أثناء حديثه عن الهمزة[٥].

٢٩ – (أبيب)[٦]:

تضمن هذا التصدير الحديث عن تأصيل كلمة "أبيب"ورأى أنها تعني شهر قبطي –عند المصريين وشهر عبري عند العبرانيين، وتوصل إلى أن كلمة "الأب" العربية قد تطورت إلى "الأبيب" التي وردت بالمعنى نفسه في نصوص التوارة، ولا صلة بين اسم الشهر القبطي "أبيب" وبين الكلمة العبرية "أبيب" وإنما هي مجرد مصادفة في تشابه الصورتين[٧].

---

(١) نشر في الجزء الخامس والعشرين من مجلة مجمع اللغة العربية سنة ١٩٦٩، ص ٧-١٠.

(٢) ينظر في الترتيب المعجمي: إبراهيم أنيس، ص ٧-١٠ (التصدير).

(٣) شر في البحوث والمحاضرات الخاصة بمجمع اللغة العربية في القاهرة للدورة ٣٦ سنة ٦٩-١٩٧٠ من ص ١٨-٩٦.

(٤) ينظرإبراهيم أنيس: تأصيل كلمة "السماء، ص ٨٨-٩٦.

(٥)ينظر الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص ٩٣-١٠٤، ينظر إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص ٧-١٠، (تصدير مجلة).

(٦) نشر في الجزء ٢٦ من مجلة اللغة العربية في القاهرة، سنة ١٩٧٠، ص ٧-١٠.

(٧) ينظر إبراهيم أنيس، أبيب، ص ٧-١٠ (تصدير مجلة).

٣٠ – (حنيفاً مسلماً)[١]:

تناول أنيس في هذا التصدير تأصيل (حنيفاً مسلماً) ورآها كلمة سامية مشتقة من الحنف الذي يفيد في أصل معناه: الانحراف عن المألوف السائد، أو الميل عنه. وفي ختام هذا التصدير رأى أنيس أن وصف إبراهيم عليه السلام بأنه كان "حنيفاً مسلماً" يصور مرحلتين من حياته: أولاهما مرحلة الثورة التي تتلخص في نبذ الأوثان والكواكب والميل عنها والانحراف، وتلك هي التي سرعت تسميته حنيفاً. وثانيهما: مرحلة البناء والتأسيس التي تتمثل في اهتدائه إلى ربه الواحد الأحد، وإلى ملة الإسلام، وهي التي سوغت تسميته (مسلماً) أي موحداً[٢].

٣١ – (دور الكمبيوتر في البحث اللغوي)[٣]:

تضمن هذا التصدير دعوته إلى الإفادة من (الكمبيوتر) في الدراسات اللغوية، ودعا ذلك إلى إطلاق اسم (الحاسب الآلي) بدلاً عن لفظ (الكمبيوتر).

ورأى الدكتور عبد الصبور شاهين "أن هذا اللون الجديد من الدرس اللغوي يرجع ابتداؤه إلى عهد ليس ببعيد حين زار الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس عضو مجمع اللغة العربية في بالقاهرة – جامعة الكويت، "فعرض فكرة استخدام (الكمبيوتر) في تحقيق نوع من الإحصاءات اللغوية..."[٤].

٣٢ – (مسطرة اللغوي)[٥]:

افتتح أنيس هذا البحث اللغوي المؤسس على الإحصاءات التي أنتجت بوساطة (الكمبيوتر)، وحاول في ضوء هذه الإحصاءات تفسير ظاهرة من ظواهر لغتنا العربية، وهي ظاهرة "القلب المكاني" ثم عرض لآراء العلماء والقدماء، ورأي (جسبرسن)، وبين في هذه الدراسة "أن السر الحقيقي في معظم أمثلة القلب المكاني يعود إلى اختلاف نسبة شيوع السلاسل الصوتية في كلمات اللغة"[٦]. ورأى أنه ليس من بين اللغويين العرب أو المستشرقين من فطن لذلك، بل إنه لم يفطن له إلا بعد ظهور الإحصاءات[٧].

٣٣ – (بين القافية في الشعر العربي والقافية في الشعر الإنجليزي)[٨]:

(١) نشر في الجزء ٢٧ من مجلة مجمع اللغة في القاهرة سنة ١٩٧١ من ص ٧-١٠، (تصدير مجلة).

(٢) ينظر أبراهيم أنيس: حنيفاً مسلما، ص- ١٠ (تصديرمجلة).

(٣) نشر في الجزء ٢٨ من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٩٧١م من ص ٧-١٠.

(٤) علي حلمي موسى، عبد الصبور شاهين، دراسة إحصائية بحدود معدم "تاج العروس" باستخدام الكمبيوتر، ص ٦.

(٥) نشر في الجزء ٢٩ من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٩٧٢ من ص ٧-١٢.

(٦) أبراهيم أنيس: مسطرة اللغوي، ص١٠) (بحث).

(٧) ينظر المصدر نفسه

(٨) نشر في الجزء ٢٩ من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٩٧٢ من ص ٥٧-٧٣.

بين أنيس في هذا البحث أن القافية في الشعر العربي بوجه عام أكثر موسيقية وأجمل وقعاً في الآذان من القافية في الشعر الإنجليزي، واستند في ذلك على الأسس الصوتية الآتية:

١ – إن القافية المطلقة أوضح في السمع وأشد أسراً للأذن.

٢ – إن الكثرة الغالبة من الشعر الانجليزي قافيته تشبه القافية المقيدة أي تنتهي بحرف ساكن[١].

وقد ضمن هذا البحث الفصل التاسع من كتابه "موسيقى الشعر"[٢].

٣٤ – (عود إلى الإحصاءات اللغوية)[٣]:

استعرض أنيس في هذا التصدير محاولات العلماء القدماء في الإحصاءات أو ما يشبها بعد أن ظهرت إحصاءات الجذور للغة العربية بوساطة الكمبيوتر، ومنهم الخليل بن أحمد الفراهيدي والجاحظ وابن دريد وابن جني وابن منظور. وعرض كذلك محاولات أصحاب القراءات القرآنية لعدد الحروف الهجائية في نصوص القرآن الكريم[٤].

٣٥ – (النظافة الإلكترونية) تحصي جذور مفردات اللغة العربية)[٥]:

تناول تأصيل هذه الكلمات "(ملك، ملاك، ملائك، ملائكة)" في هذا التصدير، ورأى أنيس أن المادة الأصلية (لاك) وأن (ألك) هي المقلوب، وأنها حديثة النشأة في جذور اللغة العربية ودلل على رأيه هذا بأن المادة الصوتية، (لاك) هي أقل شيوعاً ولذلك عدها الأصل وأن المادة الصوتية، (ألك) أكثر شيوعاً[٦].

ونادى في نهاية تصديره هذا "بأن يرد إلى كلمة (ملاك) اعتبارها، وأن يعلن على الملأ أنها جارية على التصاريف الصرفية الصحيحة وجائزة الاستعمال في الأساليب الفصيحة(٧).

---

(١) ينظر إبراهيم أنيس: بين القافية في الشعر العربي والقافية في الشعر الإنجليزي، ص ٥٩-٦١.

(٢) ينظر إبراهيم أنيس، موسيقى الشعر، ص ٢٧٩-٢٩٨.

(٣) نشر في الجزء الثلاثين من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٩٧٢، من ص ٧-١٣.

(٤) ينظر إبراهيم أنيس، عود إلى الإحصاءات اللغوية، ص ٧-١٣. (تصدير)

(٥) نشر في مجلة اللسان العربي، الجزء العاشر العدد ١-٢ سنة ١٩٧٣، جامعة الدول العربية الرياض – المغرب من ص ٢٠٧-٢١١.

(٦) ينظر إبراهيم، أنيس، ملك، ملاك، ملائك، ملائكة، ص ١٤ (التصدير).

(٧) نشر في الجزء ٣١ من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٩٧٣ من ص ٧-١٤.

٣٧ – (كلمته في استقبال الدكتور أحمد الحوفي) (١):

هذه كلمة أنيس في استقبال الدكتور أحمد الحوفي عندما عين عضواً في مجمع اللغة العربية في القاهرة، رحب في بدايتها بالدكتور الحوفي، ثم حاول تأصيل كلمة الحوفي واعترف بأنه عجز عن تأصيل هذه الكلمة ولم يرتض تفسير د. الحوفي لهذه الكلمة، وهو أن الحوفي نسبة إلى الحوف وهو حرف الوادي وجانبه.

٣٨ – (ألكني إليها بالسلام، وألكني إليها السلام) [٢]:

أشار في هذا التصدير إلى أن هذا التعبير (ألكني إليها بالسلام، وألكني إليها السلام) تعبير قديم ورد في شواهد شعرية لا تقبل الشك، ورأى أن اللغويين من القدماء ينقسمون في النظر إلى هذه المادة إلى فريقين فذهب فريق منهم إلى أنه مستمد من الجذر (ألك)، وذهب فريق آخر إلى أنه مستمد من الجذر (لأك) وكلا الفعلين ثلاثي بمعنى أرسل رسالة أو تحمل رسالة.

ورأى في ختام هذا التصدير أن هذا التعبير لا يحتمل إلا معنى واحداً واضحاً وهو دعني أبعث إليها بالسلام ودعني أرسل إليها السلام[٣].

٣٩ – (دفرسوار) [٤].

تحدث في هذا التصدير عن تأصيل كلمة (دفرسوار) التي برزت في أثناء حرب رمضان.

٤٠ – (ما هو السر في هذه الجموع): [٥]

تعرض في هذا التصدير عن جموع عجيبة روتها لنا المعاجم العربية هي راس، رئم، بئر، رأى، مؤق، سؤر) هي على الترتيب: (آراس،آرام، آبار، أراء، أماق، أسار) وقد تغيرت هذه الجموع بسبب ظاهرة القلب المكاني ورأى أن السر في وقوع القلب المكاني في هذه الأمثلة الستة هو اختلاف نسبة الشيوع بين السلاسل الصوتية التي تتألف منها هذه الجموع[٦].

٤١ – (صيغة الجمع (فعلان) مثل قضبان و(فعلان) مثل غلمان) [٧]:

وقف في هذا التصدير على جموع التكسير العربية التي جاءت على هاتين الصورتين، وزعم أن علماء العربية حاولوا وضع قاعدة لها فجاءت قاعدتهم في نهاية الجهد عرجاء وذلك

---

(١) نشر في الجزء ٣٢ من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٩٧٣ من ص ١٥٤-١٥٨.

(٢) نشر في الجزء ٣٢ من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٩٧٣، ص ٧-١٢.

(٣) ينظر إبراهيم أنيس: ألكني إليها بالسلام، والكني إليها السلام، ص ٧-١١.

(٤) ينظر إبراهيم أنيس، ما هو السر في هذه الجموع، ص ٧-١٠ (التصدير).

(٥) نشر في ج ٣٣ من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة، ١٩٧٤.

(٦) نشر في ج ٣٤ مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة، سنة ١٩٧٤، ص ٧-١٤.

(٧) نشر في ج ٣٥ من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، سنة ص ٧-١٥.

لأنهم تصوروا أن الجمع "فعلان" بصورته مطردة في سبع صيغ ومسموع في خمس صيغ من صيغ المفرد وتحدث أيضاً عن صيغة جمع الجمع[١].

٤٢ – (الإحصاء اللغوي) [٢]:

تحدث إبراهيم أنيس في هذا البحث عن ظواهر الإبدال الحديث (إبدال الميم ياء) وإبدال الياء ميماً، وأكد أن السرفي ذلك يعود إلى شيوع تركيبات الجذور، وساق أمثلة متعددة على ذلك ومن هذه الأمثلة (غيهب وغيهم).

وأشار فيه إلى أنه كان مغرماً وشغوفاً باستخدام الإحصاء في البحث اللغوي.

٤٣ – (مقال عن نشأة الكلام) [٣]:

للدكتور إبراهيم أنيس مقال في نشأة الكلام نُشر في صحيفة دار العلوم، العدد (الرابع) السنة التاسعة.

وقد أشار إلى ذلك الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه "الأصوات اللغوية" في الهامش.

جـ – التصدير لبعض الكتب:

لم تقتصر جهود إبراهيم أنيس التأليفية على الكتب والبحوث والمذكرات بل تعدتها إلى مجالات أخرى، ومن هذه المجالات تصديراته لبعض الكتب، وهي على النحو الآتي:

١ – تصديره لكتاب "الزينة في الكلمات الإسلامية العربية" وكان تاريخ هذا التصدير /١٢/١٩٥٦م.[٤].

٢ – تصدير لمعجم "ديوان الأدب" للفارابي، وكان تاريخ هذا التصدير مايو سنة ١٩٧٤م[٥].

٣ – تصديره لكتاب "لهجة البدو في إقليم ساحل مريوط، لدكتور عبد العزيز مطر، وكان تاريخ هذا التصدير في أكتوبر ١٩٥٦[٦].

٤ – تقديم الجذور الثلاثية في كتاب "دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح (باستخدام الكمبيوتر) للدكتور علي حلمي موسى وكان تاريخ هذا التقديم مايو ١٩٧١م[٧].

---

(١) ينظر إبراهيم أنيس: صيغة الجمع (فُلان) مثل (قُضبان) و (فِعلان) مثل غِلمان، ص ٧–١٥، (تصدير مجلة).

(٢) نشر في البحوث والمحاضرات الخاصة بمجمع اللغة العربية في القاهرة للدورة الحادية والأربعين،سنة ١٩٧٦ من ص ٣٦٥–٣٧١.

(٣) ينظر إبراهيم أنيس: الأصول اللغوية، ص ١١ (الهامش).

(٤) ينظر أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازي، الزينة في الكلمات الإسلامية، ط١، ج١، دار الكتاب العربي، ١٩٧٥، القاهرة، ص ٥–١٣.

(٥) أبي إبراهيم إسحق بن إبراهيم الفارابي، ج١، تحقيق د. أحمد مختار عمر، مراجعة د. إبراهيم أنيس، الهيئة العامة لشؤون المطابع، سنة ١٩٧٤م من أ–ه معجم "ديوان الأدب.

(٦) مريوط، د. عبد العزيز مطر، البدو في إقليم ساحل– دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧، (أ، ب، د، هـ، ز) التصدير.

(٧) د. علي حلمي موسى، دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح باستخدام الكمبيوتر– مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٣، من ص ١١–١٢.

وصفوة القول:

إنه يبلغ إجمالي ما نشر إبراهيم أنيس بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة: ثلاثة وأربعين بحثاً، تراوحت بين الصرف، وقضايا اللغة العامة، والألفاظ، والأصوات، والموسيقى والمعاجم والنحو، والمصطلح والأساليب.

أما الصرف: دارت حول أبواب الثلاثي، وتطور البنية العربية، والاشتقاق من أسماء الأعيان، واسم الآلة والأداة، وحقيقة فعيل، وتوهم أصالة الحروف وتوهم زيادتها، والنحت وصيغة الجمع، والسر في جموع معينة وأبواب الثلاثي في اللهجات، وبالنسبة لقضايا اللغة تسعة أبحاث: في القياس اللغوي وهل اللغة بدوية، ودور الكمبيوتر والبحث اللغوي، ومسطرة اللغوي، والإحصاء اللغوي، والارتجال في ألفاظ اللغة، واقتراح بعض الإصلاح في متن اللغة.

وبالنسبة للألفاظ: ستة أبحاث وهي مثل دفرسوار، وعبري، والسماء، وأيبب، وملك وملاك وملائكة.

وبالنسبة للموسيقى بحثان أحدهما تحت عنوان: بين القافية في الشعر العربي والقافية في الشعر الإنجليزي، والآخر على هدى الفواصل القرآنية.

وأما المعاجم: بحثان هما: معاجم الألفاظ الأدب الجاهلي، والآخر في التراث المجمعي.

أما النحو: فبحث واحد: وهي رأي في الإعراب بالحركات. والمصطلح بحث واحد وهو عن المصطلح العلمي.

وأخيراً في الأساليب: وهما يحثان في الرأي في قولهم أسافر محمد علي حسن بالتسكين، وحنيفاً مسلماً.

الفصل الأول
علم الدلالة عند إبراهيم أنيس

دراسة علم المعنى (علم الدلالة)

مفهوم علم الدلالة

الدلالة لغة

الدلالة مثلثة الدال، مصدر الفعل دلّ، وورد في المعاجم العربية أن الدلالة من مادة "دلل"، فتقول: " أدل عليه وتدلل انبسط، وقال ابن دريد: أدل عليه وثق بمحبته فأفرط عليه"[١].

كما تعني كذلك الإرشاد إلى الشيء والتعريف به في قولنا " دل عليه، وإليه دلالة أي أرشد. ويقال: دلّ على الطريق ونحوه: سدّده إليه، فهو دال ومنه استدل عليه أي طلب أن يُدل عليه"[٢].

الدلالة اصطلاحا:

"فقد استعملت لفظة دلالة مرادفة للفظة معنى عند القدماء والمحدثين، فنقول دلالة لفظة ما هو معناها"[٣]، غير أن البعض من العلماء المحدثين يميزون تمييزا واضحا بين المصطلحين، فبيار غيرو Piere Ghiraud فيذهب إلى أن الدلالة هي " أقرب ما تكون قضية نفسانية، بينما يحتفظ المعنى بقيمة سكونية، فهو الصورة الذهنية الناشئة عن هذه القضية"[٤].

وقد تناول التهانوي هذا المفهوم عند الأصوليين والبلاغيين واللغويين فقال: " الدلالة – بالفتح – على ما اصطلح عليه أهل الميزان والأصول العربية والمناظرة – أن يكون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ... والشيء الأول يسمى دالا والشيء الآخر يسمى مدلولا " [٥].

وذكر ابن خلدون مصطلح الدلالة وهو يتحدث عن علم البيان بقوله: " هذا العلم حادث في اللغة بعد علم العربية واللغة. وهو من العلوم اللسانية لأنه متعلق بالألفاظ وما تفيده ويقصد بها الدلالة عليه من المعاني"[٦].

كما عرفها الشريف الجرجاني بـ " كون الشيء بحالة، يلزم من العلم به، العلم بالشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول"[٧].

---

[١] ابن منظور: لسان العرب، م٤، مادة (دلل)، ص٣٩٣.

[٢] مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، ج١، مادة (دلل).

[٣] جون ليونز، اللغة والمعنى والسياق، ص ١٢

[٤] بيارغيرو، علم الدلالة، ٢٢. م٢، ط١.

[٥] التهانوني: كشاف اصطلاحات الفنون، ص ١١٩.

[٦] ابن خلدون: المقدمة.

[٧] الشريف الجرجاني، التعريفات، ص١١٦.

فمصطلح الدلالة الذي يتكون من طرفين رئيسيين هما: الدال والمدلول، قديم قدم الدراسات اللغوية، فقد استعمله ابن جني ليدل به على المعنى الذي يعرف به اليوم فيما سماه " بالدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية"[١].

وهذا يؤكد سبق علمائنا العرب الذين عرفوا هذا المصطلح قبل أن يعرفه الأوروبيون.

إن اللغة تتشكل من الأصوات والمورفيمات والجمل، ولكن لا يمكن لتلك المكونات أن تكون وسيلة للتفاهم والتواصل بين الأفراد، ولا يمكن لها أن تكون لغة إلا إذا كان لها معنى "فالمعنى إذا هو الأساس الذي يقوم عليه التفاهم بين الأفراد، ويعتبر غاية الدراسات الصوتية والفونولوجية والنحوية والقاموسية أنه قمة هذه الدراسات، وذلك "لأن الهدف من الخطاب سواء أكان مكتوبا أو منطوقا، إنما هو إيصال الرسائل اللغوية، بحيث يتم فهمها والمسؤول عن الفهم هي الدلالة في المقام الأول، وما يسبقها من رموز صوتية، أو صيغ صرفية، أو تراكيب نحوية إنما هي خدم للدلالة، ووسائل الإعراب عنها وبيانها"[٢].

وعبر عن ذلك أيضا أحد الباحثين فقال: " ويشكل علم المعنى مستوى أساسيا من مستويات الدرس اللغوي، ويبحث في معنى الكلمة والجملة، ولا تكتمل دراسة الوحدات اللغوية كالكلمة إلا بدراسة هذه الوحدات ومدلولاتها، لأن معرفة هذه المعاني تشكل أساس التواصل اللغوي بين الناطقين بلغة ما سواء أكان التواصل عن طريق الكتابة أم المخاطبة الشفوية، ولذلك فعلم المعنى هو أحد المكونات الأساسية لعلم اللغة كالنحو والصرف والصوت، وهو في المآل والنتيجة القصد من إنتاج المتكلم للسلسلة الكلامية بدءا من الأصوات وانتهاءً بالمعجم، مرورا بالبناء الصرفي وقواعد التركيب، وما يضاف إلى ذلك كله من معطيات "المقام" الاجتماعية والثقافية"[٣].

ولما كان "المعنى" هو الموضوع المركزي لهذا العلم، فقد كثرت الدراسات التي تناولت المعنى من حيث تفسيره وتوضيح المقصود به ومن ثم وضع النظريات فيه، وبناء على ما سبق فقد ظهرت تعريفات عديدة لعلم الدلالة، وسأعرض لعدد من هذه التعريفات نذكر:

ومصلح علم الدلالة "Semantique" مشتق من الكلمة اليونانية (Semaino) ويعني (دل–عنى) وهي نفسها مشتقة من الكلمة (Semo).

(دال) وقد كانت في الأصل صفة تدل على كلمة (معنى) فإن أي تغير دلالي هو تغير معنوي، والقيمة الدلالية للكلمة تكمن في معناها[٤].

---

(١) ينظر ابن جني، الخصائص، ٣/١٠٠-١٠٣.

(٢) محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص٢٨٥.

(٣) شحدة الفارع وآخرون، مقدمة في علم اللغة المعاصر، ص١٧٥.

(٤) ينظر بيارغيرو: علم الدلالة، ترجمة منذر عياشي، ص١٦.

وقد أطلقت عليه تسميات متعددة في اللغة الانجليزية أكثرها شهرة كلمة "Semantic" سيمانتيك، أما في اللغة العربية فيسميه بعضهم علم الدلالة والبعض الآخر علم المعنى[١]، وقد اختار له مجمع اللغة العربية في القاهرة مصطلح (السيمية) [٢].

ويعرف علم الدلالة بأنه :" دراسة المعنى، أو العلم الذي يدرس المعنى، أو ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى، أو ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادرا على حمل المعنى"[٣].

ويرى ستيفن أولمان "أن علم الدلالة هو نفسه علم المعنى "Semantics" ووظيفة هذا العلم دراسة المعنى ومشكلاته"[٤].

ويقول عبد العزيز مطر في علم الدلالة " هو ذلك العلم الذي يبحث في معاني الألفاظ وأنواعها وأصولها، والصلة بين اللفظ والمعنى، والتطور الدلالي، ومظاهره وأسبابه والقوانين التي يخضع لها"[٥].

ويذهب بعضهم أيضا إلى أن علم الدلالة هو " فرع من فروع اللغة، ويهدف إلى معرفة المعنى المستقى من اللفظ أو من سياق الحال أو من الإشارة أو من كل ما يمكن أن يستقى منه معنى"[٦].

ويهتم علم الدلالة العام بالآليات والعمليات المتعلقة بالمعنى من خلال ما تؤديه اللغات الطبيعية من وظيفة ويعرفه بعضهم " بأنه دراسة جميع وسائل الإبلاغ وأنظمته"[٧].

وقد عرفه كذلك علماء المعاجم " بأنه ذلك الفرع من علم اللغة الذي يقوم بدراسة المعنى المعجمي"[٨].

وقد جعل (ماريوباي) علم السيمانتيك أو الدلالة فرعا من فروع المعجم يختص بدراسة معاني الكلمات[٩].

---

[١] ينظر أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص١١، كمال محمد بشرة، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، ص ١٢. كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في علم اللغة: ص٢٦٥، ياسر الملاح، مقدمة إلى علم المعنى، ص١٧.

[٢] كمال محمد بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، ص١٢.

[٣]أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص١١.

[٤] ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص٥٧ .

[٥] عبد العزيز مطر، علم اللغة وفقه اللغة، ص٤٥.

[٦] أحمد سليمان ياقوت، أبحاث في اللغة، ص٩.

[٧] جورج مونان، مفاتيح الألسنة، ص١١٩.

[٨] حلمي خليل: الكلمة دراسة لغوية معجمية، ص٩٩، وينظر عدنان بن ذريل: اللغة والدلالة "آراء ونظريات"، ص٥١.

[٩]ماريوباي: أسس علم اللغة، ص٤٤.

ويرى أحمد مختار عمر أن هذا التعريف قاصر(*) فيقول: " إن علم المعنى لا يقف فقط عند معاني الكلمات المفردة لأن الكلمات ما هي إلا وحدات يبنى منها المتكلمـون كلامهـم، ولا يمكن اعتبار كل منها حدثا كلاميا مستقلا قائما بذاته"(١).

ويضيف في موضع آخر من أحد كتبه فيقول: وإنما يهتم علم الدلالة (علم المعنى) بما يأتي(٢):

١- دراسة الجملة أو الحدث الكلامي المكون من عدة جمل وما يلحقها من نبر أو وتنغيم.

٢- دراسة التركيب الصرفي للكلمات وبعض الملامح الخاصة بعلم الأصوات.

٣- دراسة السياقات المختلفة التي تقع فيها الكلمات، حيث إن نسبة كثيرة من الكلمات لا يتضح معناها المحدد إلا باستعمالها إلى جانب آخر.

٤- كذلك يهتم علم الدلالة ببحث العلاقة بين الدال والمدلول أو اللفظ والمعنى.

وثمة رأي آخر يجعل السيمانتيك فرعا خاصا من الفروع اللغوية ويجعـل موضـوعه المعنى على مستوى اللفظة والعبارة كليهما، ولكن في إطار اجتماعي معين، ومن زاوية معينـة هي: زاوية الاستعمال الحي في البيئة الخاصة. وهو ما ذهب إليه فيرث، وفضله الدكتور كمال بشر(٣).

وصفوة القول

وبعد هذه الجولة القصيرة في استعراض تلك التعريفات، نستطيع أن نقول أنـه مهمـا اختلفت هذه التعريفات فإنها تؤكد على أن علم الدلالة هو فرع من فروع علم اللغة العـام، وأن المعنى هو موضوع هذه العلم سواء كان هذا المعنى متعلقـاً بالأصـوات اللغويـة، أو متعلقـا بعلامات أو إشارات تحمل معاني.

وهكذا أجمعت التعريفات التي تناولت علم الدلالة بأن مجاله المعنى والدراسات جميعها التي تناولته لم تخرج عن هذا الإطار.

علم الدلالة عند القدماء والمحدثين

---

(١) أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص١٢.

(٢) أحمد مختار عمر: من قضايا اللغة والنحو، ص٥.

(٣) ينظر محمد حسن عبد العزيز: مدخل إلى عمل اللغة، ص٢٠٤، وفوزي الشايب، محاضرات في اللسانيات، ص٤٢٩.

* وفي هذا المنحى يقول د. كمال بشر: " وهذه – كما يقول المدققون – نظرة ضيقة قنعت بالأمور السطحية، ولم تأت بجديد في هـذا الشأن أكثر من تقديم تسمية جديدة لدرامية قديمة معروفة هي صناعة المعجمات وما يرتبط بها من تصنيف كلمـات اللغـة وإعطائهـا معانيها العامة، كمال بشر: دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، ص١٥٣، ١٥٤.

ومعنى هذا أن علماء المعاجم يقصرون علم الدلالة على مجال واحد من مجالات اهتمامه، فهم " ينظرون إلى علم الدلالة علـى أنه يختص بدراسة الألفاظ المفردة، دون القضايا أو النظريات المختلفة التي قد يتناولها علماء اللغة عند دراستهم لعلم الدلالـة"، حلمـي خليل، الكلمة، ص٩٩.

ونظرا للمكانة والأهمية التي يحتلها المعنى في الدراسات اللغوية فقد كثرت المؤلفات والبحوث التي تعالج هذا العلم، فقد شملت المكتبة اللغوية أكثر الموضوعات التي يتناولها علم الدلالة، ولذا لم يقصر الاهتمام والبحث فيه على علماء اللغة فحسب بل شارك فيه علماء ومفكرون من ميادين مختلفة، وشارك فيه الفلاسفة والمناطقة، وعلماء النفس، وطوائف شتى من الباحثين في العلوم الإنسانية عامة قديما وحديثا.

والدراسات الدلالية قديمة قدم التفكير الإنساني، فقد تعرض الفلاسفة اليونانيون وكذلك الهنود في مناقشتهم وبحوثهم لموضوعات تعد من صميم علم الدلالة[١].

البحث الدلالي عند القدماء العرب

ظهرت الدراسات الدلالية عند العرب – منذ وقت مبكر – منذ بدأ البحث في مشكل الآيات القرآنية وإعجازها وتفسير غريبها واستخراج الأحكام الشرعية منها، فكان علماء الفقه والأصوليون[٢] من أوائل من شغلوا بمثل هذه الدراسات، فقد عقدوا أبوابا للدلالات في كتبهم تناولت موضوعات كثيرة كدلالة اللفظ، ودلالة المنطوق، ودلالة المفهوم والعموم، والخصوص، وتعرضوا لتقسيم الدلالة إلى ثلاثة أنواع: دلالة عقلية، ودلالة طبيعية ودلالة وضعية، وعرفوا كلا منها تعريفات تقترب من تعريفات العلم الحديث.

ومن الأعمال اللغوية المبكرة عند العرب تعد في صميم علم الدلالة، تسجيل معاني الغريب في القرآن الكريم، والحديث عن مجاز القرآن، وإذا رجعنا قليلا إلى الوراء نجد أن ضبط المصحف بالشكل يعد في حقيقته عملا دلاليا؛ لأن تغيير الضبط يؤدي حتما إلى تغيير وظيفة الكلمة، وبالتالي تغيير المعنى.

وكذلك إنتاج المعاجم التي تجمع الألفاظ المختصة بموضوع واحد في الحيوان والنبات والشجر والأبواء، وثم ارتقت الصناعة المعجمية وظهر إنتاج معاجم الألفاظ مثل: معجم "العين" للخليل بن أحمد الذي حصر فيه ألفاظ اللغة وجمعها بناء على منهج علمي دقيق في الحصر وترتيب صوتي ارتآه.

ومن المعاجم كذلك التي رتبت على أساس معاني الألفاظ "المخصص" لابن سيده الأندلسي، صنف فيه مؤلفه اللغة تصنيفا راعى فيه الموضوعات فوضع ما يتعلق "السماء والنجوم" مثلا في فصل، وكذلك الأرض وأجزاءها في فصل وهكذا ....

---

[١] ينظر للمزيد عن هذه النقطة بخصوص الدلالة عند اليونان والهنود، حنفي بن عيسى، محاضرات في علم النفس اللغوي، ص٢٤، وأحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب، ص٩٩-١١٣.

[٢] ينظر لمعرفة المزيد عن جهود الأصوليين في البحث الدلالي، طاهر سليمان حمودة: دراسة المعنى عند الأصوليين، والسيد أحمد عبد الغفار.

ومعجم " مقاييس اللغة " لابن فارس الذي يعد مثلا رائعا للمعاجم التي تعنى بمعاني الألفاظ ومحاولة الربط بينها وإعادتها إلى أصول قليلة تفرعت عنها.

ثم توالت الأبحاث والدراسات وبخاصة الدلالية منها في جانبيها التطبيقي والنظري، فدرس علماؤنا العرب تعدد المعنى ومشكلاته من اشتراك وتضاد وترادف، كما درسوا الاشتقاق والحقيقة والمجاز والخاص والعام وما يتصل بالمعرب والدخيل، ويظهر ذلك واضحا في كتاب "الخصائص" لابن جني، "وفقه اللغة وسر العربية" للثعالبي، "والصاحبي في فقه اللغة" لابن فارس، "والمعرب" للجواليقي، "وشفاء العليل" للخفاجي، "والمزهر في علوم اللغة" للسيوطي.

ومن هذا الباب أيضا "الفروق" التي أفردها أبو هلال العسكري بمؤلف خاص، وكتاب "الزينة" للشيخ أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازي ناقش فيه تطور معاني الألفاظ في جزئين جمع فيه عددا من الألفاظ الإسلامية ودرسها دراسة تطورية تاريخية، وتتبع معانيها من العصر الجاهلي حتى العهد الإسلامي.

وقد تقدمت الدراسات اللغوية بعامة والدلالية بخاصة في القرن الرابع الهجري على يد ابن جني. الذي ناقش معظم الآراء والنظريات التي ناقشها اللغويون المحدثون في كتابه "الخصائص" وبخاصة في الاشتقاق وأصل اللغة والعلاقة بين اللفظ والمعنى وصلة ذلك بأصل اللغة، وقد ذكر السيوطي في المزهر غالبية الآراء التي ترددت عن علماء الإسلام والعربية حول قضايا كثيرة تعد في صميم علم الدلالة[١].

كما يجدر بنا في هذا الموضع أن نشير إلى أن العرب قد تفطنوا إلى الكثير من النظريات التي بحثها العلم الحديث اليوم في مجال الدلالة، ونذكر من ذلك النظرية السياقية التي يعول عليها اليوم في الدرس الدلالي لفهم العناصر اللغوية فهما صحيحا، فقد أشار إليها سيبويه وابن جني والذين اشتغلوا بالبلاغة، فخلفوا قولتهم المشهورة: " لكل مقام مقال" وكذا نظرية النظم التي أشار صاحبها من خلالها إلى أهمية التركيب في إجلاء المعاني، وهذا ما ناقشه النحويون فيما سموه بالبنية السطحية والبنية العميقة، ونظرية الحقول الدلالية التي تصنف المفاهيم تصنيفا دلاليا إلى حقول تجتمع فيها الكلمات تحت لفظ عام يجمعها، وقد سبق اللغويون العرب المحدثين في ذلك بتأليفهم معاجم الموضوعات[٢].

وهكذا نرى أ، علم الدلالة على حداثته كعلم مستقل بذاته فإن أصوله تمتد عند العرب إلى البدايات الأولى للمدرس اللغوي، فقد احتضنه كل من المفسرين، والأصوليين والنقاد والبلاغيين إلى جانب اللغويين والنحاة.

---

[١] ينظر ابن جني: الخصائص ٥٣/١،٢ وما بعدها، والسيوطي: المزهر، ٣٦٧/١ وما بعدها.

[٢] ينظر أحمد نعيم الكراعين: علم الدلالة بين النظر والتطبيق، ص٤٨-٨٧، ومحمد المبارك: فقه اللغة وخصائص العربية، ص١٥٤-١٥٧، وينظر أحمد مختار عمر: وعلم الدلالة، ص٢٠-٢٢. وينظر كريم زكي حسام الدين: أصول تراثية، ص٢٧١ وما بعدها.

البحث الدلالي عند المحدثين

أما الغربيون فقد تعرضوا للدلالة في الكثير من البحوث اللغوية، وقد ظهرت أوليات هذا العلم منذ أواسط القرن التاسع عشر، وكان أهم المسهمين في وضع أسسها ماكس مولر Max Muller الذي صرح في أن الكلام والفكر متطابقان تماما ومنهجه كان أقرب إلى الفروض منه إلى حقائق العلم[١].

وأول دراسة علمية حديثة خاصة بالمعنى قامت على يد اللغوي الفرنسي ميشيل بريبل "Michel Breal" الذي كتب بحثا بعنوان مقالة في السيمانتيك "Essal desemantique" واعتنى فيه بدلالات الألفاظ في اللغات القديمة التي تنتمي إلى الفصيلة الهندية – الأوروبية مثل اليونانية واللاتينية والسنسكريتية، وخلص من بحثه هذا إلى نتائج مهمة، وعد بحثه هذا في حينه ثورة في دراسة علم اللغة[٢].

ثم أخذ يظهر اتجاه جديد في دراسة اللغة وذلك على يد اللغوي السويسري فرديناند دي سوسير Ferdinand Desau Sure ذلك هو الاتجاه الوصفي في دراسة معاني الكلمات ودلالتها وقد فرق سوسير بين الكلام واللغة ولم يهمل سوسير الجانب السياقي فهو يقول : " أن قيمة أي اصطلاح تتحدد تبعا للمحيط الذي تذكر فيه"[٣].

ثم تبعه في ذلك فندريس "Vendryes" في كتابه "Language" ثم يصل الاتجاه الاجتماعي أو المدرسية السياقية "Context of Situation" أوجه على يد اللغوي الإنجليزي فيرث "Firth"، فإنه لا يعتبر أي وجود للمعنى خارج السياق، فنراه يقول " أن الوحدات الحقيقية للغة ليس الأصوات ولا طريقة الكتابة أو المعاني ولكنها العلاقات التي تمثلها هذه الأصوات والأساليب والمعاني، إنها العلاقات المتبادلة أو المشتركة داخل السلسلة الكلامية والصيغ الصرفية والنحوية"[٤].

ثم يبرز بلومفيلد Bloomfield الذي يعتبر اللغة سلوكا، ولم يهتم إلا بالشكل الخارجي لها. فالمعنى عنده مثير واستجابة، وقد رأى بلومفيلد أن دراسة المعنى أضعف نقطة في الدراسة اللغوية وستبقى كذلك حتى تتقدم المعرفة الإنسانية تقدما أبعد من وضعها الراهن[٥].

---

[١] ينظر احمد مختار عمر، علم الدلالة، ص٢٢.

[٢] ينظر أحمد نعيم الكراعين: علم الدلالة بين النظرية والتطبيق، ص٨٩. وكريم زكي حسام الدين، أصول تراثية، ص٢٧٧، وإبراهيم السامرائي: التطور اللغوي التاريخي، ص٤٧. ومحمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، ص١٥٧.

[٣] ينظر كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية، ص٢٧٩، ٢٨٠ وما بعدها، وأحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص٢٣، وعبدالكريم مجاهد، الدلالة اللغوية عند العرب، ص١٤-١٥.

[٤] ينظر المرجع السابق، المكان نفسه، وأحمد نعيم الكراعين، علم الدلالة بين النظر والتطبيق، ص٩٠-٩١.

[٥] ينظر، أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص٢٤، ٢٥ وما بعدها، وفارس عيسى: ملامح النظر النحوي الكومي، ص٣١٣.

ولم يكن للمعنى في المدارس البنيوية التي تلت بلومفيلد حظ أوفر من السابق فقد انصرف اللغويون إلى دراسة التراكيب والعلاقات التي تربط مكونات الجمل ربطا يؤدي إلى معايير السلامة التركيبية التي فرضتها القواعد الضمنية الكامنة، ولم يشر تشومسكي إلى المكون الدلالي في منهجه التركيبي، لاعتقاده بضعف قدرة المعيار الدلالي على تحديد ما هو نحوي وما هو غير نحوي.

ويواكب " تطور الجانب الدلالي تطورا لنظرية التوليدية التحويلية، فتولى اللغويان (كاتز Katz وفودر Fodor، ١٩٦٣)، تطوير نظرية تحليلية تقوم بتحليل معاني الكلمات تحليلا يظهر عناصرها الأولية، وكانت هذه النظرية أساسا للنظر الدلالي التركيبي في النحو التوليدي التحويلي"(١).

ولكنها، ومع ذلك، لم تربط التركيب بالدلالة ربطا عضويا متكاملا، وهي قضية تنبه إليها نشومسكي عندما طور نظريته ١٩٦٥م بتطوير القواعد التي تتحول في ضوئها البنى العميقة إلى السطحية في هدي عن المعنى(٢).

واتخذ الاهتمام بالمعنى صورا ومناهج متباينة انطلقت من النظريات المختلفة التي تبناها اللغويون في السنوات المتعاقبة، ومن ذلك النظرية الإشارية ونظرية العلامة عند ريتشارد وأوجدن ، والنظرية السلوكية عند بلومفيلد، ونظرية السياق الذي يمثلها فيرث والتي مال إليها كثيرا إبراهيم أنيس، ونظرية الحقول الدلالية، والنظرية التحليلية(٣).

وذكر أحمد مختار عمر العديد من المؤلفات المهمة في علم الدلالة ومنها نذكر كتاب " دور الكلمة في اللغة " لــ. ستيفن أولمان وقد ترجمه إلى العربية د. كمال محمد بشر. وظهر سنة ١٩٧٧ كتاب جليل الأثر في علم الدلالة وهو كتاب "علم الدلالة" لــ. صاحبه "جون لاينز" J.Lyons: ويعد هذا الكتاب من أهم ما كتب في الدلالة حتى الآن، ويقع في جزأين وبلغ نحو تسعمائة صفحة(٤).

وأما من بين المؤلفين العرب، ومن له الصدارة في هذا المجال، فيبرز اسم الدكتور إبراهيم أنيس، صاحب كتاب "دلالة الألفاظ"(٥). ويعد أول كتاب وضع في اللغة العربية في علم الدلالة في سنة ١٩٥٨ وقد طبع عدة طبعات بعد ذلك(٦)، وقد قال فيه:

(١) فارس عيسى، ملامح النظر النحوي الكوفي، ص٣١٣-٣١٤.

(٢) فارس عيسى، ملامح النظر النحوي الكوفي، ص٣١٤.

(٣) ينظر للمزيد عن هذه النظريات، ك.ر. بالمر، علم الدلالة (إطار جديد) ص٤٩ وما بعدها، وأحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص٥٤ وما بعدها، وستيفن أولمان دور الكلمة في اللغة، ص٨١، د. أحمد نعيم الكراعين، علم الدلالة بين النظر والتطبيق، ص٩٠-٩١.

(٤) ينظر أحمد مختار عمر، ص٢٨-٢٩.

(٥) ينظر المرجع نفسه، ص٢٩، وينظر له من قضايا اللغة والنحو، ص١٠-١١.

(٦) ينظر محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، ص١٥٨.

د. محمد المبارك "وهو كتاب جامع متنوع المباحث، ألم بما كتب قديما في اللغة العربيـة ومـا كتب حديثا في اللغات الأجنبية وخاصة في الانكليزية"(١).

ويعد د. إبراهيم أنيس من أوائل المحدثين العرب الذين اهتموا بالبحث الدلالي، ووقـف عنده وقفة متأنية فكانت جهوده واضحة في هذا المجال، فخصه – كما ذكرنا سابقا – بكتابـه " دلالة الألفاظ"(٢)، حيث تناول فيه حل ما يتعلق بموضوع علم الدلالة، ففي مقدمته(٣)، أعطى نبذة سريعة عن دراسة الفلاسفة لدلالة الألفاظ، ودراسة أصحاب علم النفس لها وتحدث عن مسـلك اللغويين، وتحدث في الفصل الأول(٤) عن موضوع نشأة الكلام والمحاولات الأولى للاهتداء إلى هذه النشأة، وتحدث عن آراء علماء العربية في النشأة اللغوية، وذكر أشهر النظريات في نشـأة الكلام الإنساني لدى اللغويين الأوروبيين، وأحدث ما توصل إليه اللغويين بصدد النشأة الكلامية.

ولم يأخذ بأي نظرية من هذه النظريات وعدها جميعا مجرد افتراضات إلا أن د. محمد حسين آل ياسين عدّ دفاعه عن نظرية محاكاة الأصوات الطبيعية وبسطها وتضعيف المطاعن الموجهة لها ميلا إليها(٥). أكثر من غيرها وهذا الاحتمال غير مستبعد، وتحـدث فـي الفصـل الثاني(٦) عن الدلالة وأداتها وهي اللفظ وأنواعها وفهمها وأنواع الدلالات والفـرق بـين اللفـظ والكلمة لدى النحاة واختلاف الأوروبيين في حدود الكلمة الصوتية التي تميزهـا فـي الكـلام المتصل وفي تعريف الكلمة. وفي الفصل الثالث(٧)، تحدث عن الصلة بين اللفظ ودلالته، ونظرة فلاسفة اليونان واختلافهم بين الصلة الطبيعية والصلة العرقية، ونظرة العلمـاء العـرب ورأي المحدثين الأوروبيين. وقد انضم المؤلف إلى الرأي القائل بأن العلاقة بين اللفظ ومدلوله علاقـة عرقية اصطلاحية ومع ذلك، فقد اعترف بوجود مجموعة من الألفاظ في كل اللغـات تـرتبط ارتباطا وثيقا بمعانيها مثل الحفيف والقهقهة والخرير وغير ذلك، أما في الفصل الرابع(٨)، فوقف عند استيحاء الدلالة من الألفاظ، وما توحيه أصوات اللفظ المجهول الدلالة لذهن المرء بمعنـى

---

(١) المرجع نفسه، المكان نفسه.

(٢) وقد ذكر د. محمد خضر في كتابه " فقه اللغة "، إن كتاب " دلالة الألفاظ"، د. إبراهيم أنيس هو خير مرجع لعلم الدلالـة، ص٤٧٣، وقد نعته عبد الصبور شاهين، صاحب كتاب " في علم اللغة العام"، بأن كتاب " دلالة الألفاظ" كتاب قيم، ينظر شاهين فـي علـم اللغـة العام، ص٧٧.

(٣) ينظر، إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص١-١٢.

(٤) المصدر السابق، ص١٣-٣٧.

(٥) محمد حسين آل ياسين: الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث الهجري، ص٤٩٥.

(٦) ينظر ابراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ٣٨-٦١.

(٧) نفسه – ٦٢-٧٤.

(٨) نفسه ٧٥-٨٩.

خاص يستنبط على أساس ما في الذهن من ألفاظ أخرى، وذكر أيضا بعض النتائج التي توصل إليها ميدانيا مع طلبة الليسانس بكلية دار العلوم وطلبة التوجيهية في إحدى المدارس الثانوية.

وذكر في الفصل الخامس[١] اكتساب الدلالة ونموها لدى الأطفال الكبار، وفي الفصل السادس[٢] تحدث عن المركز والهامش في الدلالة ومعنى الدلالة المركزية المشتركة بين أفراد البيئة ومعنى الدلالة الهامشية ونشأتها مع التجارب المختلفة للأفراد أما الفصل السابع[٣]. فتحدث فيه عن تطور الدلالة، ويرى أن ظاهرة التطور يدركها كل دارس للنصوص التاريخية في لغة من اللغات، وعد الحقيقة والمجاز مظهرا من مظاهر التطور الدلالي. وفي الفصل الثامن[٤] تحدث عن عوامل التطور في الدلالة أرجعها إلى عنصرين هما: الاستعمال والحاجة، وتحدث في الفصل التاسع[٥] عن أعراض التطور الدلالي من تخصيص وتعميم وانحطاط ورقي للدلالة وتغيير مجال استعمالها. وفي الفصل العاشر[٦] تحدث عن أثر الدلالة في الترجمة وناقش فيه موضوع الترجمة فنها وأسلوبها ومشكلاتها بطريقة علمية دقيقة، أما في الفصل الحادي عشر[٧] فتحدث عن نصيب الألفاظ العربية من الدلالة. أما في الفصل الأخير[٨] فكانت له وقفة متأنية من كنوز الألفاظ العربية وهي المعاجم وتحدث عن اللغويين الذين أسهموا في نشأة المعاجم وصنفهم إلى طبقات أربع، وذكر أشهر المعاجم العربية، ولأهمية هذا الكتاب في الدراسات الدلالية وما لقيه من اهتمام وتقدير في الأوساط العلمية نال به مؤلفه جائزة الدولة التشجيعية للأدب عام ١٩٥٨ في جمهورية مصر العربية[٩].

وإن معظم الباحثين المحدثين العرب الذين تناولوا علم الدلالة قد تأثروا بهذا الكتاب ونهجوا نهجه في التبويب ونهلوا من فصوله وموضوعاته حتى لم تخل كتبهم من ذكره[١٠].

وهناك الكثير من اللغويين المحدثين الذين تناولوا علم الدلالة بالدراسة أمثال د. أحمد مختار عمر الذي ألف كتابا بعنوان " علم الدلالة " ويستفاد فيه مؤلفه مما جد من نظريات وقدم للقارئ العربي دراسة علمية للمعنى بمفهومه اللغوي.

---

[١] ينظر ابراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ٩٥-١٠٥.

[٢] ينظر نفسه، ١٠٦-١٢١.

[٣] ينظر نفسه، ١٢٢-١٣٣.

[٤] ينظر نفسه، ١٣٤-١٥١.

[٥] ينظر نفسه، ١٥٢-١٦٧.

[٦] ينظر نفسه، ١٦٨-١٨٦.

[٧] ينظر نفسه، ١٨٧-٢٢٤.

[٨] ينظر نفسه ٢٢٥-٢٥١.

[٩] ينظر نفسه، تصدير الكتاب، وينظر أحمد مختار عمر من قضايا اللغة والنحو، ص١٠.

[١٠] نذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر من تأثر به من الباحثين، وينظر أحمد مختار عمر في كتابه علم الدلالة، ص ١٨، ٢٩، ١٣٢، ١٣٣، ١٩٦، ١٥٧، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٩. وقد تباين التأثر هنا قمرة يكون نقل أفكار وأخرى ثناء وتأييد وتارة للتدليل على رأي أو تأكيد حقيقة.

حيث تناول فيه جل ما يتعلق بموضوع علم الدلالة، ومن الأمور التي ذكرها ولم يشر إليها د. أنيس مناهج ونظريات دراسة المعنى فتحدث عن النظرية الإشارية[١]، والنظرية السلوكية[٢]، ونظرية السياق[٣]، ونظرية الحقول الدلالية[٤]، والنظرية التحليلية[٥].

وممن تناول علم الدلالة كذلك فايز الداية " علم الدلالة العربي"[٦]، وأحمد نعيم الكراعين، صاحب كتاب "علم الدلالة بين النظرية والتطبيق"[٧].

العلاقة بين الدال والمدلول

تتعدد الأنظار اللغوية في بيانها عن العلاقة التي تصل الدال بالمدلول، إذ تدرس هذه العلاقة ضمن سياقين: أحدهما نظامي والثاني اعتباطي، والملاحظ أن الاتجاه الغالب عند المعاصرين يتشكل على نحو يقرر العلاقة الاعتباطية.

والسؤال الأساسي الذي يبدو هنا: هل العلاقة التي تصل الدال بمدلوله نظامية ذاتية أم اعتباطية؟

والمقصود بالنظامية أن ذكر الاسم يثير بالضرورة صورة المسمى في أذهان جميع الناس على اختلاف ألسنتهم. أم الاعتباطية فهي غياب النظامية بين الدال والمدلول فلو قلنا "ضرب" مكان "رضب" لاستقامت الأمور، وقد تأسس هذا الملحظ في بداية التشكيل الدلالي واستقرت العلاقة بعد ذلك على وجه عرفي يتيح النظامية.

وارتبطت هذه المسألة في الفكر العربي قديما بالأمور الدينية التي اختلف فيها علماء الفرق الإسلامية"، "فقد نقل أهل أصول الفقه عن عباد بن سليمان الصيمري من المعتزلة أنه ذهب إلى أن بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية حاملة للواضع على أن يضع، قال: وإلا لكان تخصيص الاسم المعين بالمسمى المعين ترجيحا من غير مرجح"[٨].

بيد أن جمهور الأصوليين نفوا المناسبة بين اللفظ ومدلوله، وأنكروا مقالة الصيمري هذه، وأظهروا بطلانها إذ يبدو: " أن اللفظ لو دل بالذات لفهم كل واحد منهم كل اللغات، لعدم

---

[١] ينظر، أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص٥٤-٥٨.

[٢] ينظر، نفسه، ص٥٩-٦٧.

[٣] ينظر، نفسه، ٦٨-٧٨.

[٤] ينظر، نفسه، ص٧٩-١١٣.

[٥] ينظر نفسه، ص١١٤-١٣٨.

[٦] فايز الداية، علم الدلالة العربي، تقدم هذه الدراسة البرهان على أصالة " علم الدلالة العربي" عند الباحثين العرب من اللغويين والفلاسفة والأصوليين والنقاد والأدباء ينظر ص٥، وما بعدها.

[٧] ينظر أحمد مختار عمر:علم الدلالة، ص١٣٢،٢٩،١٨، ١٣٣، ١٩٦، ١٥٧، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٤٩.
محمد مصطفى رضوان: نظرات في اللغة، ص ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٣.
ومحمد خضر: فقه اللغة، ص٤٤٨ وما بعدها.

[٨] السيوطي: المزهر: ١/٤٧.

اختلاف الدلالات الذاتية ... وإن كان الواضع هو الله فتخصيصه الألفاظ بالمعاني كتخصيص العالم بالإيجاد في وقت من بين سائر الأوقات، وإن كان هو الناس فلعله لتعين الخطران بالبال"(١).

واحتجوا أيضا بقولهم: " لو ثبت ما قاله لاهتدى كل إنسان إلى كل لغة، ولما صحّ وضع اللفظ للضدين، كالقرء للحيض والطهر، والجون للأبيض والأسود"(٢).

فمنهم من يرى التواصل بين الدال ومدلوله، ولكن هذه العلاقة ليست ذاتية شاملة وعامة في اللغة، نحو، الرازي الذي يقول: " دلالة الألفاظ على مدلولاتها ليست ذاتية حقيقية، خلافا لعباد لأنها تتغير باختلاف الأمكنة والأزمنة ... وقد يتفق في بعض الألفاظ كونه مناسبا لمعناه مثل تسميتهم (القطا) بهذا الاسم، لأن هذا اللفظ يشبه صوته، وكذا القول في (اللقلق)" (٣).

ويثبت أغلبهم أن ثمة علاقة بين الدال والمدلول، إلا أنها ليست طبيعية ذاتية، ولا تخضع للمنطق العقلي، بل هي عندهم عرفية اصطلاحية(٤).

وينقسم النظر اللغوي القديم والحديث إلى اتجاهين في التعبير عن العلاقة بين الدال والمدلول وقد تشكل هذان الاتجاهان على النحو التالي:

الاتجاه الأول: يصرح أصحاب هذا الاتجاه بعلاقة نظامية تصل بين الدال والمدلول.

الاتجاه الثاني: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن العلاقة بين الدال والمدلول علاقة اعتباطية.

أما وجهة نظر أصحاب الاتجاه الأول فقد جاءت على النحو الآتي:

تفطن الخليل بن أحمد الفراهيدي (-١٧٥هـ) وتلميذه سيبويه (-١٨٠هـ) إلى العلاقة بين الدال والمدلول، وهذا ما ذكره ابن جني في كتابه "الخصائص" إذ يرى: " أن هذا موضع شريف لطيف، وقد نبه عليه الخليل وسيبويه وتلقفته الجماعة بالقبول له والاعتراف بصحته، قال الخليل: كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومدا فقالوا: صر، وتوهموا في صوت البازي تقطيعا فقالوا: صرصر"(٥).

ففي قول الخليل إشارة واضحة إلى أن صوت الكلمة يحكي مدلولها، فكلمة (صرّ)، صورة لفظية لصوت الجندب المستمر دون تقطع، وكلمة (صرصر) صورة لفظية لصوت البازي المتقطع وهو بهذا يقيم ضربا من العلاقة بين اللفظ ومدلوله.

---

(١) المصدر نفسه: ١٦/١-١٧.

(٢) السيوطي: الزهر:٤٧/١.

(٣) الرازي: التفسير الكبير، ص٢٢، وينظر المحصول في علم أصول الفقه، ج١، ٨٧،٨٩.

(٤) ينظر السيد أحمد عبد الغفار: التصور اللغوي عند الأُصوليين، ص٤٧، وطاهر سليمان حموده، دراسة المعنى عند الأصوليين، ص٧٤-١٧٥، ١٨٢-١٨٤.

(٥) ابن جني: الخصائص ١٥٢/٢.

وجاء في (تهذيب اللغة) ما يشير إلى أن الخليل فطن إلى العلاقة بين الدال والمدلول إذ يقول: (صرصر) الجندب صريرا، وصر الباب يصرّ، وكل صوت يشبه ذلك فهو صرير إذا امتد، فكان فيه تخفيف وترجيع في إعادة ضوعف كقولك صرصر الأخطب صرصرة"[١].

ويعلق ياسر الملاح على النص السابق موضحاً أن العرب: " عندما بنت الفعل (صرّ) فكررت الراء واختارت صوت الراء على غيره من الأصوات، لأن في صوت الجندب مدا، وكذلك عندما بنت مصدر هذا الفعل على صرير. فهذا الاسم فيه مدّ، وكذلك صوت الجندب، وعندما ضاعفت المقطع كله فقالت: (صرصر) اختارت اللفظ لصوت غير ممتد ولكنه متقطع فيه ترجيع. فكانت الكلمة متقطعة فيها ترجيع مناسب صوتها معناها وهو صوت الأخطب، أي أن بناء اللفظ على هذه الهيئة إنما كان ليحكي طبيعة الصوت المعبر عنه"[٢].

وتستوقفنا في (الكتاب) أنظار سيبويه التي توحي باعتقاده بالمناسبة الطبيعية النظامية بين الدال ومدلوله، في أثناء حديثه عن الصلة بين الأوزان ومعانيها، فيقول: "ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد، حين تقاربت المعاني قولك: النزوان والنقزان والغفران، وإنما هذه الأشياء هي زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع، ومثله الغثيان لأنه يجيش نفسه، وتثور، ومثله الخطران واللمعان، لأن هذا اضطراب وتحرك، ومثل هذا اللهبان والوهجان لأنه تحرك الحر وتثوره فإنما هو بمنزلة الغليان"[٣].

ويمضي في هذا الاتجاه ابن دريد (-٣٢١هـ) في كتابه "الاشتقاق" الذي وضعه على أساس من هذه النظرة اللغوية القائلة" بأن العلاقة بين الدال ومدلوله علاقة راسخة ويتجلى ذلك في تعليله أسماء الأعلام والقبائل في الجزيرة العربية: فهذيل من الهذل وهو الاضطراب وقضاعة من انقضع الرجل عن أهله إذا بعد عنهم، أو من قولهم تقضع بطنه إذا أوجعه أو وجد في جوفه وجعا"[٤].

ويعلل ابن دريد تسمية العرب لأبنائهم تعليلا يقوم على وثوق العلاقة بين الأسماء ومدلولاتها، فيقول: " واعلم أن للعرب مذاهب في تسمية أبنائها، فمنها ما سمى بالسباع ترهيبا لأعدائهم: نحو: أسد وليث وفراس وذئب وضرغام... ومنها ما سمي بما غلظ وخشن من الشجر تفاؤلا أيضا نحو طلحة وسمرة وسلمة وقتادة"[٥].

---

[١] الأزهري: تهذيب اللغة، باب الصاد والراء، ١٢-١٠٦.

[٢] ياسر الملاح، المقدمة إلى علم المعنى في العربية، ص٩٦.

[٣] سيبويه، الكتاب ٢١٨/٢.

[٤] ابن دريد: الاشتقاق، ص١٧٦، ٥٣٦.

[٥] ابن دريد، الاشتقاق، ص ٥ (المقدمة)

ومن هنا يصرح بأن هذه الأسماء تكسب أصحابها عندهم قوة وشدة ترهب عـدوهم، أو توحي للأعداء من خلال لفظها بشدة بطش وقوة من يسمون بها فتشيع الرهبـة والخـوف فـي نفوس الأعداء وما ذلك إلا لعلاقة يستشعرونها بقوة بين الدال ومدلوله.

ومن الملاحظ أن ابن جني (-٣٩٢هـ) تنبه إلى الترسل بين الدال والمدلول، فعقد لهـا أبوابا أربعة في كتابه "الخصائص" إظهارا للصلة بين الدال ومدلوله. والأبواب التي عقدها هي:

١- باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني: إذ نجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة، فتبحث عن أصل كل اسم منها، فتجده مفضي المعنى إلى معنى صاحبه"[١].

وقدم على ذلك أمثلة تطلق على خلق الإنسان جاءت على صيغة (فعيلة) مثل: النحيتة والغريزة والنقيبة والنحيزة والطبيعة والسجية والسليقة وغير ذلك من الألفاظ التي يقول فيها ابن جنـي " جميع هذه المعاني ... تؤذن بالإلف والملاينة والأصحاب والمتابعة"[٢].

٢- باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني: ويصدر هذا الباب عند فكـرة مؤداهـا تقـارب الألفاظ نتيجة لتقارب معانيها، ومن ذلك مثلا (أزّ) و (هزّ)، فالفعل (أزّ) في معنى (هزّ). " والهمزة أخت الهاء، فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين، وكأنهم خصوا هذا المعنى بـالهمزة، لأنها أقوى من الهاء، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهز، لأنك قد تهز ما لا بال لـه، كالجدع وساق الشجرة، ونحو ذلك"[٣].

ومن ذلك العسف والأسف، والعين أخت الهمزة كما أنّ الأسف يعسف النفس وينال منها، والهمزة أقوى من العين، كما أن أسف النفس أغلظ من (التردد) بالعسف، " فقد تـرى تصـاقب اللفظين لتصاقب المعنيين"[٤].

ثم يزعم أن مجرد الاشتراك في بعض الحروف يكفي أحيانا للاشـتراك فـي الدلالـة، ويقارن بين الكلمتين (دمث) و (دمثر) فالأولى من دمث المكان كفرح سهل لأن ومنه ماثة الخلق أي سهولته، ودمثر معناها السهل من الأرض والجمل الكبير اللحم!! [٥].

وهكذا يقارن بين كلمتين إحداهما ثلاثية والثانية رباعية ولم يمنعه كون الثانية رباعيـة من رصد التراسل الدلالي بينهما فتصاقب المباني يؤدي إلى تقارب المعاني.

٣- باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني: يرى أن السبب في تقارب المعـاني هـو تقـارب أصوات الكلمات أي أن المعاني تتقارب وتتشابه نتيجة لتقارب جرس الحروف، وهذا يعني وضع الألفاظ على صورة صوتية مناسبة لمعناها. وساق أمثلة على ما ذهب إليه، من ذلك

---

[١] ابن جني، الخصائص ١١٣/٢.

[٢] المصدر نفسه: ١١٦/٢.

[٣] ابن جني، الخصائص ١٤٦/٢.

[٤] المصدر نفسه، ١٤٦/٢.

[٥] ابن جني: الخصائص، ٢٧١٤٧ وما بعدها.

مثلا: المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرير، نحو: الزعزعة، والقلقلة والصلصلة والجرجرة والقعقعة والصعصعة والقوقرة. كذلك (الفعلى) في المصادر والصفات إذ تأتي للسرعة[١]، نحو الجمزى[٢].

ثم يعقد صلة بين عين الكلمة المضعف وبين المعنى القوي فتكرار السين في تسّر، والطاء في قطّع، والتاء في فتّح، واللام في غلّق، إنما زادوا في الصوت لزيادة المعنى. وبعبارة أخرى أنهم زادوا في قوة اللفظ بتضعيفه ليزداد المعنى قوة فهو يقول: " فلما كانت الأفعال دليلة المعاني كرروا أقواها، وجعلوه دليلا على قوة المعنى المتحدث به، وهو تكرير الفعل"[٣].

ويعقد صلة بين أصوات الألفاظ وما تدل عليه من أحداث فيصل دلالة بين دلالة الكلمة وجرس أحد أصواتها أو حروفها حيث ترد أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر بها، من ذلك الفعل "قضم" حيث يقارن بالفعل "خضم" ترى أن الأول يستعمل في أكل اليابس، في حين أن الثاني يستعمل في أكل الرطب، فيرى ابن جني صلة وثيقة بين القاف الشديدة والصوت الناشئ عن أكل اليابس، كما يرى مناسبة واضحة بين الخاء الرخوة والصوت الناشئ عن أكل الرطب"[٤].

٤- باب في الاشتقاق الأكبر: إذ يرى فيه أن الكلمات مهما تقلبت أصولها تشتمل على معنى عام مشترك، فتقاليب مادة (ج ب ر) الستة تدل على القهر والشدة، وتقاليب مادة (س ل م) الستة تدل على الملاينة والأصحاب، وتقاليب مادة (ك ل م) الستة تدل على القوة والشدة[٥].

وقد علق السيوطي على هذا الاشتقاق الذي جاء به ابن جني ورأى " أنه ليس معتمدا في اللغة، ولا يصح أن يستنبط به اشتقاق في لغة العرب، وإنما جعله أبو الفتح بيانا لقوة ساعده ورده المختلفات إلى قدر مشترك"[٦].

ويؤيد عبده الراجحي السيوطي في ذلك حيث يرى " أن الحق في جانب السيوطي، لأن محاولة الوصول إلى قدر مشترك من المعاني بين تقاليب اللفظ الواحد لا يعدو أن يكون صيغة اشتهر بها أبو الفتح في تحليله لبعض الظواهر اللغوية[٧].

---

[١] ينظر المصدر نفسه ١٥٣/٢

[٢] الجمزى: حمار الوحش.

[٣] ابن جني، الخصائص ١٥٥/٢ وينظر المحتسب ٢١٠/٢.

[٤] ينظر ابن جني: الخصائص ١٥٨/٢.

[٥] ينظر، ١٣٤/٢-١٣٥، وللتوسع ينظر أحمد سليمان ياقوت، الدرس الدلالي في خصائص ابن جني، ص٥-١٨، وحسام سعيد النعيمي، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، ص٢٢٧-٢٩٣.

[٦] السيوطي، المزهر، ٣٤٧/١.

[٧] عبد الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية، ص٦٧-٦٨.

وقد وضح إبراهيم أنيس أن ابن جني غير صائب في إرجاعه التقاليب لمعنى واحد، لأن في ذلك تعسفا وتكلفا، واستدل على ذلك بتقاليب مادة (س م ح) التي تعني اللين، غير أن التقليل (م س ح) يعني الإزالة والمحو، والتقليب (ح م س) بمعنى اشتد وصلب والتقليب (س ح م) يعني السواد، و (ح س م) بمعنى قطع(١).

وهكذا اتضح لدى أنيس أن نظرية ابن جني هذه فيها نوع من المبالغة والمغالاة، لأنها لا تصلح أن تكون قاعدة عامة صالحة لكل أصول اللغة، غير أن هذا كان قد فطن إليه ابن جني قال: " واعلم أنا لا ندعى أن هذا مستمر في جميع اللغة"(٢).

ويقرر ابن جني أن ما يخرج عن ذلك يرد بلطف الصناعة والتأويل وهذا يدل على عناية ابن جني في الإبانة عن المناسبة الطبيعية بين الدال ومدلوله، فالحروف أو الأصوات المؤلفة للكلمة مهما كان ترتيبها تجتمع على معنى واحد، وقد يظهر الإلحاح على هذا المطلب ضربا من التكلف في إعادة التقاليب المختلفة لمعنى مشترك تلتقي عليه بالأبنية على اختلاف تقاليبها.

ويتجلى ذلك في تعريفه للاشتقاق الأكبر حيث يقول: " وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن نأخذ أصلا من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك (عنه) رد بلطف الصنعة والتأويل إليه"(٣).

ويقارب ابن فارس (-٣٩٥هـ) في معجمه "مقاييس اللغة" العلاقة بين الألفاظ ودلالاتها مقاربة تكشف التواصل بينهما وفق منهجية تلتقي مع ابن جني فيما سماه "الاشتقاق الأكبر"، إذ يرجع الكلمة بتقاليبها الستة إلى معنى مشترك تتلاقى عليه هذه الأبنية على اختلاف تشكيلها، ويقدم مثالا على ذلك مفاده أن " الميم والراء والضاد مادة يمكن أن تنشأ منها صورة متعددة "مرض، رمض، ضرم، ضمر، رضم، ومضر"، ثم يحاول تلمس الصلة المشتركة بين معاني كل هذه الصور، مستنبطا معنى عاما لهذه المادة، وفي بعض الأحيان يسوق كلمات كثيرة لا تشترك إلا في حرفين، ويحاول أيضا أن يبين الصلة بين معانيها على أساس الاشتراك في هذين الحرفين(٤).

وينص إبراهيم أنيس في كتابه " دلالة الألفاظ" على أن ما صنعه ابن فارس في معجمه لا يخلو من التكلف والتعسف، إذ يرى: " أن ابن فارس قد بلغ الذروة في معجمه، فغالى وأسرف

---

(١) ينظر ابراهيم أنيس، من أسر ار اللغة، ص٥٢.

(٢) ابن جني، الخصائص، ١٤/٢.

(٣) ابن جني، الخصائص، ١٤٢/٢.

(٤) ينظر ابن فارس: معجم "مقاييس اللغة" باب الميم والراء وما يثلثهما، م ٥، ص١١١.

في استنباطه، وتلمس من الصلات ما لا يخلوا من التعسف والتكلف، فهو يسوق في معجمه الكلمات التي تشترك في أصول ثلاثة ويشرح معانيها مع ذكر تقلبات تلك الأصول"[١].

وتتردد هذه الفكرة عند بعض اللغويين المحدثين، أمثال " سان توماس الأكويني" الذي ينادي بالمناسبة النظامية الذاتية بين الأسماء والمسميات في مقولته التي يقول فيها: " أن الأسماء يجب أن تتفق وطبيعة الأشياء"[٢].

وكان على رأس الذاهبين من المحدثين إلى نظامية العلاقة بين الدال والمدلول مصطفى صادق الرافعي، ويظهر مذهبه في بيانه " أن كل ما وضع من اللغة ارتجالا فإنما وضع لمناسبة بين الدال والمدلول على وجه من الوجوه، ولولا تحقق هذه المناسبة ما تأتى للواضع أن يشتق لفظا من لفظ، لأن الأصل في الاشتقاق بالمناسبة في المعنى والمادة، فلولا اعتبارهم مراعاة المناسبة في الوضع الأول ما تنبهوا إليه في الوضع الثاني لأن بعض الأشياء يدعو إلى بعض، والارتقاء سنة لا بد فيها من الإطراد"[٣].

هذا ما يظهره جورجي زيدان من علاقة بين الحرف وما يرمز إليه من معنى. وهو يرى أن الحرف ينوع المعنى الأصلي للكلمة التي تشترك مع ألفاظ أخرى " بحرفين هما الأصل المتضمن المعنى الأصلي، والزيادة (أي الحرف الزائدة على الأصل) ربما نوعته تنويعا طفيفا مثاله: قط وقطب وقطف وقطع وقطم وقطل جميعها تتضمن معنى القطع إلا أن كل واحدة منها استعملت لتنوع من تنوعاته، والأصل المشترك بينها فقط وهو بنفسه حكاية صوت القطع كما لا يخفى"[٤].

أي أن أصل الألفاظ حرفان محاكاة لأصوات الطبيعة لها معنى معين أصلي بالطبع، ويزاد حرفا أو أكثر في أول الكلمة أو وسطها أو آخرها لينوع المعنى الأصلي وفق الظروف والمقام والبيئة والزمان.

ويذهب أنستاس الكرملي إلى ما ذهب إليه جورجي زيدان فيقول:" إن الكلم وضعت في أول أمرها على هجاء واحد: متحرك فساكن، محاكاة لأصوات الطبيعة، ثم فئمت (أي زيد فيها حرف أو أكثر في الصدر أو القلب أو الطرف)، فتصرف المتكلمون بها تصرفا يختلف باختلاف البلاد والقبائل والبيئات والأهوية، فكان لكل زيادة أو حذف أو قلب أو إبدال أو صيغة، معناه أو غاية، أو فكرة دون أختها، ثم جاء الاستعمال فأقرها مع الزمن على ما أوحته إليهم الطبيعة، أو ساقهم إليه الاستقراء والتتبع الدقيق"[٥].

---

(١) إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص٦٧.

(٢) فندريس: اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، ص٢٣٥.

(٣) مصطفى صادق الرافعي: تاريخ آداب العرب، ١/٧٤، وانظر ص١٧٦.

(٤) جورجي زيدان: الفلسفة اللغوية والألفاظ اللغوية، ص٩٩، وانظر ص١١٠.

(٥) أنستاس الكرملي: نشوء اللغة العربية نموها واكتهالها، ص١-٢.

ويذهب عبدالله العلايلي مذهبا يكشف عن تصوره للمناسبة بين الدال ومدلوله، فيقرر أن لكل حرف أو صوت من أصوات اللغة العربية معنى يخصه، وأن معنى الكلمة العربية هو المحصلة الناجمة عن ائتلاف المعاني الجزئية للأصوات يقول: "كلمة جمل تحل إلى (ج) ومعناه الارتفاع، و(م) المياه وهو ينظر إلى السحاب، و(ل) ومعناه الملاصقة أو المساس والمعنى المؤلف مرتفع يلامس السحاب"[١].

ويمضي في البيان عن هذه الفكرة بقوله: " إذن فهذه الحروف ذات معان جنسية، وقد بقيت ملاحظتها في وضع الكلمات إلى آخر العهد اللغوي"[٢].

ويذهب عباس العقاد إلى أبعد مما ذهب إليه الكرملي والعلايلي بإثباته للحرف أكثر من دلالة صوتية وفق موقعه، فهو يقول عن الحاء: " فالحكاية الصوتية في الدلالة على السعة حيث يلفظ الفم بكلمات: الارتياح والسماح والفلاح والنجاح والفصاحة والسباحة والفرح والمرح والصفح والفتح ... وما جرى مجراها في دلالة نطقه على الراحة... ولكن يجوز أن يكون البدء بهما مقصودا به عند وضع الكلمات الأولى أن تتبعه الحركة التي تناقض معنى السعة لتدل على الحجر والتقيد، فإن الجيم الساكنة بعد الحاء أشبه شيء بعلامة الإلغاء التي توضع على صورة الرجل الماشي على قدميه، ليستفاد منها أن المشي ممنوع في هذا المكان... وكذلك الباء الساكنة بعد الحاء في اسم "الحبس" فإنها تنفي السعة بعد الإشارة في أول الكلمة"[٣].

وهكذا يظهر لنا أن العقاد يصر على وجود هذه الدلالة الذاتية، ولكن موقع الحرف يتحكم في إبراز هذه الدلالة أو تحويلها إلى نقيضها.

وأما صبحي الصالح فلشدة إعجابه بما ذهب إليه ابن جني من العلاقة بين الدال ومدلوله فيعد صنيعه هذا " فتحا مبينا في فقه اللغات"، فيعلن ذلك في بيانه، أن هذا العالم الجليل السيوطي قد أكد " بعد استيعابه مؤلفات اللغويين السابقين التي فقد منها الكثير، أن أهل اللغة بوجه عام والعربية بوجه خاص قد كادوا يطبقون على ثبوت المناسبة الطبيعية بين الألفاظ والمعاني. وبذلك تلاقى مع ابن جني على صعيد واحد، فكان لا بد لنا من الاقتناع بهذه الظاهرة اللغوية التي تعد فتحا مبينا في فقه اللغات بوجه عام"[٤].

وتظهر قناعة صبحي الصالح النظرية من خلال عقده لفصل كامل يعرض فيه لهذه النظرية تحت عنوان: " مناسبة حروف العربية لمعانيها"[٥].

---

(١) عبدالله العلايلي: مقدمة لدرس لغة العرب، ص١٣١.

(٢) المرجع نفسه، ص١٣٠ وينظر العلايلي تهذيب المقدمة اللغوية، ٤٣، ٤٥-٤٨.

(٣) عباس محمود العقاد: أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، ص٤٤-٦٤.

(٤) صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة، ص١٥٩.

(٥) المرجع نفسه، ص١٤٧-١٨٥.

ويوافي محمد المبارك ما ذهب إليه صبحي صالح، حيث يرى: " أن للحرف في اللغة العربية إيحاء خاصا فهو إن لم يكن يدل دلالة قاطعة على المعنى يدل دلالة اتجاه وإيحاء ويثير في النفس جوا يهيئ لقبول المعنى ويوجه إليه ويوحي به"[١].

وجهة نظر أصحاب الاتجاه الثاني:

أما أصحاب الاتجاه الثاني فيقررون أن العلاقة بين الدال والمدلول علاقة اعتباطية اصطلاحية ويمثله من القدماء عبد القاهر الجرجاني ومن المعاصرين، فرديناند دي سوسير، وستيفن أولمان، وبيارغيرو وفندريس، وإبراهيم أنيس، وتمام حسان، ورمضان عبد التواب، وعبده الراجحي، وأحمد عبد الرحمن حماد، وعبد الحميد أبو سكين، وعبد السلام المسدي، ومصطفى محمد مندور، ومحمود فهمي حجازي.

فعبد القاهر الجرجاني يرى أن العلاقة بين الدال والمدلول علاقة اعتباطية ليست نظامية ذاتية ويظهر ذلك في قوله: " مما يجب إحكامه أن نظم الحروف هو تواليها في النطق فقط، وليس نظمها بمقتضى عن معنى، ولا الناظم لها بمقتف في ذلك رسما من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحراه. فلو أن واضع اللغة كان قد قال "ربض" مكان "ضرب" لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد"[٢].

وهذا يظهر أن العلاقة بين الدال والمدلول لا تخضع إلى تعليل، كما أنها لا يمكن أن تفسر، فهي علاقة اعتباطية، واللفظ هو عبارة عن مجموعة من الحروف المنظومة، ونظمها لا يعبر عن الدلالة الحقيقية المستقاة منها بالوضع أو الاصطلاح ولذا يرى عبد القاهر الجرجاني، إن اللفظ لا يحمل دلالة طبيعية أو ذاتية من تركيب حروفه، وإنما الدلالة التي يحملها هي دلالة اعتباطية، وقد أورد عبد القاهر الجرجاني عبارة تدل على غياب العلاقة النظامية التي تصل الدال بمدلوله، فيقول: " هل يتصور أن يكون بين اللفظتين تفاضل في الدلالة حتى تكون هذه أدل على معناه الذي وضعت له من صاحبتها على ما هي موسومة به حتى يقال: إن رجلا أدل على معناه من "فرس" على ما سمى به وحتى يتصور في الاسمين الموضعين لشيء واحدا أن يكون هذا أحسن نبأ عنه، وأبين كشفا عن صورته من الآخر؟ فيكون الليث أدل على السبع المعلوم من الأسد، وحتى أنا لو أردنا الموازنة بين لغتين كالعربية والفارسية يساغ لنا أن نجعل لفظة رجل أدل على الآدمي الذكر من نظيره في الفارسية"[٣].

ويقدر الجرجاني أن العلاقة بين الدال اعتباطية في موطن آخر من كتابه يقول فيه: " ولا في العقل أن شيئا يلفظ أن يكون عليه أولى منه، بلفظ ولا سيما في الأول التي ليست بمشتق، وإنما

---

[١] محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، ص٢٦١.

[٢] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٤٢.

[٣] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٣٩.

وازن ذلك وازن أشكال الخط التي جعلت أمارات الأجراس الحروف المسموعة في أنه لا يتصور أن يكون الفعل اقتضى اختصاص كل شكل منها بما اختص به دون أن يكون ذلك لاصطلاح وقع وتواضع اتفق، ولو كان كذلك لم تختلف المواضعات في الألفاظ والخطوط ولكانت اللغات واحدة"[١].

وقد علق طارق النعمان على هذا النص قائلا "ويتضح من النص أن عبد القاهر الجرجاني يرى أن العلاقة بين اللفظ وما يحيل عليه أو بين الدال والمدلول، أو بين شقي الدليل هو علاقة اصطلاحية (اعتباطية) بمعنى أنه ليس في الدال ما يعكس الخصائص الطبيعية (المدلول)، أو ما يجعل تركيبة صوتية معينة، أو مركبا صوتيا ما مختصا بمدلول بعينه دون ما سواه، خاصة على مستوى الأسماء الأول، وكأنه ينبه إلى التحفيز النسبي الذي يتجه فيما بعد الاشتقاق والتوالد اللغوي[٢].

فألفاظ اللغة تختلف باختلاف اللغات إلا أن المدلول واحد، وهو الذي شغل المفكرين العرب من علماء اللغة المعاصرين الذين حاولوا تفسير العلاقة بين الدال والمدلول، وانتهى بهم الأمر إلى القول بعدم وجود صلة نظامية طبيعية بين الدال والمدلول.

ويوافق هذا المنحى من المعاصرين فردينان دي سوسير الذي يرفض العلاقة النظامية الذاتية بين الدال والمدلول ويقرر اعتباطية هذه العلاقة، فسوسير في كتابه – محاضرات في الألسنية العامة يوضح أن علاقة الدال بالمدلول لا تستند إلى صفات موضوعية كامنة في الدال فهي نظامية، فلا يوجد أي سبب منطقي أو موضوعي، لأن تكون كلمة "قطة/ العربية أو كلمة "CATS" الإنجليزية، هي الإشارة الوحيدة الضرورية إلى هذا الحيوان الصغير. وبعبر عن هذا في مكان آخر من كتابه موضحا:" أن الرابط الجامع بين الدال والمدلول هو اعتباطي، وببساطة أكثر يمكن القول أيضاً: إن العلاقة الألسنية هي اعتباطية ..وهكذا ففكرة "أخت"لا ترتبط بأي صلة داخلية مع تعاقب الأصوات (أ، خ، ت) تلك التي تقوم مقام الدال بالنسبة لها. ويمكن تمثيل هذا الأخير بين اللغات ووجود اللغات المختلفة"[٣].

---

(١) المصدر نفسه، ص٣٤٧.

(٢) طارق النعمان، قضية اللفظ والمعنى بين الإيدولوجيا والتأسيس المعرفي، ص٢١٥. وينظر في الكتاب نفسه، ص ٢٣٠–٢٣٩، وللتوسع ينظر فايز الداية: علم الدلالة العربي، ص ١٨، وعبد الله عنبر: تفاعل اللفظ والمعنى عند العرب في ضوء نظرية التماسك النصي، مجلة دراسات، م ٢٢، ع٣، ١١٩٥–١١٩٦. وليد مراد: نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد الظاهر الجرجاني، ص ١٧١ وما بعدها.

(3) – فردينان دي سوسير: محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة يوسف غازي مجيد نصر، ص ٨٩–٩٠.

وهو بذلك يؤكد اعتباطية الدلالة، أي أن العلاقة بين الدال والمدلول غير معللة، بل هي اعتباطية. ومع ذلك يشير سوسير إلى وجود حالات لا تتفق وهذه الاعتباطية كالكلمات المحاكية لأصوات الطبيعة والأصوات الانفعالية[1].

ثم يتابع قائلاً "أما الألفاظ التي تتوفر فيها المحاكاة وحكاية الأصوات حقيقة، فليست هذه محدودة في عددها فقط ولكنها أيضاً مختارة اعتباطاً لأنها متقاربة، وليس أكثر أو أقل من تقليد مقنع لأصوات معينة. بالإضافة إلى أنها ظهرت في اللغة امتداداً لهذا التطور الصوتي والصرفي"[2].

ويذهب ستيفن أولمان المذهب نفسه فيقرر أن العلاقة بين الدال والمدلول اعتباطية، فأولمان يرفض فكرة الربط بين الدال ومدلوله. ويعبر عن هذا بقوله: "لا يوجد في اللفظ ما ينبئ عن المدلول بالإضافة إلى عدم وجود أية علاقة ظاهرة بين الكلمة وما تدل عليه. هناك شيئان يعارضان افتراض وجود أية صلة طبيعية بينهما. الشيء الأول: يتمثل في تنوع الكلمات واختلافها في اللغات المختلفة. والثاني: يتبلور في الحقائق التاريخية، فلو كانت معاني الكلمات كامنة في أصواتها، لما أمكن أن تتغير في لفظها ومدلولها تغيراً يستحيل ربطه بالوضع الأصلي لها"[3].

وموقفه هذا يكشف عن تردد (أولمان) بين وجهتي نظر أو بعبارة أخرى أنه لم يصر على موقفه على نحو ما فعل سوسير الذي أراد ينفي العلاقة الذاتية بين الدال ومدلوله. وهو بهذا لا ينكر العلاقة البتة.

وهذا ما كان من فندريس أيضاً، حيث يرى في موضع أنه "من الحمق أن نحكم بوجود علاقة ضرورية ذاتية الدال ومدلوله (بين الحرفين ف ل F L) مجتمعين وبين فكرة السيلان إذ أن الكلمات "ruisseau" "مجرى" و riviere "جدول" وtorrent "سيل" التي تعبر أيضاً عن فكرة السيلان بقدر. ثم يعود في موضع آخر ويذكر بعض الكلمات التي نستشعر عند نطقها

(1) – ينظر فردينان دي سوسير: محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة يوسف غازي مجيد نصر، ص ٩١ وما بعدهما. وفردينان دي سوسير: محاضرات في علم اللسان العام، ترجمة عبدالقادر قنيني مراجعة أحمد حبيبي، ص ٨٥-٨٧، ٨٨-٩١. أحمد محمد قدور: في الدلالة والتطور الدلالي، مجلة مجتمع اللغة الأردني، ع ٣٦،، سنة ١٩٨٩، ص ١١٤-١١٥. و

رولان بارت، مبادئ في علم الأدلة، ص ٨١-٨٦.

وفردينا ندوي سوسير: فصول في علم اللغة العام، ترجمة من الفرنسية إلى الإنجليزية وادبا سكين وترجمة إلى العربية د. أحمد نعيم الكراعين، ص ١٩٨-٢١١. ويوسف غازي، مدخل إلى الألسنية، ص ٦١-٦٥. وعدنان ذريل اللغة والدلالة وآراء ونظريات، ص٤٥. وفوزي حسن الشايب: محاضرات في اللسانيات، ٤٤١-٤٤٣. وصالح القرمادي وآخرون: دروس في الألسنية العامة، ص ٣٦٢-٣٦٤.

وسمير ستيتيه: السيمائية اللغوية وتطبيقاتها على نماذج من الأدب العربي، مجلة أبحاث اليرموك (سلسلة الآداب واللغويات) م٧، ع٢، ص٤٠-٤١.

(2) – فردينان دي سوسير: محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة يوسف غازي مجيد نصر، ص ٨٩-٩٠.

(3) – ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ٧٠ وانظر ص ٧١-٧٢.

وضوح العلاقة بين صوتها ودلالتها. فيقول: "ولكن من الحق أن كلمة fleuve "نهر" معبرة، لأن الأصوات التي تكونها صالحة تمام الصلاحية لإثارة الصورة التي تمثلها"(١).

والعلاقة عند (بيارغيرو) وضعية اصطلاحية ويشير إلى ذلك بقوله" "إن من إحدى بدهيات اللسانيات الحديثة أن تعتبر اللغة نظاماً من الرموز القسرية والخالية من العلل، وكذلك، أن لا يوجد أي رباط طبيعي بين الاسم والشيء المسمى. وإن كلمة "حصان" حين تشير إلى حيوان، فإن هذا يحدث يفضل العلاقة التواضعية البحتة"(٢).

ومن هنا فالعلاقة بين الدال والمدلول هي علاقة اصطلاحية، وهي تصل السبب بالمسبب، وتصدر عن توافق بين مستعملي العلامة. وبعددي سوسير "أصبح علم اللغة المعاصر يأخذ بأن العلاقة بين الأسماء ومسمياتها علاقة اصطلاحية أو اختيارية ولا شك في أن ذلك تفسير عقلي"(٣).

ويقر تمام حسان أن العلاقة بين الدال والمدلول اعتباطية عرفية: "العلاقة بين الاسم والمسمى غير طبيعية ولا منطقية، ولكنها عرفية، ونتيجة من نتائج الوضع. وإن العرف ليختلف باختلاف المجتمعات، وباختلافه تختلف اللغات"(٤).

ويدل على صحة رأيه بقوله" "لو كانت العلاقة بين الاسم والمسمى طبيعية أو منطقية لكان الكلب كلباً والحمار حماراً في كل لغات البشر. ولكن اختلاف العرف من مجتمع إلى مجتمع آخر جعل أولهما "كلبا" في اللغة العربية و"dog" باللغة الإنجليزية" (٥).

ولعل هذا ما حداه إلى التصريح بأن اللغة: "نظام من الرموز الصوتية الاعتباطية التي يتم بواسطتها التعاون بين أفراد المجتمع"(٦).

أما الدكتور عبده الراجحي فيذكر في كتابه "فقه اللغة في الكتب العربية" أن اقتناع العلماء بتحقق الصلة بين الدال ومدلوله لا يمنع من تأكيد فكرة مفادها أن أهل اللغة يجمعون على رفضه ويظهر ذلك في تعليقه" "غير أن اقتناع ابن جني بهذا الرأي، وإعجاب الدكتور صبحي الصالح به لا يمنع من تبيان "أن أهل اللغة بوجه عام يطبقون على رفضه، ويرون أنه ليست هناك مناسبة بين اللفظ ومدلوله، وليست هناك علاقة بين "الرمز" والشيء الذي يركز إليه"(٧).

---

(1) – فندريس: اللغة، ترجمة عبدالحميد الدواخلي ومحمد القصاص، ص ٢٣٦.

(2) – بيار غيرو: علم الدلالة، ترجمة من الفرنسية د. منذر عياشي، ص ٤٤.

(3) مصطفى مندور: اللغة بين العقل والمغامرة، ص١١٠.

(4) تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، ١١٠.

(5) المرجع نفسه، ص ١١٠.

(6) المرجع نفسه، ص ١١٤.

(7) عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية، ص ٦٨.

ويوافق هذا الاتجاه عبدالحميد أبو سكين الذي يرى أن العلاقة بين الدال والمدلول علاقة عرفية اعتباطية وليست ذاتية أو نظامية[١].

ويبدو أن رمضان عبدالتواب يميل إلى نفي المناسبة الطبيعية بين الدال ومدلوله وذلك حين شكك في صحة مقاله الصيمري وصدق نظريته ودلل على فساد رؤيته بقوله: "فإنه لو صح ما قاله، لاهتدى كل إنسان إلى كل لغة على وجه الأرض، نعم، قد يحدس الإنسان معنى كلمة من الكلمات في لغة من اللغات، بخبراته في هذه اللغة، فإن مجرد النطق باللفظ، يستدعي إلى الذهن أمثاله من الألفاظ ويستدعي معها دلالاتها، ويستوحي المرء من كل دلالة لذلك اللفظ المجهول، على أساس ما اختزنه في حافظته، وقد يوفق في هذا الاستيحاء، غير أنه كثيراً ما يخيب"[٢].

ولعل الظاهر من موقف أحمد عبدالرحمن حماد أنه لا يوافق الرأي القائل بالمناسبة الطبيعية بين الدال ومدلوله، إذ يقول: "بما أن اللغة اجتماعية اصطلاحية فلابد أن تكون العلاقة بين اللفظة ومعناه علاقة اجتماعية اصطلاحية تعارف عليها أبناء المجتمع الواحد. وينتهي إلى أن العلاقة بين اللفظ والمعنى هي علاقة بين لفظ ومدلول علاقة تمكن بحل واحد منهما من استدعاء الآخر"[٣].

ويؤكد هذا بـ كلمة (طاولة) فعندما نقول كلمة (طاولة) "فإن الذهن يستحضر مدلول هذه اللفظة، وهو عبارة عن صورة لهذه القطعة من الخشب محمولة على أربعة أرجل خشبية يستعملها الإنسان في حياته اليومية، واصطلح الناس اسماً لها هو المنضدة أو الطاولة"[٤].

ويتعرض مصطفى مندور إلى هذه الظاهرة "صلة الدال بالمدلول"، ويكشف عن وجهة نظره في تلك الظاهرة فيقول: "فإن وجهة النظر التي يمكن أن تتراءى لنا بغير حرص على التوفيق أو على التلفيق يمكن أن نلقاها حين نسلم بأن مجموعات من الألفاظ يمكن أن تخضع لمثل المواضعة التي تربط الدالات بالمدلولات بحكم أسطوري أو سحري أحاط بتلك المجموعة.

وليس من المفروض أن تكون مجموعات أخرى قد نأت عن مثل ذلك الأفق أو أن تكون أصولها البعيدة قد ضاعت في طيات التاريخ الطويل والمبهم. ومثل هذا سيفضي بنا إلى نفي

([1]) ينظر عبد الحميد أبو سكين: نظرات في دلالة الألفاظ، ص ١٠٠.

([2]) رمضان عبدالتواب: بحوث ومقالات في اللغة والأدب، ص ١٨-١٩.

([3]) أحمد عبدالرحمن حماد: عوامل التطور اللغوي دراسة في نمو وتطور اللغة، ص ١٥٠.

([4]) المرجع نفسه، ص ١٥٠.

الصلة الدلالية بين مكونات اللفظ وصورته النهائية، أو نفي كون الأصوات رموزاً تحمل معان بفعل ذات المرموز"[١].

ويقف مصطفى مندور إلى جانب أولمان في اعتراضه على بوز (Pos) [*] في أنه من الصعب أن نتصور أن الفونيمات تحمل خصائص الألفاظ التي تتألف منها. وهو بهذا ينفي الصلة بين الأصوات والمدلولات[٢].

أما الدكتور محمود فهمي حجازي، فينفي صلة الدال بالمدلول ويكشف أنها لا تكون إلا بالمواضعة من قبل مستخدمي اللغة فهي اعتباطية عرفية. ويصرح بذلك في قوله: "إن الرموز اللغوية لا تحمل قيمة ذاتية طبيعية تربطها بمدلولها في الواقع الخارجي، فليست هناك أية علاقة بين كلمة "حصان" ومكونات جسم الحصان، والعلاقة كامنة فقط عد الجماعة الإنسانية التي اصطلحت على استخدام هذه الكلمة اسماً لذلك الحيوان. ومعنى هذا أن قيمة هذه الرموز اللغوية قوم على العرف أي تقوم على ذلك الاتفاق الكائن بين الأطراف التي تستخدمها في التعاون... وهذا معناه أن المؤثر والمتلقي متفقان على استخدام هذه الرموز اللغوية المركبة بقيمها العرفية[٣].

ويذكر عبدالسلام المسدي "أننا نجتهد لبيان مجال الاعتباطية في الدلالة اللغوية، فالدلالة ترتكز أساساً إلى الاعتباط الذي يكون الربط الدلالي ابتداء. غير أن الدال حين يتداول وهو مرتبط بالمدلول الذي تواضع عليه الناس، يغدو على لسان المتكلم وفي أذن السامع قائماً مقام المسمى المدلول عليه في الذهن، وفي عالم الوجود الفعلي، ويرتفع بذلك حاجز الاعتباط"[٤].

ويعلق بعد الصبور شاهين على هذا التحليل فيقرر: "ومن المؤكد أن الدال لا يدل على مدلوله لأمر راجع إليه في ذاته، أو لعلاقة طبيعية تربط أحدهما بالآخر، بل يكون مفيداً بالمؤاطاة التي تمثل عقداً ضمنياً بين أفراد الجماعة اللغوية، وهو عقد اجتماعي يقصد به التواضع الضمني على أنماط اللغة في دلالات الألفاظ، وما يتركب منها من أنظمة"[٥].

([1]) مصطفى مندور، اللغة بين العقل والمغامرة، ص ١٣٥.

(*) صاحب نظرية جريئة يحاول الربط بين الحروف بالدلالة: أي بين الفوينم والكلمة وكما يربط في مقابلته بين الكلمة والتركيب فهو يرى أن الفونيم ذو دلالة ذاتية يحمل التناقض. ينظر مصطفى مندور: اللغة بين العقل والمغامرة، ص ١٣٠-١٣٢ .

([2]) ينظر مصطفى مندور: اللغة بين العقل والمغامرة، ص ١٣٥.

([3]) محمود فهمي حجازي: مدخل إلى علم اللغة، ص ١١.

([4]) عبدالسلام المسدي: اللسانيات العالمية والاصطلاح اللغوي، مجلة الحياة الثقافية، تونس ، ع١٦-١٧، ١٩٨١، ص١٢-١٣.

([5]) عبد الصبور شاهين: في علم اللغة، ص ٤٤

ويمثل القصد إحدى ركائز نظرية المواضعة والعقد بوضعه مظهر الإرادة الواعية في ربط الدوال بمدلولاتها في اللغة. فالقصد والإرادة هما اللذان يوجبان تعلق الاسم بالمسمى أي الدال بالمدلول، لأن حقيقة الحروف لا تتعلق بالمسمى لشيء يرجع إليه"[١].

وأما ميشال زكريا صاحب كتاب "الألسنية علم الحديث المبادئ والأعلام" يبين أن الدال لا يستمد معناه وقيمته من بنيته الصوتية. ويرى "أن هذا أمر بديهي إذ إنه بإمكان أي صوت أو أية مجموعة من الأصوات أن ترمز، مثلاً إلى الحيوان "الكلب" شرط أن لا يكون هذا الصوت أو هذه المجموعة من الأصوات مرتبطة بمدلول آخر"[٢].

ويردف بعدها قائلاً: "من الواضح أن الربط الذي يجمع بين الدال والمدلول هو أمر كيفي ولعل استعمال الأصوات المختلفة، في اللغات المتنوعة، للإشارة إلى مدلول "الكلب" مثلاً، (dog, chien، كلب) خير برهان على أنّ الرابط هذا هو رابط كيفي"[٣].

وهكذا يتضح لنا أن اللغة منظومة اجتماعية اصطلاحية ويترتب على ذلك أن العلاقة بين الدال والمدلول هي عرفية اصطلاحية وتشكل نتيجة من نتائج الوضع. فلا يدل الدال على مدلوله لمطلب يتحقق في ذاته أو نتيجة علاقة منطقية تصل بينهما.

وهذا يظهر أن العرف الذي يتباين وفق المجتمعات هو المسؤول عن تعليل العلاقة المفترضة بين الدال ومدلوله: "فليس في الفكر ما يفرض شكلاً معيناً للرموز الصوتية، فهذه الرموز موضوعة وضعاً اعتباطياً[٤].

---

(1) أحمد محمد قدور، في الدلالة والتطور الدلالي، مجلة مجمع اللغة الأردني، ع٣٦، ١٩٨٩، ص١١٥.

(2) ميشال زكريا، الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادئ والإعلام، ص ١٨١.

(3) ميشال زكريا، الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادئ والإعلام، ص ١٨١.

(4) تمام حسان: مناهج البحث في اللغة والأدب، ص ٢٧٨.

العلاقة بين الدال والمدلول

عند إبراهيم أنيس

عرض إبراهيم أنيس لهذه العلاقة عند القدماء والمحدثين من علماء اللغة. وجاءت وجهة نظره في هذا الموضوع تكشف عن غياب العلاقة النظامية بين الدال ومدلوله.

وعد الذين ينكرون الصلة بين الأصوات والمدلولات أقرب الفريقين إلى فهم الطبيعة اللغوية، لأنهم يجردون الظواهر اللغوية من كل غموض، إذ يقول: "ولا شك أن الذين ينكرون الصلة بين الأصوات والمدلولات هم أقرب الفريقين إلى فهم الطبيعة اللغوية، فهم الذين يجردون الظواهر اللغوية من كل غموض، ولا يرون فيها أموراً سحرية. فوق المدارك والأذهان كما كان يحاول القدماء أن يظهروها لنا"(١).

ويردف بعدها قائلاً: "وصارت الغلبة لأولئك المعارضين في مبدأ الربط بين الأصوات أو المدلولات وتكاد تنحصر أدلتهم فيما يلي(٢):

١- إنّ الكلمة الواحدة في اللغة الواحدة قد تعبر عن عدة معان، وهو ما نسميه بالمشترك اللفظي ولا نستطيع إنكاره أو إهماله.

٢- إن المعنى الواحد قد تعبر عنه بعدة كلمات مختلفة الأصوات، وهو ما يسمى بالترادف.

٣- إن الأصوات والمعاني تخضع للتطور المستمر على توالي الأيام، فقد تتطور الأصوات وتبقى المعاني سائدة، كما قد تتغير المعاني، وتظل الأصوات على حالها.

ولم يمنعه تصريحه لغياب العلاقة بين الدال والمدلول من تقرير ملحظ يشير إلى أن بعض الألفاظ تؤسس صوتياً على إيحاء دلالي يشير إلى الفحوى الذي تنتظمه الكلمة، إذ يرى: "أن في اللغة معاني تتطلب أصواتاً خاصة، وأن هناك من المدلولات ما تسارع اللغة للتعبير عنه بألفاظ معينة. فمن تلك المجالات اللغوية التي يلحظ فيها وثوق الصلة بين الأصوات والمدلولات.

حين تكون أصوات الكلمة نتيجة تقليد مباشر لأصوات طبيعية صادرة عن الإنسان أو الحيوان أو الأشياء، وهذا النوع من الكلمات هو الذي يطلق عليه المحدثون كلمة "Onomatopoeia" والذي لم يستطع أحد من اللغويين إنكاره، حتى أولئك الذين غالوا في معارضة فكرة الاتصال العقلي بين الأصوات والمدلولات.

---

(1) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص ١٤٤.

(2) المصدر نفسه، ص ١٤٤.

للإنسان، القهقهة، والغمغمة، والضوضاء، والنحنحة، والشخير، وللحيوان: رغاء الناقة وبغامها، وهرير الجمل، وصهيل الفرس، وشحيح البغل، ونهيق الحمار، وخوار البقر، وزئير الأسد ومواء الهرة، وللأشياء: خرير الماء، هزيم الرعد، وصرير القلم(١).

وبعد أن سرد ألفاظ كان قد لمح فيها الصلة بين الصوت ومدلوله يرى: "أن بعض تلك الألفاظ التي جاءت على أنها تقليد للأصوات الطبيعية، فقد فقدت في أذهانها تلك الناحية الرمزية التي سادت الأذهان وقت نشأتها، وأن ظروف نشأة معظم هذه الكلمات قد تغيرت وتبدلت، وأصبحنا نتقبل تلك الكلمة على أنها مجرد ألفاظ تدل على معان، دون أن نلحظ الصلة بين أصواتها ومدلولاتها كما لوحظت وقد نشأتها"(٢).

ويوضح أنّ هذه الكلمات في مجموعها لا تكفي لتأييد الفكرة القائلة بوثوق الصلة بين الأصوات والمدلولات صلة منطقية عقلية في الذهن الإنساني العام: "لكنها في مجموعها لا تكفي لتأييد تلك الفكرة بحيث نؤمن بوثوق الصلة بين الأصوات والمدلولات صلة منطقية عقلية في الذهن الإنساني العام. ولذلك نرى من العسير جعل تلك الصلة من الأمور المنطقية الثابتة، ولا سيما أنا نعلم أن تلك الرمزية التي نلحظها في القليل من كلمات اللغة عرضة للتغير والتطور مع الأيام"(٣).

الملحظ الذي يظهر هنا يعصف بفكرة العلاقة بين الدال والمدلول فهي تقتصر على كلمات لا تنهض دليلاً على إقامة هذه الفكرة. ولا سيما هذه الكلمات التي تموج بها رياح التغير الدلالي فتنفي ما كانت تتمتع به من علاقة منطقية تقام أصلاً على عدد من الكلمات ولا تفي بتقرير هذه العلاقة.

ولذا نراه يعلن أنه من العبث النظر في البحث عن الصلة بين الأصوات والمدلولات إلى العهود السحيقة في القدم، ومحاولة افتراض أن الإنسان الأول قد راعى في الاهتداء إلى الكلمات صلة وثيقة بين الأصوات والمدلولات(٤).

ويشير إبراهيم أنيس إلى فكرة مؤادها إن أي ربط بين الدال ومدلوله يمثل ضرباً من الوهم والخيال حيث يظهر ذلك في قوله: "ولا يسع الباحث المنصف بعد كل هذا إلا أن يعد أولئك الذين انتصروا للربط بين الأصوات والمدلولات، قوماً من الأدباء يستشفون في الكلمات أموراً سحرية، ويتخيلون في منطوقها رموزاً وعلاقات لا يراها اللغوي العملي... فهذه دلائل وعلامات لا وجود لها إلا في مخيلاتهم"(٥).

---

(1) ينظر إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص ١٤٥-١٤٨.

(2) المصدر نفسه، ص ١٤٦.

(3) المصدر نفسه، ص ١٤٨.

(4) ينظر إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص ١٤١-١٤٢، ودلالة الألفاظ، ص ٦٢-٧٤.

(5) المصدر نفسه: من أسرار اللغة، ١٤٩.

ويذهب أنيس إلى أنّ الصلة بين الدال ومدلوله إنما اكتسبت اكتساباً بمـرور الأيـام، "ونظراً لأنّ الذهن الإنساني يميل إلى التجميع والتعميم فإن بعض الناس قد يعقدون صلة وثيقة بين لفظ ودلالته ثم يتصور نوعاً من المناسبة بين تلك الأصوات وما تدل عليه ثم يشـيع هـذا الإحساس بين الآخرين فيربطون بين هذه الأصوات وأشباهها في كلمات أخرى، ثم أن قـانون تداعي المعاني يربط بين هذه الكلمات وما يشبهها في الشكل والمعنى، أو هنا قد يخطـر فـي الذهن فكرة الربط بين مجموعة من الألفاظ المتشابهة والمتقاربـة، بمجموعـة مـن المعـاني المتشابهة أو المتقاربة، ويترتب على هذا أن يشيع بين أبناء اللغة نوعاً من الوهم يشعرون معـه بوثوق الصلة بين الألفاظ والدلالات"(١).

ولذا نراه قد أخذ على بعض اللغويين ربطهم بين الألفاظ ودلالاتها ربطا طبيعياً قـائلاً: "ولا يخطر ببالهم أنّ القدرة على استيحاء الدلالات مرجعها إلى مكتسبة المرء من ألفاظ معينـة ومن ربطه بين تلك الألفاظ ودلالاتها ربطاً وثيقاً فالعملية كلهـا يكتسـبة لا سـحر فيهـا ولا غموض"(٢).

ومن هنا يقرر أنيس أن الصلة بين اللفظ ودلالته واقعة، ولكنها مكتسبة طبيعية ذاتيـة، ترمز اللغة لمعنى ما بمجوعة من الأصوات بطريقة اعتباطية، ثم يحدث أن ترمز اللغـة إلـى معنى آخر شبيه بالأول بمجموعة من الأصوات شبيهة بالمجموعة الأولى، فيظن الناس أنّ هذه الأصوات ذات علاقة ذاتية طبيعية مع تلك المعاني.

ويؤيد أنيس في تلك الرؤية محمود فهمي حجازي حيث يوضح أنّ الصلة بـين الـدال ومدلوله اكتسبت بمرور الوقت، حيث يعتني المتكلم بلفظ من الألفاظ، فينتبه إليه أكثر من غيره، وهذا يؤدي له إلى عقد الصلة بينه وبين دلالته اكتسب(٣).

وصفة القول أن موقف إبراهيم أنيس من هذه الظاهرة اللغوية مماثـل تمامـاً لموقـف اللغوي السويسري فردينا دي سوسير الذي يظهر اعتباطية العلاقة بين الدال والمدلول. فقد ذهب إلى أن العلاقة بين الدال والمدلول اعتباطية، إذ يستحيل إثبات المناسبة الطبيعية بـين الصـوت ودلالته في كل الكلمات، وفي كل اللغات في جميع الأوقات. وعلى الرغم من هذا، فهو لا ينكر العلاقة البتة. حيث يراها متمثلة في بعض الكلمات ذات الجرس المعبر، حيث ترمز الأصـوات إلى معانيها

وهكذا يتبين أن إبراهيم أنيس ينفي أن تكون العلاقة نظامية بين الدال والمدلول. ويـرى أن هذا الافتراض يقع موقع الوهم والخيال. ويرى أن تحقيق هذا المطلب يقتصر علـى بعـض

---

(1) إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ٧١-٧٢.

(2) المصدر نفسه: ص ٧٨.

(3) محمود فهمي حجازي: مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية، ص ١٣ وما بعدها.

الألفاظ التي تمارس تأثيرها الصوتي إلى درجة تمسح بقبول ضرب من العلاقة التي تشير إلـــى تراسل الدال مع مدلوله على وجه من التقارب الموحي بالمعنى الذي يقتضيه الصوت.

أنواع الدلالة عند إبراهيم أنيس

تمثل اللغة نظام الأنظمة وتحمل البنى دلالات تأتلف لتشكيل دلالة الكلمة أو المقصد الذي يريده المتكلم، وتتعدد أنواع الدلالات التي تنتظم شبكة العلاقات انتظاما يؤلف المعنى الناتج عن ائتلاف الأبنية على نسق مخصوص.

ويرى إبراهيم أنيس أن الدلالة تقسم للأنواع الآتية:

١- **الدلالة الصوتية:** هي التي تستفاد من طبيعة بعض الأصوات، فالخاء في تنضخ مثلا جعلتها تدل على فوران السائل في شدة وعنف، وعلى العكس منها كلمة تنضح التي تعبر عن فوران الماء في بطء[١].

وقد عرفها إبراهيم أنيس بأنها الدلالة التي تستمد من طبيعة الأصوات التي تتألف منها الكلمة، أو الدلالة التي توحيها أصوات الكلمة. وتكون هذه الدلالة زائدة على تلك الدلالة الأساسية التي يطلق عليها الدلالة المعجمية[٢].

ووضح ذلك من خلال عقده مقارنة بين كلمتي (تنضخ، تنضح) فكلمة "تنضخ" تعبر عن فوارن السائل بقوة وعنف، وهي إذا ما قورنت بنظيرتها "تنضح" التي تدل على تسرب السائل في تؤده وبطء، فإن تلك المقارنة تكشف عن أن لصوت الخاء في الأولى دلالة صوتية قوية، إذ أنه أكسبها – في رأي أولئك اللغويين الذين يقولون بوجود علاقة طبيعية بين الدال والمدلول – تلك القوة وذلك العنف[٣].

وهو بذلك يرى أن الدلالة الصوتية قد تستفاد من أصوات الكلمة نفسها، ويصرح بوجود علاقة طبيعية بين الدال والمدلول، إذ تشكل هذه العلاقة الوجه الدال على المناسبة بين الصوت ومدلوله؛ ومن الملاحظ أنه هذه المناسبة لا تصل إلى المناسبة الطبيعية، ويظهر ذلك في بيانه: " والفضل في مثل هذا الفهم يرجع إلى إيثار صوت على آخر، أو مجموعة من الأصوات على أخرى في الكلام المنطوق به. هناك إذن نوع من الدلالة تستمد من طبيعة الأصوات وهي التي تطلق عليها اسم الدلالة الصوتية[٤].

وأطلق تمام حسان عل هذا النوع من الدلالة اسم المعنى الاستدعائي والمراد بذلك أن الكلمة تستخدم بمعناها الطبيعي الذي في جرسها لا بمعناها المعجمي[٥].

---

[١] مجدي وهبه وكامل المهندس: معجم المصطلحات في اللغة والأدب، ط٢ـ ص ١٦٩.

[٢] ينظر إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص٤٦.

[٣] ينظر المصدر نفسه، ص٤٦.

[٤] ينظر إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص٤٦.

[٥] ينظر تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص١٠٩.

وقد ذهب تمام حسان إلى أن الأصوات داخل الكلمات ذات قيمة دلالية، أما إذا كان الصوت مفردا فليس له دلالة محددة. ويتضح ذلك في بيانه الذي يقول فيه: " الأصوات اللغوية في داخل الكلمات تشكل رموزا لغوية صوتية ذات دلالات، وقد يقول قائل: كيف نقول بأن هذه الأصوات المفردة رموز مع أن الصوت المفرد في عزلته ليس له دلالة محددة، فالجواب أن الصوت المفرد هنا كالنغمة الموسيقية المفردة تتغير دلالته في محيطه العملي[١].

وذهب إلى أبعد من ذلك وقال برمزية اللغة حيث يقول: " وإذا كانت أصوات اللغة حقائق عضوية لتخضع للوصف من حيث المخارج، أو الحركات التي يقوم بها الجهاز النطقي، ومن حيث الصفات أو الظواهر الصوتية المصاحبة لهذه الحركات النطقية فلا شك أنها تخضع في ورودها واستعمالها، وعلاقة كل صوت منها بالأصوات الأخرى خضوعا تاما لنظام رمزي تتميز به اللغة" [٢].

وممن تابع إبراهيم أنيس من المحدثين محمد مصطفى رضوان، فقد تعرض لأنواع الدلالات في كتابه " نظرات في اللغة" فذكر الدلالة الصوتية والتي تستمد من طبيعة الأصوات التي تتألف منها الكلمة وعد النبرو التنغيم من مظاهر هذه الدلالة[٣].

وقد قسم بعض الباحثين الدلالة الصوتية إلى قسمين، ومنهم أحمد نعيم الكراعين[٤]:

١- الدلالة الصوتية الطبيعية.

٢- الدلالة الصوتية التحليلية.

أما الدلالة الأولى فيقصد بها، الدلالة التي ترتبط بإحدى نظريات أصل اللغة، وهو وجود مناسبة طبيعية بين اللفظ ومدلوله، والتي نادى بها كل من ابن جني وابن فارس، وقد تابعهم في هذا الرأي من المحدثين محمد المبارك الذي يذهب إلى أن المرء بمكنته أن يقول في غير تردد إن للحرف في العربية ايحاء خاصا، وهو إن لم يكن يدل دلالة قاطعة على المعنى، فإنه يدل دلالة اتجاه وإيحاء، ويثير في النفس جوا يهيئ لقبول المعنى، ويوجه إليه ويوافق هذا المنحى عبدالله العلايلي الذي بمكنته تعيين دلالات الحروف[٥].

على اختلاف أصواتها، وهو لا يكاد يشك في أنه يمكن حلها وتحديد معانيها، ومن ثم يفهم العربية – كما يرى – فهما تاما لا شبه فيه ولا شبهة عليه[٦]. وأعطى مثالا على ذلك، كلمة

---

[١] المرجع نفسه، ص١١٤.

[٢] المرجع نفسه، ص١١٣.

[٣] ينظر محمد مصطفى رضوان: نظرات في اللغة، ٣٩٦-٣٩٧، وممن تابعه كذلك عبد الحميد أبو سكين: نظرات في دلالة الألفاظ، ص٣٠، ٣١ وما بعدها، وعبد القادر عبد الجليل: علم اللسانيات الحديثة ٥٢٤-٥٢٥.

[٤] ينظر أحمد نعيم الكراعين: علم الدلالة بين النظر والتطبيق، ص٩٦.

[٥] ينظر محمد المبارك: فقه اللغة وخصائص العربية، ص٢٦١.

[٦] ينظر عبدالله العلايلي: مقدمة لدرس لغة العرب، ص١٢٩.

"جبل" التي تفك إلى (ج) ومعناه: ينظر إلى الارتفاع، و (ب) ومعناه : (البيت)، و(ل) ومعناه: الملاصقة والمساس فالمعنى المؤتلف إذا هو بيت مرتفع ملاصق إما للسحاب أو للأرض كما يرى!! [١].

أما الثانية: فهي التي ترتبط بتغيير الوحدات الصوتية (Phonemes) في اللفظ فيتغير المعنى تبعا لتغيرها، بالإضافة إلى النبر (Stress) والتنغيم (Intonation) [٢].

وقد درس اللغويون القدماء الوحدات الصوتية وبينوا دورها في تغير المعنى، ويظهر ذلك جليا في باب "الاشتقاق الأكبر" عن ابن جني، حيث فرق بين معانيها نتيجة تغير وحدة صوتية في ألفاظ مثل "قطم – قطف – قطع – قطش – قط"[٣].

وكذلك في تغير حركات الإعراب التي تعتبر وحدات صوتية في العربية؛ لأنه يتغير المعنى تبعا لتغيرها، فهي تفرق بين الاسم والفعل نحو دَرَسَ دَرْس وبين اسم الفاعل واسم المفعول، مدَحرِج مُدْحرج"[٤].

ونجد هذه الدلالة عند ابن جني تحت اسم "الدلالة اللفظية"، وهي عنده أقوى الدلالات حيث يقول: في باب الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية، "اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معتد مراعى مؤثر؛ إلا أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب، فأقواهن الدلالة اللفظية، ثم تليها الصناعية، ثم تليها المعنوية ....، ألا ترى إلى قام، ودلالة لفظه على مصدره"[٥].

وقد درس ابن جني الدلالة الصوتية بشكل جلي في بابين من كتابه الخصائص، وهما: باب " في تعاقب الألفاظ لتعاقب المعاني"[٦]. وباب "في إمساس الألفاظ أشباه المعاني"[٧].

وتتضح عنايته بقوله: " فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع، ونهج متلئب عند عارفيه مأموم. وذلك أنهم كثيرا ما يجعلون أصوات الحروف على سمة الأحداث المعبر عنها، فيعدلونها بها ويحتذونها عليها أكثر مما نقدره، وأضعاف ما نستشعره" [٨].

ومن الجدير بالذكر – الإشارة هنا – إلى أن فايز الداية صاحب كتاب " علم الدلالة العربي" لم يشر في أثناء تحليله للدلالات إلى الدلالة الصوتية و لعل ذلك يعود إلى أن فايز الداية

---

[١] ينظر المرجع نفسه، ص١٣٠.

[٢] ينظر أحمد نعيم الكرعين: علم الدلالة بين النظر والتطبيق، ص٩٦.

[٣] ينظر ابن جنبي: الخصائص، ١٣٤/٢ وما بعدها.

[٤] أحمد نعيم الكراعين: علم الدلالة بين النظر والتطبيق، ص٩٦.

[٥] ابن جني: الخصائص، ١٠٠/٣.

[٦] ينظر المصدر نفسه، ١٤٧/٢.

[٧] ينظر المصدر نفسه، ١٥٤/٢.

[٨] المصدر نفسه، ١٥٧/٢.

يرفض أن يكون للحروف معان في نفسها، وإنما يؤدي الحرف وظيفته عندما يتألف في الكلمة، وهو بذلك يلتقي مع عبد القاهر الجرجاني صاحب " نظرية النظم"، ويعبر عن هـذا بقولـه: " وينسب إلى الأصوات (الحروف) دلالة تؤديها في الكلمة التي تدخل في تركيبها، وهذا مـردود، لأن قيمة الرمز اللغوي: الكلمة الدلالية عرفية باتفاق اجتماعي متتابع،ولا نستطيع أن ننسب قدرة دالة لكل حرف يؤلف هذا الكلمة..."[١].

وقد تتجلى الدلالة الصوتية في النبر التنغيم الذي لا يظهر بجلاء إلا في الجانب النطقي، فقد يأتي التنغيم على هيئة استفهام، وأخبار، أو إنكار أو تعجب أو تقريع، وكل هذه تـؤثر فـي المعنى المتحصل في صاحبه.

ويعد إبراهيم أنيس النبرو التنغيم من مظاهر الدلالة الصوتية التي تسهم في تغيير دلالة الكلمات في كثير من اللغات. فما هو النبر؟ وما هو التنغيم؟ أما النبر فيعرف بأنـه: " الضـغط على مقطع خاص من كل كلمة لجعله بارزا أوضح في السمع من غيره من مقاطع الكلمـة، أو هو رفع الصوت في كلمة أو عبارة، أو وضع علامة تحتها لإبراز أهميتها"[٢].

ويعرفه محمود السعران بأنه " درجة قوة النفس التي ينطق بها صوت أو مقطع"[٣].

ويصفه تمام حسان بقوله: " وضوح نسبي لصوت أو مقطع إذا قورن ببقية الأصوات أو المقاطع في الكلام ويكون نتيجة عامل أو أكثر من عوامل الكمية والضغط والتنغيم"[٤].

أما إبراهيم أنيس فيرى أن: " النبر ليس إلا شدة في الصوت أو ارتفاعا فيه وتلك الشدة والارتفاع تتوقف على نسبة الهواء المندفع من الرئتين ولا علاقة له بدرجة الصوت أو نغمتـه الموسيقية"[٥].

---

[١] فايز الداية: علم الدلالة العربي، ص٢٣.

[٢] كامل المهندس ومجدي وهبه: معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، ص٤٠٠.

[٣] محمود السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص٢٠٦.

[٤] تمام حسان: مناهج البحث في اللغة والأدب، ص١٩٤.

[٥] ابراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص١٧٤-١٧٥.

٢- الدلالة الصرفية:

الدلالة الصرفية لا تهتم بالكلمات من حيث موقعها في الجملة أو ارتباطها بالسياق بل من حيث هيئتها وبنيتها، وعليه فهي تعرف بأنها تلك الدلالة التي تستمد من صيغة الكلمة وبنيتها، وهي زائدة تضاف إلى الدلالة المعجمية. (١)

وإذا كان للكلمة جانبان أساسيان هما: الصوت والمعنى الذي يحمله هذا الصوت، وهو المعنى المعجمي (Lexical Meaning) الأساسي الذي ينتج عن مجموع الحروف الأصول التي تؤلف الكلمة، فلها جانبان آخران لا يقلان أهمية عن الجانبين الأولين وهما: الصيغة والمعنى الذي تحمله هذه الصيغة، والمعنى الذي تحمله هذه الصيغة، وهو معنى إضافي زائد عن المعنى المعجمي، متغير بتغير شكل الكلمة. (٢)

ويعبر أحد الدارسين المحدثين وهو أحمد سليمان الشريف عن هذه الفكرة بقوله: "هذه الدلالة أكثر تجريدا من دلالة الكلمة المفردة، لأنها كالقالب الذي تصب فيه المفاهيم العامة، والمعاني المجردة، التي ضبط القدامى الكثير منها، إذ لا تتعلق الصيغة ولا تقترن بمادة أصلية اشتقاقية واحدة، بل تمتد لتشمل تحديد معاني جميع ما يتفرع على الأصول المختلفة من المفردات المصوغة على تلك الهيئة المعينة". (٣)

نحو قولنا: (ضارب) تفك إلى مادة أصلية (ض ر ب) تحدد المعنى العام الأصلي المستمد من تصاريفها ومشتقاتها، وهو (الضرب) لجميع أنواعه ومعانيه، وصيغة (فاعل) حددت المعنى العام المستمد من المادة الأصلية وأضافت إليه معنى زائدا وهو الفاعلية. (٤)

وقد ظهرت عناية القدماء (العرب) بهذه الدلالة في اهتمامهم بهيئة الكلمات أو بنيتها، وقد وصل القدماء العرب بين الصرف والنحو في دراساتهم اللغوية وهذا ما توصل إليه الدرس اللغوي الحديث عند الغربيين – فاعتبروا التغيير الذي يطرأ على أبنية الكلمة المفردة مرتبطة بالتغير الذي يصيبها أثناء التركيب. (٥) وقد عبر عن ذلك ابن جني بقوله: "والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة، ومن أراد معرفة النحو ينبغي عليه أن يبدأ بمعرفة التصريف"(٦).

وتكشف أنظار كل من سيبويه وابن جني وابن فارس والسيوطي في اهتمامهم بدراسة الصيغ، لأنهم أدركوا أن كل ما يعتري الكلمة من تغير في الشكل يؤدي في أحيان كثيرة إلى التغير في المعنى، فربطوا ربطا منطقيا بين الصيغة ومعناها.

(١) ينظر إبراهيم أنس: دلالة الألفاظ، ص ٤٦.

(٢) ينظر أحمد قدور: في الدلالة والتطور الدلالي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع ٣٦، ١٩٨٩، ص ١١٨.

(٣) أحمد سليمان الشريف: دلالة الصيغ، أطروحة ماجستير ص ١١٨.

(٤) ينظر المرجع نفسه، ص ١١٨ (الهامش).

(٥) ينظر أحمد نعيم الكراعين: علم الدلالة بين النظر والتطبيق، ص٩٧.

(٦) ابن جني: المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني، ٤/١.

وجاء بيان ذلك عند سيبويه اختلاف الدلالة نتيجة اختلاف الصيغة: "اشتوى القــوم"، أي اتخذوا شواءً. وأما شويت فلقولك: أنضجت، وكذلك اختبز، وخبز، واطبخ وطبخ، واذبح وذبح. فأما ذبح فبمنزلة قوله: قتله، وأما ذبح فبمنزلة اتخذ ذبيحة. [١]

ويقول في صيغة (فعّل وأفعَلَ) قد تدل على معنى واحد مشترك، وقد لا تدل على معنى واحد مشترك. فيدل بذلك على أن قد تأتي الكلمتان على هيئتين مختلفتين ويدلان علــى معنــى واحد مشترك قد يجيئان مفترقين: "وقد يجيء فعلت وفعلت في معنى واحد مشتركين كما جــاء فيما صيرته فاعلا ونحوه، وذلك وعزت إليه وأوعزت إليــه، وخبــرت وأخبــرت، وســميت وأسميت، وقد يجيئان مفترقين، مثل علمته وأعلمته، فعلمت: أدبت وأعلمت: آذنــت، وآذنــت: أعلمت، وأذنت: النداء والتصويت بإعلان". [٢]

وصيغة فعلت في الأغلب تدل على المبالغة والتكثير، لكن في هذا الموضع جاءت لتدل على التعدية يقول سيبويه: "وأما صبحنا ومسينا وسحرنا فنقول: أتيناه صباحا ومساءً وســحراً، ومثله بيتناه: أتيناه بياتاً. [٣]

وبين سيبويه أثر الصيغة في الدلالة في بيانه عن دلالة بنية الفعل على الــزمن: "وأمــا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون، ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع". [٤]

ويمضي في توضيح معاني الصيغ، فيقول في معنى صــيغة اســتفعل: "اســتعطيت أي طلبت العطية، واستعتبته أي طلبت إليه العتبى، ومثل ذلك استفهمت واستخبرت، أي طلبت إليه أن يخبرني ومثله، استشرته، وتقول: استخرجته، أي لم أزل أطلب إليه حتى أخرج" [٥]

وهكذا نرى أن صيغة استفعل تدل على معنى الطلب والاستدعاء كما يقول سيبويه ولكن لا تلتزم صيغة (استفعل) دائما معنى الطلب والاستدعاء فقد تدل على معاني أخرى نحو دلالتها على التكلف مثال ذلك، استعظم، أي: تعظم، واستكبر أي تكبر. وقد تدل على معنى (فعل) نحو، استقر أي قرّ، ويكون بمعنى صار، نحو: استنوق الجمل، استحجر الطين أي صار حجرا. [٦]

---

[١] سيبويه: الكتاب، ٤/٧٣-٧٤.

[٢] المصدر نفسه: ٤/٦٢.

[٣] المصدر نفسه، ٤/٦٣

[٤] المصدر نفسه، ١/١٢

[٥] سيبويه: الكتاب، ٤/٧٠

[٦] ينظر الثعالبي: فقه اللغة وسر العربية، ص ٤٠٣.

ونقل أبو هلال العسكري من ذلك مثلا صيغ المبالغة "إذا كان الرجل قويا على الفعل قيل فعول، مثل صبور وشكور. وإذا فعل الفعل وقتا بعد وقت، قيل فعال، مثل علام وصبار، وإذا كان ذلك عادة له، قيل مفعال، مثل معوان ومعطاء". [١]

ولم يقتصر الحديث عن معاني الصيغ وأثرها في تغير الدلالة على سيبويه فقط بل تابعه في ذلك الكثير من القدماء، نحو ابن جني، وتوصلت سامية الأطرش إلى ابن جني ربط ربطا منطقيا بين الصيغة ومعناها. وكانت تلك المناسبة بين الصيغة والمعنى تتجلى في الأمور التالية:[٢]

أولا: قوة الصيغة لقوة المعنى، ونجد ذلك في صيغة فعل وافعوعل وفعال وافتعل، وكلها صيغ زيدت فيها حروف فقوي المعنى، لأن الأصول تابعة للمعاني، متى قويت قوي المعنى، ومتى ضعفت ضعف أيضا.

ثانيا: ترتيب الحروف بما يضاهي الأحداث متمثلا في صيغة استفعل يقول ابن جني ومن ذلك – وهو أصنع منه – أنهم جعلوا (استفعل) في أكثر الأمر للطلب، نحو استقى، واستطعم، واستوهب، واستمنح، واستقدم عمرا، واستصرخ جعفرا، فرتبت في هذا الباب الحروف على ترتيب الأفعال". [٣]

ثالثا: توالي حركات الأفعال لتوالي حركات المثال في صيغة فعلى التي تفيد السرعة، والمصادر التي جاءت على الفعلان وتفيد الاضطراب والحركة والمصادر الرباعية كصيغة فعللة.

ويدرج ابن جني الدلالة الصرفية تحت عنوان: "الدلالة الصناعية" وقدم هذه الدلالة الصناعية الصرفية على الدلالة المعنوية وعدها أقوى منها وتفسير ذلك: "إنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنها وإن لم تكن لفظا فإنها صورة يحملها اللفظ، ويخرج عليها ويستقر على المثال المعتزم بها". [٤]

وقد وضح ابن جني أثر الصيغة في تكوين الدلالة "فمنه جميع الأفعال، ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة، ألا ترى إلى قام، ودلالة لفظه على مصدره ودلالة بنائه على زمانه ودلالة معناه على فاعله". [٥]

وهكذا فإن الكلمة المفردة لا تكتفي بالدلالة اللفظية، وإنما تتعداها إلى دلالة صناعية وهي التي تستفيدها الكلمة من بنائها كما في الأفعال. فالفعل قام مثلا دلالته اللفظية هي مصدر القيام، أما

---

[٢] أبو هلال العسكري: الفروق اللغوية، ص ١٢.

[٣] ينظر سامية الأطرش: الدلالة عند ابن جني من خلال كتاب الخصائص، أطروحة ماجستير ص ٢١٧.

[٤] ابن جني: الخصائص، ١٥٥/٢

[٥] المصدر نفسه، ١٠٠/٣.

[١] المصدر نفسه، ١٠٠/٣.

دلالته الصناعية فتتمثل في كونه يفيد الزمن الماضي، والصيغة (فعل) هي التي أوحت بهذا المعنى، وهي تختلف عن الصيغة (يفعل) التي تفيد الزمن الحاضر أو المستقبل.

ويعبر عن ذلك في موضع آخر من كتابه فيقول: "وذلك أنه قد دلت الدلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع، إذا الغرض في صيغ هذا المثل إنما هو لإفادة الأزمنة، فجعل لكل زمان مثال مخالف لصاحبه، وكلما ازداد الخلاف في ذلك قوة الدلالة الزمن. [١]

فتتمثل هذه الدلالة فيما تؤديه الزيادات الصرفية من معان مضافا إليها المتعين من هذا اللفظ هو دلالة "حلب" مضافا إليها دلالة هذه الصيغة الصرفية التي تدل على القدح الذي يحلب فيه، وإذا ما قبل "محلب" فإن المعنى المستفاد بالإضافة إلى معنى الجذر دلالة صيغة "مفعل" التي تدل على المكان الذي يُحتلب فيه. [٢]

ومن هنا نتبين أن العلماء العرب قد اهتموا منذ وقت مبكر بدراسة الصيغ، واستنباط دلالات محددة لكل صيغة، تلك الصيغ التي أصبحت فيما بعد قوالب فكرية عامة تصاغ فيها الألفاظ وتتحدد بها المعاني العامة.

وقد سمى الغربيون هذه الوحدة الصرفية بالمورفيم (Morpheme) [٣]، ففندريس مثلا، فرق بين نوعين من المورفيمات، دوال الماهية، ودوال النسبة.

أما دوال الماهية فتتمثل في جذر الكلمة المكونة من حروفها الأصلية أما دوال النسبة فتتشكل من الحروف الزائدة الأخرى التي تدخل على الجذر وتحدد نوع الكلمة أو عددها. نحو "أعلم، عالم، عالمة، عالمان، عالمون" نجد دوال الماهية في "علم" لأن كل الصيغ تحمل دلالة هذا الجذر، ولكن صوت الهمزة في بداية الكلمة دال نسبة وكذلك صيغة اسم الفاعل، وتاء التأنيث وألف الإثنين والنون واو الجماعة كلها دوال نسبة[٤].

ويذكر تمام حسان أن"في الصرف مورفيمات لها أسماء خاصة، كالطلب والصيرورة، والمطاوعة والتعدي واللزوم، والافتعال والتكسير، والتصغير، والوقف" [٥]

فهو يؤكد بذلك أن كل ما يعتري الكلمة من تغير في هيئتها أو بنيتها يؤدي في أحيان كثيرة إلى التغير المعني، فتارة تفيد الصيرورة، تارة المطاوعة ... وهكذا. وقد خصص تمام حسان فصلا كاملا من كتابه عالج فيه الجانب أو المستوى الصرفي. [٦]

---

[٢] ابن جني: الخصائص، ٣٧٦/١.

[٣] ابن فارس: الصاحبي، ص١٩٧.

[٤] ينظر عبد القادر عبد الجليل: علم اللسانيات الحديث، ص٥٢٦.

[٥] ينظر فندريس: اللغة، ص ١٠٥.

[١] تمام حسان: مناهج البحث في اللغة والأدب، ص٢٠.

[٢] ينظر تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص٨٦ وما بعدها.

ّوهو بذلك يتفق مع إبراهيم أنيس في تقرير الدلالة التي تستمد عن طريق الصيغ وبنيتها.

ويرى إبراهيم أنيس أن الدلالة الصرفية، تستمد عن طريق الصيغ وبنيتها. ويمثل لذلك بتميزه بين تخير المتكلم (كذاب) بدلا من (كاذب). فالصيغتان تشتركان في المعنى المعجمي لكنهما تفترقان في المعنى الصرفي، إذ تدل الصيغة الأولى تزيد في دلالتها على كلمة كاذب، وذلك ما أجمع عليه اللغويون القدماء حيث تدل على المبالغة بينما (كاذب) فتدل على معنى الكذب الذي تحمله هذه الحروف، ويرى أن هذه الزيادة مستمدة من تلك الصيغة المعينة، فاستعمال كلمة "كذاب" يمد السامع بقدر من الدلالة لم يكن ليصل إليه أو يتصوره لو أن المتكلم استعمل "كاذب".(١)

ويلتقي فايز الداية من المحدثين مع إبراهيم أنيس في النظر إلى هذا النوع من الدلالة على أنه زائد على الدلالة الأساسية (المعجمية) المادة اللغوية المشترك في كل ما يستعمل من اشتقاقاتها وأبنيتها الصرفية، ف(طحن) تدل على حركة وضغط لتحويل الحبوب إلى مسحوق ناعم بالرحى، ويكون حقيقيا مباشرا، ومن ثم حمل الدلالات المجازية المتعددة، ويدخل هذا المفهوم في أبنية صرفية كثيرة" (٢)

ويوافق هذا الملحظ محمد مصطفى رضوان. (٣) إذ يرى أن هذه الدلالة تؤخذ عن طريق الصيغ وبنيتها، ويمثل لذلك بتميزه بين قولنا (صادق) و(صدوق). فالصيغتان تشتركان في المعنى المعجمي لكنهما تختلفان في المعنى الصرفي إذ تدل الصيغة الأولى على معنى الصدق الذي تحمله هذه الحروف، ومعنى آخر تفيده صيغتها.

وهو الفاعلية أي قيام الشخص بهذا الفعل. أما الصيغة الثانية فإلى جانب المعنى المعجمي فهي تدل على المبالغة؛ لأن الاستقراء أثبت أن صيغة (فعال) تدل على المبالغة في المعنى.

وهذا يظهر أن الدلالة الصرفية تستمد عن طريق الصيغ وبنيتها مثلا، قولك في وصف شخص أنه (كذاب) فهذه الصيغة فعال، أجمع اللغويون على أنها تفيد المبالغة وكان أن نقول (كاذب)، ولكن هذه الصيغة أمدت السامع بقدر من الدلالة، والصيغة (فعال) دلالة أخرى وهي دلالتها على النسب، مثل يقال بزاز، فهذه لا يمكن أن نعتبرها صيغة مبالغة وإنما هي لدلالة النسب أي صاحب محل للبقالة، أو صاحب محل للقماش. ومنه قوله تعالى: "وما ربك بظلام

---

(٣) ينظر إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص ٤٧.

(٤) فايز الداية: علم الدلالة العربي، ٢٠-٢١.

(٥) ينظر مصطفى رضوان: نظرات في اللغة، ٣٩٧.

للعبيد" فظلام جاء على صيغة فعال ولكن لا يمكن أن يفهم منها صيغة مبالغة، لأن الله منزه عن الظلم وإنما أراد به النسب أي: وما ربك بذي ظلم.

وكذلك تتغير دلالة الكلمة عند التصغير مثل: نهر – نهير، بطل – بطيل، للتحقير أو التكثير نحو درهم: دريهمات. تتغير الدلالة أيضا في اسم الفاعل واسم المفعول مثل: كتب – كاتب – مكتوب. [١]

٣- الدلالة النحوية:

فهي محصلة العلاقات التي تنتظم الجملة وتشتمل ما تدل عليه الكلمة باعتبارها رموزا للأشياء والأحداث والأفكار، فمثلا (التفاحة، ولد، أكل) لها معنى معجمي نجده في المعاجم ولكن مثل هذه الكلمات ليس لها معنى نحوي حتى توضع في تركيب معين بطريقة معينة. مثلا (أكل الولد التفاحة) أو (الولد أكل التفاحة) وهنا تظهر العلاقات النحوية بين هذه الكلمات.

ويطلق عليها تسميات مختلفة نحو الوظائف النحوية، أو المعاني النحوية[٢]. والدلالة التركيبية[٣] ونقسم هذه الدلالة إلى قسمين[٤]:

أولا: الدلالة النحوية العامة: وهي المعاني العامة المستقاة من الجمل والأساليب بشكل عام، مثل دلالة الجمل والأساليب على الخبر أو الإنشاء، وعلى الإثبات أو النفي، والتأكيد، والطلب من استفهام، وأمر، ونهي، ونداء، وشرط، ونحوها، وذلك باستخدام الأدوات التي تؤدي دلالة الجملة أو الأسلوب، ويمكن أن تحصل المعاني النحوية بدون أدوات، نحو جملة (جاء علي).

ثانيا: الدلالة النحوية الخاصة: وهي معاني الأبواب النحوية مثل باب الفاعل، باب المفعول، وباب الحال. وعبر فايز الداية عن ذلك بقوله: "أن الكلمة تكتسب تحديدا، وتبرز جزءا من الحياة الاجتماعية والفكرية عندما تحل في موضوع نحوي معين في التركيب الإسنادي وعلاقاته الوظيفية: : الفاعلية، المفعولية، الحالية، النعتية، الإضافة، التمييز، الظرفية"[٥]

ويكشف تشومسكي (Chomsky) أن فهم العلاقات "البنية العميقة" ضروري لتفسير الجملة تفسيرا دلاليا صحيحا[٦]. وهو بذلك يرى أن معنى الجملة يمكن فهمه من خلال العلاقات.

---

[١] ينظر نوال كريم زرزور وكاظم فتحي الراوي. أحمد بن فارس وعلم الدلالة، مجلة آداب المستنصرية، ع ١٢، ١٩٨٥، ص ١٣٦.

[٢] ينظر فاضل مصطفى الساقي: أقسام الكلام العربي، ص٣٠٩ حلمي خليل: الكلمة، ص٦٢، ١٥٤.

[٣] ينظر، أحمد نعيم الكراعين: علم الدلالة بين النظر والتطبيق، ص٩٩، وفوزية داود: البحث الدلالي عند محمد رشيد رضا في تفسير المنار، اطروحة ماجستير، ص١٠٠.

[٤] ينظر تمام حسان: اللغة العربية، معناها ومبناها، ص١٧٨

[١] فايز الداية: علم الدلالة العربي، ص٢١.

[٢] ينظر عبد الكريم مجاهد: الدلالة اللغوية عند العرب، ص١٧٤.

ومن المقرر أن العلماء القدماء قد نبهوا إلى أهمية التركيب في اللغة، فمنهم سيبويه الذي عبر عن الفكرة بكشفه عن أهمية الإعراب في توجيه المعنى الدلالي العام للتركيب معتمدا التمييز بين الأبعاد الدلالية المعينة تؤديها علاقات نحوية مخصوصة، إذ يفرق بين العلاقة التي تربط الصفة بالموصوف، والمضاف المضاف إليه، وكذلك العلاقات التي تربط المبتدأ بالخبر جعل المعنى الدلالي مرجعية يستند إليها في اختيار وجه إعرابي دون آخر وبيان ذلك عنده: "هذا باب ما يختار فيه الرفع إذا ذكرت المصدر.

الذي يكون علاجا، وذلك إذا كان الآخر هو الأول، وذلك نحو قولك: له صوت صوت حسن، وإنما أردت الوصف، كأنك قلت له صوت حسن، وإنما ذكرت الصوت توكيدا، ولم ترد أن تحمله على الفعل، لما كان له صفة، وكان الآخر هو الأول: وأما: له صوت صوت حمار، فقد علمت أن صوت الحمار ليس الصوت الأول، وإنما جاز لك رفعه على سعة الكلام، كما جاز لك أن تقول: ما أنت إلى سير"(١).

ويكشف عن أهمية الإعراب في موضع آخر فيقول :" ومثل ذلك، أيضا، قولك: "مررت برجل رجل أبوه، إذا أردت معنى أنه كامل ونقول: مررت برجل رجل أبوه، تريد رجلا واحدا لا أكثر من ذلك"(٢).

وهكذا يستند سيبويه إلى الملحظ الدلالي في ترجيح وجه إعرابي دون آخر فتشكل الدلالة مرجعا يعتمد عليه في تفسير الظاهرة اللغوية من داخلها. ويظهر ابن قتيبة أثر الإعراب في تغيير المعنى بقوله: "ولو أن قائلا قال: "هذا قاتل أخي" بالتنوين، وقال آخر: "هذا قاتل أخي" بالإضافة. يدل التنوين على أنه لم يقتله، ودل حذف التنوين على أنه قتله"(٣).

فيقصد ابن قتيبة بذلك أن الضمة جعلت اسم الفاعل في الجملة الثانية في معنى المضي، فالقتل قد حصل، والتنوين جعله في معنى المستقبل أي لم يقتله. وقد وضح ابن جني هذه الفكرة بجلاء في بيانه عن وظيفة الإعراب الدلالية. فيعرف الإعراب: "هو الإبانة عن المعاني بالإضافة، ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيد أباه، وشكر سعيدا أبوه، علمت برفع أحدهما، ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحداً، لاستبهم أحدهما من صاحبه"(٤).

ويواصل شرح وجهة نظره قائلا: "ألا ترى أن استمرار رفع الفاعل ونصب المفعول، إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول، وهذا الفرق أمر معنوي، أصبح اللفظ له، وقيد مقاده الأوفق من أجله"(٥).

---

(٣) سيبويه: الكتاب، ٣٦٣/١، ما أنت إلا سير، أي إلا صاحب سير.

(٤) المصدر نفسه: ٢٩/٢.

(١) ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن، ص١٤.

(٢) أي نوعا واحدا.

(٣) ابن جني: الخصائص، ٣٦/١.

وهذا يوضح أن بعض وجوه التغيير تختلف معانيها باختلاف حركة الإعراب، وأن التركيب هو الحكم في تحديد الدلالات. ويتجلى ذلك في العبارة الآتية: "ما أحسن زيد"، تفيد ثلاثة معانٍ (ما أنت إلا سير)، أي إلا صاحب سير وفق الحركة الإعرابية[١]:

١. ما أحسن زيد، نفي الإحسان عنه، وال (ما) نافية – تعتبر (ما) نافية.
٢. ما أحسن زيدا، تعجب من حسنه، وال ما تعجبية. = (ما) تعجبية.
٣. ما أحسن زيد، سؤال عن أحسن شيء في زيد، وال ما استفهامية = (ما) استفهامية.

فألفاظ التركيب واحدة والمعاني مختلفة، وحركة الإعراب غيرت معاني التركيب تغيرا تاما وقد قرر هذه الحقيقة ابن جني في عبارته الآتية:

" الإعراب، إنما جيء به دالاً على اختلاف المعاني"[٢].

"فالإعراب يفضي إلى المعرفة بالدلالة النحوية حيث يقوم بدور أساسي في تعيين الوظائف النحوية للكلمات من خلال حركاته التي تفرق بين كلمة وأخرى.

ويدرج ابن جني الدلالة النحوية تحت عنوان "الدلالة المعنوية"، ويتجلى هذا في مراعاته للقوانين النحوية حيث يقول: "ألا تراك حين تسمع (ضرب) قد عرفت حدثه وزمانه، ثم ينظر فيما بعد فتقول: هذا فعل ولا بد له من فاعل، فتبحث حينئذ إلى أن تعلم الفاعل من هو وما حاله من موضع آخر لا من مسموع مضروب، ألا ترى أنه يصلح أن فاعله كل مذكر يصبح منه الفعل.. ودلالة المثال على الفاعل من جهة معناه لا من جهة لفظه"[٣].

ويرى أحمد نعيم الكراعين أن الدلالة النحوية عند ابن جني تتشكل من الصوت والصيغة والمعنى حيث يقول: "كما جعل ابن جني الدلالة اللفظية (الصوتية)، والصناعية (الصرفية) والمعنوية أجزاء للدلالة النحوية"[٤].

وقد ذكر السيوطي قولا نقله عن الإمام الفخر الرازي وأتباعه يشير فيه إلى هذه الدلالة بقوله: "ليس الغرض من الوضع إفادة المعاني المفردة، بل الغرض إفادة المركبات والنسب بين المركبات، كالفاعلية والمفعولية وغيرها"[٥].

فالمعاني النحوية تحددها العلاقات المتبادلة بين الأشكال النحوية، أي البنيات الشكلية وما بينها من علاقات نحوية أو علاقات سياقية، فنظرية النظم لدى عبد القاهر الجرجاني تؤسس على مراعاة المعاني النحوية وكيفية ترتيبها على وجه مخصوص إذ ليست الغاية من النظم أن يتبع الكلام بعضه بعضا فينسج نسجا دون الاهتداء لمعاني النحو، وإنما الغاية أن تبنى الجمل

---

[٤] المصدر نفسه، ١/١٥٠.
[٥] ينظر أبو البركات الأنباري: أسرار اللغة، ص٢٤-٢٥.
[١] ابن جني: الخصائص، ٣/٩٨-٩٩.
[٢] أحمد نعيم الكراعين: علم الدلالة بين النظر والتطبيق، ص٩٩.
[٣] السيوطي: المزهر، ١/٤١.

وترصف العبارات مع توخي هذه المعاني وقد بين ذلك بقوله: "واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها. وذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: "زيد منطلق" و"زيد ينطلق" و"ينطلق زيد" و "منطلق زيد" و "زيد المنطلق" و "المنطلق زيد" و "زيد هو المنطلق" و "زيد هو منطلق.." [١].

وهكذا يبين الجرجاني الوجوه التطبيقية التي تتشكل عليها معاني النحو مفسرا التحولات التي تنتظم هذه الوجوه في تغييراتها النحوية وتحولاتها الدلالية.

وليس النظم عند الجرجاني سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، ويقصد به كما يرى تمام حسان إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بوساطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية، فالفكر يتعلق بما بين معاني الكلم من العلاقات، وليست هذه العلاقات إلا معاني النحو"[٢]، لأن التراكيب اللغوية تعبر عن المعاني النحوية، وهي لا تقتصر على التعبير بالاسم والفعل والحرف، كما لا تقتصر على صور محددة للأقسام وهكذا فإن لكل قسم دوره الوظيفي وسماته الشكلية المتميزة.

وقد صرح الجرجاني بالتعليق في قوله: "أن لا تنظيم في الكلم ولا ترتيب، حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك، هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس، وإذا كان كذلك فينا إلى أن لا ننظر إلى التعليق فيها والبناء، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها، ما معناه وما محصوله؟ وإذا نظرنا في ذلك، علمنا أن لا بحصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولا، أتعمد إلى إسمين فتجعل أحدهما خبرا عن الآخر أو تتبع الاسم اسما على أن يكون الثاني صفة للأول، أو تأكيدا له أو بدلا منه، أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفة أو حالا أو تمييزا، أو تتوخى في كلام هو لإثبات معنى، أن يصير نفيا أو استفهاما أو تمنيا، فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك، أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطا في الآخر، فتجيء بهما الحروف والموضوع لهذا المعنى، أو بعد اسم من الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف وعلى هذا القياس"[٣].

ويعلق البدراوي زهران على النص السابق موضحا أنه يكشف عن العناصر الآتية[٤]:

---

[٤] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص٨١-٨٢، وينظر وليد محمد مراد، نظرية النظم وقيمتها العملية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني، ص٦٣-٦٤.

[٥] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٨٦.

[١] ينظر فاضل مصطفى الساقي: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص١٠٣-١٠٤.

[٢] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص٥٥.

١. إن الفعل لا يعلم به الخبر في نفسه وجنسه، وإنما بضمه إلى اسم يعقل منهما حكم بمعنى الفعل على مسمى ذلك الاسم وأنه واقع منك أيها المتكلم.

٢. اعمد إلى أي بيت شعر، أو فصل نثر وأبطل نضده ونظامه الذي عليه بني وفيه أفرغ، وغير ترتيبه الذي بخصوصه أفاد من أفاد تجده أخرج من البيان إلى مجال الهذيان، ودليل ذلك: أزل أجزاء القول الآتي عن مواضعها وضعها وضعا يمتنع منه دخول شيء من معاني النحو فقل مثلا في:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل

من نبك حبيب ذكرى قفا منزل

هل تعلق منك فكر بمعنى كل منهما؟

٣. إن معاني الكلم كلها معان لا تتصور إلا فيما بين شيئين: فالخبر يقتضي مخبرا عنه، والإثبات يقتضي مثبتا، ومثبتا له، والنفي يقتضي منفيا ومنفيا عنه، فلو حاولت أن تتصور إثبات معنى أو تنفيه دون أن يكون هناك مثبت له، ومنفي عنه، حاولت ما لا يصح في عقل، وكان لفظك به وصوت تصوته سواء. فلا محصول للحديث، ولا معنى له إلا أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا أو مفعولا أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرا عن الآخر.

٤. إن هذا الترتيب الذي يقول به الجرجاني بين الكلمات في السياق: "هو أساس التماسك بينها"[١] كما يرى تمام حسان فالتماسك السياقي هو أحد العناصر التي تعمل على تنظيم العلائق بين الكلمات في العبارات يقصد به "ترابط الكلمات من حيث الوظائف التي تؤديها كل واحدة منها بالنسبة للأخرى في الكلام، كأن تؤدي الكلمة وظيفة الفاعل بالنسبة للفعل، أو وظيفة المبتدأ بالنسبة للخبر، أو وظيفة الخبر بالنسبة للمبتدأ، أو وظيفة الشرط للجواب أو العكس"[٢].

فأداء كل كلمة لوظيفتها النحوية على وفق قوانين النحو و الدلالة يؤدي إلى التماسك السياقي، "ومن هنا كانت الألفاظ في الخارج باعتبارها دالة على معانيها تربطها العلاقات التي هي معاني النحو[٣]" فلا يتصور "درويش الجندي"[٤] أن يكون للفظة تعلق بلفظة أخرى من غير أن يعتبر حال معنى هذه معنى تلك، ويراعي هناك أمر يصل إحداهما بالأخرى كمراعاة كون (نبك) جوابا للأمر في قوله "قفا نبك".

---

[١] تمام حسان: مناهج البحث في اللغة والأدب، ص٢٣٨.

[٢] محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، ص٢٦٧.

[٣] درويش الجندي: نظرية عبد القاهر في النظم، ص٥٤.

[٤] المرجع نفسه، ص٥٤، وينظر عبد الفتاح لاشين: التراكيب النحوية من الوجه البلاغية، ص٨٠.

وهكذا أظهر العلماء القدماء أن المعنى النحوي هو وظيفة الكلمة في التركيب، أي أنه لا يتحقق إلا في التركيب، ونص الجرجاني على ذلك بقوله: " فأما نظم الكلم فليس الأمــر فيــه "، لأنك تقتضي في نظمها آثار المعاني وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس، فهــو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق"(١).

وجاء المعنى النحوي عندهم مرادفا لمصطلح الوظيفة النحوية، فالوظيفة النحويــة هــي "المعنى الذي تكتسبه الكلمة في التركيب من خلال ارتباطها بغيرها من الكلمات"(٢).

فالمعاني التي ترتب هي المعاني النحوية الوظيفية، "لأنها قائمة على وجــود علاقــات نحوية تربطها بعضها ببعض، وترتبها حسب قواعد معلومة، إذ لا وجود لمعان تظهر من خلال الترتيب والنظم إلا داخل السياق"(٣).

ويذكر محمد حماسة أن المنهج الذي سار عليه علماؤنا العرب القدماء هو منهج ســليم يقترب من منهج المحدثين في درس النحو، إذ يعتمد على العلاقات التي تنشأ بين العناصر التي تتركب في الكلام، "لأن التفاعل بين الكلمات ووظائفها النحوية في الجملة هو تفاعل دلالي نحوي معا، ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، لأن المفردات من غير نظام نحوي يحكمها ويربط ما بينها لا يتأتى لها اجتماع إلا في التنظيم المعجمي فحسب"(٤).

وإذا انتقلنا إلى الفكر اللغوي العربي الحديث نجد علماء اللغة المحدثين قد وقفــوا علــى المعاني النحوية التي هي محصلة للعلاقات القائمة بين الكلمات في الجملة، فقــد بــين محمــود السعران "أن النظام الداخلي هو أساس الوصف النحوي السليم، وهو نظام يقرر المعــاني علــى المستوى النحوي في مصطلحات وظيفية مناسبة للغة موضوع البحث"(٥).

ويوافق هذا الاتجاه عبد السلام المسدي في تعريفه المعنى النحوي: أنه المعنــى الــذي يتحقق من خلال وظيفة المفرد في الجملة، فالجملة إطار معنوي مركب واسع يتضمن مفــردات ذات وظائف(٦) ويتابعه محمد حماسة عبد اللطيف في ذلك إذ يذهب إلى أنه المعنى المكتسب من الوظيفة التي يشغلها كل عنصر من عناصر الجملة خلال ارتباطه بغيره من العناصر المؤلفــة

---

(٥) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص٤٩.

(٦) لطيفة النجار: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية تعقيدها، ص١٥٠.

(٧) المرجع نفسه، ص١٥٨.

(١) محمد حماسة: النحو والدلالة، ص١٦٦.

(٢) محمد السعران: علم اللغة، ص٢٣٨.

(٣) عبد السلام المسدي وعبد الهادي الطرابلسي: الشرط في القرآن الكريم، ص١٤٢.

لمجموعة من العلاقات، فكل عنصر في الجملة سواء أكان اسم أم فعل أم حرف يؤدي إلى وظيفة معينة[١].

وقد أطلق نهاد الموسى على الدلالة النحوية اسم الوظيفة النحوية ويعرفها بأنها: "خانة أو موضع مخصوص في التركيب يتعين به دور كل مفردة بإزاء المفردات الأخرى في ذلك التركيب. وذلك الموضع متعين على وجه الثبوت عادة، إلا في اللغات المعربة، فهو متعين على المرونة والتغير"[٢]. وهو إحدى الوظائف المعنوية الدالة على دور الكلمة في التركيب وذلك كأن نعرف أن كلمة "جديد"، مثلا، في جملة: "الكتاب جديد" تؤدي وظيفة الإخبار عن المبتدأ بالأمر الذي نريد إخبار السامع أو القارئ عنه، وهو كون الكتاب جديدا"[٣]. وذلك كما يرى سمير ستيتية.

وهذا يعني أن الكلمة يتعين مدلولها الخاص على وفق المعنى النحوي الخاص بها، وهذا لا يتم إلا عن طريق ارتباطها بغيرها من الكلمات بعلاقة نحوية في تركيب معين.

وقد بين تمام حسان* أهمية التركيب في تحديد المعنى من خلال تركيزه على فكرة "تضامن القرائن" وهي عنده – لفظية ومعنوية في تحليل أو تحديد المعنى الوظيفي؛ لأن المعنى الوظيفي هو مجموعة من المعاني النحوية كالفاعلية والمفعولية والإضافة وهذه المعاني بدورها تحتاج إلى مجموعة من العلاقات التي تربط بينها كعلاقة الإسناد وعلاقة التخصيص وعلاقة النسبة وعلاقة التبعية[٤].

ويقصد بذلك أن لكل كلمة في السياق وظيفة معينة، وتأتي وظيفتها هذه من صيغتها ووضعها، لا من دلالاتها على مفهومها اللغوي. ولذا يقرر بأن "النحو شبكة من العلاقات السياقية التي تقوم على علاقة منها عند وضوحها مقام القرينة المعنوية قد يعتمد وضوحها على التآخي فيما بينها وبين القرائن اللفظية في السياق"[٥].

وثمة طائفة، من دارسي اللغة الغربيين المحدثين تفطنوا إلى أهمية التركيب في اللغة، وأشاروا إلى أن الدلالة النحوية أو التركيبية تتأتى من العلاقات النحوية القائمة بين عناصر الجملة بالإضافة إلى معاني هذه العناصر المعجمية، ومنهم فندريس حيث يرى "أن الكلمة لا

---

[٤] انظر محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية، ص١٦.

[٥] نهاد الموسى: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج التحليل اللغوي الحديث، ص٤٣.

[٦] سمير ستيتيه: منهج التحليل اللغوي في النقد الأدبي، ص٢٤٢.

* إذ يرى تمام حسان أن تحليل المعنى النحوي يمكن أن يكون عن طريق فهم فكرة "التعليق" التي أشار غليها الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز"، ينظر اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٨٨.

[١] ينظر تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ١٧٨.

[٢] المرجع نفسه، ص ١٧٨، وينظر له المادة وصنف اللغة العربية، مجلة اللسانيات واللغة العربية، ١٥٩.

توجد منعزلة في الذهن إطلاقا بل تكون جزءا من مجموعة ذات امتداد ما نستعير منها قيمتها"[١].

وكذلك يرى أولمان "أننا لا نتكلم كلمات مفردة، ولكن تكون منها تراكيب وعبارات وجملا"[٢]. ويتجلى ذلك بصورة أوضح عند كاتز "KATZ" حيث يقرر " أن معنى الجملة لا يتأتى من معاني مفرداتها المعجمية فقط ولكن من العلاقات النحوية القائمة بين هذه المفردات (المواد)" [٣].

تتناول الدلالة النحوية أو المعنى النحوي عند اللغوي الأمريكي فريز ثلاثة أمور هي الآتي[٤]:

١. دلالة الألفاظ مثل حروف الجر والعطف وغيرها.
٢. دلالة الوظائف النحوية مثل الفاعلية والمفعولية.
٣. دلالة الجملة مثل الدلالة في جملة الشرط والقسم والحال وغيرها.

ومجمل القول:

يلتقي اللغويون القدماء الذين وعوا الوظيفة النحوية (الدلالة النحوية) واتخذوها طريقة منهجية في تحليلاتهم وتمثلوا أسرار المشاكلة بين هذه الوظيفة والمفهومين الآتيين: المعنى الدلالي، المعنى المعجمي".

وإن لم يصرحوا بهما على صورة قارة في التداول، مع النظر اللساني الحديث. الذي يجمع على أن الدلالة النحوية أو المعنى النحوي هو ما تؤديه الكلمة من وظيفة في أثناء تركيبها مع غيرها، أو بعبارة أخرى هو تلك الوظيفة التي يؤديها اللفظ ضمن التركيب من كونه فاعلا، أو مفعولا به، أو حالا أو تمييزا.

ونأتي لوجهة نظر أنيس في هذا النوع من الدلالة ونلخصها على النحو الآتي:

يبين إبراهيم أنيس أن الترتيب بشكل ملحظا أساسيا يستند إليه في البيان عن الدلالة الكلية التي تنتظمها الجملة ويعرف الدلالة قائلا "يحتم نظام الجملة العربية أو هندستها ترتيبا خاصا لو اختل أصبح من العسير أن يفهم المراد منها"[٥].

ويبرهن على ذلك بقوله: تصور مثلا أن الجملة الآتية: "لا تصدقه، فهو كذاب، هل يعقل أن تنضخ العين بالنفط في وسط الصحراء بعد ثوان"، أصبحت "ولا تصدقه في وسط الصحراء

---

[٣] فندريس: اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، ص٢٤١.

[٤] ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، ص٢٤.

[٥] نقلا عن أحمد نعيم الكراعين: علم الدلالة بين النظر والتطبيق، ص٩٩.

[٦] ينظر حلمي خليل: الكلمة دراسة لغوية ومعجمية، ص١٠٤.

[١] ينظر المصدر نفسه، ص٤٨.

فهو هل يعقل في ثوان النفط كذاب العين تنضح" فنرى أن نظام الجملة قد اختل في الجملة الثانية بسبب عدم مراعاة الدلالة النحوية"[١].

وبذلك يرى أنيس أن الدلالة النحوية أو المعنى النحوي لا يتحقق إلا في الترتيب الذي تتخذه العناصر في الجملة؛ لأن أدنى اختلال في هذا الترتيب يفقد الجملة المعنى. فالجملة عنده مكونة من ألفاظ تترتب بطريقة معينة، وهذه الألفاظ هي مواد البناء التي يلجأ إليها الكاتب أو الشاعر أو المتكلم للتعبير، إذ يرتب بينها وينظم ويستخرج لنا كلاما مفهوما[٢].

ويوافق هذا التوجه محمد مصطفى رضوان، بل ويكاد يردد ما يقوله في الدلالة النحوية وهذا نص كلامه في الدلالة النحوية: "وهي التي تستمد من نظام الجملة، ويحتم هندسة الجملة العربية أو نظامها ترتيبا خاصا، لو اختل هذا النظام لفقدت الجملة قيمتها، وصار من الصعب معرفة المقصود بها"[٣].

ويؤكد إبراهيم أنيس رأيه القائل بأن ما يميز المعاني النحوية يرجع إلى نظام الجملة العربية، والسياق الذي يرد فيه الكلام بقوله: "أما الذي يحدد معاني الفاعلية أو المفعولية ونحو ذلك مما عرض له أصحاب الإعراب مرجعه أمران: أولهما: نظام الجملة العربية والموضوع الخاص لكل من هذه المعاني اللغوية في الجملة.

وثانيهما: ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات فالباحث في نحو لغة من اللغات يعني كل العناية بتراكيب الجمل، وربط أجزائها بعضها ببعض، ويحاول التعرض إلى مواضع الفعل منها، ومواضع الفاعل والمفعول منها، ثم مواضع الكلام وغيرها من عناصر غير أساسية، فإذا اهتدى لكل هذا فقد اهتدى إلى الكثير من أسرار اللغة"[٤].

وفيما يبدو أن إبراهيم أنيس تابع في ذلك فيرث صاحب نظرية "سياق الحال" " Context of situation" فالمعنى عنده لا يتبين إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية. أي وضعها في سياق وبيانه عن ذلك "ولمعرفة المعنى يمكن أن نتقبل الحدث اللغوي بشكل كامل، وبعد ذلك تختبره على مستويات مختلفة بالترتيب التنازلي مبتدئين بالسياق الاجتماعي، ونتقدم خلال النحو والمفردات إلى الأصوات ووظائفها".

فالمعنى في نظره لا يتحقق إلا باللجوء إلى السياق الذي تستخدم فيه اللغة، إن قول إبراهيم أنيس الآنف الذكر من أن نظام الجملة والموضع الخاص لكل من هذه المعاني اللغوية في

---

(٢) ينظر إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص٢٦٢.

(٣) محمد مصطفى رضوان: نظرات في اللغة، ٣٩٧.

(٤) إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص١٤١ وما بعدها.

(١) نقلا عن عبد الكريم مجاهد، الدلالة اللغوية عند العرب، ص١٥٧، وللمزيد من القول في " سياق المحال" ينظر فوزي الشايب، محاضرات في اللسانيات، ٤٦٢. وبالمر: علم الدلالة، ص٧٧ وما بعدها.

الجملة، وما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات، هما اللذان يحددان معنى الفاعلية والمفعولية وغيرها.

يعارضه مازن المبارك(١) وعبد العزيز عبده "أبو عبد الله" وهذا الأخير ينعته بأنه: "قول غريب وهو إن صح في الحديث عن غير العربية لا يصح في الحكم عليها إذن من من ذا الذي يستطيع أن يزعم أن للفاعل أو المفعول في الجملة العربية موضعا لا يتقدم عنه ولا يتأخر؟"(٢).

فلا نستطيع أن نفرض نظام الجملة قانونا خاصا كما قال أنيس: "من اللغات ما تتخذ من جملتها حجرات تسكن في كل منها حالة من حالات النحو، ففيها للفاعل موضع، وللفعل موضع آخر، وللمفعول موضع ثالث وهكذا"(٣).

ومن الملاحظ أن الموضع الواحد في الجملة العربية قد يحتله الفاعل مرة، والفعل مرة أخرى، وللمفعول مرة ثالثة، فالفاعل قد يأتي مبتدأ أو مضافا إليه، أو عقب الفعل، أو قبله، وقد يستتر فلا يظهر، ويبدو أن هذه المرونة في تركيب الجملة من أروع صفاتها وأكثرها فائدة في طريقة تشكيل اللغة، فالموقع معد قرينة تتضافر وبقية القرائن في تبيان المعنى النحوي، ولكنه لا يعد العنصر الوحيد في الإبانة عن المعنى، والوسيلة المثلى لحفظ نظام الجملة كما يرى إبراهيم أنيس، إذ أن نظام الجملة هو الذي اقتضى العلامات الإعرابية لإحكام الترابط بين عناصرها.

ويتم بيان المعنى النحوي، فنستطيع إدراك معنى الجملة من خلال النظر في تشكيل حركاتها الإعرابية فجملة: "شكر محمد عمر" تدل أن الفاعل هو (عمر)، وأن المفعول هو (محمد)، دون أن يعرف الظروف والملابسات التي قيلت فيها الجملة، فنظام الجملة قد سمح بحرية الترتيب بين بعض عناصرها، معتمدا العلامة الإعرابية، فلماذا نفعل هذه السمة التي تعطينا حرية استبدال العناصر اللغوية؟!"(٤).

ويلاحظ أن هذه السمة منحت اللغة قدرة عالية في التغيير والتصرف في الكلام تقديما وتأخيرا؛ لأنها كفتنا مؤونة التزام الرتبة المحفوظة في وجوه الكلام.

وهكذا يتضح أن الدلالة النحوية ناتجة عن وضع الكلمة في نظم خاص، فالكلمة خارج التركيب تمتلك معنى معجميا ويمنحها وضعها داخل التركيب دلالة نحوية خاصة بها. فالكلمات: (الولد، كتب، الدرس)، تملك كل كلمة معنى معجميا وهي خارجة عن السياق. وأن ترتيبها في سياق معين يكسبها المعنى النحوي الذي يناسبها. ففي قولنا: (كتب الولد الدرس) تؤدي كلمة

---

(٢) ينظر مازن المبارك: نحو وعي لغوي، ص٨٨.

(٣) عبد العزيز عبده " أبو عبدالله "؛ والمعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، ص٧٦٣/٢.

(٤) إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص٢١٢.

(١) منال النجار: الإعراب التقديري والمحلي بين مقتضى النظرية والتطبيق، أطروحة ماجستير، ص١٦.

الولد وظيفة الفاعلية وتحتل كلمة الدرس وظيفة المفعولية. وهكذا يصبح لكل كلمة من كلمات التركيب معنى نحويا خاصا نتيجة العلاقات البنائية المنتظمة في نسق.

٤- الدلالة المعجمية أو الاجتماعية:

المعنى المعجمي هو معنى المفردات خارج السياق، أي معنى المفردات كما وردت في المعاجم، ولذا فالدلالة المعجمية هي الدلالة "التي تؤيدها المعاجم، وتعرض لها في شرح المفردات شرحا عاما يوضح معناها الأصلي، وربما عرضت لبعض المعاني المجازية مبينة المعاني الحقيقية التي انتقلت منها، كما تعرض لتفسير الصيغ غير الجارية على النظام المألوف في اشتقاقها أو جمعها أو قياسها"[١].

وتعرف هذه الدلالة كذلك بأنها "المعاني المتعددة التي يوردها المعجم للألفاظ المفردة المرتبة ترتيبا معينا في لغة واحدة أو أكثر"[٢].

وعلى هذا تعد الكلمات مادة المعجم الأساسية، ويكشف علماء اللغة[٣] أن المعجم رصيد من الكلمات يقوم بوصفها وشرح معناها المعجمي. وقد سمى إبراهيم أنيس هذا النوع من الدلالة باسم الدلالة الاجتماعية، إذ يقرر: "أن كل كلمة من كلمات اللغة لها دلالة معجمية أو اجتماعية، تستقل عما يمكن أن توحيه أصوات هذه الكلمة أو صيغتها من دلالات زائدة على تلك الدلالة الأساسية التي يطلق عليها الدلالة الاجتماعية"[٤].

ولعل إبراهيم أنيس أطلق هذه التسمية على تلك الدلالة لكونها تمثل الكلام الأساسي الذي يتفاهم به أفراد المجتمع اللغوي الواحد بعيدا عن كل التأثيرات الثقافية والنفسية والاجتماعية كما يسميها أيضا الدلالة المركزية (الأساسية)، ويميز بينها وبين ما يسمى بالدلالة الهامشية، والتي تختلف باختلاف الأفراد وتجاربهم وثقافتهم[٥].

ويرى علماء اللغة المحدثون، وفي مقدمتهم علماء المعاجم أن دراسة المعنى المعجمي هو الهدف الأول لهذا العلم، إذ يرى (زجوستا) Zgusta أن المعنى المعجمي يأتي في مقدمة الأشياء التي يهتم بها علماء المعاجم، لأن كثيرا من قرارات المعجمي تتوقف سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الطريقة التي يتعامل بها مع المعنى في معجمه[٦].

ويتكون المعنى المعجمي "Lexical Meaning" لديهم من عناصر رئيسية ثلاثة هي:

---

[٢] محمد مصطفى رضوان: نظرات في اللغة، ٣٩٧.

[٣] أحمد نعيم الكراعين: " علم الدلالة بين النظر والتطبيق، ص١٠٣.

[١] ينظر تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص٣١٦ ومحمد أحمد أبو الفرج: المعاجم اللغوية في ضوء علم اللغة الحديث، ص٩. ومحمد رشاد الحمزاوي: من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، ص١٥١.

[٢] إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص٤٨.

[٣] ينظر إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ١٠٦-١٠٧ وما بعدها.

[٤] ينظر حلمي خليل: الكلمة دراسة لغوية ومعجمية، ص١٠٦-١٠٩..

١. ما تشير إليه الكلمة في العالم الخارجي "Denotation" أو "Designation".
٢. ما تتضمنه الكلمة من دلالات، أو ما تستدعيه في الذهن من معان "Annotation".
٣. درجة التطابق بين العنصرين الأول والثاني "Rang of application".

فالأول يراد به الكلمات من موجودات في العالم الخارجي سواء أكان المشار إليه ماديا أم غير مادي، وهو عبارة عن تصور المتكلم باللغة للشيء في ذهنه هو، وليس كما هو في الخارج على الحقيقة، والعنصر الآخر يعني ما ترتبط به الكلمة من دلالات وما توحيه وتستدعيه في ذهن السامع من معانٍ، فكلمة (ثعلب) تدل على ذلك الحيوان المعروف فهذا هو العنصر الأول، أي ما تشير إليه الكلمة في العالم الخارجي، وهي تحمل بالإضافة إلى معناه الأصلي دلالات أخرى متضمنة، هي المراوغة والاحتيال، وهذا هو العنصر الثاني من عناصر المعنى.

أما العنصر الثالث فالمراد به هنا ما يدرسه علماء اللغة تحت عنوان العلاقات الدلالية ويمثل له بكلمتي: (الأجر) و (الماهية)، فهما تتطابقان فيما تشيران إليه في العالم الخارجي وهو ما يتسلمه الإنسان من مال نظير عمل يقوم به، وتفترقان في درجة التطابق، فالأولى تدل على ما يتسلمه الموظفون من الأجر الشهري، والثانية تستعمل للأجر اليومي أو الأسبوعي للعمال، فدرجة التطابق ألغت الترادف بين الكلمتين، ويتوصل إليهما عن طريق تحصيل الكلمة إلى عناصرها الأولية، وقد أشار إبراهيم أنيس إلى العنصرين الأول والثاني من عناصر المعنى المعجمي فاستعمل أنيس مصطلح الدلالة المركزية للإشارة إلى العنصر الأول، ويقصد بالدلالة المركزية، ذلك القدر المشترك من الدلالة الذي يعرفه أفراد المجتمع للكلمة، والذي يصل بهم إلى فهم هذه الكلمة، وقد تكون هذه الدلالة واضحة في أذهان كل أفراد المجتمع، كما قد تكون مبهمة في أذهان بعضهم(١). وشبه أنيس هذه الدلالة "بتلك الدوائر التي تحدث عقب إلقاء حجر في الماء، فما يتكون منها أولا يعد بمثابة الدلالة المركزية للألفاظ، يقع فهم بعض الناس منها في نقطة المركز، وبعضهم في جوانب الدائرة أو على حدود محيطها"(٢).

ويضيف بأن هذا القدر المشترك من الدلالة هو الذي يسجله اللغوي في معجمه. وساق لذلك مثلا: بكلمة "الشجرة" التي تتصفح في ذهن الطفل منذ السنين الأولى من حياته وتبقى واضحة في ذهنه طول حياته دون زيادة كبيرة في دلالتها المركزية الأساسية(٣).

ولذا يرى أنيس أن هذا النوع من الدلالة يجمع بين الناس، ويساعد على تكوين المجتمع وتعاونه وقضاء مصالحه(٤).

(١) ينظر إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص١٠٦-١٠٨.
(٢) ينظر إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص١٠٦.
(٣) المصدر نفسه، ص١٠٦-١٠٧.
(٤) ينظر المصدر نفسه، ص١٠٨.

كما استعمل مصطلح الدلالة الهامشية، للبيان عن العنصر الثاني، والمراد بهذه الدلالة، تلك الظلال من المعاني التي تختلف من فرد إلى آخر تبعا لتجارب الأفراد وخبراتهم، وما ورثوه عن آبائهم وأجدادهم[١].

ويضرب لذلك مثلا لفظ "البنسلين" فهذا اللفظ إذا ذكر أمام قروي صحيح البدن، فإن دلالته عنده تقتصر على نوع من الدواء سمع عنه أو رآه. ولكن اللفظ نفسه يقع من أذن المريض وقعا آخر بعد أن جرب آلام الحقن عدة مرات، وقاسى عذاب المرض زمنا ما، فيحاط لفظ (البنسلين) في ذهنه بظلال من المعاني لا أثر لها في ذهن القروي[٢].

ويذكر أنيس أن الدلالة الهامشية تعمل على التفريق بين أفراد المجتمع، وتعمل كذلك على خلق الشقاق والنزاع بين أفراده[٣].

ويراها سائدة في بعض مجالات الحياة[٤]، وأهمها المجال السياسي، وأمام القضاء والمحاكم، وفي الأدب الحديث.

وقد عرض لتصنيفهما أحمد مختار عمر ضمن أنواع المعنى فالعنصر الأول هو العنصر الأساسي أو الأولي أو المركزي ويسمى أحيانا المعنى التصوري، أو المفهومي أو الإدراكي. وهو العامل الأساسي للاتصال اللغوي، وهو المتصل بالوحدة المعجمية حينما تأتي منفردة، والثاني هو المعنى الاضافي أو العرضي أو زائد على المعنى الثانوي أو التضمني، وهذا زائد على المعنى، وليس له صفة الثبوت أو الشمول وإنما يتغير بتغير الثقافة أو الخبرة[٥].

والصناعة المعجمية في لغتنا العربية نشأت لأسباب دينية، وذلك لتفسير الألفاظ الغريبة في القرآن، ثم قام بعض اللغويين بجمع بعض الألفاظ المتصلة بموضوع واحد ووضعوها في وسائل، تشكل بدايات المعاجم الموضوعية التي تشبه معاجم الحقول الدلالية الحديثة، أي أنها "تتضمن مجموعة من الكلمات ترتبط دلالتها، وتوضع عادة تحت لفظ عام يجمعها"[٦].

وجمع العلماء العرب، المفردات والتراكيب التي تتصل بموضوع معين كالخيل أو السلاح أو الألوان أو الأمراض. وهي معاجم تزخر برصيد كبير من الحقول الدلالية المختلفة. والمستنبطة من البيئة النحوية العربية وكانت موضوعاتها متعددة فمنها، ما تناول أعضاء الإنسان، ومنها ما تناول الحيوان ومنها ما تناول النبات وغيرها. ومن الذين أولعوا إيلاعا شديدا بهذا النوع من التصنيف للمداخل المعجمية في الدراسة التراثية الثعالبي (٤٢٩هـ) في كتابه "فقه

---

[٥] ينظر المصدر نفسه، ص١٠٧.

[٦] ينظر المصدر نفسه، ص١٠٨.

[١] ينظر المصدر نفسه، ص١٠٨-١٠٩.

[٢] ينظر المصدر نفسه، ص١٠٩-١٢١.

[٣] ينظر احمد مختار عمر: علم الدلالة، ص٣٦-٤٠.

[٤] أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص٧٩.

اللغة"، يقول الثعالبي في الحقل الدلالي الذي أفرده لألوان الإبل "إذا لم يخالط حمرة البعير شيء فهو أحمر، فإن خالطها السواد فهو أرمك، فإن كان أسود يخالط سواده بياض كدخان الرِّمث*، فهو أزرق. فإن اشتد فهو جون"(١).

وتوصلت سامية الأطرش إلى أن الدلالة المعجمية نجدها عند ابن جني متمثلة في حشد من المفردات بحثها فيما سماه بالاشتقاق الأكبر(٢).

ولذلك يعد علماء المعاجم دراسة المعنى المعجمي هو الهدف الأول لهذا العلم، ودراسة المعنى المعجمي تعد أول خطوة للحديث عن الكلمة ودلالتها، وذلك لأن الدلالات الصوتية والصرفية والنحوية، تعتبر دلالات وظيفية ويطلق عليها تمام حسان مصطلح "المعنى الوظيفي"؛ لأن لكل واحدة من هذه المواد (أي الصوت والحرف والموقع والمقطع والصيغة والباب، وظيفة خاصة يؤديها، ويساهم بأدائها وفي بيان المعنى العام ووضوحه(٣).

ويرى إبراهيم أنيس أن الدلالة المعجمية هي الدلالة التي توجه إليها كل العناية، ومثل عليها بالكلمات التالية: التصديق، الكذب، الصحراء، النفط، النضوخ أي الدلالة التي تستفاء من (التصديق) ودلالة الكذب وهكذا فكل كلمة لها دلالة منفردة مستقلة، نحو كلمة كذاب فهي تدل على شخص يتصف بالكذب، وتلك هي دلالتها الاجتماعية أو المعجمية، وكلمة تنضخ تدل على تسرب السائل وتلك هي دلالتها الأساسية(٤).

ويقرر أنيس أن الدلالة الاجتماعية للكلمات تظل تحتل بؤرة الشعور، وذلك يعود برأيه؛ لأنها الهدف الأساسي في كل كلام. وقد اختص المحدثون من اللغويين تلك الدلالة الاجتماعية بالدراسة والبحث وجعلوا منها فرعا دراسيا مستقلا سموه "Semantics" لا تقتصر على الدلالة المعجمية فقط، لأن هذا النوع من الدلالة يبقى قاصرا(٥).

ويعبر السعران عن ذلك بقوله: "وقد يتصور بعض المبتدئين في الدراسة اللغوية أن "علم الدلالة" أو "دراسة المعنى" مقصور على اللغات التي لم يوضع لها بعد معاجم؛ فاللغات ذات المعاجم في غنى عن هذه الدراسة؛ لأن المعاجم تمدنا بمعاني الكلام، وهذا تصور خاطئ لأن المعنى القاموسي أو المعنى المعجمي ليس كل شيء في إدراك معنى الكلام فثمة عناصر "غير

---

* الرمث: شجر من الحمض.

(٥) الثعالبي: فقه اللغة وشر العربية، ص٨٩.

(١) ينظر سامية الأطرش: الدلالة عند ابن جني من خلال كتاب الخصائص، أطروحة ماجستير، ص١٤٥، و ١٤٤، ١٤٨.

(٢) ينظر تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص١٢٢.

(٣) ينظر إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص٤٨.

(٤) ينظر إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص٤٩-٥٠.

لغوية" ذات دخل كبير في تحديد المعنى.. وذلك كشخصية المتكلم، وشخصية المخاطب، وما بينهما من علاقات، وما يحيط بالكلام من ملابسات وظروف ذات صلة"(١).

ويوافق تمام حسان هذا الرأي في فكرة نصها" يدور المعجم حول الكلمة إيضاحا وشرحا، ليجلو منها ما نسميه المعنى المعجمي. وهذا المعنى قاصر في حقيقته عن المعنى الاجتماعي أو الدلالي الذي يعني بتتبع الجملة، أو قل الحدث الكلامي وما يحيط به من مجريات"(٢).

وقد سمى فندريس الدلالة المعجمية باسم اللغة المنطقية، ويميز بينها وبين ما تثيره الكلمات من أجواء تأثيرية فيقول: "الكلمة لا تحدد فقط بالتعريف التجريدي الذي تقدمه المعجمات، إذ يتأرجح حول المعنى المنطقي لكل كلمة جو عاطفي يحيط بها، وينفذ فيها ويعطيها ألوانا مؤقتة على حسب استعمالاتها"(٣).

ونجد الدلالة المعجمية قد وردت عند بعض العلماء تحت مصطلحات مختلفة فهناك: ألفاظ المعاجم(٤)، والعناصر المعجمية(٥)، المعنى المركزي(٦)، المعنى الأساسي(٧).

ونجد أن بعض المحدثين يرى أن المعنى المعجمي قد يفي بغرض لتحديد الدلالة، وأن على العلماء أن لا يغالوا في عد المعنى المعجمي قاصرا في الكشف عن المعنى، فمنهم فايز الداية ويقرر ذلك في بيانه والحق أنه لا ينبغي للباحث أن يغالي في أن المعجم لا يفي بالغرض، غرض تحديد الدلالة، "ثم إن هذا لا يعد نقصا في الدرس المعجمي، لأن المنوط به إيراد المعنى المشترك أو المركزي الذي يتشظى إلى مجموعة الحالات الجزئية التي تتباين وتتغاير بعدد السياقات التي تحل فيها، وإن الفروق أو ما نسميه بالظلال تتسع أو تضيق إلا أنها تبقى موصولة بالأصل الذي يرجع إليه في تثبيت الجدة الحادثة، أو اللمحة المضافة، ولذلك كله ليس في وسع المعجم أن يورد كل ظلال أو دلالة سياقية لأنه يتحول عندئذ إلى أعمدة من الألفاظ التفسيرية لا تكاد تنتهي"(٨).

ومن الملاحظ أن إبراهيم أنيس لم يفرق بين الدلالة المعجمية والدلالة الاجتماعية، وقد صرح بذلك بقوله : "ولكن المعاجم قديمها وحديثها تتخذ الدلالة الاجتماعية للكلمات هدفا أساسيا،

---

(٥) محمود السعران: علم اللغة، ص٢٦٣.

(١) تمام حسان: مناهج البحث في اللغة والأدب، ص٢٢٥.

(٢) فندريس: اللغة، ترجمة الدواخلي والقصاص، ص٣٣٥.

(٣) إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص٢١٣.

(٤) يوجين نيدا: نحو علم الترجمة، ص٢٠٩-٢١٠.

(٥) المرجع نفسه، ص١٠٤، أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص٥٥؛ وإبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص١٠٦.

(٦) ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص٩٠

(٧) فايز الداية: علم الدلالة العربي، ص٢١٧-٢١٨.

وتكاد توجه إليها كل عنايتها. فلا غرابة إذن ألا يفرق بعض اللغويين بين الدلالة المعجمية والدلالة الاجتماعية، وهو ما ارتضيناه هنا أو قنعنا به فكلما ذكرنا الدلالة المعجمية لا تعني بها سوى الدلالة الاجتماعية"(١).

وتختلف الأنظار الحديثة مع أنيس إذ تفرق بين الدلالة المعجمية والدلالة الاجتماعية، "لأن المعجم لا يستطيع أن يحصر كل السياقات التي تقع فيها العبارات أو الكلمات، وإن هو فصل في إيراد أنواع من دلالات الكلمة أو العبارة، وهكذا يظل تحديد المعنى، معنى الكلام محتاجا إلى ضوابط أخرى غير ضابط الدلالة المعجمية"(٢).

فيقول بعضهم معبرا عن ذلك: "ونلاحظه هنا يسمى بالدلالة المعجمية بالدلالة الاجتماعية، ولا يفرق بينهما في حين أن الفرق واضح جلي، فالدلالة المعجمية تعني معنى اللفظ المدون في المعجم، "أما الدلالة الاجتماعية فهي الدلالة الواسعة التي تتضمن الظروف الخارجية للنص غير المرتبطة بالأحداث اللغوية"(٣).

وقد بين أحمد نعيم الكراعين أن بعض الباحثين لا يفرقون بين الدلالة المعجمية والدلالة الاجتماعية فيقول: "أما المحدثون من عرب وغربيين فقد اختلفوا في تحديد مفهوم الدلالة المعجمية، حتى أن مفهومها عند الباحثين العرب غير واضح، فهذا إبراهيم أنيس يرى أن الدلالة المعجمية والدلالة الاجتماعية شيء واحد ولم يفصل بينهما"(٤).

فالدلالة الاجتماعية وتسمى بالدلالة السياقية أو سياق الحال، ويكشف نهاد الموسى أن سياق الحال يمثل مرجعية يستند إليها في تفسير الظاهرة اللغوية يقول: "وكنت نظرت في سياق بحث مختلف، في كتاب سيبويه، ألتمس لديه هذا العنصر من عناصر التحليل، فوجدته، منذ ذلك العهد المبكر يفزع إلى السياق والملابسات الخارجية وعناصر المقام، وهو يوافق فيما صدر عنه في الكتاب ملاحظات كثيرة مما تنبني عليه الوظيفية والمناهج التوسيع" أو اللغويات الخارجية بعبارة دي سوسير، .. تلقانا في الكتاب أمثلة كثيرة من الجمع بين التفسير اللغوي وملاحظة السياق، وذلك حيث ترى سيبويه يقف إلى تركيب مخصوصة فيردها إلى أنماط لغوية مقررة، ويقدر ما يكون عرض لها من الوجهة اللغوية الخالصة من حذف أو غيره، وفق نظرية العامل، ولكنه لا يقف عند ذلك، بل يتسع في تحليل التراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب وحال المتكلم وموضوع الكلام"(٥).

---

(٨) إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص٥١.

(١) محمود السعران: علم اللغة، ص٢٦٥.

(٢) نوال كريم زرزور وكاظم فتحي الراوي: أحمد بن فارس وعلم الدلالة، مجلة آداب المستنصرية، ع١٢، ١٩٨٥، ص١٢٩.

(٣) أحمد نعيم الكراعين: علم الدلالة بين النظر والتطبيق، ص١٠٤.

(٤) نهاد الموسى: نظرية النحو العربي، ص٨٨.

وينحو بعض الباحثين منحى إبراهيم أنيس في تسمية الدلالة المعجمية بالدلالة الاجتماعية وعدم التفريق بينهما: فمنهم محمد خضر في كتابه "فقه اللغة وخصائص العربية"، فقد ذكرت تحت أنواع الدلالات الدلالة المعجمية أو الاجتماعية ولم يفصل بينهما[١].

وقد وافق أحمد عبد الرحمن حماد وجهة نظر إبراهيم أنيس في عد الدلالة المعجمية دلالة اجتماعية، فيذكر تحت المعنى الاجتماعي ما يوحي بذلك: "إن لكل كلمة من كلمات اللغة لها دلالة معجمية اجتماعية، تستقل عما يمكن أن توحيه أصوات هذه الكلمة أو صيغتها من دلالات زائدة على تلك الدلالة الأساسية التي يطلق عليها الاجتماعية. فكلمة (الكذاب) تدل على شخص يتصف بالكذب وتلك دلالتها الاجتماعية أقول أنه يجب أن توجه العناية في المعاجم إلى الدلالات الاجتماعية وأن تتخذها أساسا لما للدلالة الاجتماعية من أهمية ولأنها تعطي المعنى الاجتماعي الذي يريده الفرد"[٢].

وقد عرض أحمد مختار عمر لأنواع الدلالة تحت عنوان (أنواع المعنى) وحصرها في خمسة أنواع جاءت على النحو الآتي[٣]:

١. المعنى الأساسي أو الأولي أو المركزي، وهو العامل الرئيس للاتصال اللغوي.
٢. المعنى الأسلوبي.
٣. المعنى الإضافي أو العرضي أو الثانوي.
٤. المعنى النفسي.
٥. المعنى الإيحائي.

وقد نبه أنيس إلى أن كل هذه الدلالات التي ذكرتها آنفا تكتسب عن طريق التلقي والمشافهة، وأن الفهم لا يتم إلا بالوقوف على الظروف والملابسات التي منها صلة المتكلم بالمتحدث عنه، بل وصلة المتكلم بالسامع، الذي وإلى غيره من الماجريات والأحداث[٤].

ومن هنا يبدو أن إبراهيم أنيس يلتقي مع فيرث "Firth" الذي يرى أن المعنى هو المحصلة النهائية لتحليل الحدث اللغوي تدريجيا على مستويات اللغة كافة، الاجتماعية والصرفية والنحوية والمعجمية في قوله: "ولمعرفة المعنى يمكن أن نتقبل الحدث اللغوي بشكل كامل، وبعد ذلك نختبره على مستويات مختلفة بالترتيب التنازلي مبتدئين بالسياق الاجتماعي، ونتقدم خلال النمو والمفردات إلى الأصوات ووظائفها"[٥].

---

[١] ينظر محمد خضر: فقه اللغة وخصائص العربية، ص٤٩٥.

[٢] أحمد عبد الرحمن حماد: عوامل التطور اللغوي " دراسة في نمو وتطور الثروة اللغوية، ص١٥٧.

[٣] ينظر أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص٣٦-٤٠.

[٤] ينظر إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص٤٤-٤٥.

[٥] عبد الكريم مجاهد: الدلالة اللغوية عند العرب، ص١٥٧.

ويوافق أنيس هذا التوجه بقوله: "لكي يفهم السامع المراد من هذه العبارة لا بد أن يكون قد مر قبل سماعها بتجارب كثيرة يستعين بها على الإحاطة بظروف هذا الكـــلام وملابســـاته، ويواصل كلامه فيقول: "فالفهم عن طريق الوقوف على تلك الظروف والملابسات عملية تتم قبل الفهم للنص اللغوي أو العبارة المنطوق بها"(١).

وهكذا نتبين أن المعنى المعجمي أو الدلالة المعجمية هو المعنى الذي تكتســـبه الكلمـــة خارج السياق، أي المعنى العام الذي يتبادر للذهن حين ذكر الكلمة، فهو يمثـــل الحـــد الـــدلالي المشترك الذي يكاد يتلاقى عليه الأفراد دون النظر إلى خصوصية التشكيل التي تفرض دلالـــة النص.

(٢) إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص٤٤-٤٥.

الفصل الثاني

التطور الدلالي عند إبراهيم أنيس

"التطور الدلالي"

اللغة هي كائن حي تخضع لما يخضع له الكائن الحي في نشأته ونموه وتطوره، وهي ظاهرة اجتماعية تحيا وسط المجتمع وتنمو بنموه وتنحط بانحطاطه، وهي قابلة للتطور أو الانقراض كأي ظاهرة اجتماعية تنشأ في المجتمع وليست هي من صنع فرد أو مجموعة من الأفراد وإنما هي نتيجة حتمية للحياة في مجتمع يجد أفراده أنفسهم مضطرين إلى اتخاذ وسيلة معينة للتفاهم عما يحول في أنفسهم وهي وسيلة لتبادل الأفكار(١)، "وليس في قدرة الأفراد أن يوقفوا تطور لغة أو يجعلوها تجمد على وضع خاص، فمهما أجادوا في وضع معجماتها وتحديد ألفاظها ومدلوتها، ومهما بذلوا من قوة لمحاربة اللحن الذي يطرأ عليها فإنها لا تلثبت أن تحطم هذه الأغلال وتفلت من هذه القيود، وتسير في السبيل التي تريدها على السير فيها سنن التطور"(٢).

فما المقصود بالتطور الدلالي؟

هو "مصطلح من مصطلحات علم الدلالة الحديث، وهو عبارة عن تركيب وصفي يدل على حدث موصوف خال من الدلالة على الزمان، ويطلق هذا المصطلح على تغير معنى الكلمة على مر الزمن بفعل إعلاء أو انحطاط أو توسع أو انحسار أو مجاز، أو نحو ذلك"(٣).

ونعني بتطور الدلالة، أن نكسب اللفظة دلالة جديدة غير دلالتها الوضعية، وقد أطلق على هذه الظاهرة اسم "تغير المعنى"(٤) أو "التغيير الدلالي".

ويرى عبد الرحمن أيوب "أن التغير (Change) أبسط معنى من معاني التطور، لأن التغير بمعناه العام ليس هو المقصود بالتطور (Evolution) إذ أن هذا الأخير يعني تغيراً يتخذ نسقاً منتظماً يمكن أن نتبع مراحله، وخصائص كل مرحلة"(٥).

ويذكر أحمد قدور "أن معظم الدراسات الأجنبية تميل إلى هذا المصطلح أي التغير، على حين أنها تفضل الابتعاد عن المصطلحات التي تدل على معنى التقويم، كما في مصطلحي التطور المعروفين (Evolution) و (Development)"(٦)، وكل ما يعنيه أصحاب هذا الاتجاه

---

(١) ينظر رمضان عبد التواب:لحن العامة والتطور اللغوي، ص ٥، ٣٠.

(٢) علي عبد الواحد وافي، اللغة والمجتمع، ص ٧٨.

(٣) فريد عوض حيدر، علم الدلالة دراسة بين النظرية والتطبيق، ص ٧١.

(٤) فمن الذين أطلقوا هذه التسمية، ينظر أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص ٢٣٥. ومحمود السعران، علم اللغة: ٢٨٠، وستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص ١٥٦. وبيار غيرو: علم الدلالة، ترجمة انطوان أبو زيد ص ٧٥. وجرجي زيدان: اللغة كائن حي، ص ٤٨. وماريوباي: أسس علم اللغة، ص ١٥٧ وطاهر سليمان حمودة: دراسة المعنى عند الأصوليين، ص ١٨٧ وأحمد عبد الرحمن حماد، عوامل التطور اللغوي، ص ١١٥.

(٥) عبد الرحمن أيوب: اللغة والتطور، ص ٣٥

(٦) أحمد قدور، في الدلالة والتطور الدلالي، ص ١٢٣.

هو أن هناك شيئاً ما حدث للغة، أو أن هناك تغيرات، أو ظواهر جديدة لحقت بهـا فـي فتـرة زمنية، وعلى هذا المستوى أو ذاك من مستويات البحث اللغوي(١).

ويبدو "أن إطلاق هذا المصطلح (Change) يشير إلى التغير الذي لا يكون مقصوداً من الفرد أو الجماعة، ولذلك يحدث هذا التغيير من غير أن يتولد لدى الناطقين باللغة إحساس بـأن اللغة التي يستعملونها لا تبقى كما هي"(٢).

وعلى الرغم من ذلك يلاحظ أن استعمال مصطلح التطور توسع بحيث أصبح مرادفـاً لمصطلح التغير (Change)، الذي يشير إلى حدوث تغيـرات أو ظـواهر جديـدة لا تعنـي بالضرورة أنها تسير على نسق منتظم أو تتحول من طور إلى طور.

والتطور الدلالي هو "موضوع علم الدلالـة التـاريخي (Historical Semantics)"(٣) الذي يعد وجهاً من وجوه التطور اللغوي، (Historical Linguistics) الذي يشمل الأصوات والصرف والنحو والمفردات.

وقد عبر عن هذه الفكرة أولمان في كتابه "دور الكلمة في اللغة" حيـث يقـول:"وتغيـر المعنى ليس إلا جانباً من جوانب التطور اللغوي"، فاللغة ليست هادئـة أو سـاكنة بحـال مـن الأحوال، على الرغم من أن تقدمها قد يبدو بطيئاً في بعض الأحايين، فالأصـوات والتراكيـب والعناصر النحوية وصيغ الكلمات ومعانيها معرضة كلها للتغير والتطور"(٤). ويلاحظ أن اتجاه اللغة الطبيعي يبعدها عن المركز إلى حد قد يتعذر فيه على العوامل الجاذبة نحـو المركـز أن توقف هذا التيار، ولكن مستويات اللغة ليست سواء في درجة ابتعادها عنه، وأجلى ابتعاد بمكنة المرء أن يقتنصه حاصل في المستوى الدلالي، إذ أن هناك ميلاً طبيعياً لمفردات اللغـة نحـو النمو والتكاثر، كل ذلك مرده إلى نمو الإنسان ونمو حضارته.

فهناك أشياء تجد وأحوال تنشأ، وأفعال تستحدث ومعانٍ تتولد، كل ماتقدم يطلب لنفسـه اسماً يصلح علماً له، ودليلاً عليه(٥).

فمظاهر التغير – كما ذكرت آنفاً– تصيب كل جوانب اللغة (الأصوات والصرف والنحو والدلالة) إلا أن التبدلات الدلالية أوسع من سواها وأسرع، وذلـك لأن الأصـوات والصـرف والنحو تمثل أنظمة قياسية يفترض استقرارها بحسب قواعدها التي لا تقدم كمـا محـدوداً مـن الصيغ والاستعمالات، بل تقدم أساليب متنوعة يجري الصوغ القياسي لـذي يتضـمن قـدرات

(١) ينظر كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ١٢٥/٢، وحلمي خليل المولد في العربية، ص ١٧-١٨.

(٢) أحمد قدور: في الدلالة والتطور الدلالي، ص ١٢٣.

(٣) محمود فهمي حجازي: مدخل إلى علم اللغة، ص ١١، وينظر ص٢٤، ٢٥.

(٥) أولمان دور الكلمة في اللغة، ص ١٧٠.

(٥) ينظر ماريوباي، أسس علم اللغة، ص ٧١، ص ١٥٤

توليدية[١]. أما المفردات فهي عناصر لغوية تنافي مبدأ الاستقرار لأنها قابلة للتأثر بالزمن وأطواره[٢]، ويؤكد اللغوي فندريس وجود فرق في تطور اللغة أما بين الأصوات والصرف، والنحو من جهة، والمفردات من جهة أخرى، وينص على ذلك بقوله "المفردات على العكس من النظام الصوتي عند الفرد فلا تستقر على حال، لأنها تتبع الظروف، فكل متكلم تكون مفرداته من أول حياته إلى آخرها بمداومته على الاستعارة ممن يحيطون به، فالإنسان يزيد من مفرداته ولكنه ينقص منها أيضاً ويغير الكلمات في حركة دائمة من الدخول والخروج"[٣].

وهو يرى في هذا الصدد أيضاً: "أن الحياة تشجع على تغير المفردات لأنها تضاعف الأسباب التي تؤثر في الكلمات فالعلاقات الاجتماعية والصناعات والعادات المتنوعة تعمل على تغير المفردات وتقضي على الكلمات القديمة أو تجور معناها وتتطلب خلق كلمات جديدة، ونشاط الذهن يستدعي دائماً للعمل في المفردات وبالاختصار فإن الأسباب التي تؤدي إلى تغير الظواهر ليست في أية مادة أكثر تعقيداً ولا عدداً ولا تنوعاً منها هنا"[٤].

وفي ذلك يقول ما ريوباي: "هناك ميل طبيعي لمفردات اللغة نحو النمو والتكاثر بمرور الزمن، فهناك أشياء تجد وأحوال تنشأ وأفعال تستحدث، كلها تتطلب لأنفسها أسماء وألفاظاً، ويتم الحصول على هذه المفردات من طرق مختلفة، ومن ناحية أخرى هناك احتمال هجر الكلمات وإن كان بدرجة أقل، كما تحدث عندما يختفي من الوجود ومعنى ما أو فعل ما على وجه التحديد وتبقى في المعاجم فقط تحت اسم المهمل"[٥].

ويرى كمال محمد بشر: "أن بعض اللغويين تناولوا هذا "التطور" بالدرس والمناقشة، ولكن على أنه تطور أو تغير، وإنما بوصفه لحناً وخطأ، كما يظهر ذلك بوضوح في تلك الآثار الكبيرة المعروفة بكتب اللحن"[٦].

والتغير الدلالي للمفردات من الحقائق المقررة لدى علماء اللغة المحدثين، فتطور الدلالات ظاهرة شائعة في جميع اللغات أكدها الدارسون لمراحل نمو اللغة وأطوارها التاريخية.

ويرى علي وافي أن للتطور الدلالي ثلاثة أنواع [١]: أحدهما: تطور يلحق القواعد المتصلة بوظائف الكلمات وتركيب الجمل وتكوين العبارة... وما إلى ذلك كقواعد الاشتقاق والصرف.

---

(١) ينظر غازي طليمات: في علم اللغة، ص ٢٢٦.

(٢) أدوريوحنا: تطور الدلالة في المفردات، مجلة الأقلام، ع١-٦، ١٩٧١، ص ٥٣.

ينظر أدزر يوحنا.

(3) فندريس: اللغة، ص ٢٤٦.

(٤) فنذريس، اللغة، ص ٧٤٦.

(٥) ماريوباي، أسس علم اللغة، ص ١٥٤.

(٦) كمال محمد بشر: دراسات في علم اللغة، ١٢٨/٢.

وثانيهما: تطور يلحق الأساليب، كما حدث في لغات المحادثة العامية المتشعبة عن العربية، إذ اختلفت أساليبها اختلافاً كبيراً من الأساليب العربية الأولى، وكما حدث للغة الكتابة في عصرنا الحاضر إذ تميزت أساليبها عن أساليب الكتابة القديمة تحت تأثير الترجمة والاحتكاك بالآداب الأجنبية ورقي التفكير وزيادة الحاجة إلى الدقة في التعبير عن حقائق العلوم والفلسفة والاجتماع.

وثالثهما: تطور يلحق معانى الكلمة نفسه، كأن يخصص معناها العام، فلا تطلق إلا على بعض ما كانت تطلق عليه من قبل، أو تعميم مدلولها الخاص فتطلق على معنى يشمل معناها الأصلي ومعالجة أخرى تشترك معه في بعض الصفات، أو تخرج عن معناها القديم فتطلق على معنى أخر تربطه به علاقة ما.

ويرى علي وافي، أن للتطور الدلالي سمات هي(٢):

١ – إنه يسير ببطء، وتدرج فتغير مدلول الكلمة مثلًا لا يتم بشكل فجائي سريع، بل يستغرق وقتاً طويلاً ويحدث على نحو متدرج.

٢ – إنه يحدث من تلقاء نفسه بطريق آلي لا دخل فيه للإرادة الإنسانية.

٣ – إنه جبري الظواهر، لأنه يخضع في سيره لقوانين صارمة لا يد لأحد على وقفها أو تعويقها، أو تغير ما تؤدي إليه.

٤ - إن الحالة التي تنتقل إليها الدلالة ترتبط غالباً بالحالة التي انتقلت منها بإحدى العلاقتين (علاقة المجاورة والمشابهة) اللتين يعتمد عليها تداعي المعاني.

٥ - إن التطور الدلالي في غالب أحواله مقيد بالزمان والمكان فمعظم ظواهره يقتصر أُثرها على بيئة معينة وعصر خاص.

٦ - إنه إذ حدث في بيئة ما ظهر عند جميع الأفراد الذين تشملهم هذه البيئة.

وقد حصل تطور كبير في بعض الألفاظ عند انتشار الرسالة الإسلامية، وقد اكتسبت بعض الألفاظ دلالات جديدة في هذه الحقبة التاريخية، ومن هذه الألفاظ الصلاة والزكاة والصوم والجهاد والصدقة والفرض والسنة والحديث والنافلة(٣). "فالألفاظ الإسلامية كانت معروفة عند

(١) علي عبد الواحد وافي: علم اللغة، ص ٣١٣.

(٢) ينظر المرجع نفسه، ص ٣١٤-٣١٧.

ينظر علي عبد الواحد: اللغة، ٣١٤ – ٣١٧.

(٣) ينظر إبراهيم السامرائي: التطور اللغوي التاريخي، ص ٥٠ وجرجي زيدان: اللغة كائن حي، ص ٦٤-٦٥ وما بعدها، ولمعرفة ما طرأ على هذه الدلالات من تطور ينظر (تطور دلالات الألفاظ الإسلامية) عند عودة خليل أبو عودة في كتابه "التطور الدلالي بين لغة الشعر ولغة القرآن الكريم" ص ٨٥ وما بعدها، وأبو حاتم الرازي: الزينة في الكلمات الإسلامية.

أهل اللغة بمعناها اللغوي قبل أن يتوسع القرآن الكريم في دلالتها على المعاني الأخرى، وهــذه المعاني لا تبتعد عن ذلك الأصل ولا تنقطع عنه بل هي جزء منه ووجه له"(١).

وقد خصص أبو حاتم الرازي (ت ٣٢٢هـ)، لهذا اللون من الألفاظ التــي جــاء بهــا الإسلام معجماً كاملاً أسماه "كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية".

التطور الدلالي عند إبراهيم أنيس:

التغير الدلالي محور رئيسي من محاور الدرس الدلالي الحديث، من البديهيات المعروفة لدى كل إنسان، إن التطور اللغوي وجه من وجوه الحياة، وهو مرتبط بسنن التطور العام فــي حياة الإنسان، ثم إن اللغة ظاهرة اجتماعية، تتأثر بما ينال المجتمع من تغير، أي أنها عرضة له في مختلف مستوياتها. إذ تتغير نظم الصرف والصوت والتركيب كما وتتغير دلالات المفردات، والمفردات دون غيرها أقل عناصر اللغة استقرارا، وقد لا يستغرق تغير الدلالة أحياناً إلا فتــرة قصيرة بإمكان الفرد ومعاصرته تعقيبه.

وكان "أهم ما شغل علماء اللغة (موضوع تغير المعنى) وصور هذا التغيــر وأســباب حدوثه والعوامل التي تتدخل في حياة الألفاظ وموتها"(٢).

وكان إبراهيم أنيس من اللغويين المحدثين العرب الذين اهتموا بظاهرة التطور الــدلالي في كتابه "دلالة الألفاظ" وقد أفرد لها مساحة كبيرة من كتابه المذكور حيث عقد لموضوع تطور الدلالة ثلاثة فصول (السابع والثامن والتاسع). فلم يترك جانباً من جوانب هــذا الموضــوع إلا ووضحها وتعمق في مناقشتها وقد كانت له آراء مميزة في هذا الموضوع (التطــور الــدلالي) وسنعرض لهذه الاراء في هذا الفصل.

فقد رأى إبراهيم أنيس أن التطور الدلالي ظاهرة شائعة في كل اللغات يلحظها كل دارس لمراحل نمو اللغة وأطوارها التاريخية، ويعتقد أن بعض المتشائمين قد يعدونه بمثابة الداء الذي يندر أن تفر أو تنجو منه الألفاظ، في حين أن المؤمنين بحياة اللغة ومسايرتها للزمن ينظــرون إلى هذا التطور على أنه ظاهرة طبيعية دعت إليها الضرورة الملحة(٣).

وقد توصل أنيس إلى أن تطور دلالات الألفاظ لا يقتصر على الألفاظ الأصلية في لغــة من اللغات، بل قد يجاوزها إلى الألفاظ المستعارة من لغة أخرى(٤).

---

(١) عودة خليل أبو عودة: التطور الدلالي بين لغة الشعر ولغة القرآن (دراسة دلالية مقارنة)، ص ٨٤.

(٢) أحمد عمر مختار: علم الدلالة، ص ٢٣٥.

(٣) ينظر إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص ١٢٣.

(٤) ينظر المصدر نفسه، ص ١٢٣.

ويشير أنيس إلى أن التطور الدلالي في لغة من اللغات، تلقي قوياً على تطور حياتها الاجتماعية، لأن دلالات ما ننطق به من ألفاظ تتضمن كل ما لدينا من فنون وعلوم وحرف ومهن، وكل مظاهر حياتنا العامة والخاصة(١).

وأرى بعد تمحيصي لمعظم ما ألف حول موضوع التطور الدلالي من مؤلفات عربية، تكاد تقتبس مما وضعه إبراهيم أنيس بكتابه (دلالة الألفاظ) ومعظم الأمثلة والشواهد مكررة(٢).

وأعطى إبراهيم أنيس أمثلة متعددة على ظاهرة التطور الدلالي منها:

١ - يقول: "يحدثنا بعض اللغويين المحدثين أن لقب القيصر في اللغة الألمانية (Kaiser) والمعروف في اللغة الروسية (السار) (Tsar)، إنما يعود إلى اسم علم اشتهر به أحد أباطرة الرومان وهو المسمى "بيوليوس قيصر" ثم تطورت دلالته وأصبحت عامة تطلق على كل حال عظيم الشأن يحكم إمبراطورية عظيمة"(٣).

٢ - استعرض طائفة من الألفاظ الشائعة في لهجات القطر المصري من أمثال كلمة (بايخ) العامية المألوفة في لهجاتهم، وقد انحدرت من فعل عربي صحيح قصر استعماله على النار والغضب، فيقال باخ الرجل أي سكن غضبه، وباخت النار أي سكنت وفترت (٤).

٣ - ومن ذلك أيضاً كلمة (البغددة)، حيث قال عنها: "البغددة بمعنى التدلل، والتي يكاد يقتصر استعمالها على وصف المرأة، جاءت إلينا من استعمال قديم هو (تبغدد الرجل أي انتسب إلى بغداد وأهلها) أي أصبح متحضراً راقياً في سلوكه، لأن نظرتهم إلى بغداد حينئذ كانت كنظرة بعضنا إلى المدن الأوروبية"(٥).

موقف اللغويين القدماء من التطور الدلالي

معظم اللغويين القدماء العرب وقفوا من مظاهر التغير اللغوي عامة والدلالي خاصة موقفاً متشدداً، فقد كان همهم الأكبر الجانب المعياري، حيث أنهم دأبوا على عد كل انحراف عن

---

(١) ينظر المصدر نفسه، ص ١٢٣-١٢٤.

(٢) نذكر هنا سبيل المثال لا الحصر ما تأثر به محمد مصطفى رضوان: نظرات في اللغة، فقد تأثر في كتابه هذا بالكثير مما جاء به إبراهيم أنيس في كتابه "دلالة الألفاظ" على النحو الآتي: ٤١٥، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤٠، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤ أحمد مختار: علم الدلالة، ص ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، وعبد العزيز مطر، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٨. وفريد عوض حيدر: علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية، ص ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٩١، ٩٣ وعبد الكريم مجاهد:علم اللسان العربي، ص ٢٨١. أحمد عبد الرحمن حماد: العلاقة بين اللغة والفكر، ص ٧١، ٧٢ محمد خضر: فقه اللغة وخصائص العربية، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢. مختار غازي طليمات، في علم اللغة، ص ٢٣٣ وقد تباين التأثر هنا فمرة يكون نقل أفكار أخرى وثناء وتأييداً وتارة للتدليل على رأي أو تأكيد حقيقة.

(٣) إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص ١٢٤.

(٤)المصدر نفسه.

(٥) إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص ١٢٤. ابن حكي (ت ٥١٥هـ) الذي ذكر أخطاء العامة في جزيرة صفلة الحريري (٥١٦هـ) ابن الجوزي لأبي الفرح عبد الرحمن بن علي (٥٩٧هـ) الذي درس أخطاء عامة بغداد.

أنظمة اللغة أو دلالات ألفاظها خطأ يجب أن يقاوم، وحجتهم في ذلك هي أن المظاهر الجديدة تخالف القواعد والنصوص التي سجلت في كتب اللغة والتي ارتضاها العلماء الموثوق بهم.

وعلى الرغم من ذلك المنهج المعياري الذي يسيطر على درسهم العربية لم تخل دون الفطن إلى تغير الدلالة، فقد أحس اللغويون القدماء العرب أن ثمة فرقاً بيناً بين ما كانت عليه اللغة قبلاً وما آلت إليه بعداً.

ولكن اللحن مهنى في طريقه مما حدا الكثير من اللغويين إلى أن يضعوا مصنفات همها الأكبر إعادة هؤلاء الخارجين على الفصحى إلى سياق اللغة القديمة أي بعبارة أخرى المحافظة على سلامة اللغة، وتنقيتها مما شابها على الألسنة من كلام مخالف لسنن الكلام العربي الأصيل، صرفه ونحوه وأصواته ودلالته(١).

والذي يعنينا هنا دراسة موقوف القدماء من التطور الدلالي لقد أولى القدماء (العرب) هذه المسألة عناية فائقة، فأعطوه قسطاً وافراً من الدرس، وجعلوه موضعاً خصباً للتأليف، ولعل كتب اللحن تقدم لقارئها صورة بينة عن موقف القدماء من التطور الدلالي، ويحضرني في هذا الموضع عبارة فايز الداية يقول فيها "قضية اللحن فهي باب من أبواب رصد الحيوية التطورية للغة، إلا أنها تساق على نحو خاص بحسب الرؤية التي تتكون لدارسيها فثمة قوانين الاحتجاج والاحترازات الفصيحة، وهناك أيضاً أفكار محدثة تجعل بعضاً مما عد ضمن الأخطاء ضرورياً من التغيرات الدلالية المعترف بها"(٢).

ويرى ذلك أيضاً أحمد قدور حيث يعده: "جانباً واضح المعالم، وهو خير دليل على تعمق العرب في الدرس اللغوي التطوري"(٣). ويعني بذلك كتب اللحن والتثقيف اللغوي.

إذ أن الناظر فيها يجد أن معيار الصواب في استعمال الألفاظ لدلالاتها هو عدم خروجها من تلك الدلالات التي أثيرت عن العرب الأقحاح في عصور الاحتجاج، وقد رأى معظمهم أن خروج اللفظ عن مدلوله لحن مرذول، فمن علماء العربية، من قدم تسجيلاً دقيقاً للتطور اللغوي في داخل اللغة الواحدة وربط هذا التطور بعلاقة اللغة العربية باللغات الأخرى من ناحية، وبالمجتمع الإسلامي من ناحية أخرى.

وخير شاهد على ما تقدم من علماء العربية، أبو بكر الزبيدي (٣٧٩هـ) حيث يقول "ولم تزل العرب، في جاهليتها وصدر من إسلامها، تبرع في نطقها السّجيّة، وتتكلم على السليقة، حتى فتحت المدائن، ومصرت الأمصار، ودونت الدواوين فاختلط العربي بالنبطي، والتقى الحجازي بالفارسي ودخل الدين أخلاط الأمم وسواقط البلدان، فوقع الخلل في الكلام، وبدأ اللحن

(١) للتوسع ينظر: حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره ١/٨٧.

(٢) فايز الداية، علم الدلالة العربي، ص ٢٠٤.

(٣) أحمد قدور،في الدلالة والتطور الدلالي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني،ع(٣٦)، سنة ١٩٨٩، ص ١٢٤.

في ألسنة العوام، فكان أول من استدرك ذلك، وحاول إصلاح فساده "أبو الأسود ظالم بن عمرو الدولي" فألف أبواباً من النحو... ثم فشا اللحن، وكثر بعد اختلاط الناس وكثرتهم ونشوء الذرية على ما فسد من لفظهم"(١).

ولما كان محتكم اللغويين في معيار الصواب تلك الحدود الزمانية والمكانية التي تسمى عصور الاحتجاج، وعليه فكان همهم الأساسي المستوى المعياري من الموضوع وهو إعادة الخارجين على الفصحى إلى سياق اللغة القديمة لا كرصد التطور اللغوي عامة، والدلالي خاصة، ووضح هذا الجانب في عباراتهم الدالة على تلك المعيارية التي كانوا يهتدون بها، ومن تلك العبارات "وكلا اللفظين معبرة لكاتبه، والمتلفظ بهن إذ لا مساغ له في كلام العرب، ولا مقاييس التصريف"(٢).

"وهو غلط قبيح، وخطأ صريح"(٣).

ويتجلى إنكارهم لما طرأ على اللغة من التطور، سواء أكان تطور أصواتها وصرفها ونحوها ودلالتها في عنواين مصنفاتهم، ومن هذه المؤلفات "إصلاح المنطق"لابن السكيت (٢٤٤هـ)، "وأدب الكاتب" لابن قتيبة الدينوري، "ولحن العوام" لأبي بكر الزبيدي (٣٧٩هـ) و"تثقيف اللسان، وتلقيح الجنان" لصاحبه ابن مكي الصقلي، و"درة الغواص في أوهام الخواص" للحريري، و"تكملة إصلاح تغلط فيه العامة" للجواليقي و"تقويم اللسان" لابن الجوزي (٥٧١هـ).

ففي إصلاح المنطق "لابن السكيت" باب عقده للحديث عما تضعه العامة في غير موضعه منكراً ما يطرأ على الدلالات من تطور، ومن ذلك إنكاره لعبارة "خرجنا نتنزه" إذا خرجوا إلى البساتين، لأن التنزه التباعد عن الأرياف والمياه، ومنه قيل "فلان يتنزه عن الأقذار، أي يتباعد منها"(٤).

ففي "اصلاح المنطق" لابن السكيت ففيه بابان "ومما تضعه العامة في غير موضعه"(٥)، وباب بعنوان "ما يضعه الناس في غير موضعه"(٦) فقد تحدث فيهما عما تضعه العامة في غير موضعه (رافضاً) ما يطرأ على الدلالات من تطور ومن أمثلة إنكاره: "خرجنا نتنزه إذا خرجوا إلى البساتين، وإنما التنزه التباعد عن المياه والأرياف، وفيه قيل فلان ينتزه عن الأقذار، أي يتباعد منها"(٧).

---

(١) الزبيدي،أبو بكر محمد بن الحسن الإشبيلي، لحن العوام،تحقيق رمضان عبد التواب، القاهرة ١٩٦٤، ص٤.

(٢) الحريري، أبو محمد القاسم بن علي، درة الغواص في أوهام الخواص، ص ٣٨.

(٣) المصدر السابق، ص ١٤٧.

(٤) ينظر ابن السكيت، اصلاح المنطق، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، ص ٢٧٤-٢٧٨.

(5) ينظر ابن السكيت، ص ٢٧٤- ٢٧٨.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٧٤-٢٧٨.

(٧) المصدر نفسه، ص ٣١٨-٣١٩.

أما المصنف الثاني هو "أدب الكاتب"لابن قتيبة. فقد تشدد فيه في بعض المواطن، فعقد باباً بعنوان "معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه" وقد أنكر فيه الكثير مما يعد تطوراً دلالياً طبيعياً، وتعسف وتكلف في بعض الأحيان فجانب الصواب، ومن ذلك استنكاره على أولئك الذين يرون أن معنى القافلة "الرفقة في السفر ذاهبة كانت أو راجعة" ولكن الصواب عنده أن معناها: الراجعة من السفر، فيقال: "قفلت فهي قافلة، وقفل الجُنْد من مبعثهم أي رجعوا ولا يقال لمن خرج إلى مكة من العراق قافلة حتى تصدروا"(١).

وكلام ابن قتيبة السابق منافياً لنواميس اللغة الذاتية التي تجوّز أن يُسمى الشيء بضده تفاؤلاً ورعاية للجانب النفسي، وقد ثبت صاحب (لسان العرب) في مادة قفل، خطأ ابن قتيبة قائلاً: "سميت القافلة قافلة" تفاؤلاً بقفولها عن سفرها الذي ابتدأته، قال: وظن ابن قتيبة أن عوام الناس يغلطون في تسميتهم الناهضين في سفر أنشؤوه قافلة، وأنها لا تسمى قافلة إلا منصرفة إلى وطنها، وهذا غلط، ما زالت العرب تسمي الناهضين في ابتداء الأسفار قافلة تفاؤلاً بأن ييسر الله لها القفول"(٢).

ومن ذلك أيضاً استنكاره على بعض الناس جعلهم الظِّل والفيء بمعنى واحد، والفرق بينهما كما ذكره ابن قتيبة، أن الظل يكون غدوة وعشية، ومن أول النهار إلى آخره، ومعناه الستر، ومنه تحول الناس: "أنا في ظلك، أي في ذراك وسترك" والفي لا يكون إلا بعد زوال، ولا يقال لما قبل الزوال فيّء وإنما سمى بالعَشي فيئاً لأنه ظل فاء عن جانب إلى جانب، أي رجع من جانب المغرب إلى المشرق، والفيّء، هو الرجوع، ومنه قوله تعالى: "حتى تفيء إلى أمر الله" أي ترجع إلى أمره(٣).

ولما كان هناك فرق دلالي واضح بين الكلمتين "الظل والفيء" أتاحت عوامل تغير المعنى بأن تكون الرفعة الدلالية التي يتربع عليها اللفظان واحدة أو تكاد، فاطرح الفرق ولم يبق جارياً على ألسنة أهل اللغة، وإنما ظل باقياً في أذهان المهتمين بها، والقائمين عليها، فعدوا الخروج عنه أمراً مستهجناً، أما الزبيدي فقد ضمن كتابه "لحن العوام" بابين أولهما: باب "فيما أفسدته العامة، وفيها وضعوه غير موضعه"(٤) وثانيهما باب "عما يوقعونه على الشيء وقد يشركه فيه غيره"(٥).

---

(١) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٢٦

(٢) ابن منظور: لسان العربي، مادة"قفل" ٥٦٠/١١.

* سورة الحجرات: آية "٩".

(٣) ينظر ابن قتبية، أدب الكاتب، ص ٢٨، ٢٩.

(٤) ينظر الزبيدي، لحن العوام، ص ١١.

(٥) ينظر المصدر نفسه، ص ٢٤٠

وقد أنكر الزبيدي قول بعضهم "لحاف"، للغطاء الذي يكون على الأسرة خاصة معتمداً على أن معنى اللّحاف والملحفة،كل ما التحف به من ثوب أو برد أو كساء في حال قيام أو قعود أو اضطجاع(١).

ومما يقول مهدي أسعد عرار في هذا الصدد "أن هذا اللفظ استعمل لدلالة معينة، ولعل مرد ذلك إلى التطور الاجتماعي، إذ إنه لما كثرت الأسرة وشاع استعمال الأغطية لها في أرض الأندلس، كثر استعمال اللحاف، وأفضى هذا كله إلى ذيوع لفظه بهذه الدلالة المجتزأة لاقترانة بالسرير فقط، ولما أثر عن العرب الخلص أن دلالته عامة ليست مجتزأة مقتصرة على ذلك الاستعمال أنكر الزبيدي هذا معتداً بالمعيار الذي تقدم ذكره"(٢).

أما الصقلي صاحب كتاب "تثقيف اللسان وتلقيح الجنان"فيقدم صورة عن حال اللغة في صقلية في عصره، وقد شاع فيها اللحن وانتشر وهجم الفساد على السان، وخالطت الإساءة الإحسان ودخلت لغة العرب، فلم تزل كل يوم تتهدم أركانها، وتموت فرسانها، حتى استبيح حريمها، وهجن صممها وعفت آثارها، وطفئت أنوارها وصار كثير من الناس يخطئون وهم يحسبون أنهم مصيبون، وكثير من العامة يصيبون وهم لا يشعرون، فربما سخر المخطئ من المصيب وعنده أنه قد ظفر بأوفر نصيب، وتساوى الناس في الخطأ واللحن إلا قليلاً(٣).

وقد احتوى كتابه ثلاثة أبواب يجد للناظر فيها أن ابن مكي يتجافى عن قبول للتطور الدلالي، وقد أفضى هذا إلى إنكاره للكثير من مظاهر التطور، وهذه الأبواب التي عقدها هي:

(١) ينظر المصدر نفسه، ص ٢٤٢.

(٢) مهدي أسعد عرار، جدل اللفظ والمعنى، اطروحة ماجستير، ص ١٤٥.

(٣) ابن مكي الصفي، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ص ١٥.

١ - باب "فيما وضعوه غير موضعه"[(١)].

٢ - باب "فيما جاء لشيئين او لأشياء مقصوره على واحد"[(٢)].

٣ - فيما جاء لواحد فأدخلوا معه غيره"[(٣)].

ومن أمثلة إنكاره لما تأتى بدن الإنسان وسائر جسمه من علة أو مهنة "درن" وليس ذلك كذلك عنده إذ الدرن الوسخ يعلو الجسم وغيره، ومن أمثالهم: "لا درنك انفيت، ولا ماءك أبقيت"٠ ولا أحسن أن لهذا الإنكار وجهاً فقد قال ابن منظور في اللسان وفي حديث الزكاة: ولم يعط الهرمة ولا الدرنة أي الجرباء.

ولعل استعمال هذا اللفظ بهذه الدلالة الجديدة قائم على التجافي عن ذكر المسبب، أي على اطلاق المسبب، فالوسخ قد يتسبب في وجود الدرن ثم إن هناك وجه شبه بين الوسخ والدرن، إذ إن الأخير قد يكون كالوسخ في نتوئه وظهوره في الجسم أو عليه. ومما أنكره ابن مكي أيضاً قولهم "لولا أن قيضك الله لي لهلكت"وذلك غلط عنده، لأن التقييض لا يكون إلا في الشر خاصة"[(٤)].وهذا فيه شطط ومغالاة، فابن منظور يذكر قول أبي محمد ابن بري مجيزاً استخدام دلالة "قيض"في الخير والشر معاً[(٥)].

والناظر في كتاب الحريري "درة العواص في أوهام الخواص" يجد أنه كان يتجافى عن قبول التطور الدلالي من خلال تلمسه لفروق الدلالية الدقيقة بين الألفاظ فقد رأى أنه لا يقال لمن يأتي بذنب متعمداً "أخطأ"، لأن ذلك تحريف للفظ والمعنى، فالفعل "أخطأ" لا يقال إلا لمن يتعمد الفعل، أو لمن اجتهد فلم يوافق الصواب، والمتعمد الشيء يقال له فيه "خطئ" فهو خاطئ" والاسم فيه الخطيئة، والمصدر "الخطء"ومن ذلك قوله عز وجل: "إن قتلهم كان خطئاً كبيراً"*.

ولما كان هناك فرق دلالي دقيق بين الكلمتين "أخطأ، خطئ" أذنت عوامل تغير المعنى وتطوره بأن تكون الرفعة الدلالية التي يتربع عليها اللفظان واحدة أو تكاد فاطرح هذا الفرق في الكلام الجاري على ألسنة أهل اللغة، وظل باقياً في أذهان القائمين عليها أو المهتمين بها "وهذا فيه تكلف وتشدد ظاهران، فابن منظور في لسان العرب، يعد أن عرض للمعنيين، أجاز استخدام خطئ بمعنى أخطأ، يقول: "واخطأ يخطئ إذ اسلك سبيل الخطأ عمداً وسهواً، ويقال خطئ بمعنى أخطأ"[(٦)].

---

(١) ينظر: ابن قلي الصفلي:تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ص ١٦٠.

(٢) ينظر المصدر نفسه، ص ١٧٠.

(٣) ينظر المصدر نفسه، ص ١٧٦.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٦٦.

(٥) ينظر ابن منظور، لسان العرب، مادة قيض، ٢٢٥/٧

* سورة الإسراء: آية ٣٠.

(٦) ينظر الحريري، درة العواص في أحكام الخواص، ص ١٣٠.

أما الجواليقي صاحب كتاب "تكملة اصلاح ما تغلط فيه العامة" فهو غير قانع بجل ما ألف من قبله، فأراد أن ينبه على ما أغفل قائلاً: "هذه حروف ألفيت العامة يخطئ فيها، فأحببت التنبيه عليها لأني لم أرها أو اكثرها في الكتب المؤلفة فيما تلحن فيه العامة.

وقد يفسر هذا بأن البقل من قبل ولم يكن يؤكل أو يطبخ بكثرة، ولذلك كان يستخدم استخداماً عاماً يشترك فيه الإنسان والبهائم، ولما دخل هذا البقل في مجال الحياة الاجتماعية، أو في مجال "الطبخ" خصص استعماله، فخصصت دلالته واقتصرت على ما يأكله الناس خاصة، وهذا التفسير من الذي لا يوقف عليه إلا بالتوهم.

أما ابن الجوزي ابو الفرج عبد الرحمن، فقد رأى أن كثيراً من المنتسبين إلى العلم يتكلمون بكلام العوام المرذول جرياً منهم على العادة، وبعداً عن علم العربية، فرأى أن ينتخب من صالح ذلك دون ما يشذ استعماله ويندر ويرفض من الغلط ما لا يكاد يخفى.

ولكنه تكلف في بعض المواضع، وخطأ الصواب في مواضع أخرى، ومن ذلك إنكاره قول أولئك الذين يجعلون الحمولة للإبل التي تحتمل أي شيء.[١]

وهي تستخدم للإبل التي تحمل الأمتعة خاصة[٢]، والحق أنها تستعمل استعمال الذين خطئوا وفي هذا يقول ابن منظور "والحمولة، بالفتح، الإبل التي تحمل، ابن سيده: الحمولة كل ما احتمل عليه الحي من بعير أو حمار أو غير ذلك" سواء أكان عليها أثقال أو لم تكن...، والحمولة من الإبل التي تحمل الأحمال على ظهورها"[٣].

هذه لمحة سريعة عن بعض أولئك الذين أنكروا التطور الدلالي، ولكن بعض هذا يوحى أو يدل على تشددهم في بعض المواضع، وعلى إنكارهم لهذا التطور.

وهذا لا يعني أن القدماء كلهم ينكرون هذه الظاهرة اللغوية؛ لأن هناك ملاحظ وإشارات تدل على اعترافهم بهذه الظاهرة وعدم إنكارهم لها البتة، أي أن المنهج المعياري الذي سيطر على درس العربية لم يخل دون التنبه إلى تغير الدلالة وتطورها مشروطاً بعدم خروجه عن مضمار عصور الاحتجاج.

ومن تلك الإشارات والملاحظ الدالة على ملاحظة اللغويين القدماء لهذه الظاهرة اللغوية: كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية والعربية لأبي حاتم أحمد بن حمدان الرازي (٣٢٢هـ) الذي تناول تطور دلالة بعض الألفاظ، وقد عده بعض الباحثين وهو عبد العزيز مطر "البداية الطيبة لدراسة التطور الدلالي في اللغة العربية"[٤].

---

(١) ينظر ابن الجوزي، تقويم اللسان، تحقيق عبد العزيز مطر، ص ٧٣-٧٤.

(٢) ينظر المصدر نفسه، ص ١١٤.

(٣) ابن منظور: لسان العرب، مادة "حمل" ١١/١٧٩.

(٤) عبد العزيز مطر: علم اللغة وفقه اللغة "تحديد وتوضيح"، ص ١٥٤.

ولابن فارس ملاحظ تدل على استشرافه لهذا الناموس، حيث عقد باباً سماه "القول في أصول أسماء قيس عليها وألحق بها غيرها" فقد تناول في هذا الباب التطور الذي يلحق الكلمات ذات الدلالة الخاصة فتصبح دلالتها عامة، حيث يقول: "كان الأصمعي يقول:أصل الورد إتيان الماء، ثم صار إيتان كل شيء ورداً، والقرب طلب الماء، ثم صار يقال ذلك لكل طلب فيقال: هو يقرب كذا أي يطلبه، ولا تقرب كذا ويقولون: رفع عقيرته أي صوته،وأصل ذللك أن رجلاً عقرت رجله فرفعها وجعل يصيح بأعلى صوته ، فقيل بعد ذلك لكل من رفع صوته: رفع عقيرته، يقولون، رفع عقيرته. يقولون بينهما مسافة، وأصله من السوف وهو الشم، ومثل هذا كثير، وكل ذلك عندنا توقيف على وما احتججناك، وقول هؤلاء: "إنه كثر حتى صار كذا "فعلى ما فسرناه من أن الفرع موقف عليه"[١].

ومما يدل على تنبه القدماء إلى تطور الدلالة كذلك ما صنعه ابن فارس في معجمه "مقاييس اللغة" ذلك أنه كان يقف في بداية كثير من المولد ليضع بين أيدينا أصلا أو أصلين تتفرع منهما الفروع مجازاً وتطوراً دالياً. ومن الكلمات التي حللت دلالياً "بيت"فيقول ابن فارس هو المأوى والمآب ومجمع الشمل، يقال بيت وبيوت وأبيات ومنه يقال بيت الشعر بيت على التشبيه لأنه مجمع الألفاظ والحروف والمعاني، على شرط مخصوص وهو الوزن، والبيت حيث عيال الرجل والذين يبيت عندهم، وبنيت الأمر إذا دبره ليلاً، وقد روي عن أبي عبيدة أنه قال: بيت الشيء إذا قدر. يشبه ذلك بتقدير بيوت الشعر، وهذا ليس ببعيد من الأصل، الذي أصلناه وقسناعليه[٢].

ومن أولئك الذين قالوا بالتطور كذلك أبوعبيدة الهروي صاحب كتاب "غريب الحديث" فقد أشار إلى ما وقع في عبارة "خرجنا نتنزه" من تطور، حيث يقول: "ثم كثر استعمال الناس للنزهة في كلامهم حتى جعلوها في البساتين والخضر، ومعناه راجع إلى ذلك الأصل"[٣].

ومن اعترف من القدماء بالتطور الدلالي، ابن قتيبة، وهو من المتشددين يرد على من خطأ العامة في قولهم: "خرجنا نتنزه، إذا خرجوا إلى البساتين، فيقول "وكان بعض أصحاب اللغة[٤] يذهب في قول الناس خرجنا نتنزه إذا خرجوا إلى البساتين، إلى الغلط، وقال إنما التنزه التباعد عن المياه والريف، ومنه يقال فلان يتنزه عن الأقذار، أي يباعد نفسه عنها. وفلان نزيه كريم إذا كان بعيداً عن اللوم وليس هذا عندي خطأ لأن البساتين في كل مصر وفي كل بلد إنما

(١) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص ٩٥-٩٦.

(٢) ينظر ابن فارس، معجم :مقاييس اللغة"، ٣٢٤/١-٣٢٥.

(٣) الهروي: ابو عبيد بن سلام: غريب الحديث، تحقيق حسين محمد شرف، ومراجعة محمد عبد الغني حسن، ٤٤٩/٢.

(٤) وقصد به ابن السكيت الذي أنكر قولهم "خرجنا نتنزه" ينظر اصلاح المنطق ٢٨٧.

تكون خارج المصر، فإذا أراد الرجل أن يأتيها فقد أراد أن يتنزه، أي يتباعد عن المنازل والبيوت، ثم كثر هذا واستعمل، حتى صارت النزهة القعود في الخضر والجنان." [١].

ومن الذين اعترفوا لهذه الظاهرة اللغوية، ظاهرة تطور الدلالات وانتقالها الصولي (٣٣٥هـ) في كتابه "أدب الكتاب، فقد تحدث فيه عن التطور الواقع في كلمة "الكرسف" إذ يقول:

"الكرسف القطن خاصة دون غيره، ثم صاروا يسمون كل شيء وقع موقعه في الدواة من صوف وخرقة كرسفاً"[٢].

ويتحدث فيه كذلك عن مصطلحات كتابية منقولة إلى معانٍ جديدة، ومن ذلك أنه لما تحدث عن "المداد" رأى أن أصله كل شيء يمد به، ومنه قول الأخطل:

رأت بارقاتٍ بالأكف كأنها مصابيحُ سُرج أوقدت بمدادِ

أي أن الشاعر يعني "بدهن أمدت به، كثر هذا الاستعمال لما تمد به الدواة، مقلب كل شيء غيره فإذا قيل مداد لم يعرف شيء غيره"[٣].

ومن أمثلته المبينة عن إشارته اعترافه بالتطور الدلالي حديثه عن التوقيع"، ومعناه الاختصار والإيجاز[٤]، وقد نبه إلى أن هذا حقه في اللغة التأثير الخفيف، فيقال دف هذه الناقة موقع فيه إذا أثرت فيه حبال الأحمال، والدف الجنب - تأثيراً خفيفاً.

وبعد هذه اللمحات السريعة التي تشي بموقف اللغويين القدماء من التطور الدلالي تجدر بنا الإشارة إلى أن بعض الذين يتصدون للتصحيح اللغوي من المحدثين يتابعون معظم أولئك الذين أنكروا هذا التطور وقد احتجوا بحجة القدماء، وقالوا بأن هذا خروج عما نقل عن أهل اللغة الذين يتكلمونها سليقة، وهم بهذا يهدفون إلى إلزام الألفاظ دلالاتها المنقولة، ولذلك فعوامل تغير المعنى تزيل تلك القيود والسلاسل التي وضعها القدماء، أو تلك التي يحاول أن يضعها المحدثون؟.

---

(١) ابن قتيبة، أدر الكاتب، ص ٣٨.

(٢) الصولي، ابو بكر محمد بن يحيى:أدب الكتاب، تحقيق أحمد حسن بيج، ص١٣٧

(٣) الصولي، أدب الكتاب، ص ١٣٧.

(٤) وقد وردت عنده: "ثم قالوا يجد فلان فهو ماجد إذا امتلأ كرماً.

ومن هؤلاء العدناني الذي أنكر قول القائل: "طبق طريقته"والصواب عنده "اتبع طريقته"[١]، ومن معاني "طبق" وقد أشار العدناني إلى بعضها:

- طبق الشيء: عمّ.
- طبق السيف:أصاب المفصل فأبان العضو[٢].
- طبقت الإبل الطريق قطعته غير مائلة عن القصد، وهو مجاز ولو اكتفى بالمجاز الأخير الذي أثبتُه الزمخشري، والزبيدي لكان في ذلك كشف للمعنى المراد[٣].

وعدم الخروج عن السليقة اللغوية، وهو بذلك يجانب الصواب؛ لأن المريد أو الطالب يطبق طريقة شيخه حاذياً حذوه، مقتبساً فكرة، غير جائز عن نهجه، كما تطبق الإبل الطريق فتقطعها غير مائلة عن القصد، ولا يخفى على ذي نهيه ان هناك ثمة معنى جامع بين الاستعمالين.

وصفوة القول:

يمكن ايجاز ملامح التطور الدلالي في ثلاثة أبعاد:

البعد الأول:

لم يغفل اللغويون القدماء هذا التطور الدلالي الذي لحق طائفة من الألفاظ وقد نصوا عليه صراحة إلا أنهم عدوا ما حدث بعد عصور الاستشهاد مولداً أو لحناً، وهذا الجديد أو المولد أو ما يسمى لحناً والتحول الذي يحصل لدلالات كثيرة من الألفاظ لا يعني الانفصال الكلي عن المعنى القديم، لأن اللغة لا بد لها أن تكون مواد هذه الحضارة الحديثة والحضارة قائمة على الجديد في كل باب من أبواب المعرفة[٤].

البعد الثاني:

فطن اللغويون القدماء إلى التطور اللغوي عامة، والدلالي خاصة، ويصدق هذا على معظم اللغويين الذين ألفوا في مضمار اللحن، غير أن اللغويين العرب القدماء وعلى الرغم من اعترافهم بهذا التطور فإنهم قصروه على زمن معين ورفضوا كل تغيير حصل في الدلالة بعد ذلك، وكان موقف معظمهم معارضاً لهذا التطور ورفضوا هذا الجديد في المعنى بدافع الحرص

---

(١) ينظر محمد العدناني، معجم الخطاء الشائعة، ص ١٥٣.

(٢) ينظر ابن منظور لسان العرب، مادة "طبق"١٠/٢٠٩-٢١٠.

(٣) ينظر الزمخشري: أساس البلاغة، مادة "طبق" ص ٣٨٤، والزبيدي: تاج العروس، مادة طبق، ٤١٧/٦.

(٤) ينظر إبراهيم السامرائي: الغة والحضارة، ص ٣٩، وقد أعطى المؤلف أمثلة كثيرة على الجديد اللغوي الذي حدث في دلالات بعض الألفاظ، المرجع نفسه، ص ٣٩-٥١. وينظر له التطور اللغوي التاريخي، ص ٢٣٠-٢٣٩. وينظر حلمي خليل، المولد في العربية، ص ٣٨٣-٤٢٦.

على سلامة اللغة والحفاظ عليها، وهذا الأمر دفعهم إلى التمسك بالدلالة القديمة للكلمة والمعاني الأصلية للألفاظ في كثير من الأحيان(١).

فهذا ابن فارس يقرر أن أي تغير موقف على ما سمع، ففي تعقيبه على طائفة من الألفاظ التي تغيرت معانيها يقول: "وكل ذلك عندنا توقيف على ما احتججنا له، وقول هؤلاء: (أنه كثر حتى صار كذا) فعلى ما فسرناه من أن الفرع موقفاً عليه، كما أن الأصل موقف عليه"(٢).

وأرجع بعض الباحثين هذا الموقف "إلى سبب تلك الحدود الزمانية والمكانية التي وضعوها في أخذ اللغة والتي ينتهي عندها قبول الاستعمال الجديد، وهو ما يتفق مع نظرية التوقيف التي قال بها ابن فارس في نشأة اللغة تلك النظرية التي تتعارض مع مبدأ التطور الدلالي أساساً، وقد أدت هذه النظرية بهم إلى قصر دلالة الألفاظ على حقبة معينة لم يتعددها إلى سواها فكان الواحد منهم ينقل عن الآخر تلك المعاني على تفاوت الزمان والمكان لا كما هي مستعملة في عصره"(٣).

البعد الثالث:

إن المصنفات التي ألفت في هذا المضمار، لخير دليل على تعمق العرب في هذا الدرس اللغوي التطوري، ونعني بذلك كتب اللحن، وإذا ما استرجعت مظاهر أو أعراض تغير الدلالات في الدرس الحديث وإنها ستكون ماثلة في تلك الكتب بعنوانات تفترق عن عنوانات اليوم، ومن ذلك:

أ - "باب ما وضعوه غير موضعه": وهذا مرادف لانتقال المعنى، ضمن الألفاظ التي غير مجال استعمالها - كما يراها الزبيدي - (بلاط)، فتطلق على البيت المحسن، وهو الحجارة المفروشة بالأرض، وصار لعود الشراع في المركب(٤). كذلك تشبيهاً وتجوزاً، وكانتقال دلالة (قلادة) من العقد الذي يوضع في العنف إلى الحزام، وكانتقال دلة (ظريف) التي تدل على الطرف واللسان إلى حسن اللباس والبزة(٥). وكانتقال دلالة (الدرن) التي أصبحت تطلق على ما نتأ في بدن الإنسان وسائر جسمه وهو الوسخ الذي يعلو الجسم وغيره. (٦).

---

(١) نوال كريم زرزو، وكاظم فتحي الراوي أحمد بن فارس فعلم الدلالة، مجلة آداب المستنصرية ١٩٨٥، ع ١٢، ص ٢٤.

(٢) ابن فارس، الصاحبي، ص ٩٦.

(٣) نوال كريم زرزور، وكاظم فتحي الراوي، أحمد بن فارس وعلم الدلالة، مجلة آداب المستنصرية، ١٩٨٥، ع١٢، ص٢٤.

(٤) الجواليقي: تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة، ص ١٠.

(٥) ينظر الزبيدي: لحن العوام، ص٢٢٢.

(٦) الجواليقي، تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة، ص ١٠.

ب - ما جاء لشيئين أو لأشياء فقصروه على واحد: وهو مرادف في لتضييق المعنى أو لتخصيصه. ومن ذلك تخصيص دلالة (المائدة) فبعد دلالة الأصل على الحركة في تأويل أو العطاء المطلق تقلص صبغة (مائدة) لتدل على الخوان الذي يوضع عليه الطعام.

ومن ذلك تخصيص بعضهم (الراحلة) بالناقة النجيه، وكان اللفظ يدل على كل ما يركب في السفر(١).

وتخصيص دلالة "العروس" التي كانت تطلق على المرأة والرجل فيقال رجل (عروس) وامرأة (عروس) فتقلص لترتبط بالمرأة دون الرجل، لتدل على المرأة دون الرجل)(٢).

جـ - "باب ما جاء لواحد فأدخلوا معه غيره": وهذا مرادف لتعميم المعنى، ومن ذلك، الاتساع ما طرأ عل لفظ (القافلة) التي تدل على الركب العائدين إلى مطلق السفر سواء في الذهاب، أم الإياب، وفي مختلف أحوال هؤلاء المسافرين(٣).

وتعميم دلالة "لذع" على ما يكون من الإيذاء المسبب عن الضرب بالمؤخرة، كالعقرب، وهو مخصوص لما يضرب بالفم (كالحية) (٤).

وتوسيع دلالة "الاستحمام" التي تدل بالأصل على أنه يكون بالماء الحار، أما بالماء البارد فيقال الاقترار أو الابتراد. ثم أصبحت كلمة "الاستحمام" تطلق على ما كان بالماء الحار أو البارد(٥).

وقد عقد السيوطي(٦) في مزهرة فصلين عالج فيهما لمظهرين من مظاهر التطور الدلالي، أحدهما بعنوان "في العام المخصوص" أورد فيه بعض الألفاظ العامة التي تخصصت دلالتها. وثانيهما: بعنوان: "فيما وضع في الأصل خاصاً ثم استعمل عاماً". وقد أورد فيه بعض الألفاظ الخاصة التي عممت دلالاتها، وبعض الألفاظ الأخرى التي انتقلت دلالاتها بطريق الاستعارة أو المجاز.

وهكذا تبين أن دلالات الألفاظ في حركة دائبة مستمرة على نحو تصبح معه الحاجة الملحة الى وضع معجم لغوي تاريخي مطلباً من مطالب العربية، ولعل هذا العمل سيخرج الكثيرين من صعوبة الأمر عليهم في تصويب الألفاظ لدلالاتها أو تخطئته.

---

(١) ينظر ابن الجوزي، تقويم اللسان، ص ١٣١، وقد وردت عند الحريري في درة القواص ودلالة الأصل لفظ (الراحلة) يدل على الجمل والناقة، ينظر الحريري: درة الغواص، ص ٢٦٨.

(٢) ابن الجوزي: تقويم اللسان، ١٥٧.

(٣) ينظرالحريري: درة الغواص، ص ١٥٩.

(٤)ينظر المصدر نفسه، ٢١٩

(٥)ينظر ابن مكي: تثقيف اللسان، ص ١٧٧.

(٦) ينظر السيوطي: المزهر، ج١، ص ٤٢٧، ٤٢٩.

ولم يفصل اللغويون العرب القدماء هذا التطور الذي لحق طائفة من الألفاظ وقد نصوا عليه صراحة إلا أنهم عدوا ما حدث بعد عصور الاستشهاد مولداً أو لحناً(١). وقد أورد كمال بشر بهذا الصدد عبارة دقيقة وهذا نصها: "لقد نظر هؤلاء إلى التطور الذي أصاب العربية حينئذ كما لو كان ضرباً من الخطأ والانحراف، يجب طرحه واهماله، ومن ثم أوجبوا وقف الاستشهاد في مسائل النحو والصرف في منتصف القرن الثاني الهجري. فبعض اللغويين تناولوا هذا التطور بالدرس والمناقشة لا على أنه تطور أو تغير وإنما بوصفه لحناً وخطأ كما يظهر ذلك بوضوح في تلك الآثار الكثيرة المعروفة بكتب اللحن"(٢).

وهذا الجديد أو المولد او ما يسمى لحناً والتحول الذي يحصل لدلالات كثيرة من الألفاظ لا يعني الانفصال الكلي عن المعنى القديم، لأن اللغة لا بد لها أن تكون من مواد هذه الحضارة الحديثة، والحضارة قائمة على الجديد في كل باب من أبواب المعرفة(٣). غير أن اللغويين العرب القدماء وعلى الرغم من اعترافهم بهذا التطور فإنهم قصروه على زمن معين ورفضوا كل تغيير حصل في الدلالة حدث بعد ذلك، وكان موقف معظمهم معارضاً هذا التطور ورفضوا هذا الجديد في المعنى بدافع الحرص على سلامة اللغة والحفاظ عليها، وهذا الأمر دفعهم إلى التمسك بالدلالة القديمة للكلمة والمعاني الأصلية للألفاظ كما سجلتها المعاجم أول مرة خلال ما تعارفوا عليه بعصور الاحتجاج(٤). فهذا ابن فارس يقر أن أي تغير موقوف على ما سمع، ففي تعقيبه على طائفة من الألفاظ التي تغيرت معانيها يقول: "وكل ذلك عندنا توقيف على ما احتججنا له، وقول هؤلاء:أنه كثر حتى صار كذا فعلى ما فسرناه من أن الفرع موقف عليه، كما أن الأصل موقف عليه"(٥).

وأرجع بعض الباحثين(٦). هذا الموقف إلى سبب تلك الحدود الزمانية والمكانية التي وضعوها في أخذ اللغة والتي ينتهي عندها قبول الاستعمال الجديدة وهو ما يتفق مع نظرية التوقيف التي قال بها ابن فارس في نشأة اللغة تلك النظرية التي تتعارض مع مبدأ التطور الدلالي أساساً، وقد أدت هذه النظرية بهم إلى قصر دلالة الألفاظ على حقبة معينة لم يتعدوها إلى

---

(١) ينظر حلمي خليل، المولد في العربية، ص ١٧٤.

(٢) كمال محمد بشر، دراسات في علم اللغة، ١٢٨/٢.

(٣) ينظر ابراهيم السامرائي: اللغة والحضارة، ص ٣٩. وقد اعطى المؤلف امثلة كثيرة على الجديد اللغوي الذي حدث في دلالات بعض الألفاظ، المرجع نفسه، ص ٣٩ ، ٥١ والتطور اللغوي التاريخي ٢٣٠-٢٣٩ وحلمي خليل: المولد في العربية ص ٣٣٨-٤٢٦.

(٤) نوال كريم زرور وكاظم فتحي الراوي، أحمد بن فارس،وعلم الدلالة، ع١٢، ص ٣٤.

(٥) ابن فارس، الصاحبي، ص ٩٦.

(٦) ينظر حلمي خليل، المولد في العربية، ص ١٧٤.

سواها، فكان الواحد منهم ينقل عن الآخر تلك المعاني على تفاوت الزمان والمكان، لا كما هي مستعمل في عصره[١].

وتقف نوال كريم زرزور من موقف ابن فارس الذي ذكرته آنفاً - موقفاً صارما حيث ترد عليه بقولها:"وابن فارس في موقفه هذا إنما يلغي تطور الدلالة للألفاظ ويقصرها على عصر من العصور، وهو عصر الاحتجاج على ما اتفق على تسمية القدامى، فهو يرى أن كل الألفاظ التي تطورت بعد عصر الاسلام لم تكن صحيحة وإنما انتشرت لكثرة الاستعمال أو الاختلاط الذي أصاب العرب في غيرهم من الأقوام الأعجمية، عصر الاحتجاج في الشعر الجاهلي والقرآن الكريم وبعض الشعر في عصر صدر الاسلام، وهذا رأي مردود، لأنه يؤدي إلى تقلص أو انكماش الدلالة بالإضافة إلى فقدان العربية للألفاظ كثيرة إذا ما أخذنا وسلمنا لهذا الرأي لأنه تبعا لرأيه هذا يعتبر كل لفظ تطور دلالته بعد عصر الاحتجاج فهو محدث أو مؤكد أو ملحن إن صح التعبير"[٢].

وهذا حكم القدماء الحصار حول اللغة العربية بسياج من الزمن والبيئة والجنس، ونسوا في خلال ذلك كله أن التطور اللغوي لا يعرف التوقف ولا يحده تلك الحدود، وإنما هو أمر يحدث بصورة مستمرة وتلقائية نتيجة للطبيعة الاجتماعية للغة من هنا وجه كثير من الدارسين المحدثين النقد لموقف القدماء هذا ورأوا فيه جموداً باللغه عند فترة أو فترات معينة قد تكفي لافهامنا لغة القوم في تلك الفترة ولكنها ليست بكافية مطلقاً في فهم تطور اللغة[٣].

وموقف القدماء هذا كان عرضة لانتقاد عدد من الباحثين العرب أمثال إبراهيم أنيس، وتمام حسان.

فقد رد إبراهيم أنيس من اللغويين المحدثين رداً على اللغويين القدامى حيث يقول: "إن اللغويين القدامى قصروا السليقة للغوية على قوم معينين وقصروها على زمن معين وقصروها على بيئة معينة، فنشأ في مخيلاتهم ما يمكن أن يعبر عنه بدكتاتورية الزمان والمكان، مغالين في الحرص على العربية والاعتزاز بها"[٤].

وأما تمام حسان فقد ذكر في معرض حديثه عن تبادل الأثر بين اللغات العربية والأجنبية ما يجلي موقفه، حيث يقول: "لقد كانت الزيادة في التعامل مع اللغات الأجنبية في عصر العباسين هي التي دفعت النحاة إلى أن يحجروا المرحلة السابقة من مراحل اللغة، ومن ثم

---

(١) ينظر احمد محمد قدور، التطور الدلالي في مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري، ص ، وينظر له في الدلالة والتطور الدلالي، ص ١٢٤، ١٢٥، ٢٢١ – نوال مريم زرزور وكاظم فتحي الراوي، أحمد بن فارس وعلم الدلالة، ص ١٣٢.

(٢) نوال كريم زرزور، كاظم فتحي الراوي، أحمد بن فارس وعلم الدلالة، ص ١٣٢.

(٣) ينظر مسعود بوبو، أثر الدخليل على العربية الفصحى، ص وينظر حلمي خليل، المولد في العربية، ص ٧٥.

(٤) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص ١٩١-١٩٢.

يعلنوا انقضاءها ومنع الاحتجاج بكلام العرب من بعدها عليها، ويستقبلوا مرحلة جديدة من مراحل التطور لهذه اللغة، ونظروا إليها بالشك والإنكار ولكنها كانت تستحق الفخر والإكبار، كان عمل النحاة هذا إذاً اعترافاً بانتهاء مرحلة وابتداء مرحلة أخرى من تطور اللغة، ولكنهم لم ينظروا في تلك المرحلة السابقة ليروا أنها لم تكن مرحلة واحدة موحدة، وإنما كان في داخلها تدرج وتطور في الجاهلية والإسلام يبرران اتجاهات منهجية معنية"[١].

(١) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٨٦.

عوامل التطور الدلالي

يشكل تغير المعنى ملحظاً من ملاحظ التطور اللغوي، فمفردات اللغة لا تثبت على حال، بل هي في تغير متستمر، إذ يلاحظ أن اللغة ليست جامدة وكل التغيرات التي تكتنفها تسير وفق قاعدة أساسية مفادها أن هذه التغيرات تقع على مرحلتين: مرحلة التغيير أو الابتداع والتجديد، ويظهر هذا في الكلام الفعلي، وهو عمل فردي، ولكن هذا لا يعني أنه محصور في فرد واحد، ومرحلة انتشار التغير، فإذا ما سمع الشيء المبتدع علق بالذهن، ويترتب على ذلك استعمال آخرين له مما سمع بدخوله نظام اللغة إذا تسجل الكلمات ومعانيها في معاجم اللغة[١].

ويرى إبراهيم أنيس أن عوامل التطور في الدلالة نوعان، أحدهما التطور اللاشعوري، يتم في كل لغة، وفي كل بيئة، ولا يفطن إليه إلا بعد المماثلة بين عصور اللغة، وهذا العامل هو الاستعمال، والآخر يقصد إليه قصداً متعمداً وكقيام المجامع اللغوية والهيئات العلمية والمهرة من أصحاب الخبرة اللغوية بخلع دلالات على بعض الألفاظ التي تطلبها الحياة المبتذلة المتطورة، وهنا يأتي دور الابتداع، وهذا هو عامل الحاجة وهو أقل أثراً في اللغات على نحو عام[٢].

ويؤلف التغيير الدلالي ظاهرة واضحة المعالم ترجع إلى أسباب كثيرة، يتصل بعضها باستخدام الألفاظ، ويعزى بعضها إلى تغير الأصوات والقواعد، ويتعلق بعضها بدرجة الوضوح في دلالات الألفاظ.

تجتمع عدة أسباب على الكلمة، فتؤدي إلى تغيير دلالتها، وهذه الأسباب ترجع إلى عاملين وهما: الاستعمال والحاجة، وهذا ما يراه إبراهيم أنيس:

أولاً: الاستعمال:

يقصد به:"استعمال اللغة في الماضي والحاضر وانتقالها بين الأجيال فمعاني الألفاظ التي كانت مستخدمة في العصر الجاهلي لم تبق جامدة على حالها بعد الإسلام بل طرأ عليها تغير كثير"[٣].

فالدلالات الإسلامية لون من ألوان التطور الذي عرض للفظة العربية القديمة فتحولت إلى شيء جديد اخر، يقتضيه الدين الحنيف والبيئة الاسلامية الجديدة، مثل ألفاظ الصلاة والصوم والحج والزكاة والإمام والوالي والمرتزقة والخليفة وغيرها الكثير[٤].

---

(١) محمد مصطفى رضوان: نظرات في اللغة، ص ٤٤٣ وعبد الكريم مجاهد علم اللسان العربي، ص ٢٧٦.

(٢) من المحدثين الذين فصل القول في هذه الظاهرة علي عبد الواحد واخي، علم اللغة، ص ٣١٩-٣٢٥ وله أيضاً حديث في هذه العوامل، ص ١٢١-١٢٢ وأحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص ٢٣٧-٢٤٢، وفريد عوض حيدر: علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية ص ٨٧-٩٧ وعبد الكريم مجاهد: علم اللسان العربي ص ٢٧-٢٧٩. ولكن تعدد هذه الأسباب واختلاف تصنيفاتها إلا أنها جميعاً تصنف في سياق عاملين هما: الاستعمال والحاجة.

(٣) نوال كريم زرزور وكاظم فتحي الراوي: أحمد بن فارس وعلم الدلالة، مجلة آداب المستنصرية، ص ١٥٤.

(٤) ينظر عبد الحميد أبو سكين، نظرات في دلالة الألفاظ، ص ١١٠، محمد رضوان، نظرات في اللغة، ص ٤١٥.

وهذا هو شأن اللغة، فألفاظ كثيرة في العصر الجاهلي كانت تحمل دلالات خاصة وبمجيء الإسلام تطورت هذه الدلالات وصارت تحمل دلالات جديدة لم يكن يعرفها المجتمع الجاهلي، وهذا هو حال الألفاظ وما تحمله من معان في كل عصر وبيئة.

وقد يتطلب الاستعمال في بعض الأحيان غلبة كلمات أجنبية حتى نتعجب عندما نسمع أنها غير عربية نحو لفظة "قماش" فهي فارسية الأصل، و"التلفون" هي لفظة فرنسية، وغيرها من الألفاظ المتداولة في لغتنا(١). فاللغة وسيلة التفكير وأداته، ويعين أسلوبها الاستعمال، فيرى أنيس أن هذا العامل "الاستعمال" أحد العوامل الرئيسة في التطور الدلالي قائلاً: "أن الألفاظ لم تخلق لتحبس في خزائن من الزجاج أو البلّور، فيراها الناس من وراء تلك الخزائن، ثم يكتفون بتلك الرؤية العابرة، ولو أنها كانت كذلك لبقيت على حالها جيلاً بعد جيل دون تغيير أو تحول، ولكنها وجدت ليتداولها الناس، وليتبادلوا بها في حياتهم الاجتماعية(٢)".

وقد وافقت نظرته هذه نظرات المعاصرين له،وممن جاءوا بعده، أمثال أحمد عبد الرحمن حماد، ومحمد مصطفى رضوان(٣)، إذ عد أحمد حماد "الاستعمال اللغوي" أحد العوامل المباشرة المؤثرة في تغير المعنى قائلاً:"إن الألفاظ لم تخلق لتحبس في خزائن الزجاج حتى يرآها الناس من ورائها، ولو أنها صارت كذلك لبقيت الألفاظ على حالها جيلاً بعد جيل وعصراً بعد عصر لما تطورت أو واكبت التطور ولكنها وجدت ليتداولها الناس كما يتداولون كثيراً من أغراضهم في مجتمعاتهم(٤).

ولخص أنيس عناصر هذا العامل الرئيسي "الاستعمال" على النحو الآتي:

---

(١) ينظر نوال كريم زرزور، كاظم فتحي الراوي، أحمد بن فارس وعلم الدلالة ص ١٥٤.

(٢)إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص ١٣٤.

(٣)ينظر محمد مصطفى رضوان: نظرات في اللغة، ص١٣٦.

(٤) ينظر أحمد حماد، عوامل التطور اللغوي، ص ١١٩.

١ - سوء الفهم:

وقد عده أنيس عنصر من عناصر "الاستعمال"، وتابعه في ذلك في المحدثين محمد مصطفى رضوان(١)، ومحمد خضر(٢)، وأحمد حماد(٣)، بينما عده بعض المحدثين عاملاً رئيساً في تطور الدلالة، نحو علي عبد الواحد وافي(٤)، وعبد الحميد أبو سكين(٥)، وعودة خليل أبو عودة(٦)، وتمثل على ذلك بكلام علي عبد الواحد وافي حيث يقول:"ومن عوامل التطور الدلالي وضوح الكلمة في الذهن، فكلما كان مدلول الكلمة واضحاً في الأذهان، قل تعرضه للتغير، والعكس صحيح فكلما كانت الكلمة مبهمة غامضة، كانت أكثر تعرضاً للتغير والانحراف(٧).

وقد أدرجه بعض الباحثين المعاصرين ضمن الأسباب اللغوية، أمثال عبد الكريم مجاهد، حيث يرى أن وضوح معنى الكلمة في الذهن.

وينضوي هذا العنصر عند بعض الباحثين المعاصرين ضمن الأسباب اللغوية، أمثال عبد الكريم مجاهد، إذ يقول فيه إن وضوح معنى الكلمة في الذهن يقلل من فرصة تعرضها للتغير وكلما كان مدلول الكلمة مبهماً غامضاً. كثر تقلبه وضعفت مقاومته لعوامل الانحراف والتغير وأعطى مثالاً على ذلك كلمة "عتيد"، فهذه الكلمة تكون عرضة للانحراف معناها اتساعا أوضيقاً أو نفلاً لمعنى آخر فهذه الكلمة قد تستعمل في الوقت الحالي بمعنى عريق أو عتيق ولكنها تعني الحاضر المعد(٨).

وقد سمى رمضان عبد التواب هذا العنصر "سوء الفهم" بالقياس الخاطئ، وذلك لأن الإنسان يقيس ما لم يعرف، على ما عرف من قبل، ويستنبط على أساس هذا القياس، فيصيب في استنباطه جيناً، فيستخرج دلالة جديدة قد تصادف الشيوع والذيوع من الناس نحو كلمة "عتيد" تطورت دلالتها في أذهان الناس إلى معنى "عتيق" و"عتيد" بسبب القياس الخاطئ على هاتين الكلمتين(٩).

ويقصد بالقياس الخاطئ، أن الفرد قد يأتي بكلمة من عنده فتنتشر ويكثر استعمالها ويقلده في ذلك غيره من الناس، ولم يعرف أنها خطأ(١٠). ومن جملة هذا كلمة "المخابرة" التي كانت

---

(١) ينظر محمد خضر، فقه اللغة، ص ٤٩٥.

(٢) أحمد عبد الرحمن حماد: العلاقة بين اللغة والفكر، ص ٧٠.

(٣) ينظر على عبد الواحد وافي: علم اللغة، ص ٣٢١.

(٤) ينظر عبد الحميد محمد أبو سكين: نظرات في دلالة الألفاظ، ص ١١٦.

(٥) ينظر عودة خليل أبو عودة: التطور الدلالي بين الشعر ولغة لاشعر ولغة القرآن الكريم دراسة دلالية مقارنة، ص ٥٥.

(٦) ينظر علي عبد الواحد وافي: علم اللغة، ص ٣٢١-٣٢٢.

(٧) ينظر عبد الكريم مجاهد: علم اللسان العربي، ص ٢٧٧.

(٨) وينظر رمضان عبد التواب: لحن العامة والتطور اللغوي، ص ٤٢.

(٩) ينظر رمضان عبد التواب: التطور اللغوي مظاهرة وعللة وقوانينه، ص ١١٢.

(١٠) ينظر رمضان عبد التواب:لحن العامة والتطور اللغوي، ص ٤٢-٤٣.

تعني المزارعة ببعض ما يخرج من الأرض، وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن المخابرة المؤاكدة، وهي الآن تستعمل بمعنى حدوث سؤال وجواب ومكانية بين جهات عدة حول موضوع ما[١].

وقد وصف إبراهيم أنيس سوء الفهم بأنه تلك التجربة التي "يمر بها كل منا، حين يسمع اللفظ للمرة الأولى فيسيء فهمه ويوحى إلى ذهنه دلالة عرفية لا تكاد تمت إلى ما في ذهن المتكلم بأية صلة، ثم قد لا تتاح لهذا السامع فرص أخرى لتصحيح خطئه ويبقى اللفظ في ذهنه مرتبطاً بتلك الدلالة الجديدة"[٢].

وليس من غير الشائع أن تتم هذه الظاهرة بين عدد من الأفراد كلهم يسيئون فهم الدلالة بطريقة واحدة، واتجاه واحد، فيتطور اللفظ عندئذ تطوراً مفاجئاً تحفظه الأجيال، ويرغبون إليه، ويتأثرون به في دلالته الجديدة، وبخاصة إن اقترن ذلك بإشارة يد أو غمزة عين أو نحوهما مما يؤدي إلى التطور ولو كان ما اقترن به غير مقصود[٣].

وأي أن سبب ذلك قد يكون قلة شيوع اللفظ أو استعماله على أساليب معينة ولا يقع في تجارب كثيرة، فتصاب دلالته بشيء من الغموض ويصبح أكثر عرضة إلى الانحراف في الدلالة من الألفاظ الأخرى[٤].

وهذا التغير الفجائي يتم عادة بين الشعوب البدائية، حيث الانعزال بين الأفراد، فتسود الدلالة الجديدة، وهذا لا يعني بالضرورة أن تندثر الدلالة الأصلية، فقد تعيش الدلالة الأصلية معها جنباً إلى جنب، ويظن الناس أن اللفظ له دلالتان مستقلتان، يمكن استعماله في أيهما، وهنا يظهر المشترك اللفظي في اللغة بصورته الأصلية الصحيحة[٥]، وانتهى أنيس إلى أن سوء الفهم في الحقيقة ليس إلانتيجة للقياس الخاطيء إذ يقول: "وليس سوء الفهم في الحقيقية إلا نتيجة تلك العملية الذهنية التي تسمى بالقياس الخاطئ، والتي تلازم كلاً منا في مراحل الحياة فقد تتم بين الكبار، وذلك لأننا كثيراً ما نعتمد في فهم ما نسمع أو نقرأ من ألفاظ جديدة على ما سبق لنا سماعه واختزانه من ذخيرة لفظية وما سبق أن تلقينا عن طريق المشافهه، وما تعلمناه من لغة أهلينا، فيقوم كل منا باستنباط جديد على أساس القديم[٦]. وذكر رمضان عبد التواب أن هذه

(١) ينظر إبراهيم السامرائي: التطور اللغوي التاريخي، ص١٢٦.

(٢) إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص ١٣٥.

(٣) ينظر المصدر نفسه، ص١٣٥.

(٤) ينظر إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص ١٣٥.

(٥) ينظر المصدر نفسه، ص ١٣٥-١٣٦.

(٦) ينتظر المصدر نفسه، ص ١٣٧.

الظاهرة، ظاهرة القياس الخاطئ قد عرفها علماء العربية القدماء، وسموها "بالتوهم أو الحمل " أو "القياس الخاطئ"(١).

وقد عرضها من القدماء العرب سيبويه إذ يقول: "فأما قولهم مصائب، فإنه غلط منهم، وذلك أنهم توهموا أن مصيبة فعليه، وإنما هي مغلة"(٢). إذاً فمن الأسباب المعروفة في تطور اللغات ما يقدره اللغويون من نشأة "أخطاء لغوية" تظل دون تصحيح لظروف معينة، إلى أن تصبح مستوى لغوياً مقرراً بعد ذلك، وإلى مثل هذا يشير ابن جني في الباب الذي سماه "أغلاط العرب" فيقول "كان أبو علي - رحمه الله - يرى وجه ذلك، ويقول: إنما دخل هذا النحو في كلامهم، لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها، ولا قوانين يعتصمون بها، وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون فربما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد"(٣).

أ - **بلى الألفاظ**(٤):

يعود لعوامل تتعلق بأصوات الكلمة فالتطور الصوتي قد يكون سبباً في التطور الدلالي أحياناً. ثبات معناها، وتغيرها يذلل أحياناً السبيل إلى تغيره(٥).

وقد تعرض فندريس لهذه الظاهرة في معرض حديثه عن كيفية تغير الأفكار وأسماءها، أي "كيف تغير الألفاظ معانيها"فذكر أن هناك أسباباً لتجديد المفردات، يرجع التجديد هنا إلى عارض صوتي، ومثل على ذلك، فالتغيرات الصوتية بتقصيرها للكلمات تعرضها للبلى، فكلمة "OS" اللاتينية التي معناها "الفم" قد اندثرت من اللغات الأوروبية الحديثة التي انحدرت عن اللغة اللاتينية(٦).

وقصد به إبراهيم أنيس التطور الصوتي الذي يصب اللفظ فيغير صورته الصوتية، وهذا ما يجعل معنى الكلمة عرضة للتغير والانحراف، وهو العنصر الثاني لعامل الاستعمال ووضعه قائلاً "حين يصيب اللفظ يعطي التغير في الصورة ويصادف بعد ذلك أن يشبه لفظاً آخر في صورته، فتختلط الدلالتان، ويصبح اللفظ مما يسمى بالمشترك اللفظي.

فتطور "السين" في كملة مثل "السغب"إلى حرف مناظرها في المخرج والهمس "كالتاء" يسنتج لنا صورة جديدة للكلمة تماثل تمام المماثلة كلمة أخرى موجودة فعلاً وتعني"الدرن

---

(١) ينظر رمضان عبد التواب: لحن العامة والتطور اللغوي، ص ٤٤.

(٢) سيبويه: الكتاب ٣٦٧/٢.

(٣) ابن جني: الخصائص، ٢٧٣/٣.

(٤) تناوله اللغويون المحدثون تحت مسميات مختلفة، فأحمد قدور، جعله في القسم الخاص بالأسباب الداخلية التي تتصل باللغة وأطلق عليه الأسباب الصوتية، في الدلالة والتطور الدلالي مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، الآداب، ع ٣٦، ١٩٨٩، ص ١٢٧، وطاهر سليمان حموده يدرجه ضمن الأسباب الصوتية، دراسة المعنى عند الأصوليين، ص ٢٠٧-٢٠٨. وغازي مختار طليمات، جعله ضمن العوامل اللغوية والتي كان منها الأسباب الصوتية، في علم اللغة، ص ٢٢٧-٢٢٨ .

(٥) ينظر علي عبد الواحد وافي: علم اللغة، ص ٣٢٢. وينظر له فقه اللغة، ص ٢٢١.

(٦) فينظر فنذ ريس: اللغة، ص ٢٧١-٢٧٣.

والوسخ" وهي كلمة التغب ويترتب على هذا التطور الصوتي تطور دلالي هو أن يصبح للفظ الواحد أكثر من دلالة واحدة"[١].

فيقرر أنيس أن التقارب الصوتي بين صوتين من كلمتين مختلفتين قد يغضي نتيجة لسوء النطف أو سرعته إلى تحريف يجعلها بعد ذلك من كلمات المشترك اللفظي تنشأ من تطور الأصوات.

وأعطى أمثلة أخرى على بلى الألفاظ مثل كلمة "القماش"، المألوفة التي يذكرها الفيروز ابادي فيقول: "القماش" أرذال الناس والقماش ما وقع على الأرض من فتات الأشياء ويقول الجوهري: "القماش متاع البيت"، وقد تطورت دلالتها حتى صارت على النحو المألوف، حين تنسب إلى الحرير الصوف خاصة، وهو لا يعلم كيف تطورت الدلالة في هذا المثال حتى صارت على النحو المألوف لنا الآن[٢].

ويشير أنيس إلى هذه الكلمة مأخوذة من كلمة فارسية وهي "كماش" بمعنى نسيج من قطن خشن، وتكون الكلمة العربية الأصلية قد نطقت قافها "جافاً" أو "كافاً" لسبب ما،فا شبهت الكلمة الفارسية وانصرفت دلالتها إلى الدلالة الفارسية بمعنى النسيج[٣].

ويحدث لبعض الكلمات أن تصاب بعوارض صوتية تقصر من طولها، وهذا ما يبدو من عبارة أنيس التي يقوى فيها، يبدو أن الذي ساعد كلمة "الخيشوم" لمعنى "الفم" أن صورتها قد أصابها يعطى البلى فاختصرت إلى "الخشم"[٤].

وبذلك يقرر أن كثرة الاستعمال تبلى الكلمات في معناها، أي أنه كثيراً ما تتطور صور الكلمات، ويترتب على هذا التطور تغير أو تطوراً في الدلالة، فيصل التطور في الصوت مداه، فتندثر الكلمة وتفنى من الاستعمال وبخاصة إذا كانت مضمرة البيئة.

---

(١) إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص ١٣٨.

(٢) ينظر المصدر نفسه، ص ١٣٨.

(٣) ينظر المصدر نفسه، ص ١٣٩.

(٤) ينظر المصدر نفسه، ص ١٣٩.

٣ - الابتذال:

العنصر الثالث للاستعمال هو الابتذال الذي يصيب بعض الألفاظ في كل لغة من اللغات لأسباب سياسية واجتماعية وعاطفية[١]. وممن وافقه في وجهة نظره هذه، محمد مصطفى رضوان، في مؤلفه "نظرات في اللغة ويظهر ذلك في قوله: "وهناك خاصة أخرى للاستعمال هي الابتذال الذي يصيب بعض الألفاظ في جميع اللغات للأسباب سياسية أو اجتماعية أو عاطفية[٢].

وعد أحمد حماد[٣] "الابتذال" عنصراً من عناصر الاستعمال، يصيب كثيراً من الألفاظ، وذلك لأسباب اجتماعية أو سياسية أو عاطفية[٤].وقد أجمل إبراهيم أنيس تلك الأسباب المتعددة التي تصيب الكثير من الألفاظ فتؤدي إلى ابتذالها أو انحطاطها، فجاءت عنده على النحو التالي:

١- إن بعض الظروف السياسية قد تتطلب الحط من ألقاب ورتب اجتماعية، يقدم أنيس أمثلة متعددة على هذا العنصر قائلاً: "ولعل أقرب مثيل لهذا هو إلغاء الألقاب والرتب في مصر، فانزوت كلمات مثل (باشا، بك، أفندي) وغيرها من ألقاب تركية مرت بها تطورات في دلالالتها، وانحط قدرها على توالي الأيام، وصارت كلمة "أفندي" في آخر عهدها ذات قدر تافه... مثل هذا يمكن أن يقال من كلمة "الحاجب"التي كانت تعني في الدولة الأندلسية "رئيس الوزراء" ثم صارت على النحو المألوف الآن"[٥].

وهكذا نرى أن أنيس يرى أن التحولات السياسية والاجتماعية يتبعها حتماً تغير في مدلولات كثير من الألفاظ فتبدل معانيها وتنحط دلالتها، أو تنزوي الكلمة وتندثر، فلا تعد تجري على الألسنة، ولا تظهر في الاستعمال.

ويشير فندريس إلى فكرة أساسية مؤداها أن هذا الانحدار الذي يصيب الكلمات أو التغير الانحطاطي يعكس بطريقة ملموسة الاحتقار الذي تكنه بعض الطبقات الاجتماعية إلى بعضها أو البعض المتبادل يتم للأوطان والأجناس، والتعصب الأعمى للجماهير، وعدم احترام المتعصبين لآراء غيرهم[٦].

(١) ينظر إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص ١٣٩.
(٢) محمد مصطفى رضوان: نظرات في اللغة، ص ٤٣٩.
(٣) ينظر أحمد عبد الرحمن حماد: العلاقة بين اللغة والفكر، ص ١١٢.
(٤) ينظر إبراهيم أنيس:دلالة الألفاظ، ص ١٣٩.
(٥) المصدر نفسه، ص ١٤٠.
(٦) ينظر فندريس: اللغة، ترجمة الدواخلي والقصاص، ٢٦٦.

وقد يفضي التهكم والسخرية إلى تحويل المعنى وتغييره إلى الضد، فأصل كلمة "التعزيز"في العربية التعظيم، ومنه قوله تعالى: "ليؤمنوا بالله ورسوله وتعزروه وتوقروه"(١)، غير أنها تستخدم في معنى التعنيف والتأديب، تهكماً واستهزاء بالمذنب"(٢).

وبناء على كل ما تقدم تبين أن التحولات السياسية والاجتماعية وتؤثر في تغير مدلولات كثير من الألفاظ عبر الزمن.

٢ - إن الألفاظ التي تتصل بالناحية النفسية والعاطفية هي أوضح الأسباب في ابتذال بعض الألفاظ، أي أنها أكثر عرضة من غيرها إلى الابتذال: "وذلك كأن يكون اللفظ قبيح الدلالة، أو يتصل بالقذارة والدنس، أو يرتبط بالغريزة الجنسية(٣).

وذكر إبراهيم أنيس أمثلة متعددة للتدليل على هذه الناحية؛ لأن التطور والتغير دائم في دلالاتها، ومن هذه الألفاظ ما يتعلق بالزنا أو هتك العرض، وقد كنى القرآن الكريم مصدر التشريع الأول عن العملية الجنسية بألفاظ كريمة - أخف وطأة من الألفاظ المكاشفة – كالحرث، والدخول والملامسة والسر والإفضاء ومنه قوله تعالى "نساؤكم حرث لكم"(٤). فمن نسائكم اللاتي دخلتم بهن(٥) "أو لامستم النساء"(٦)، "فالآن باشروهن في المضاجع"(٧)، "وقد أفضى بعضكم إلى بعض"(٨).

ويرى أنيس أن من الألفاظ الدائمة التطور والتغير في دلالتها تلك التي تتعلق بالتبول والتبرز فلا يكاد اللفظ منها يشيع حتى يمجه الذوق الاجتماعي، وتأباه العامة فيستبدل به لفظ آخر من اللغة نفسها أو من لغة أجنبية نحو "الكنيف، والكرسي، والمستراح، وبيت الراحة، والمرحاض".

ومن هذه الألفاظ المبتذلة كذلك ألفاظ الشتائم والسباب، وهي ألفاظ يشاء لها القدر أن تكتنف بظروف اجتماعية جعلت منها ألفاظاً قبيحة، بغيضه إلى السمع واللسان(٩).

وقد أشار فندريس إلى كل هذه الحالات أثناء حديثه عن كيف تغير الأفكار أسماءها، وقد ساق على ذلك أمثلة متعددة توضح رؤيته(١٠). قائلاً: "فالأسباب الاجتماعية واضحة جداً في

---

(١) سورة الفتح: آية (٩).

(٢) ينظر رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية، ص ٣٠٤-٣٠٥

(٣) إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص ١٤٠.

(٤) سورة البقرة، آية (٢٢٣)

(٥) سورة النساء، آية (٢٣)

(٦) سورة المائدة، آية (٦)

(٧) سورة البقرة، آية (١٨٧)

(٨) سورة النساء، آية (٢١)

(٩) ينظر إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص ١٤٠-١٤٢.

(١٠) للاطلاع على تلك الأمثلة ينظر فندريس: اللغة، ترجمة الدواخلي والقصاص، ص ٢٧٩-٢٨٣.

تغير الكلمات مراعاة سياقه إذ ليس من اللائق أن يتكلم في أحد المجتمعات عن أفعال معروفة بالفظاظة أو بأنها ما يجرح الحياء، وتستبعد الألفاظ التي تعبر عنها من بين المفردات التي يستعملها الأشخاص المهذبون"(١).

ولذا تحرم بعض اللغات استعمال بعض الكلمات التي لها ايحاءات مكروهة أو دلالات صريحة على ما يستقبح ذكره(٢).

وهذا ما يعرف عند أولمان "باللامساس" وقد كان يطلق على "كل ما هو مقدس أو ملعون، ويحرم لمسه أو الاقتراب منه، لأسباب خفية، فإذا اصطدمت كلمه بخطر ما يخر الاستعمال، تحت تأثير عامل اللامساس، حلت محلها كلمة أخرى خالية من الضرر والأذى"(٣). وهذا يؤدي إلى انزواء كلمات، وظهور أخرى محلها، وهذا المصطلح البديل يكون له معنى قديم، مما يؤدي إلى تغير دلالة اللفظ، وذلك لأن فكرة اللامساس قائمة على التحايل في التعبير أو ما يسمى بالتلطف، وهذا التلطف هو السبب المفضي إلى تغير المعنى(٤).

ويقول أنيس في هذا الصدد قد يترتب على ذلك أن بعض كلمات اللغة تكتسب دلالات جديدة، أو تنتقل إلى مجال غير الذي عرفت به وشاعت فيه، وتتم تلك العملية التطورية في الدلالات بصورة تدريجية تستغرق زمناً طويلاً، وليس المسؤول عنها فرداً بعينه، بل إنها تعزى إلى المجتمع في البيئة اللغوية الواحدة.

٣ - ومن أوضح الألفاظ التي يتضح فيها تطور الدلالة، ألفاظ تتعلق من قريب أو بعيد (بالموت والأمراض) أو (بالأشباح والعالم الروحي).

فلا يكاد الواحد منها يسمع أو يذيع حتى يتجافى عن التصريح به بألفاظ ما تطيراً أو خوفاً، فيعمد المتكلم إذا اصطدم بها إلى التغطية والتعمية. اللتين تكونان دالتين في بعض الأحيان، وملبستين في أحايين أخرى، فنراهم يكنون عن الموت والمرض بألفاظ أخرى أقل أثراً في النفوس، نحو قولهم عن الموت، "الذهاب، أو انتهى، أو فاضت روحه"(٥).

وقد عبر عن تلك الفكرة في بيانه التالي فهذه الألفاظ: "تثير الخوف والهلع في نفوس البشر فينفرون من سماعها، ويتفادون ذكرها مراراً مما تبعثه في الأذهان من كوارث أو مصائب أو آلام وتتعرض الألفاظ التي تعبر عن هذه النواحي إلى التغير الدائم، والتطور

---

(١) المرجع نفسه، ص ٢٨٠.

(٢) ينظر أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص ٢٣٩.

(٣) ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص ١٩٣.

(٤) ينظر أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص ٢٤٠، وللمزيد من بسط القول في دور اللامساس في تغير المعنى ينظر أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص ١٧٧، وما بعدها.

(٥) إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص ١٤٢-١٤٥

السريع، فمنها ما يندثر غير تارك بعده أثراً، ومنها ما ينزوي ويصبح نادر الاستعمال في كلتا الحالتين نرى الناس يستعيضون عن تلك الألفاظ بأخرى تمت إليها بسبب من الأسباب"[١].

ويرى أنيس أن هذه الظاهرة تقوى في البيئات البدائية، حيث يكون للتفاؤل والتشاؤم والتطير أثر كبير على حياة الناس[٢].

ويرجع أنيس سر كل تلك التعمية أو التكنية إلى ما استقر في ذهن الإنسان منذ القدم من الربط بين اللفظ ومدلوله ربطاً وثيقاً حتى أنه يعتقد أن مجرد ذكر الموت يستحضر الموت، وأن النطق بلفظ الحية يدعوها من جحرها، فتنهش من ناداها أو ذكر اسمها، وقد سيطرت تلك الفكرة على أذهان كثير من أبناء الأمم البدائية حتى صاروا لا يفرقون بين الشيء واسمه، ويتصورون أن الشخص يتكون من الروح والجسم والاسم.

ومن اللغويين الغربيين من أشار إلى هذه الظاهرة، وهو بيار غيرو، وذلك في أثناء حديثه عن أسباب تبدلات المعنى، إذ يقول: " والمبخسة التي يطلقها الرأي العام ازاؤها، ولهذا يبحثون له عن بدائل، "المرض الخبيث"، "اللامسمى" وشأن كل هذه الكلمات أن تمتد (لفترة ما) التداعي المكروه، وقد تمنع اللياقة عنا كل صورة بذيئة أو مغرمة، فالمتحذلقات... عن هذا التكلف في اختيار التعابير وتحريم بعضها وتجنب المراء بداعي الشهامة، وبعض الإيحاءات المكروهة، فالميت هو المرحوم، أو المفقود"[٣].

وللقدماء العرب جهود طيبة في هذا المضمار، فقد وضع الثعالبي كتاباً صغير الحجم في الكناية والتعريض" مصدرا كتابه بـ "الكنايات عما يستهجن ذكره، ويستقبح نشره، أو يستحيا من تسميته، أو يتطير منه، أو يستدفع ويصان عنه، بألفاظ مقبولة تؤدي المعنى، .. فيحصل المراد، ويلوح النجاح، مع العدول عما ينبو عنه السمع، ولا يأنس به الطبع، إلى ما يقوم مقامه، وينوب منابه،من كلام تأذن له الأذن، ولا يحجبه القلب." [٤].

---

(١) إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص ١٤٣.

(٢) ينظر المصدر نفسه، ص ١٤٣.

(٣) بيار عيرو: علم الدلالة، ترجمة أنطوان أوبو زيده، ص ٨١-٨٢.

(٤) الثعالبي، الكناية والتعريض، تحقيق محمد بدر الدين النعساني، ص ١.المصدر نفسه ص ٤.

وكذلك حديثه عن إطلاق الطهر على الختان،[١] وحديثه عن الألفاظ التي نستيين منها الضعف الإنساني ويتطير من ذكرها كاللديغ والمهلكة والموت الأعمى[٢].

وقد أفرد الثعالبي فصلاً بعنوان "في الكناية عما يستقبح ذكره بما يستحسن لفظه"[٣] في كتابه "فقه اللغة وسر العربية" فيقول فيه: "وهي من سنن العرب، وفي القرآن:"وقالوا لجلودهم"[٤]، أي فروجهم وقال تعالى: "أو جاء أحد منكم من الغائط"[٥]، فكنى عن الحدث، وقال عز اسمه: "فأتوا حرثكم أنى شئتم"[٦].

ثانياً: الحاجة:

وهو العامل الثاني للتطور الدلالي الذي يلحق بعض الألفاظ كما يراه إبراهيم أنيس وهو وليد الحاجة في التجديد والتعبير، وهو الذي يقصد إليه قصداً، ويتم على نحو متعمد في ألفاظ اللغة، ويكون على أيدي الموهوبين من أصحاب المهارة في الكلام كالشعراء والكتاب، كما تقوم به المجامع اللغوية أو الهيئات العلمية حين نكون بحاجة إليه والسبيل الى هذا التطور هو المجاز أو الانتقال باللفظ من مجاله المألوف إلى آخر جديد عليه[٧].

ويعرف هذا عند أحمد مختار عمر بالابتداع او الخلق وهو من الأسباب الواعية والمتعمدة لتغير المعنى، ويقم به الموهوبون من أصحاب المهارة في الكلام والمجامع اللغوية والهيئات العلمية حين تحتاج إلى استخدام لفظ ما للتعبير عن فكرة أو مفهوم معين، وبهذا تعطي الكلمة معنى جديد يبدو أول الأمر اصطلاحياً[٨].

ولذا عد عبد الكريم مجاهد[٩] الاصطلاح العلمي "من الأسباب التي تؤدي إلى التطور الدلالي الذي يلحق بعض الألفاظ لمسايرة متطلبات العصر واختراعاته ومكتشفاته التي تحتاج اصطلاحات تدل عليها.

ويرى أنيس أن لعامل الحاجة عناصر ودوافع منها التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، فالأمم لا تبقى على حال، عبر القرون حيث تتبع اللغات الأمم في صعودها

---

(١) ينظر المصدر نفسه، ص ١٨، ص٤.

(٢) ينظر المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٣) ينظر الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، ص ٤٣٣-٤٣٤.

(٤) سورة فصلت: آية (٢١) .

(٥) سورة النساء آية (٤٣).

(٦) سورة البقرة آية (٢٢٣).

(٧) ينظر إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص ١٤٥.

(٨) ينظر أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص ٢٤٢.

(٩) ينظر عبد الكريم مجاهد: علم اللسان العربي، ص ٢٧٩.

وهبوطها، وفي تطورها وتغيرها، إذا لا وجود للغة بغير المتكلمين بها ولا تحيا إلا بحياة أبنائها، فكل تطور في حياة الأمم يترك أثراً قوياً واضحاً في لغتها(١).

وقد تنبه العلماء القدماء إلى هذا العامل، بأن أشاروا إلى أثره في تغير الدلالة، وهذا ما كان من ابن جني حيث ذكره في "باب في هذه اللغة: أفي وقت واحد وضعت، أم تلاحق تابع منها بفارط؟ " إذ يقول: "فإنها لابد أن يكون وقع أول الأمر بعضها، ثم احتيج فيما بعد إلى الزيادة عليه، لحضور الداعي إليه، فزيد فيها شيئاً فشيئاً، إلا على قياس ما كان سبق فيها"(٢).

ويكشف ابن فارس في كتابه "الصاحبي" عن الأسباب الاسلامية في تغير دلالة الألفاظ القديمة وتطورها اذ كانت سبباً في خلع دلالات جديدة على تلك الألفاظ القديمة التي لم تكن تعرف بما عرفت به بعد مجيء الإسلام، وفي هذا يقول: "كانت العرب في جاهليتها على إرث آبائهم، في لغاتهم وآدابهم ونسائكهم وقرابينهم. فلما جاء الله - جل ثناؤه - بالإسلام حالت أحوال، ونسخت ديانات وأبطلت أمور، ونقلت من اللغة ألفاظ من مواضع إلى مواضع أقر بزيادات زيدت، وشرائع شرعت: وشرائط شرطت، فعفي الآخر الأول، فصار الذي نشأ عليه آباؤهم ونشأواهم عليه كأن لم يكن"(٣).

ويرى إبراهيم أنيس أن التعبير عن هذا التطور تمثل في وسيلتين: الوسيلة الأولى:وهي أن يعمد الإنسان إلى الألفاظ القديمة ذات الدلالات المندثرة فيحيي بعضها ويطلقه على مستحدثاته، ملتمسين في هذا أدنى ملابسة(٤). ويمثل لذلك بكلمات مثل: المدفع والدبابة والقاطرة، والبريد والسيارة، والثلاجة والجرائد والمذياع والتسجيل... ثم يمضي قائلا: "وغير ذلك من آلاف الألفاظ التي أحياها الناس أواشتقوها وخلعوا عليها دلالات جديدة تطلبتها حياتهم الجديدة، ثم تعرض تلك الألفاظ في وضعها الجديد على أفراد المجتمع للتداول والتعامل بها.." (٥).

ويقول أولمان في هذا الباب: ومن أسباب تغير المعنى ما هو معروف ومألوف لنا من قبل، وهو الحاجة إلى كلمة جديدة، أو كلمة أقدر من غيرها على التعبير عن المقصود، ويضرب لذلك مثلاً، إذا احتجنا إلى كلمة مناسبة لإطلاقها على "تسجيل" بمعنى الاسطوانة المعروفة في عالم الغناء والموسيقى فأقرب طريقة إلى ذلك ويأتي سدّ هذا الاحتياج عن طريق تغير لمعنى الألفاظ عربية قديمة، كما أطلقت كلمة التسجيل وهو مصدر في الأصل على الجهاز الذي يستخدم في تسجيل الأصوات على أشرطة متخصصة لذلك(٦).

---

(١) ينظر إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص ١٤٥-١٤٦.

(٢) ابن جني: الخصائص، ٢٨/٢.

(٣) ابن فارس: الصاحبي، ص ٧٨.

(٤) ينظر ابراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص ١٤٦

(٥) المصدر نفسه، ص ١٤٧

(٦) ينظر أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص ١٦٩

أما الوسيلة الثانية: هو أن الحاجة أو الضرورة تدعو إلى الالتجاء إلى ألفاظ اللغات الأجنبية، فيستعار منها ما تمس الحاجة إليه حيناً وما لا تمس حيناً آخر، وقد تكون الاستعارة تعبير عن أشياء تختص بها بيئة معينة لا وجود لها في بيئة غيرها، وقد تكون الاستعارة للإعجاب باللفظ الأجنبي، ورأى أنيس أن الاستعارة تقتصر على الألفاظ والكلمات، ولا تكاد تتعداها إلى العناصر اللغوية الأخرى، كالتصريف والاشتقاق وتركيب الجمل(١).

ثم فصل الاستعارة التي منها ما يلزم وما لا يلزم قائلاً: "أما الاستعارة التي تدعو الحاجة إليه فقد عرفها القدماء كما عرفها المحدثون. فقد استعار العرب من الفرس واليونان ألفاظاً للتعبير عن أشياء ليست في بلاد العرب، وعمد العرب القدماء إلى بعض تلك الألفاظ فحورا من بنيتها، وجعلوها على نسج الكلمات العربية وسموها بالمعربة، وتركوا البعض الآخر على صورته وسموه بالدخيل. ومن ألفاظنا العربية التي استعارتها اللغات الأجنبية وصبغتها بصبغتها كلمة شراب (Sirup)، قهوة (Coffee)... وهناك نوع آخر من استعار الألفاظ يتم في ظروف أخرى تكشف عن إعجاب أمة بأمة، وتأثرها بثقافتها أو خضوعها لنفوذها السياسي(٢).

وقد تابعه في هذه النقطة محمد مصطفى رضوان(٣)، وأحمد عبد الرحمن حماد(٤).

وأكد أنيس أن الاستعارة التي لا تدعو الحاجة إليها هي التي تترك أثراً ظاهراً في تطور الدلالة، أما التي تدعو الحاجة إليها أو الضرورة، فزعم أنه لا يلمح لها أثراً في تطور الدلالة أو تغيرها، بل هي مجرد تنمية للألفاظ اللغة، وإضافة جديدة فيها(٥).

ويؤيد محمد مصطفى رضوان هذه النقطة ويدعمها بشدة إذ يقول: "هذا الأخذ والعطاء بين هذه اللغات قد أدت إليه الحاجة الملحة دون أي أثر ثقافي، أو نفوذ سياسي أو تقدير حضاري أو رقي اجتماعي حدث من لغة لأخرى، وإن اختلفت الأمم وتباينت درجاتها ومميزاتها، غير أنه كان تنمية للألفاظ اللغة وإضافة جديدة إليها ولا نكاد نرى له أثراً في تطور الدلالة"(٦).

وهذا ما أكده من قبل ستيفن أولمان في "دور الكلمة في اللغة" إذ يشير إلى أن هذا النوع من الافتراض الذي لا يرتبط بأي حاجة عملية، فإنه لا يعمل على سد النقص في الثروة اللفظية، وإنما يضيف أمثلة جديدة من المترادفات(٧).

---

(١) ينظر إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص ١٤٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٤٩.

(٣) ينظر محمد مصطفى رضوان: نظرات في اللغة، ص ٤٤٥.

(٤) ينظر أحمد عبد الرحمن حماد: عوامل التطور اللغوي، ص ١١٩ وينظر له العلاقة بين اللغة والفكر، ص ٧٣.

(٥) ينظر إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص ١٠٥

(٦) محمد مصطفى رضوان: نظرات في اللغة، ص ٤٤٥.

(٧) ينظرأ ولمان: دور الكلمة في اللغة، ص ١٦٩.

وفيما يبدو لي أن الاستعارة التي تدعو الحاجة إليها، فيها ما يوحي: بالتطور الدلالي على نحو واضح، فالسيارة في بدء نزول الوحي لا تعني أكثر من القافلة من الإبل، أما في الوقت الحالي فتطلق على السيارة الحديثة التي تسير على العجلات، وكذلك كلمة "القاطرة" التي ترد في المعاجم العربية على أنها الناقة التي تتقدم القافلة، وهي الآن إحدى عربات القطار، أليس هذا يعد من التطور الدلالي؟ هذه الأمثلة هي من الاستعارة التي تمسّ الحاجة إليها.

وانتهى أنيس إلى أن هناك من الألفاظ قابلة للاستعارة، وأخرى غير قابلة للاستعارة وأطلق عليها اسم "الألفاظ العصية" على الاستعارة، وهي التي تعد من العناصر القديمة الأصيلة المميزة للغة، نحو ألفاظ الأعداد في كل لغة وكالضمائر وألفاظ الإشارة والموصول[١].

وقد تفطن القدماء العرب إلى ظاهرة الاقتراض اللغوي، حيث يقرر الثعالبي مبدأ الأخذ عن لغة أخرى، فيذكر ألفاظاً دخلت العربية من الفارسية والرومية وذلك في بيانه: "فصل في سياقه أسماء تفردت بها الفرس دون العرب فاضطرت العرب إلى تعريبها أو تركها كما هي، فمنها الأواني الكوز، الإبريق، الطست الخوان، الطبق،... وفصل فيما حاضرت به مما نسبه بعض الأئمة إلى اللغة الرومية: الفردوس البستان، القسطاس الميزان، السجنجل المرآة، البطاقة رقعة فيها رقم "والمتاع..."[٢].

ولم يكتف ابن جني بتقرير هذه الظاهرة فحسب، بل يحدثنا عن مظاهر انتقال الألفاظ الأجنبية إلى العربية وكيفية هذا الانتقال، وفي هذا يقول ابن جني في باب "أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"، قال أبو علي: إذا قلت: طاب الخشكنان، فهذا من كلام العرب، لأنك بإعرابك إياه قد أدخلته كلام العرب، ويؤكد هذا عندك أن ما عرب من أجناس الأعجمية قد أجرته العرب مجرى أصول كلامها، ألا تراهم يصرفون في العلم آجر، وابريسم وفرند، وفيروزج، وجميع ما تدخله لام التعريف، وذلك أنه لما دخلته اللام في الديباج، والفرند، السهريز، والآجر؛ أشبه أصول كلام العرب، أنها النكرات..."[٣].

---

(١) ينظر أنيس: دلالة الألفاظ، ص ١٥٠-١٥١.

(٢) الثعالبي: فقه اللغة وسر العربية، ص ١٤٥-١٤٦.

(٣) ابن جني: الخصائص، ٣٥٧/١.

"مظاهر التطور الدلالي"

حاول علماء النحو والبلاغة منذ أرسطو أن يخضعوا تغيرات المعنى لشيء من التنظيم والتقعيد، غير أنهم حصروا جهودهم في تصنيف المجازات، أو ما يعرف بأنماط انتقال المعنى لأسباب جمالية أو أسلوبية ولما أصبح علم الدلالة فرعاً مستقلاً من فروع الدراسات اللغوية، اتجه العلماء نحو تحليل أنواع التغير أو التراخي بين اللفظ ودلالته، وقد تبين أن لتغيرات المعنى أشكالاً معينة لها صفة الاطراد والثبوت(١).

والنهج الذي سار عليه هؤلاء العلماء في تقصي هذه المظاهر هو اختيار عدد ضخم من التغيرات التي تطرأ على المعنى(٢). فوجوه الدلالة قد تعمم أو تخصص أو تنقل من مجال لآخر.

وهذا التغير الدلالي للمفردات يعد من الحقائق المقررة لدى علماء اللغة المحدثين، وتتعدد المصطلحات الدالة على طرق التغير الدلالي بينهم، فمنهم من يطلق عليه مصطلح أشكال التغير الدلالي(٣)، وبعضهم يطلق عليه مظاهر التغير الدلالي(٤)، وبعضهم يسميه قوانين التطور الدلالي(٥)، وقد يراد به أنواع التغير الدلالي(٦).

ويرى بعض العلماء(٧) أن مظاهر تغير الدلالة تقسم إلى ثلاثة أقسام وهي: التعميم والتخصيص والانتقال، في حين تشعبت عند بعضهم(٨) ووصلت إلى تسعة أقسام:

١ - تضييق المعنى.

٢ - توسيع المعنى.

٣ - نقل دلالة اللفظة إلى شيء يقارب دلالتها الأصلية مكاناً أو زماناً.

٤ - تغير مجال الاستعمال عن طريق المجاز.

---

(١) ينظر أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص ١٧٩.

(٢) ينظر المرجع نفسه، ص ١٧٩.

(٣) ينظر أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص ٢٤٣. وفريد عوض حيدر: علم الدلالة دراسة بين النظر والتطبيق، ص ٧٥ وعبد الكريم مجاهد: علم اللسان العربي، ص ٢٨٠.

(٤) ينظر عبد العزيز مطر: علم اللغة وفقه اللغة (تحديد وتوضيح)، ص ٤٨، وطاهر سليمان حموده، دارسة المعنى عند الأصوليين ص ١٨٨، ومحمد مصطفى رضوان: نظرات في اللغة، ص ٤٢١.

(٥) ينظر محمد المبارك: فقه اللغة وخصائص العربية، ص ٢١٨ وأحمد قدور: مقدمة لدراسة التطور الدلالي في العربية الفصحى في العصر الحديث، مجلة عالم الفكر، م ١٦، ع ٤، ص ٣٠ وحلمي خليل الكلمة دراسة لغوية ومعجمية، ص ١١٦ وأحمد حماد عوامل التطور اللغوي، ص ١٢٤. وسليمان حسين في اللغة والدلالة والتفكير، مجلة الفصل، م ٢٤، ع ٢٧٧ - ٢٧٩، سنة ٢٠٠٠، ص ٥٠(بحث).

(٦) ينظر فندريس: اللغة، ص ٢٥٦. ومحمود السعران: علم اللغة، ص ٢٨٠ ومحمد الأنطاكي: الموجز في فقه اللغة، ص ٤٧٠.

(٧) ينظر فندريس: اللغة، ص ٢٥٦. ورمضان عبد التواب: التطور اللغوي علله قوانينه ومظاهره ص ١١٤ وينظر له من الدرس الدلالي للعربية الفصحى في العصر الحديث، مجلة عالم لفكر، العدد ٢، المجلد ١٨، سنة ١٩٨٩، ص ١٧٧. وحلمي خليل: الكلمة دراسة لغوية معجمية، ص ١١٦.

(٨) ينظر بالمر: علم الدلالة إطار جديد، ص ٢٤

٥ - نقل المعنى من الكل إلى الجزء أو العكس
٦ - نقل المعنى من الأقوى إلى الأضعف.
٧ - نقل المعنى من الأضعف إلى الأقوى.
٨ - انحطاط الدلالة.
٩ - رقي الدلالة.

ومن مظاهر التغير أو التطور الدلالي المبالغة[١]، والانتقال من المحسوس إلى المجـرد الذي يصنفه غيرهم في مجالات الدلالة[٢] من مظاهره التحول نحو المعاني المضادة[٣].

وإن صح أن تشبه ظاهرة التطور في الألفاظ بالعلة التي قد تعتري الكائن الحي فما هي مظاهرها، فتلك المظاهر لخصها إبراهيم أنيس على النحو التالي:

١ - تخصيص الدلالة[٤]:

ويقصد بتخصيص الدلالة هو أن يكون المعنى الأول شاملاً أفـراداً كثيـرين، فيضـيق مجالها ويتخصص[٥]، فعقد ابن فارس في كتابه "الصاحبي" باباً سماه باب الخصائص ذكر فيه أن للعرب كلاماً بألفاظ تختص به معان لا يجوز نقلها إلى غيرها، يكون في الخير والشر والحسن وغيره، وفي الليل والنهار وغير ذلك.

فالتتابع التهافت ولم تسمعه إلا في الشر التأويب سير النهار لا تعريج فيه، والإساد سير الليل لا تعريس فيه"[٦].

وقد خصص الثعالبي فصلاً في كتابه "فقه اللغة"بعنوان "الاختصاص بعد العموم"، ذكـر فيه أن: :العرب تفعل، فتذكر الشئ على العموم، ثم تخصص منه الأفضـل" فالأفضـل. وفـي القرآن: "حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى"[٧]، وقال تعالى:"فيها فاكهة ونخل ورمان"[٨]،

---

(١) ينظر أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص ١٧٠-١٧١، وأحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص ٢٤٩-٢٥٠.

(٢) ينظر فايز الداية: علم الدلالة العربي، ص ٢٨٨.

(٣) ينظر محمود السعران: علم اللغة، ص ٢٨٥. وفريد عوض حيدر: علم الدلالة دراسة بين النظر والتطبيق، ص ٨٦.

(٤) اسماه ستيفن أولمان تضييق المعنى، دور الكلمة في اللغة، ص ١٨٠، وسماه محمود السعران:التغير نحو التخصيص أوتخصـيص المعنى: علم اللغة، ص ٢٨٣، وسماه أحمد مختار تضييق المعنى، علم الدلالة، ص ٢٤٥، وسماه عبد العزيز مطر: التضييق في المعنى أو تخصيص العام، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص٢٨١ وسماه محمد مصطفي رضـوان، الدلالـة الخاصة، نظرات في اللغة، ص ٤٢٢. وسماه فايز الداية: للتخصيص أو تقليص الدلالة، علم الدلالة العربي، ص ٣١١. وسـماه غازي مختار طليمات: "تخصيص الدلالة العامة: علم اللغة، ص ٢٣٣. وكلها تعني شيئاً واحداً وهو تخصيص الدلالة.

(٥) ينظر عبد العزيز مطر: علم اللغة وفقه اللغة، ص ٤٨.

(٦) ابن فارس الصاحبي، ص ٢٦٤.

(٧)سورة البقرة، آية ٢٣٨..

(٨)سورة الرحمن، آية ٥٨.

وإنما أفرد الله الصلاة الوسطى من الصلاة، وهي داخلة في جملتها وأفرد التمر والرمان من جملة الفاكهة وهما منها، للاختصاص والتفصيل"(١).

وإذا كان كل من ابن فارس والثعالبي يتكلمون من الألفاظ والتعابير التي تعبر عن الجزيئات التي هي إحدى مكونات الكليات، فإن السيوطي كان أوضحهم أسلوباً، وأحسنهم تعبيراً عن ظاهرة تخصيص الدلالة التي عقد لها فصلاً فيما وضع عاماً ثم خص في الاستعمال بعض أفراده.

ومن أمثلته أن الحج أصله قصد الشيء وتجريدك له، ثم ما خص بقصد بيت الله الحرام(٢).

وكذلك لفظ (السبت) فإنه في اللغة الدهر، ثم خص في الاستعمال لغة بأحد أيام الأسبوع، وهو فرد من أفراد الدهر(٣).

وقد تحدث إبراهيم أنيس عن تخصيص الدلالة وأعطى أمثلة على ذلك ورأى أن الألفاظ تتذبذب دلالاتها بين العموم والخصوص قائلاً: "والألفاظ في معظم اللغات البشرية تتذبذب دلالاتها بين أقصى العموم كما في الكليات، وأقصى الخصوص كما في الأعلام، فهناك درجات في العموم وهناك درجات في الخصوص، وحالات وسطى"(٤).

ومثل على هذه الظاهرة بأمثلة متعددة منها: "كلمة شجرة التي تطلق على كل ما في الكون من ملايين الأشجار، فإذا تحددت الدلالة ضاق مجالها قيل أن اللفظ أصبح جزئياً، وقيل أن الدلالة قد تخصصت فقولنا "شجرة البرتقال" يستبعد آلافاً أو ملايين من أنواع الأشجار الأخرى، فهي كذلك أخص في دلالتها من كلمة "شجرة" وقولنا و "شجرة البرتقال المصرية" أخص في الدلالة من "شجرة البرتقال". ولا تزال الدلالة تخصص حتى تصل إلى العلمية أو ما يشبهها، فقولنا "شجرة البرتقال في حديقتنا" يصل بالدلالة إلى أضيق الحدود(٥).

ويشير إلى هذا المظهر تخصيص الدلالة سليمان حسين في مقال له نشره في مجلة الفيصل فيقول فيه: "الانتقال من العام إلى الخاص، ويحول هذا القانون الدلالة العامة للفظ إلى دلالة خاصة، بمعنى أنه يقوم بإزاحة كل الدلالات الجانبية وتخصيص اللفظ لمعنى معين دون غيره بعد أن كان دالاً على العموم"(٦).

---

(١)الثعالبي، فقه اللغة، ص ٣٢٤ – ٣٢٥.

(٢) ينظر السيوطي: المزهر، ٤٢٧/١.

(٣) ينظر المصدر نفسه، ٤٢٧/١.

(٤) إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص ١٥٣.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٥٢–١٥٣.

(٦) سليمان حسين: اللغة والدلالة والفكر، مجلة الفيصل، ع ٢٧٧-٢٧٩، م ٢٤، ٢٠٠٠، ص ٥٠.

ويرى أحمد مختار عمر أن تخصيص الدلالة يتم نتيجة لإضافة بعض الملامح التمييزية للفظ، فكلما زادت الملامح لشيء ما قل عدد أفراده نحو كلمة "حرامي"هي في الحقيقة نسبة إلى الحرام ثم تخصصت دلالتها واستعملت بمعنى اللص في القرن السابع الهجري في بعض النصوص المروية[١].

ويمثل أنيس على هذا الملمح من اللغة الإنجليزية تضيق دلالة "Meat" التي كانت تعني مجرد الطعام، وقد حدث أن خصصت دلالتها، فأصبحت مقتصرة على اللحم وكذلك كلمة "Hound" التي تعني الآن في تلك اللغة نوعاً خاصاً من الكلاب، كانت فيما مضى تعبر عن أي كلب"[٢].

وهذا المظهر من مظاهر التطور الدلالي كان موضع اهتمام العلماء الغربيين، فهذا اللغوي الفرنسي (ج. فندريس) يفسر هذا المظهر بقوله: "من حالات التضييق تلك الحالة التي يطلق فيها الاسم العام على طائفة خاصة تمثل نوعها خير تمثيل في نظر المتكلم، ذلك أن الإنسان إذا وثق من أن محدثه قادر على فهمه أعفى نفسه من استعمال اللفظ الدقيق المحدد واكتفى بالتقريب العام فعندما يطلب من الفتاة الفلاحة أن تدخل "البهائم" لم تتردد لحظة واحدة في كون المقصود بها البقر الذي لا يزال في الحقل، لأن البقر في نظرها هي البهائم بمعنى الكلمة، وبالطبع لو تكلم الراعي أو الحوذي عن البهائم كان المقصود بها في الحالة الأولى الأغنام، وفي الثانية الخيل، وهذا التخصيص كثير ما يترك آثاره في اللغة"[٣].

وقد عرض له أولمان بأن أعطى مثالاً يفسر هذا الملمح قائلاً: "ومن المعروف أن الكلمة الإنجليزية (Potion) ومعناها (السم) ويقابلها (Potion) "الجرعة من أي سائل" ولكن الذي حدث هو أن الجرعات السامة دون غيرها هي التي استرعت الانتباه واستأثرت به، لسبب أو لآخر،وبهذا تحدد المدلول، وأصبح مقصوراً على أشياء تقل في عددها عما كانت تدل عليه الكلمة في الأصل، إلى حد ملحوظ"[٤].

ومن المحدثين العرب من تعرض إلى هذه الظاهرة، محمود السعران[٥] ومحمد المبارك الذي يشير إلى أنه بقصر اللفظ العام على بعض أفراده، وتضييق شموله يحدث ما يسمى بتخصيص اللفظ، ومثل على ذلك بكلمة "الصحابة"، التي كانت تعني الصحبة مطلقاً ثم حدث أن خصصت بأصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم[٦].

---

(١) ينظر أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص ٢٤٦.

(٢) ينظر إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص ١٥٤.

(٣) فندريس اللغة، ص ٢٥٧.

(٤) أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص ١٨٠

(٥) ينظر محمود السعران: علم اللغة، ص ٢٨٣-٢٨٤.

(٦) ينظر محمد المبارك: فقه اللغة وخصائص العربية، ص ٢١٩.

وتمام حسان الذي يكاد يقصر هذا الملمح على الألفاظ الإسلامية قائلاً: "وكلنا يعلم كيف يتحول المعنى تحولاً مقصوداً أحياناً ويتطور تطوراً عادياً أحياناً أخرى فمعظم المصطلحات الفقهية الإسلامية في العبادات وغيرها كالصلاة والزكاة والصيام والحج والهدي والسعي ونحوها محول عن معان لغوية عامة إلى معان اصطلاحية خاصة عن طريق القصد والتعمد.." (١).

وقد عرض له رمضان عبد التواب في حديثه عن التطور اللغوي حيث يرى أن أهم مظاهر التطور الدلالي ثلاثة منها تخصيص الدلالة والتي تحدث نتيجة تضييق أو عند الخروج عن معنى عام إلى معنى خاص وساق لذلك أمثلة منها، كلمة (الطهارة) لمعنى (الختان) في أذهان الناس وكلمة (الحريم) التي كانت تطلق على كل محرم لا يمس، وهي الآن تطلق على النساء خاصة(٢).

أما أحمد عبد الرحمن حماد فيقول بهذا الصدد: "أن مدلول الكلمة يتغير تبعاً للحالة التي يكثر فيها استخدامها، فكثرة استخدام العام مثلاً في بعض ما يدل عليه يزول مع تقادم العهد عموم معناه، ويقصر مدلوله على الحالات التي شاع فيها استعماله، ولدينا في اللغة العربية وحدها الآف من أمثلة هذا النوع، فمن ذلك جميع المفردات التي كانت عامة المدلول ثم شاع استعمالها في الإسلام في معان خاصة تتعلق بالشعائر والعقائد..." (٣).

ويمثل عبد العزيز مطر على هذا المظهر (تخصيص الدلالة) من لهجاتنا المعاصرة نحو، أصل معنى "العيش" الحياة، ثم أطلق على ما تكون به الحياة من المطعم والمشرب والدخل، ثم تخصص معنى العيش فأصبح يطلق في بعض اللهجات على الخبز، كما في مصر، ويطلق في بعضها على الأرز، كما في منطقة الخليج العربي(٤).

٢ - تعميم الدلالة(٥):

وهو مظهر دلالي يقوم على "توسيع معنى اللفظ ومفهومه ونقله من المعنى الخاص الدال عليه إلى معنى أعم وأكمل(٦).

---

(١) تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٣٢٢.

(٢) ينظر رمضان عبد التواب، التطور اللغوي وعلله ومظاهره، ص ١١٤-١١٥.

(٣) أحمد عبد الرحمن حماد: عوامل التطور اللغوي، ص ١٣٥.

(٤) ينظر عبد العزيز مطر: علم اللغة وفقه اللغة، ص ٤٩-٥٠.

(٥) وقد أسماه أولمان توسيع المعنى، دور الكلمة في اللغة، ص ١٨٠، وسماه محمود السعران التغير نحو التعميم، أو "تعيميم المعنى"، علم اللغة، ص ٢٨٤، وسماه أحمد مختار عمر: توسيع المعنى: علم الدلالة، ص ٢٤٣، وسماه عبد العزيز مطر توسيع المعنى أو تعميم الخاص: علم اللغة وفقه اللغة، ص٥٠ سماه طاهر سليمان حموده التغير نحو التعميم دراسة المعنى عند الأصوليين، ص ١٩٦. وسماه غازي مختار طليمات تعميم الدلالة الخاصة:في علم اللغة، ص ٢٣٢، وكلها تعني شيئاً واحداً هو تعميم الدلالة.

(٦) محمد المبارك، فقه اللغة، خصائص العربية، ص ٢١٨.

ويعرفه بعضهم بأنه: "استعمال الكلمة الدالة على فرد، أو على نوع خاص من أفراد الجنس أو أنواعه على أفراد كثيرين أو على الجنس كله"(١).

وعليه ففي اللغة ألفاظ أطلقت في الأصل على معان خاصة، أي مساحة دلالة اللفظ ضيقة، فتوسعت دائرة دلالاتها، وتعارف عليها الناس، وانتشر استعمالها الجديد بقدر ما تناسوا الاستعمال الأول وابتعدوا عنه.

ومن اللغويين العرب القدماء من عرض لهذه الظاهرة "تعميم الدلالة" فذكره في مباحثه مشيراً إليه، نحو ابن فارس والسيوطي.

أما ابن فارس فقد خصص لذلك باباً يتحدث فيه عن "أصول أسماء قيس وألحق بها غيرها" فقد ذكر نقلاً عن الأصمعي "أصل الورد إتيان الماء، ثم صار إتيان كل شيء ورداً والقرب:طلب الماء، ثم صار يقال ذلك لكل طلب، فيقال: هو يقرب كذا أي يطلبه، ولا تقرب كذا، ويقولون: رفع عقيدته، أي صوته وأصل ذلك أن رجلاً " عقرت رجله فرفعهاوجعل يصيح بأعلى صوته ، فقيل بعد ذلك لكل من رفع صوته: رفع عقيرته، ويقولون بينهما مسافة، وأصله من السوف وهو الشم. ومثل هذا كثير..." (٢).

وأما السيوطي فيقول في فصل "فيما وضع في الأصل خاصاً ثم استعمل عاماً" بعد استعراضه لرأي ابن فارس بهذا الصدد بذكر أمثلة متعددة، توضح هذا الملمح، نحو النجعة أصلها طلب الغيث، ثم كثر فصار كل طلب انتجاعاً، والمنيحه: أصلها أن يعطي الرجل الناقة، فيشرب لبنها أو الشاة، ثم صارت كل عطية منيحه، والراوية: البعيد الذي يستقى عليه، ثم صارت المزادة راوية... (٣).

وقد أفاض العلماء العرب القدماء في هذا النوع من التطور الدلالي فقد ذكره ابن دريد في "الجمهرة" والزبيدي في "لحن العامة" وابن مكي في "تثقيف اللسان"، وقد ذكر الجوهري في معجمه الصحاح بعض أمثلة على هذا النوع منها قال في الحميم:" الحميم الماء الحار والحميمة مثله، وقد استحممت إذا اغتسلت به، هذا هو الأصل،ثم صار كل اغتسال استحماماً بأي ماء كان(٤).

---

(١) ينظر عبد العزيز مطر: علم اللغة وفقه اللغة، ص ٤٩-٥٠، وعبد الكريم جبل، في علم الدلالة، دراسة تطبيقية في شرح الأنباري، ص ٢٣٢.

(٢) ابن فارس الصاحبي، ص ٩٥-٩٦.

(٣) السيوطي، المزهر ج١، ٤٢٩-٤٣٠.

(٤) الجوهري: الصحاح، مادة (حمم).

ومنه في لسان العرب لابن منظور نذكر: "أن الرمة بالضم قطعة حبل يشد بها الأسير أو القاتل الذي يقاد إلى القصاص أي يسلم إليها بالحبل الذي يشد به تمكيناً لهم منه لئلا يهرب، ثم اتسعوا فيه حتى قالوا اخذت الشيء برمته أي كله"(١).

وتعميم الدلالة يعد المظهر الثاني من مظاهر التطور الدلالي عند إبراهيم أنيس وتحدث عنه قائلاً: "فكما يصيب التخصيص الدلالي بعض الألفاظ قد يصيب التعميم البعض الآخر، غير أن تعميم الدلالات أقل شيوعاً في اللغات من تخصيصها، وأقل أثراً في تطور الدلالات وتغيرها"(٢).

بينما يرى أحمد مختار عمر أن هذا الشكل على قدم المساواة في الأهمية مع تضييق المعنى(٣).

وقد وجد هذا الرأي تأييداً من قبل معاصريه فها هو، فريد عوض حيدر يرى ذلك ويدعمه بقوة قائلاً: "وأرى ما يرى د. أحمد مختار عمر، إذا استثنينا المصطلحات، لأن معظمها يقوم على التخصيص الدلالي وقلما نجد من بينها مصطلحاً أتى بتوسيع الدلالة"(٤).

ويرى أنيس أن هذا المظهر "تعميم الدلالة"يمكن تفسيره بأن الناس "يكتفون بأقل قدر ممكن من دقة الدلالات، وتحديدها، ويقنعون في فهم الدلالات بالقدر التقريبي الذي يحقق هدفهم من الكلام والتخاطب، ولا يكادون يحرصون على الدلالة الدقيقة المحددة التي تشبه المصطلح العلمي، وهم لذلك ينتقلون بالدلالة الخاصة إلى الدلالة العامة إيثاراً للتيسير على أنفسهم، والتماساً لأيسر السبل في خطابهم"(٥).

ويفسره أحمد مختار عمر في ضوء نظرية التحليل التكويني للمعنى التي تعنى بحصر المكونات الدلالية والملامح التمييزية للفظ، على أنه نتيجة لإسقاط بعض الملامح التمييزية للفظ، أو المكونات فالطفل الذي يستخدم كلمة "عم" مع كل رجل قد أطرح من دلالته القرابة أي "أسقط الملامح التمييزية للفظ القرابة" واكتفى بملمحي الذكورة والبلوغ(٦).

ويعلق أحمد قدور على رؤية أنيس القائلة بأن تعميم الدلالة أقل شيوعاً من تخصيصها، فيقول "ولسنا ندري علام استند أنيس في إطلاقه هذا الحكم الذي نرى خلافه ولا سيما في المستوى الذي تحدث عنه، وهو مستوى الناس في حياتهم العادية فالحرص على الدقة وإيقاع الألفاظ في مواقعها المحددة ومراعاة الفروق، ليست من الظواهر الشائعة لدى الناس في ذلك

---

(١) ابن منظور: لسان العرب، مادة (رمم)

(٢) إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص ١٥٤.

(٣) ينظر أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص ٢٤٣

(٤) فريد عوض حيدر: علم الدلالة، دراسة نظرية وتطبيقية، ص ٧٦.

(٥) إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص ١٥٥.

(٦) ينظر أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص ٢٤٥

المستوى الموصوف، ويمكن للدارس أن يأخذ مبدأ الاقتصاد في بذل الجهد وهذا الاقتصاد مسؤول عن كثير من الظواهر اللغوية، لأن أهل اللغة عامة يميلون إلى التيسير على أنفسهم، ويؤثرون السهولة التي تتمثل في القدر التقريبي الذي يكفي لفهم الكلام(١).

أما عبد الكريم مجاهد(٢) فنراه يذهب إلى ما ذهب إليه أنيس وهو بذلك يؤيد رؤيته مصرحاً بأن التعميم أقل شيوعاً من التخصيص ولا تختص به العربية وحدها بل تشاركها فيه اللغات الأخرى.

وقد ساق إبراهيم أنيس أمثلة متعددة توضح هذا المظهر "تعميم الدلالة" فكلمة "البأس"* في أصل معناها كانت خاصة بالحرب، ثم أصبحت تطلق على كل شدة، وإن الناس في خطابهم الآن يطلقون كلمة "الورد"على كل زهرة وكلمة "البحر" على النهر والبحر، ومن هذا التعميم أيضاً تحويل الأعلام إلى صفات، فالعلم "قيصر" قد يطلق ويراد منه العظيم الطاغية، "ونيرون"الظالم أو المجنون، (حاتم)، الكريم المضياف و"عرقوب" للمخادع القليل الوفاء(٤).

ومن أمثلة وقوع هذا الملمح في الإنجليزية يذكر أنيس كلمة "Arrived"* التي كانت تعني الوصول إلى شاطئ النهر، وأصبحت الآن لمجرد الوصول، وكلمة "Virtue" على صفة الرجولة(٥).

وإلى هذا الرأي يذهب محمود السعران، إذ يقر أن تعميم المعنى ضد تخصيصه، فالكلمة التي كانت تدل على أفراد كثيرين ينحصر دلالتها على فرد واحد منها، فكذلك يطرأ على الكلمات التغير المضاد فتستعمل الكلمة التي كانت تدل على فرد مثلاً للدلالة على أفراد كثيرين أو على "طبقة" بأسرها، ويمثل على ذلك بكلمة "Barn" الإنجليزية التي كانت فيما مضى تدل على "مخزن الشعير"، ولكنها أصبحت تدل على مخزن أي نوع من أنواع الحبوب(٦).

ويمثل فندريس لهذا المظهر بقول الطفل الباريسي عندما يرى نهرا "Jevois uneseine" أي ارى سيناً إذ إنه وسع معنى نهر السين بحيث يشمل كل نهر، وعلق على قول الطفل: "وتلك غلطة طفل لا يدوم لها أثر ولكن هناك أخطاء مماثلة قد استمر بقاؤها"(٧).

---

(١) أحمد محمد قدور: في الدلالة والتطور الدلالي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع ٣٦، ١٩٨٩، ص ١٣٢.

(٢) ينظر عبد الكريم مجاهد: علم اللسان العربي، ص ٢٨١.

* هذا المثال ذكره السيوطي في فصل (فيما وضع في الأصل خاصاً ثم استعمل عاما"، المزهر ٤٣١/١.

(٤) إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص ١٥٥.

* ورد هذا المثال عند أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص ١٨٠.

(٥) إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص ١٥٥.

(٦) ينظر محمود السعران: علم اللغة، ص ٢٨٤.

(٧) فنذريس: اللغة، ص ٢٥٨.

وقد أشار إلى هذا المظهر محمد المبارك قائلاً: "ويكون"ذلك بتوسيع معنى اللفظ مفهومه ونقله من المعنى الخاص الدال عليه إلى معنى أعم وأشمل كلفظ (الورد والورود)، وأصله إتيان الماء ثم استعمل لإتيان كل شيء،... والرائد الذي يتقدم القوم يبصر لهم الكلأ ومساقط الغيث ومنه المثل "الرائد لا يكذب أهله"ثم عم الكل من يتقدم القوم لطلب شيء[١].

ونجد ذلك عند رمضان عبد التواب الذي يرى أن تعميم الدلالة ينحصر في اطلاق اسم نوع خاص من انواع الجنس على الجنس كله"[٢].

ويمثل له بلفظة "البلاط" التي تدل في الأصل على الحجارة المفروشة بالأرض ثم أصبحت تطلق على البيت المحصن البناء[٣].

٣ - انحطاط الدلالة[٤]:

بما أن اللغة كالكائن الحي تنمو وتتطور ثم تموت، وأنها تتأثر سلباً وإيجاباً بالظواهر الاجتماعية، وبما أن اللغة ظاهرة اجتماعية فإنها تخضع لما تخضع له جميع الظواهر الاجتماعية في المجتمع، فهي ترقى برقي المجتمع وتنحط بانحطاطه[٥].

ويقصد بهذا المظهر (انحطاط الدلالة) هو أن يكون للكلمة دلالة قوية فتضعف، أو دلالة راقية فتنحدر[٦].

وعرض إبراهيم أنيس لهذا المظهر وأعطى أمثلة له قائلاً: "وكثيراً ما يصيب الدلالة بعض الانهيار أو الضعف، فنراها تفقد شيئاً من أثرها في الأذهان، أو تفقد مكانتها بين الألفاظ التي تنال من المجتمع الاحترام والتقدير فهناك ألفاظ تبدأ حياتها تعبر في قوة عن أمر شنيع أو فظيع، حتى إذا طرقت الآذان فزع المرء لسماعها، أحس أنها أقوى ما يعبر عن تلك الحال، ثم تمر الأيام وتشيع تلك الألفاظ، ويكثر تداولها بين الناس، وهم عادة مشغوفون في كلامهم بالإسراف والمغالاة، فيستعملونها في مجال أضعف من مجالها الأول... وهنا تنهار القوة في الدلالة الأولى، ويصبح اللفظ بعد شيوعه مألوفاً لا تخيف دلالته ولا تفزع لها النفوس[٧].

ويذكر أنيس من أمثلة وقوع هذا الملمح في اللغة الإنجليزية ثلاث كلمات تستخدم للوصف بالشناعة أو الفظاعة وهي: H orrible, Terrible Dreadufl، كانت إذا استعملت

---

(١) محمد المبارك: فقه اللغة وخصائص العربية، ص ٢١٨.

(٢) رمضان عبد التواب: التطور اللغوي علله وقوانينه ومظاهره، ص ١١٧.

(٣) ينظر المرجع نفسه، ص ١١٧

(٤) أسماه ستيفن أولمان، انحطاط المعنى، دور الكلمة في اللغة، ص ١٩٩. ومحمود السعران يداه التغير الانحطاطي أو الخافض، علم اللغة، ص ٢٨٠. الوضعية، نظرات في اللغة، ص ٤٢٥. وعبد العزيز مطر، أسماه انحدار الدلالة، علم اللغة وفقه اللغة، ص ٥٨. والمعنى في الجميع واحد.

(٥) ينظر إبراهيم السامرائي، مباحث لغوية، ص ٨١.

(٦) ينظر عبد العزيز مطر: علم اللغة وفقه اللغة، ص ٤٩-٥٠.

(٧) إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص ١٥٦.

في القرن الثامن عشر أفزعت السامع، وجعلته يشعر بهول عظيم، ولم نكن تستعمل إلا في ظروف معينة كحادث زلزال مدمر مثلاً، ثم أصبحت تستخدم للدلالة على حوادث تافهة كسقوط فنجان من الشاي على السجادة، أو اصطدام دراجة بالحائط(١).

ويمثل على هذا المظهر من العربية، كلمة الكرسي التي كانت تدل على العرش حيث استعملت في القرآن الكريم بمعنى "العرش" في قوله تعالى: "وسع كرسيه السماوات والأرض"(٢)، غير أن هذه الكلمة أصبحت الآن تطلق على "كرسي" السفرة، وكرسي المطبخ(٣).

وإن "طول اليد"قد وردت في الحديث الشريف بمعنى السخاء والجود حين قالت للنبي نساؤه "أينا أسرع لحاقاً بك يا رسول الله؟ فقال (ص) أطولكن يداً: والكلمة كما هو معروف تستعمل الآن على الألسنة وفي لهجات الخطاب بمعنى السرقة"(٤).

وقد تحدث محمود السعران عن هذه الظاهرة من التطور الدلالي ورآها نوعاً من التغير في المعنى يصدق على الكلمات التي كانت دلالاتها تعد في نظر الجماعة نبيله قوية ثم تحولت دلالاتها إلى مرتبة وضيعة، ورأى أن أكثر الكلمات التي تميل إلى مكانة اجتماعية معينة(٥).

وإلى هذا الرأي يذهب أولمان من قبل إذ يرى أن هذه الظاهرة تقع حين يصيب الدلالة بعض الضعف، فتفقد مكانتها أو أثرها في الأذهان، وقد تتردد الكلمة بين الرقي والانحطاط في سلم الاستعمال الاجتماعي، بل قد ترتفع الكلمة الواحدة إلى القمة، وتنخفض إلى القاع في وقت واحد(٦).

وقد تفقد بعض الألفاظ شيئاً من بهائها ورونقها في ذهن الناس لأسباب متعددة منها الدوران والشيوع لأسباب اجتماعية ونفسية وسياسة(٧).

وقد أشار أنيس إلى ذلك كما أسلفنا في تناوله لهذا المظهر. ويعتقد باحثون أن العامل النفسي العاطفي، أوضح هذه الأسباب تأثيراً قائلين: "أما على مستوى العامل النفسي العاطفي فهو أوضحها تأثيراً، فكثيراً ما تتغير الألفاظ المرتبطة بالغريزة الجنسية أو المقابح والعورات أو القذارة، وتحل محلها ألفاظ عامة غامضة"(٨).

---

(١) ينظر المصدر نفسه، ص ١٥٦.

(٢) سورة البقرة، آية ٢٥٥.

(٣) ينظر إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص ١٥٦ – ١٥٧.

(٤) ينظر المصدر نفسه، ص ١٥٧.

(٥) ينظر محمود السعران: علم اللغة، ص ٢٨٠-٢٨١.

(٦) ينظر أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص ٢٠٢.

(٧) ينظر عبد القادر أبو شريفة وآخرون: علم الدلالة والمعجم العربي، ص ٦٧.

(٨) المرجع نفسه، ص ٦٧.

٤ - رقي الدلالة[١]:

وهو أن يكون "للفظ دلالة على معنى ما في أحد العصور، ثم تتطور هذه الدلالة بحيث تشمل مدلولاً أقوى أوأرقى من المدلول الأول، إما لأن المدلول نفسه ارتقى، وإما لأن اللفظ قد انتقل إلى مدلول أرقى"[٢].

وتحدث إبراهيم أنيس عن هذا المظهر وأورد له أمثلة متعددة قائلاً: "فكما قد تنحط الدلالة في الألفاظ قد تقوى في ألفاظ أخرى، غير أن ضعف الدلالة أو انحطاطها أكثر ذيوعاً في اللغات بوجه عام"[٣].

ومن ذلك في لغتنا العربية ما أتى على الكلمتين "ملاك ورسول"فقد كانت تدلان على الشخص الذي يرسله المرء في مهمة مهما كان شأنها، ثم تطورتا وأصبح لهما تلك الدلالة السامية التي نألفها الآن، ومن ذلك أيضاً كلمة "السفرة" التي تدل في الأصل على طعام المسافر، وهي الان تجري على ألسنة تجار الأثاث، فأصبحت ذات شأن[٤].

ويبدو أن اللفظ بقي كما هو، ولكن المدلول قد ارتقى، فارتقت معه الدلالة.

ويمثل فندريس لهذا المظهر بلفظ "Marshal" الانجليزية التي كانت تعني في وقت من الأوقات الغلام الذي يتعهد الخيل أي صبي اسطبل، وتعني الان رتبة عسكرية عالية[٥].

وقد تعرض محمود السعران إلى هذا المظهر من مظاهر التطور الدلالي ورآه نوعاً من التغير في المعنى وأنه يطلق على ما يصيب الكلمات التي كانت تشير إلى معان "هينة" او "وضيعة" أو "ضعيفة" نسبياً، ثم صارت تدل في نظر الجماعة الكلامية على معان "أرفع"أو "أشرف"، أو "أقوى"[٦].

ويمثل على ذلك كلمة "بيت"التي كانت تطلق على المسكن المصنوع من الشعر وأصبحت تستعمل الان للدلالة على البيت الضخم الكبير المتعدد المساكن الذي تعهده في المدن[٧].

وإلى هذا المعنى ذهب محمد مصطفى رضوان[٨].

---

(١) قد ترد في بعض الكتب بأسماء أخرى، محمود السعران يراها التغير المتسامي، علم اللغة، ص ٢٨٢، ومحمد مصطفى رضوان يراها الدلالة الرفيعة، نظرات في اللغة، ص ٤٢٤، وطاهر سليمان حموده ايرآها التغير المتسامي، دراسة المعنى عند الأصوليين، ص ١٩١.

(٢) عبد العزيز مطر: علم اللغة وفقه اللغة، ص ٥٦.

(٣) إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص ١٥٨.

(٤) ينظر المصدر نفسه، ص ١٥٨.

(٥) ينظر فندريس: اللغة، ص ٢٢٧.

(٦) محمود السعران: علم اللغة، ص ٢٨٢ ٢٨٣.

(٧) ينظر المرجع نفسه، ص ٢٨٣.

(٨) ينظر محمد مصطفى رضوان: نظرات في اللغة، ص ٤٢٤.

ومن الأمثلة الأخرى على رقي الدلالة، كلمة (القماش) التي كانت تدل على الردي من كل شيء، أو على ما كان على وجه الأرض من فتات الأشياء[١]، ثم تطورت وأصبح لها تلك الدلالة السامية التي نألفها الآن حيث تدل على أنواع القماش المختلفة حتى تشمل الحرير ونحوه.

وإلى مثل ذلك يشير حسن عون من الألفاظ شأنها شأن الكائنات الحية قد ينقرض بعضها ويبقى البعض الآخر وقد تتغير شحنتها الدلالية من القوة إلى الضعف، وبالعكس حسب ظروف استعمالها الخاص في الأزمنة المختلفة[٢].

٥ - تغير مجال الاستعمال:

وهذا المظهر الخامس من مظاهر التطور الدلالي لدى إبراهيم أنيس، وهو أن ينتقل اللفظ من مجال دلالته إلى مجال دلالة أخرى لعلاقة أو مناسبة واضحة بين الدلالتين، أو قرب بينهما[٣].

وينفرد الانتقال من مجال إلى آخر بجانب مهم في تطور الدلالة، نظراً لتنوعه واشتماله على أنواع المجازات القائمة على التخيلات، إذ يقول أحمد مختار عمر: "إن نقل المعنى يعد أهم أشكال تغير المعنى أولاً لتنوعه، ثانياً لاشتماله على أنواع المجازات القائمة على التخيلات"[٤].

ويحدد فندريس المراد "بنقل المعنى"قائلاً: "يكون الانتقال عندما يتعادل المعنيان أو إذا كانا لا يختلفان من جهة العموم والخصوص كما في حالة انتقال الكلمة من المحل إلى الحال ومن السبب إلى المسبب أو من العلاقة الدالة إلى الشيء المدلول عليه الخ، أو العكس صحيح، وإن انتقال المعنى يتضمن طرائق شتى وهي الاستعارة، أو إطلاق البعض على الكل، أو المجاز المرسل بوجه عام"[٥].

ويرى أنيس أن تغير مجال الاستعمال هو المجاز وأن هذا التغير من مجال إلى آخر سواء كان بقصد أو غير قصد له مبرراته ودوافعه[٦].

وهذه المبررات والدوافع لخصها أنيس على النحو الاتي[٧]:

أ - توضيح الدلالة:

---

(١) ينظر ابن منظور: لسان العرب، مادة (قمش).

(٢) حسن عون: دراسات في اللغة والنحو، ص ١٩-٢٠.

(٣) ينظر محمد حسين آل ياسين: الأضداد في اللغة، ص ٦٧.

(٤) أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص ٢٤٩.

(٥) فندريس: اللغة، ص ٢٥٦

(٦) ينظر إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص ١٦٠

(٧) ينظر المصدر نفسه، ص ١٦٠-١٦١.

وهي كما يرى: "جعل الصورة الذهنية من الجلاء والصقل بحيث لا يترك مجالاً للوهم أو الشك، ويكون هذا عادة حين تنتقل الدلالة المجردة إلى مجال الدلالات المحسوسة الملموسة"(١).

ويشير أنيس إلى أن تلك الظاهرة أو العملية يلجأ إليها الأدباء والموهوبون من أهل الفن وأنها أوضح ما تكون فيما يسمى بالكنايات الأدبية كأن يكنى من (الكرم)بكثرة الرماد، وعن (التذلل) بإراقة ماء الوجه، فهذا النوع يسمى المجاز البلاغي(٢).

ب - رقي الحياة العقلية:

يشير أنيس إلى أن الباحثين قد أجمعوا على أن نشأة الدلالة بدأت بالمحسوسات، ثم تطورت إلى الدلالات المحددة بتطور العقل الإنساني ورقيه. وكلما ارتقى التفكير العقلي جنح إلى استخراج الدلالات المجردة وتوليدها وهنا يلحظ أن الدلالة تنتقل من مجال المحسوس إلى مجال الدلالات المجردة، وتسمى هذه الظاهرة بالمجاز، ولكنه ليس ذلك المجاز البلاغي الذي يعمد إليه أهل الفن والأدب(٣).

وإلى مثل ذلك يذهب محمد المبارك إذ يرى أن "الاتجاه الظاهر في تطور معاني الألفاظ يكون من المعاني المحسوسة إلى المعاني المجردة كالبحث والعقل والاقتباس والإدراك والوعي والشرف والروح والجدة والفضل وكلها تدل في الأصل على معان حسية ومدلولات مادية"(٤).

ويقول حسن ظاظا بهذا الصدد ما يؤكد ما سبق: "كذلك راح الفكر الفلسفي عند البشر يزداد رقياً، وبدأ الإنسان يتطلع إلى الغيبيات والمعقولات والمجردات، وكان عليه حينئذ أن يجعل لها أسماء تعبرعنها، فنقل كثيراً من أسماء المحسوسات إلى دلالات معنوية"(٥)، ويضيف قائلا : " وهنا يتبين أن أول نوع من الاتساع اللغوي كان يحتمه تطور الفكر وهو التعبير عن المجردات أو المعنويات بألفاظ منقولة من الحسيات"(٦).

ويرى أنيس "أن الانتقال من المجال المحسوس إلى المجال المجرد يتم عادة في صورة تدريجية، وتظل الدلالتان سائدتين جنباً إلى جنب زمناً ما، خلاله قد تستعمل الدلالة المحسوسة، فلا تثير دهشة أو غرابة، وتستعمل في نفس الوقت الدلالة المجردة فلا يدهش لها أحد وليس إحداهما حينئذ بأحق وأولى بالأصالة من الأخرى، حتى يمكن أن تعد إحدى الدلالتين مما يسمى بالحقيقة، والأخرى مما يسمى بالمجاز، إذ لا مجاز ولا حقيقة بينهما في مثل هذه الحال، ثم قد

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٦٢

(٢) فندريس : اللغة، ص ٢٥٦

(٣) ينظر المصدر نفسه، ص ١٦١-١٦٢.

(٤) محمد المبارك: فقه اللغة وخصائص العربية، ص ٢٢١ – ٢٢٢.

(٥) حسن ظاظا: كلام العرب، ص ٤٢.

(٦) المرجع نفسه، ص ٤٦.

تنزوي الدلالة المحسوسة في ركن صغير من أركان الدلالة الأصلية، ونعثر عليها حينئذ في بعض النصوص القديمة المتحجرة، أو الأمثال في صورة نفس اللفظ، أو بعض مشتقاته وقد تندثر الدلالة المحسوسة، ويصعب حينئذ الاستدلال على أصلها"(١).

وقد انتقد أنيس الاشتقاقيين حين ربطوا بين الدلالات لمجرد الاشتراك في الحروف الأصلية، أو المادة الأصلية للاشتقاق(٢).

ويذكر أنيس أن نقل الدلالات ليس مقصوراً على نقل الدلالة المجردة إلى مجال الدلالة المحسوسة أو العكس بل قد يتم بين المحسوسات بعضها مع بعض لوجود صلة بين الدلالتين في المكانية أو الزمانية أو للاشتراك في جزء كبير من الدلالة، وقدم لهذا بأمثلة كثيرة منها كلمة "الذقن" فتستعمل في خطاب الناس بمعنى "اللحية" فهنا نقلت الدلالة إلى أخرى للاشتراك في المكان.

أما للاشتراك في الزمان فساق مثلاً "الشتاء" بمعنى المطر في خطاب المصريين وكلامهم، وكذلك كلمة "العشاء" فقد تأرجحت دلالتها بين ثلاثة أزمنة متصلة هي أول الظلام، أو من المغرب إلى العتمة، أو من زوال الشمس إلى طلوع الفجر، وكلمة "النبيه" تستعمل بمعنى الذكي، رغم أن النباهة هي الشهرة وهنا اشتركت الدلالات في بعض المعنى(٣).

ويرى المحدثون(٤) أن هذا المظهر "تغير مجال الاستعمال" يكون على نوعين هما:

١ - انتقال مجال الدلال لعلاقة المشابهة بين المدلولين ، أي بسبب الاستعارة، وقد وضحه "أولمان" بقوله: "إننا حين نتحدث عن عين الإبرة نكون قد استعملنا اللفظ الدال على عين الإنسان استعمالاً مجازياً. أما الذي سوغ لنا ذلك فهو شدة التشابه بين هذا العضو والثقب الذي ينفذ الخيط من خلاله"(٥).

وهذه الظاهرة تبدو في كثير من الكلمات التي انتقلت من معناها إلى معنى آخر يماثله، ومن ذلك أسماء أجزاء الجسم التي تنتقل إلى ميادين أخرى تحت تأثير التشابه وتعتبر الميدان التقليدي لانتقال المعنى(٦).

---

(١) إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص ١٦٠.

(٢) ينظر المصدر نفسه، ص ١٦٤.

(٣) ينظر المصدر نفسه، ص ١٦٣-١٦٦.

(٤) ينظر أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص ١٨٣-١٨٩. وعبد العزيز مطر، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص ٢٨٥، ٢٨٦ وعلم اللغة وفقه اللغة، ص ٥٢-٥٣، ورمضان عبد التواب: لحن العامة والتطور اللغوي، ص ٥٨-٥٩، ومحمد حسين آل ياسين: الأضداد اللغوية، ص ٦٧، وما بعدها. وحلمي خليل: الكلمة دراسة لغوية معجمية، ص ١١٧، وفريد عوض حيدر: علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية، ص ٧٩-٨٣ وأحمد عبد الرحمن حماد: عوامل التطور اللغوي، ص ١٢٦-١٣١.

(٥) أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص ١٨٣.

(٦) ينظر فندريس: اللغة، ص ٢٦٠.

ومن أمثلة ذلك: عنق الزجاجة، وعين الإبرة، وسن الريشة، أسنان المشط، صدر المائدة، ورجل الكرسي، وكبد الحقيقة، وقلب المعركة، وأرس الشارع، وعين الحقيقة[١].

وكذلك من النبات، حيث يقال: فرع الأسرة، جذور المشكلة، وانتقال المعنى في أجزاء جسم الحيوان كثير الوقوع[٢]، نحو ذيل الفستان، وذيل الصفحة، وجناح الطائرة.

وقد صنف ببار غيروا أمثلة من هذا النحو تحت مصطلح "التسمية الإدراكية" ومما قاله تحت هذا النوع: "إنه شكل من أشكال التسمية الإدراكية وهو تبد المعنى" وتشكل استعارة أحد الأشكال الثابتة التي تعتمدها هذه التسمية.. ومن هذه الاستعارات الإدراكية: رأس جسد، قدم جبل، بطن واد، أسنان منشار، فم نهر"[٣].

ويشير فندريس كذلك إلى أن الأسماء الدالة على عمليات الحواس هي بدورها عرضة للتبادل فكثيراً ما نستعمل الألفاظ الدالة على اللمس والسمع والإحساس والذوق بعضها مكان بعض[٤].

ويرى أولمان أن هناك "نوعاً آخر من الاستعارة يعتمد على التشابه في الشعور نحو جانبي الاستعارة، وفي نوع الإحساس بها، أكثر من اعتماده على التشابه في الخصائص الجوهرية[٥].

ويمثل أولمان على ذلك بأمثلة منها: "تحية عاطرة، استقبال بارد، لون دافئ، وصوت حلواً، ويقول: فهنا يوجد الإحساس بأن هناك تشابهاً بين الدفء ولون معين من الألوان وتشابهاً بين المذاق الحلو والصفات الجميلة للصوت"[٦].

أما النوع الثاني، فهو انتقال مجال الدلالة لعلاقة غير المشابهة بين المدلولين، وهو **(المجاز المرسل)** ويوضحه ستيفن أولمان قائلاً: "الكلمة" Bureau "مكتب" قد يكون معناها اليوم المكتب الذي يجلس إليه الإنسان ويكتب عليه أو المصلحة الحكومية أو المكان الذي تدار منه الأعمال، ومن الواضح أنه ليس هناك مشابهة بين المدلولين، ولكن بينهما ارتباطاً من نوع آخر، فالمكتب الذي تكتب عليه يوضع عادة في الأماكن التي تدار منها الأعمال، وعلى هذا فالفكرتان مرتبطتان ببعضهما، ببعض في ذهن المتكلم، أو قل إنهما ينتميان إلى مجال عقلي واحد هذا هو

---

(١) ينظر أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص ١٧٠.

(٢) ينظر فندريس: اللغة، ص ٢٥٩.

(٣) بيار غيرو: علم الدلالة، ترجمة أنطوان أبو زيد، ص ٧٦-٧٧.

(٤) ينظر فندريس: اللغة، ص ٢٦١.

(٥) أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص ١٧٠.

(٦) المرجع نفسه، ص ١٧٠.

التفسير النفسي لذلك النوع من المجاز المعروف بالمجاز المرسل"[١].وهذا العرض لم يخرج عن اطار عرض ابراهيم انيس.

ومن الأمثلة على هذا النوع من الانتقال نذكر:

١ ـ البيع: أصله "مبادلة مال بمال، ثم أطلق على عقد البيع مجازاً، لأنه سبب التمليك والتملك"[٢].

٢ ـ الثغر: المبسم، ثم أطلق على الثنايا المجاورة[٣].

٣ ـ مكتب الصحة: فهو يدل بالأصل على المكتب الذي يكتب عليه ويوضع عادة في الأماكن التي تدار منها الأعمال فيتضح أنه ليست هناك مشابهة بين المدلولين ولكن بينهما نوع من الارتباط، أو أنهما ينتميان إلى مجال دلالي واحد[٤].

وهناك مظاهر أخرى للتطور الدلالي وردت في كتب المحدثين، كالتحول نحو المعاني المضادة[٥]، والمبالغة[٦].

---

(١) المرجع نفسه، ص ١٨٨.

(٢) المصباح المنير: مادة "بيع"

(٣) فريد عوض حيدر: علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقة، ص ٨١ وللمزيد من الأمثلة على هذا النوع ينظر عبد العزيز مطر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص ٢٨٦-٢٨٨.

(٤) ينظر علي القاسمي: علم اللغة وصناعة المعجم، ص ١٢٦.

(٥) ينظر محمود السعران: علم اللغة، ص ٢٨٥ وما بعدها، وطاهر سليمان حموده:دراسة المعنى عند الأصوليين، ص ١٩٨ وما بعدها. وفريد عوض حيدر: علم الدلالة دارسة نظرية وتطبيقية، ص ٧٦-٨٧.

(٦) ينظر أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص ١٧٠-١٧١، وأحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص ٢٤٩.

رابعا: نماذج من التطور الدلالي

الترادف

إن الدقة في التعبير، وتجنب الغموض واللبس في عملية التواصل والتبليغ تقتضي أن تكون بإزاء المعنى الواحد لفظ واحد، وانفراد كل معنى بلفظ معين إلا أن اللغات الإنسانية، لا تسير وفق هذا المبدأ، فالمحافظة عليه تعد من المستحيلات؛ نظراً لتداخل اللغات وما يبيحه الإنسان لنفسه من تجاوزات، عندها تتعدد الألفاظ لمعنى واحد، أو تتعدد المعاني للفظ الواحد فيظهر ما يسمى بالترادف أو يعبر باللفظ الواحد عن أكثر من معنى، فيظهر ما يعرف بالمشترك اللفظي، كما قد يعبر أحياناً، باللفظ الواحد عن المعنى وضده، فيظهر ما يسمى بالتضاد.

ولقد أعطيت تلك القضايا أهمية بالغة في لسان جملة من الباحثين في العربية قدماء ومحدثين على السواء، ودخل الحديث عنها في أكثر من مجال، فقد أطال التحدث عنها علماء الأصول حيث رتبوا عليها ثمرات علمية ذات قيمة(١).

ويمثل الترادف عند إبراهيم أنيس نتيجة من نتائج التطور الدلالي بالإضافة إلى ظاهرتي المشترك اللفظي والتضاد، وتعد دراسة هذه الظواهر من مظاهر تطور دلالات الألفاظ(٢).

وتشكل دراسته لهذه الظواهر وجهة النظر الحديثة إذ تقوم على دارسة القدماء لهذه الظواهر، فدرس أسبابها، واختلاف آراء العلماء فيها ووازن ذلك بما انتهى إليه المحدثون في دراستهم لهذه الظواهر، ووقف على بعض الكتب المؤلفة فيها، ولأهمية دراسته هذه لم تخل جل الدراسات والمباحث المحدثة لهذه الظواهر من الإشارة إلى معالجاته وآرائه(٣)، حيث أنها كانت الحد الفاصل بين دراسات علماء العربية الأقدمين والمحدثين على الرغم من دراسات بعض المحدثين في هذا الميدان(٤).

فما هو الترادف:

---

(١) ينظر محمد تقي الحكيم: الاشتراك والترادف، مجلة المجمع العلمي العراقي، م ١٢، ١٦٥، ص ٧٣. ينظر علي الجارم: الترادف، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، م١، ١٩٣٤، ص ٣٠٣.

(٢) ينظر عبد الجليل الطيار: الدراسات اللغوية في الأندلس منذ مطلع القرن السادس الهجري حتى منتصف القرن السابع الهجري، ص ٢٢٩.

(٣) فعلى سبيل المثال: ينظر رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية، ص٣١٣، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٣٠، ٣٣٦، ٣٤٥، ٣٤٧. وأحمد مختار عمر: علم الدلالة: ص٢١٥، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٧، ١٥٨، ١٧٧، ١٨٧، ١٧٩، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، وينظر له من قضايا اللغة والنحو، ص٢٢٧، ٢٨٥. صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة، ٣٥٣، ٣٥٧.

(٤) ينظر علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة، ص١٠٧ – ١١٣، و ص ١٥٧ – ١٦٥. وعلي الجارم: الترادف، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، م١، ١٩٣٤، ص٣٠٣-٣٣١.

ومحمد تقي الحكيم: الاشتراك والترادف، مجلة المجمع العلمي العراقي، م١٢، ١٩٦٥، ص٧٣-٨٣.

الترادف لغة: "تتابع الشيء خلف شيء وترادف الشيء تبع بعضه بعضاً، والترادف التتابع"[١].

وفي الاصطلاح: جاء في المزهر: الترادف، هو "الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد"[٢].

وأما الشريف الجرجاني فيقول عنه: "عبارة عن الاتحاد في المفهوم وقيل هو توالي الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد، والترادف يطلق على معنيين، أحدهما الاتحاد في الصدق، والثاني الاتحاد في المفهوم، ومن نظر إلى الأول فرق بينهما، ومن نظر إلى الثاني لم يفرق بينهما"[٣].

ومن المعاصرين يقول "ستيفن أولمان": "والمترادفات هي ألفاظ متحدة المعنى وقابلة للتبادل في أي سياق"[٤].

لفتت ظاهرة الترادف في العربية أنظار علمائها القدامى، فأولوها عناية بالغة، ومما يدل على اهتمام هؤلاء العلماء أن بعضهم قد أفرد كتباً للألفاظ المترادفة فقد ألف ابن خالوية (-٣٧٠هـ) كتاباً في أسماء الأسد، وكتاباً آخر في أسماء الحية، كما ألف الفيروزأبادي (-٨١٧هـ) كتاباً سماه "الروض المسلوف" فيما له اسمان إلى ألوف" وكتاباً آخر سماه "ترفيق الأسل لتصنيف العسل" ذكر فيه للعسل ثمانين اسماً، ومع ذلك فلم يستوفها كلها، كما يزعم السيوطي، فقد فاته منها اثنان، أولهما "الصرخدي" وقد ذكره القالي في أماليه والثاني "السعابيب" الذي ذكره الزجاج في أماليه أيضاً[٥].

وقد أشار سيبويه في "الكتاب" إلى ظاهرة الترادف في معرض حديثه عن تقسيم الكلم من حيث الدلالة، إذ يقول فيه: "علم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين اختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين والمعنى واحد، نحو ذهب وانطلق" [٦].

وقد كانت هذه الظاهرة موضع أخذ ورد عند علماء اللغة العرب الأقدمين؛ فمنهم من أُثبت وجوده هذه الظاهرة (الترادف)، ومنهم من أنكرها محاولاً التماس الفروق بين تلك الألفاظ.

فأما الذين قالوا بوقوع هذه الظاهرة وأثبتوا وجودها، فقد عللوا كلامهم بأن جميع أهل اللغة إذا أرادوا أن يفسروا كلمة فإنهم يعمدون بمقابلها وهذا يدل على أن الكلمة ومقابلها سواء؛ "فإذا ما أرادوا أن يفسروا اللب قالوا: هو العقل أو الجرح قالوا: هو الكسب أو السكب قالوا: هو

---

(١) ابن منظور: لسان العرب، مادة "ردف".

(٢) السيوطي: المزهر في علوم اللغة وآدابها، ٤٠٢/١.

(٣) علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني:التعريفات، ص ٦٤.

(٤) ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، ص ١٠٩.

(٥) السيوطي: المزهر، ٤٠٧/١-٤٠٩.

(٦) سيبويه: الكتاب، ٧/١-٨ وينظر، ص ٢٤.

الصبب وهذا يدل على أن اللب والعقل عندهم سواء وكذلك الجرح والكسب، والسكب والصبب، وما أشبه ذلك"(١).

ومن الذين قالوا بوقوع الترادف أبو الحسن علي بن عيسى الرماني. (-٣٨٤هـ) فقد أفرد كتاباً لها أسماه "الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى"(٢).

وممن يمثل هذا الفريق أيضاً ابن جني في كتابه "الخصائص"، حيث يقول: و"باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني"، وهو ممن علل لوجود الترادف: "هذا فصل من العربية حسن كثير المنفعة، قوي الدلالة على شرف هذه اللغة، وذلك أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة، فتبحث عن أصل كل اسم منها، فتجده مفضي المعنى إلى معنى صاحبه"(٣).

وقال في موضع آخر من كتابه "فإذا ورد شيء من ذلك، كأن يجتمع في لغة رجل واحد لغتان فسيحتان، فينبغي أن تتأمل حال كلامه، فإن كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال، كثرتهما واحدة، فإن أخلق الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على (ذينك) اللفظين، لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها، وسعة تصرف أقوالها وقد يجوز أن تكون لغته في الأصل إحداهما، ثم إنه استفاد الأخرى من قبيله أخرى، وطال بها عهده، وكثر استعماله لها، فلحقت لطول المدة واتصال استعمالها بلغته الأولى، وإن كانت إحدى اللفظتين أكثر في كلامه من صاحبتها فأخلق الحالين به في ذلك أن تكون القليلة في الاستعمال هي المفاده، والكثيرة هي الأولى الأصلية، نعم، وقد يمكن في هذا أيضاً أن تكون القلى منهما أنها قلت في استعماله لضعفها في نفسه، وشذوذها في قياسه، وإن كانت جميعاً لغتين له ولقبيلته"(٤).

وممن أنكر وقوع الترادف أبو علي الفارسي الذي احتج بأن هناك فرقاً بين الأسماء، والصفات، وبأن فروقاً دلالية خفية تميز اللفظ من مرادفه، ففي المزهر(٥) حادثة تمت في مجلس لسيف الدولة أمام جماعة من أهل اللغة، كان منهم أبو علي الفارسي* فقد اعترض على ابن

---

(١) أبو هلال العسكري: الفروق اللغوية، تحقيق حسام الدين القدسي، ص ١٣.

(٢) محمد نور الدين المنجد: الترادف في القرآن الكريم، ص ٣١.

(٣) ابن جني: الخصائص، ١١٣/٢.

(٤) ابن جني: الخصائص ٣٧٢/١.

(٥) السيوطي: المزهر ٤٠٤/١.

* وقد صنف نور الدين المنجد: (الترادف في القرآن الكريم، ص ٥٥، فقد كان أبو علي الفارسي يستحسن الترادف ويعجب به، كم نص على ذلك تلميذه ابن جني وابن الأعرابي يعلل رفضه للترادف في ختام حديثه عن تلاقي المعاني على اختلاف في الأصول والمباني، إذ يقول: "وكان أبو علي رحمه الله يستحسن هذا الموضع جداً، وينبه عليه، ويسر بما يحضره خاطره منه". ينظر ابن جني: الخصائص، ١٣٥/٢.

ولكن أغلب المحدثين صنفه في زمرة منكري الترادف نحو صبحي الصالح في كتابه دراسات في فقه اللغة، ص ٣٤٢. ورمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية، ص ٣١١. وأحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص ٢١٥.

وقد ألف أبو هلال العسكري: كتابه "الفروق في اللغة" لإبطال الترادف وإثبات الفروق بين الألفاظ التي يدعى ترادفها وقد بدأ كتابه بعنوان: "باب في الإبانة عن كون اختلاف العبارات والأسماء موجباً لاختلاف المعاني في كل لغة".

خالوية الذي ذكر بأنه يحفظ للسيف خمسين اسماً فقال الفارسي: أما أنا فلا أحفظ له إلا اسماً واحدا، وهو السيف، وأرجع الباقي إلى الصفات وتهكم على ابن خالوية بأنه لا يفرق بين الاسم والصفة.

وينكر ابن فارس الترادف إذ يشير في باب "الأسماء وكيف تقع على المسميات" إلى ملحظ الافتراق بين الأسماء والصفات بما ينفي الترادف: "ويسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة نحو:السيف والمهند والحسام، والذي نقوله في هذا إن الاسم واحد هو السيف، وما بعده من الألقاب صفات ومذهبنا أن كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى"(١).

ويصرح ابن فارس بنسبة هذا المذهب في الإنكار إلى شيخه أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (-٢٩١هـ) (٢). وممن أنكر الترادف أبو هلال العسكري (-٣٩٥هـ) وقد خصص كتابه "الفروق اللغوية، لهذا الغرض، وبين أن اختلاف الألفاظ ترتب عليه اختلاف المعاني قائلاً: "الشاهد على أن اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعاني أن الاسم كلمة تدل على معنى دلالة الإشارة، وإذا أشير إلى الشيء مرة واحدة فعرف فالإشارة إليه ثانية وثالثة غير مفيدة، وواضع اللغة حكيم لا يأتي فيها بما لا يفيد، فإن أشير منه في الثاني والثالث إلى خلاف ما أشير إليه في الأول كان ذلك صواباً، فهذا يدل على أن كل اسمين يجريان على معنى من المعاني، وعين من الأعيان في لغة واحدة، فإن كل واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر، وإلا لكان الثاني فضلاً لا يحتاج إليه، وإلى هذا ذهب المحققون من العلماء"(٣).

ويكشف عن رفضه لفكرة الترادف في مسألة تناوب حروف الجر إذ يرفض هذه المسألة موضحاً علة رفضه بقوله: "ذلك أنها إذا تعاقبت خرجت عن حقائقها، ووقع كل واحد منهما بمعنى الآخر، فأوجب ذلك أن يكون لفظان مختلفان لهما معنى واحد، فأبى المحققون أن يقولوا بذلك، وقال به من لا يحقق المعاني"(٤).

ومما يؤخذ على أبي هلال العسكري أنه مع إنكاره للترادف صنف كتاباً أسماه " التلخيص في معرفة أسماء الأشياء "، وقد ذكر فيه بعض المترادفات(٥).

ويتبين مما سبق أن دراسي الترادف القدامى، ذهبوا مذهبين اثنين: مذهب إنكار الترادف إنكاراً تاماً عامدين إلى إيجاد فروق دلالية قد تغيب عن أهلها في قليل من الأحيان، وربما لا تكون ثمة فائدة لها، ومن ذلك ما قام به أبو هلال العسكري، فقد فرق بين الحلم والوقار، فرأى

ومن ذلك تفريقه بين المدح والثناء وبين الخلود والبقاء، وبين الحب والود.

(١) ابن فارس: الصاحبي، ص ٩٦.

(٢) ينظر المصدر نفسه، ص ٩٦-٩٧.

(٣) أبو هلال العكسري: الفروق اللغوية، ص ١٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٥) ينظر أبو هلال العسكري: التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، ص ٤٣٢/١.

أن الوقار هو الهدوء وسكون الأطراف وقلة الحركة في المجلس، ويقع أيضاً على مفارقة الطيش عند الغضب[١].

ومذهب ينادي بالترادف فقد كان ديدنهم التكثير والتفاخر، وعبروا عن ذلك بأن وضع للترادف مصنفات خاصة أ وأبواباً من كتب جمعوا منها الألفاظ المترادفة في موضوعات شتى، وحداهم هذا الصنيع في رصد المترادفات، وذكر العدد الهائل من الأسماء للمسمى الواحد إلى التكلف والمغالاة وتجنب الصواب في بعض الأحيان ومن ذلك تكلف الرماني في جعله الخراج والجزية والفديه والفيء من المترادفات[٢].

والمتأمل في هذه الكلمات يجد أن هناك تعسفاً ومغالاة واضحة، إذ إن هناك فرقاً شاسعاً بين معاني هذه الكلمات، فالفيء هو ما ردّه الله تعالى إلى أهل دينه من أموال من خالف دينه بلا قتال[٣]، والخراج هو ما يخرجه القوم في السنة من مالهم بقدر معلوم[٤]. وهو مختلف اختلافاً بيناً عن الفيء والجزية ما يؤخذ عن أهل الذمة، والفدية هي أن يدفع المرء مالاً ويأخذ رجلاً[٥].

ويذكر إبراهيم أنيس في هذا الصدد قائلاً: "والرأي السليم، في نظري، بشأن هذه الظاهرة اللغوية هو تجنب التطرف في أي اتجاه من الاتجاهين السابقي الذكر إذ أن القول بوجود مئات الأسماء للمسمى الواحد أمر مبالغ فيه، فقد رأينا أن هناك من يقول أن للأسد نحوه ٥٠٠ كلمة، وللثعبان نحو ٢٠٠ كلمة، وللداهية نحو ٤٠٠ كلمة، والعسل ثمانين كلمة، وللسيف نحو خمسين كلمة. كما أن نفي وقوع الترادف في اللغة أمر فيه شطط ومبالغة فاللغة لا تخلو من مترادفات، ورفض هذه الظاهرة ونكران وجودها أمر مجانب لواقع اللغة"[٦].

ويعلق أنيس على جماعة المنكرين لهذه الظاهرة فيقول:"إن بعض هؤلاء الذين أنكروا الترادف كانوا من الأدباء النقاد الذين يستشفون في الكلمات أموراً سحرية ويتخيلون في معانيها أشياء لا يراها غيرهم فهم قوم... ينقبون عما وراء المدلولات سابحين في عالم الخيال يصور لهم من بين دقائق المعاني وظلالها ما لا يدركه إلا هم وفي كل هذا من المبالغة والمغالاة ما يأباه اللغوي الحديث في بحث الترادف"[٧].

فكأنه يرى إنكار هذه الظاهرة ضربا من الخيال ونوعاً من المغالاة لا مسوغ له.

---

(١) ينظر أبو هلال العسكري: الفروق اللغوية، ص ١٦٦.

(٢) ينظر الرمالي: الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى، تحقيق فتح الله صالح المصري، ص ٨٩.

(٣) ينظر ابن منظور: لسان العرب، مادة "فيأ"

(٤) ينظر ابن منظور: لسان العرب، مادة "خرج".

(٥) ينظر المصدر نفسه، مادة "جزيء "

(٦) ينظر: إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص ٢١١.

(٧) ينظر إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، ص ١٨١.

وهكذا يعرض المعاصرون للترادف بشكل عميق، ومادتهم الأولية هي تلك المصنفات التي وضعها القدماء في ألفاظ الترادف، وكان أبرزهم إبراهيم أنيس فقد درس هذه الظاهرة في كتابيه: "في اللهجات العربية"(١) و"دلالة الألفاظ"(٢).

ودرس الترادف موضحاً مفهومه ووجهة نظر القدماء والمحدثين فيه ومظهرا الأسباب التي أدت إلى وجود هذه الظاهرة أو وقوعها.

وقد عرف الترادف بـ "أن يعبر أكثر من لفظ على أمر واحد"(٣). وقد ذهب إلى ذلك كثير من المحدثين، نحو محمد الأنطاكي فقد قال في الترادف بأنه "دلالة الألفاظ المختلفة على المعنى الواحد"(٤). ومثل على ذلك بالكلمات: المسكن والمنزل والدار والبيت، ومثل : ذهب وانطلق ومضى وغدا(٥).

وكذلك عرفه إميل يعقوب بقوله: هو "ما اختلف لفظه واتفق معناه، أو هو إطلاق عدة كلمات على مدلول واحد"(٦).

(١) ينظر المصدر نفسه، ص ١٧٤-١٩٢.

(٢) ينظر إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص ٢١٠-٢٢١.

(٣) إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، ص ١٧٤ وما بعدها.

(٤) محمد الأنطاكي: الوجيز في فقه اللغة، ص ٣٩٨.

(٥) المرجع نفسه، ٣٩٨.

(٦) أميل بديع يعقوب: فقه اللغة وخصائص العربية، ص ١٧٣

ويرى أولمان في كتابه "دور الكلمة في اللغة"بأن المترادفات هي "متحدة المعنى وقابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق"(١). والملحظ المشترك بين هذه الآراء هو تعريف الترادف بأنه دلالة عدد من الألفاظ على معنى واحد أو الألفاظ على مسمى واحد.

ويرى إبراهيم أنيس أن شعلة الخلاف بدأت في أواخر القرن الثالث الهجري، إذ يلاحظ أن علماء العربية سلموا بموضوع الترادف في القرن الثاني الهجري ولم يكن هناك جدل أو خلاف حولها. وقد أيده بعض الباحثين المعاصرين في ذلك، وكان منهم توفيق شاهين(٢).

ثم شهد القرن الرابع، "خلافاً بين علماء اللغة في فكرة الترادف، منهم من ينكرون الترادف في ألفاظ اللغة، ويلتمسون فروقاً دقيقة بين معاني الكلمات لا تخلو في بعض الأحيان من التكلف والتعسف، ومنهم من ينادون بالترادف أو يعترفون بوقوعه في الألفاظ، وبعض هؤلاء المؤيدين لفكرة الترادف، يغالون في رأيهم إلى حد أن سمحوا بمئات الكلمات للمعنى الواحد في بعض الأحيان"(٣).

ونتيجة لهذا الخلق نشأت فرقة متوسطة بين الإفراط في الاعتراف والغلو في الرفض والإنكار، ويقع رأي أنيس في هذا السياق. أي أنه يعترف بوقوع الترادف بقدر معقول لا يعد إشكالاً في اللغة قائلاً: "ومهما حاول بعض الاشتقاقيين من علماء اللغة كابن دريد وابن فارس وأمثالهما، أو بعض الأدباء من أصحاب الخيال الخصب الذي يلتمسون من ظلال المعاني فروقاً بين مدلولات الألفاظ، أقول مهما حاول هؤلاء أو هؤلاء، إنكار وقوع الترادف في ألفاظ اللغة العربية فليس يغير هذا من الحقيقة الواقعة شيئاً، فالترادف قد اعترف به معظم القدماء، وشهدت له النصوص، وإن كان بعض الذين قالوا به قد غالوا فيه"(٤).

ويوافق هذه الاتجاه على الجارم في مقال مفصل قدمه للمجمع اللغوي بالقاهرة عام ١٩٣٤، فقد أبان عن وجهة نظره في الترادف في كذا موضع من المقال, فقد أن استعرض آراء العلماء في تلك الظاهرة، واختلافهم في وقوعها أو عدم وقوعها، رأى أن كلا الفريقين قد تجاوز الحد، وركب متن الشطط، هؤلاء في البحث عن الفروق جاهدين مثابرين، وهؤلاء في تصيدهم للترادف وسعيهم الحثيث في تكثير الأسماء لمسمى واحد(٥).

---

(١) ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص ١٠٩.

(٢) ينظر توفيق شاهين: المشترك اللغوي نظرية وتطبيقاً، ص ٢٢٥.

(٣) إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، ص ١٧٤.

(٤) إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص ٢١١.

(٥) ينظر علي الجارم: الترادف، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، م١، ١٩٣٤، ص ٣١٣-٣١٤.

فهو يعتنق مذهباً وسطاً، بين المقالين في إثبات الترادف، والمانعين له، ويتجلى ذلك في نصه بـ"أننا لا ننكر الترادف، ونرى أنه واقع فعلاً، وأن وجوده في اللغات من الخير لها، ولكننا ندعو إلى التأمل والتدقيق، وعدم الإغراق في التوسيع والتضييق[١].

وهو بذلك يتفق مع أنيس الذي يرى - كما ذكرنا سابقاً - أن الترادف موجود، ولا سبيل لإنكاره، ولكن لا تجوز المبالغة في ذلك، ويرى رمضان عبد التواب "أنه رغم ما يوجد بين لفظة مترادفة وأخرى، من فروق أحياناً، فإننا لا يصح أن ننكر الترادف، مع من أنكره جملة ويعلل رأيه يربط النظر إلى أمر مهم في استعمال العربي لغته، وذلك الأمر هو أن إحساس الناطقين باللغة، كان يعامل هذه الألفاظ معاملة المترادف، فتراهم يفسروا اللفظة منهما بالأخرى"[٢].

ويتفق معه في هذه النظرة من المحدثين، توفيق شاهين[٣]، ورمضان عبد التواب[٤]، وأحمد عبد الرحمن حماد[٥]، فهو يؤمن بوقوع الترادف إلا أنه يرى أنه لا بد أن يؤخذ في اللغة بنوع من الدقة والحرص.

ويعترف أنيس بالترادف لكنه يرى أن الأصل في اللغات هو أن يختص كل لفظ بمعنى معين[٦]. وقد تابعه عدد من المحدثين على هذا الرأي، منهم حسن ظاظا الذي ذهب إلى "أن الأصل في وضع الألفاظ في اللغات المختلفة، وأن يكون لكل معنى يحول بالخاطر لفظ يعبر عنه، أي أن يكون في اللغات المختلفة، أن يكون للفكرة الواحدة لفظة واحدة وللكلمة الواحدة معنى واحد أيضاً"[٧].

وذهب رمضان عبد التواب مذهب أنيس وحسن ظاظا. واتفق معه في هذا الرأي، إذ لا يعقل أن يوضع للمعنى الواحد في الأصل أكثر من لفظن إلا أن هذا المبدأ لا يمنع من وقوع ألفاظ مترادفة في اللغة بعد ذلك لظروف متعددة تؤدي إلى ذلك.

وتشير عائشة عبد الرحمن في كتابها إلى أن أنيس من المحدثين الذي قطعوا بوجود الترادف في اللغة العربية حيث نذكر: "وإن كان مذهب القول بالترادف هو الذي غلب وراج في العصور المتأخرة، ويقول به اليوم عدد من أصحاب التخصص في فقه اللغة وعلم الاجتماع اللغوي، أذكر منهم علي عبد الواحد وافي.. والأستاذ إبراهيم أنيس الذي قطع في كتابه "دلالات

---

(١) المرجع نفسه، ص ٣٢٠.

(٢) رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية، ص ٣١٥.

(٣) توفيق شاهين: المشترك اللفظي نظرية وتطبيقاً، ص ٢٣٣-٢٤٠.

(٤) ينظر رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية، ص ٣٠٩-٣١٠.

(٥) ينظر أحمد عبد الرحمن حماد:عوامل التطور اللغوي، ص ٦٣، وانظر، ص ٦٥.

(٦) ينظر إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص ٢١٠.

(٧) حسن ظاظا كلام العرب من قضايا اللغة العربية، ص ١٠٢

الألفاظ"* بوجود الترادف في العربية، فلم يلمح فرقاً، أي فرق، بين أن نقول مثلاً: لم يسمع، وفي أذنيه صمم، وفي أذنيه وقر. وذكر الآية الكريمة شاهداً: "إذا تتلى عليه آياتنا ولى مستكبرا كأن لم يسمعها، كأن في أذنيه وقرا"(١).

وقد علقت على هذا النص قائلة: "أحسب أن الدكتور أنيس عدل بعد ذلك عن مذهبه هذا، ففي مناقشة لأزمة الترادف بلجنة الأصول في المجمع اللغوي، وقف مع من أنكروا الترادف"(٢). وهو حسبان لم يؤيد بدليل أو يوثق.

وقد عرض إبراهيم أنيس حجج المؤيدين والمنكرين للترادف فقال: "أما هؤلاء المؤيدون لفكرة الترادف فكانوا يرون أن الاستعمال يؤيدهم، فمثلاً، "لا ريب" لا تعني شيئاً أكثر من "لا شك"، أما الذين أنكروا الترادف فكانوا يفرقون بين معاني الألفاظ، فيقولون مثلاً (جلس)، و(قعد) يختلفان بعض الاختلاف؛ لأن في (قعد) معنى ليس في (جلس)"(٣).

ويرى أنيس أن عناية العرب القدامى بموسيقى الكلام شغلتهم عن ملاحظة الفروق بين الدلالات، وترتب على ذلك أن كثيراً من الألفاظ كانت تعبر عن معان متقاربة، فقد ازدادات قرباً واختلط بعضها ببعض، ونسيت تلك الفروق أو تنوسيت وأدى ذلك إلى كثرة الألفاظ المترادفة(٤). وهذا المبدأ يحالفه التوفيق والتأييد، وقد أشار إلى ذلك أبو علي الفارسي(٥).

وقد أشار إلى ذلك توفيق شاهين قائلاً: "ولا ننسى أيضاً أن من العرب القدامى من شغلتهم الموسيقى اللفظية ولعوا بها فتلمسوا الترادف، وشغلوا به عن الفروق بين الدلالات، وحدث أن تضخم قاموس المترادف بحق وبغير حق"(٦).

وساق لنا أنيس بعض القصص التي يدعيها أصحاب الترادف للبرهنه على وجوده، ومن هذه القصص القصة المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي هريرة، حيث قال له النبي ناولني السكين فلم يفهم المراد بهذا اللفظ، ثم قال:"المدية تريد؟" فقيل له نعم، فقال أو تسمى عندكم سكيناً؟ثم قال والله لم أكن سمعتها إلا يومئذ(٧).

وقد تردد أنيس في قبول هذه القصة، وبنى تردده على أسباب ثلاثة هي: لأن كلمة "السكين" - كما يرى - وردت في سورة مكية، ولا تغيب عن ذهن أحد من المسلمين الذين

---

* دلالة الألفاظ وليس دلالات الألفاظ

(١)عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ: الإعجاز البيان للقرآن ومشاكل ابن الأزرق، ص ١٩٧-١٩٨. سورة لقمان: آية (٧).

(٢) المرجع نفسه: الهامش، ص١٩٨.

(٣) إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، ص ١٧٥-١٧٦.

(٤) ينظر إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص ٢١٢.

(٥) ينظر السيوطي: المزهر، ٤٠٥/١.

(٦) توفيق شاهين: المشترك اللفظي، ص ٢٣٣.

(٧) ينظر إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، ص ١٧٦.

اتصلوا بالرسول وتأدبوا بأدبه، ولأنه لا يمكن أن تتصور أن رجلاً مثل أبي هريرة، وهو من هو في رواية الحديث والاتصال بالنبي الكريم (ص) غير مسلم بما نزل في سورة مكية كانت تحفظ وتدرس ويتعبد بها المسلمون في المدينة المنورة، ولأن أبا هريرة ينتسب إلى دوس وهي بطن من قبيلة بلحارث التي هي على مسافة غير بعيدة عن مكة، وكان أهلها على اتصال بالبيئة الحجازية قبل الإسلام(١).

ولم يرتض محمد حسين آل ياسين تشكك إبراهيم أنيس في هذه القصة قائلاً: "ولا أميل إلى الشك في صحة هذه الرواية بحجة أن لفظة (السكين) قد وردت في القرآن، ذلك أن الأخبار أعلمتنا بتأخر اتصال أبي هريرة بالنبي، فلا مانع من ورودها في القرآن الكريم وأبو هريرة لم يتدبرها بعد"(٢).

ويبدو أن تشكك أنيس في هذه القصة غير مقنع، وذلك لقول أبي هريرة نفسه في معرض تعليقه على أحد الأحاديث النبوية الشريفة في تفسير صحيح البخاري ويصرح بذلك في قوله: "والله إن سمعت بالسكين إلا يومئذ وما كنا نقول إلا المدية"(٣). فلا يفترض بأبي هريرة أن يكون عارفاً بكل ألفاظ القرآن الكريم ولا يغيب عن ذهنه لفظ منه وهذا دليل على عدم تدبير أبي هريرة لفظة السكين بعد على الرغم من ورودها في القرآن.

ولإبراهيم أنيس نظرة خاصة في هذا الصدد لاقت قبولاً من بعض الدارسين المحدثين، فهو يفرق بين النظرة التاريخية والنظرة الوصفية في دراسة الترادف، وهو بهذا يحاول أن يفسر رأي المنكرين من العرب للترادف ورأي المثبتين له، قائلاً: إن المنكرين للترادف قد نظروا إليه من الزاوية التاريخية، حيث أن هذه الكلمات في القديم كانت لها معان مختلفة، ومن ثم لا ترادف بينهما بالمعنى الحقيقي.

أما المثبتون للترادف فقد نظروا إليه من الناحية الوصفية الخاصة بفترة معينة، وفي هذه الفترة المعينة قد تلاشت هذه الفروق في المعاني بين الكلمات وتنوسيت وعلى ذلك فالترادف موجود(٤).

فيتفق كمال بشر مع أنيس في اتباعه للمنهج الوصفي في دراسة الترادف، حيث يعلن ذلك بصراحة في قوله: "ونحن مع موافقتنا الكاملة للدكتور أنيس في وجوب التفريق بين الناحية التاريخية والناحية الوصفية..." (٥).

---

(١) ينظر إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، ص ١٧٦-١٧٧.

(٢) محمد حسين آل ياسين: الأضداد في اللغة، ص ١٢٠.

(٣) البخاري: صحيح البخاري، ٤/٦٢٦، ٨/٥٦٤.

(٤) ينظر إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، ص ١٧٩-١٨٠.

(٥) ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص ١٢١ الهامش.

وقد عرض أنيس لموقف المحدثين من الترادف، واستعرض أدلتهم، ورأى أن المحدثين من علماء اللغات قد أجمعوا على إمكان وقوع الترادف في أي لغة من لغات البشر، حيث اشتملت كل لغة على بعض من الكلمات المترادفة غير أن هؤلاء العلماء يشترطون شروطاً معينة، إذا تحققت أمكننا القول بأن بين الكلمتين ترادفاً، وأجملها أنيس على النحو الآتي[١]:

أولاً: الاتفاق في المعنى بين الكلمتين اتفاقاً تاماً على الأقل في ذهن الكثرة الغالبة لأفراد البيئة الواحدة، ويكتفي اللغوي الحديث بالفهم العادي لمتوسطي الناس حين النظر إلى مثل هذه الكلمات، فإذا تبين لنا بدليل قوي، أن العربي كان حقاً يفهم من كلمة "جلس" شيئاً لا يستفيده من كلمة (قعد)، قلنا حينئذ ليس بينهما ترادف.

ويشير في موضع آخر من أحد كتبه إلى ذلك الشرط فيقول: "فإذا دلت نصوص اللغة على أن بين الألفاظ المختلفة الصورة فروقاً في الدلالة مهما كانت تلك الفروق طفيفة، لا يصح أن تعد من المترادفات، لأن شرط الترادف الحقيقي هو الاتحاد التام في المعنى"[٢].

ويرى رمضان عبد التواب أن الترادف بهذا الشرط نادر الوقوع. [٣]. ولكن أنيس يخفف من حدة هذا الشرط إذ جعل مقياس الترادف هو الاستعمال الحقيقي للألفاظ، فهي قابلة للتطور اللغوي، وليس أصل في الوضع فيقول: "إن الحكم في هذا مرجعه أولاً وأخيراً إلى الاستعمال، لا إلى ما يتكهن به بعض أصحاب المعاجم"[٤]. لأن جامعي المعاجم لم يأخذوا عن قريش وحدها، بل أخذوا كذلك من قبائل أخرى كثيرة... وكان من جراء ذلك أن اشتملت المعاجم على مفردات لم تكن مستخدمة في لغة قريش، ويوجد لمعظمها مترادفات في متن هذه اللغة الأصلي وفيما انتقل إليها من غيرها، فزاد هذا من نطاق المفردات والمترادفات في المعاجم سعة على سعة"[٥].

ويبدو أن عبد الكريم مجاهد لم يوافق هذا الشرط - الذي أورده أنيس - لم يلق التأييد لديه، وهذا ما توحي به عبارته الآتية: "ويبدو أن هذا الشرط فيه نظر؛ لأن الاتفاق التام في المعنى في الأذهان من الندرة بمكان، لأن كل كلمة ترتبط بعناصر عاطفية وإيحائية خاصة في ذهن كل متكلم أو سامع"[٦].

ويبدو أن الألفاظ تتمايز إلى درجة يصعب معها القطع بظاهرة الترادف على إطلاقها.

---

(١) ينظر إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، ص ١٧٨-١٧٩.

(٢) إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص ٢١٣.

(٣) ينظر رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية، ص ٣٠٩.

(٤) إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص ٢١٣.

(٥) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة، ص ١١٠-١١١.

(٦) عبد الكريم مجاهد: الدلالة اللغوية عند العرب، ص ١٠٣.

ثانياً: الاتحاد في البيئة اللغوية، أي أن تكون الكلمتان تنتميان إلى لهجة واحدة أو مجموعة منسجمة من اللهجات، وأخذ إبراهيم أنيس برأي الأصفهاني (-٣٧٠هـ) الذي يرى أن "الترادف في اللهجة الواحدة وينكره في لهجتين"(١).

وفيما يبدو أنه لا يعترف بالترادف بين لهجتين، وإنما يقع بين كلمتين أو أكثر في بيئة ولهجة واحدة.

ويرى أنيس أن الأصفهاني يقدم وجهة نظر مقنعة نتيجة إلى ما يتجه إليه المحدثون في نظرتهم إلى الترادف، وعلى هذا رأى أنه "يجب ألا يلتمس الترادف من لهجات العرب المتباينة، فالترادف الدقيق هو أن يكون للرجل الواحد في البيئة الواحدة، الحرية في استعمال كلمتين أ واكثر في معنى واحد، يختار هذه حيناً، ويختار تلك حيناً آخر، وفي كلتا الحالتين لا يكاد يشعر بفرق بينهما إلا بمقدار ما يسمح به مجال القول أو الأسلوب، ولم ينتبه المغالون في الترادف إلى مثل هذا الشرط، بل عدوا كل اللهجات وحدة متماسكة، وعدوا كل الجزيرة العربية بيئة واحدة ولكنه يعد اللغة المشتركة أو النموذجية بيئة واحدة، ويعد كل لهجة أو مجموعة منسجمة من اللهجات بيئة واحدة"(٢).

ثالثاً: الاتحاد في العصر، فالمحدثون حين ينظرون إلى المترادفات ينظرون في بيئة خاصة وزمن معين وهذه تعرف بـ(النظرة الوصفية) لا تلك النظرة التاريخية التي تتبع الكلمات المستعملة في عصور مختلفة. ويرى أنه إذا بحث عن الترادف يجب ألا نلتمسه في شعر الشاعر من الجاهليين ثم نقيس كلماته بكلمات وردت في نقش قديم يرجع إلى عهود سحيقة، مثلاً، هذا هو ما جعل ابن خالوية يرى للسيف ونحوه أسماء عدة.

رابعاً: ألا يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتي للفظ الآخر، فحين يقارن بين "الجثل والجفل"بمعنى النمل، يلحظ أن إحدى الكلمتين يمكن أن تعتبر أصلاً والأخرى تطوراً لها، فإذا كان الأصل هنا هو الكلمة الأولى قلنا إن (الجفل) صيغة حضرية نشأت في بيئة تراعي خفوت الصوت والتقليل من وضوحه، أما إذا كانت الثانية هي الأصل فرجح أن "الجثل" قد نشأت في بيئة بدوية تميل إلى الأصوات الأكثر وضوحا في السمع.

والذي يسترعي الانتباه هنا أن حسن ظاظا يرى أن هذا الأمر هو السبب الذي يرجع إليه في ظهور الترادف في اللغة يوضح ذلك في كلامه "أن بعض الألفاظ مع تكونها ودورانها على الألسنة تأخذ شكلين مختلفين يصبحان مع الاستعمال مترادفين، وعندنا في العربية ما يؤيد ذلك مثل:جذب وجبذ وفم فوه وإنس وإنسان"(٣).

---

(١) إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، ص ١٥٧.

(٢) المصدر نفسه

(٣) حسن ظاظا: كلام العرب، ص ١٠٣.

وقد عد أنيس ما جاء على شاكله فناء وثناء (كالجثل والجفل وأز وهز وكمح وكبح تطوراً صوتياً"[١]، وأما رمضان عبد التواب فيسمي هذه الظاهرة (تعاقب الأصوات) وقدم لذلك بحدف وحدث، والحثالة والجفالة للرديء من كل شيء، ويؤيد انيس في أنها لا تعد من قبيل الترادف بمعناه الدقيق والحديث ويظهر ذلك في بيانه الذي يصرح فيه بأن هناك انقلابات صوتية أخرى... ليست إلا نتيجة لأخطاء السمع، وإلى هذا السبب وهو الخطأ السمعي يرجع في نظري معظم أمثلة ما يسمى في اللغة العربية لحالات (تعاقب الأصوات): وقد عد القدماء هذه الأمثلة وما شابهها من المترادفات، وهي في الواقع ليست من المترادفات بمعناها الحديث في شيء"[٢].

أما إسماعيل عمايرة فلا يستبعد أن تكون هذه المترادفات قد تطورت حديثاً عن أصل سامي واحد يمكن ردها إليها بالبحث الدلالي التاريخي المقارن، ويمثل على ذلك بمواد تشترك في الدلالة على الموت السريع أو السم القاتل نحو: دفق، دأف، دعف ذفف، ذأق زعف، زوف ذيف، ذرعف ذبب ذلعب زعلب وغيرها من المواد التي يرى أنها "انحدرت في الأصل من أصل واحد، كأن يكون (ذف// أو دف) أو "زف" أو "زبّ" ولا يبعد أن تعود هذه الأصول كلها إلى اصل واحد، ولكن تقارب الأصوات، أدى إلى تباين بين القبائل أو الأجيال في نطقها، ثم انشعب من كل تكوين صوتي، اشتقاقات استثمرتها اللغة العربية، واللغات السامية في اداء ما احتاجت إليه من توسع، أملته حاجة اللغة، ومقتضيات تطورها مع توالي الأجيال اللاحقة وقد بقي من آثار الأصل البعيد لهذه الكلمات تذكره المعجمات مكرر المعاني، دون أن يكون بينها فرق يذكر"[٣].

ويرى أنيس أنه إذ طبقت هذه الشروط يتضح أن الترادف لا يكاد يوجد في اللهجات العربية القديمة، وإنما في اللغة النموذجية، وأكد على وجود الترادف في القرآن الكريم، قائلاً "ففي القرآن الكريم الذي نزل بهذه اللغة، والذي نطق به الرسول للمرة الأولى، نرى الترادف في بعض ألفاظه، ولا معنى لمغالاة بعض المفسرين حين يلتمسون في كل لفظ من ألفاظه شيئاً لا يرونه في نظرائه من الألفاظ الأخرى"[٤].

وقدم بعض الآيات الكريمة التي تبرهن على وقوع الترادف في كلمات القرآن الكريم: "تالله لقد آثرك الله علينا"[٥]: "وأنى فضلتكم على العالمين"[٦] "حتى إذا حضر أحدهم الموت"[٧]:

---

(١) ينظر إبراهيم أنيس: في اللهجات العربي، ص ١٧٩.

(٢) رمضان عبد التواب: لحن العامة والتطور اللغوي، ص ٣٦.

(٣) إسماعيل عمايرة: بحوث في الاستشراق واللغة، ص ١٦٦.

(٤) إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، ص ١٨.

(٥) سورة يوسف:لآية (٩١).

(٦) سورة البقرة: آية (٤٧).

(٧) سورة النساء: آية (١٨).

"حتى إذا جاء أحدكم الموت"(١) "بعث فيهم رسولاً"(٢): "أرسلنا فيهم رسولاً"(٣) " وأقسموا بالله جهد أيمانهم"(٤): و"ثم جاءوك يتحلفون بالله"(٥).

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن العسكري حاول التفرقة بين القسم والحلف، والبعث والإرسال، فرأى أن القسم أبلغ من الحلف(٦) وقد ذهب إلى مثل هذا الصنيع من المحدثين، عائشة عبد الرحمن المعروفة "بنت الشاطئ"فبعد تعمقها في دراسة القرآن الكريم وتدبرها للسياقات التي ترد فيها اللفظة، توصلت إلى نفي وقوع هذه الظاهرة اللغوية في كل القرآن الكريم، حيث تقول: "بدا لي، بعد طول التدبر والتأمل، أنه حيثما يحشد المفسرون عدة ألفاظ في تفسير لفظ قرآني، يعييني أن أضع لفظاً منها في موضوع اللفظ الذي نزل به الكتاب المحكم، دون أن يضيع سر الكلمة"(٧).

وفي أثناء حديثها عن الأسرار اللغوية التي اجتلتها، بعد أن كانت محتجبة عنها، نقول "وإنما حسبي أن أقدم منها "أي من الأسرار المثل والشاهد في سر البيان في الحرف لا يغني عنه سواه، وفي الكلمة لا يقوم مقامها غيرها من حشد الألفاظ المعقول بترادفها، وفي التعبير بتحدي كل محاولة لتأويله على غير ما جاء به في البيان المعجز"(٨).

ولو احتكم الناس، في رأيها، إلى القرآن الكريم فيما اختلفوا فيه في شأن الترادف لما اشتد بينهم الجدل، ولفصل منذ مدة، ولما بقي قائماً إلى الآن، فتقول: "والقرآن الكريم كتاب العربية الأكبر، ومن الحق ألا نأخذ في القضية برأي دون عرضها على الكتاب العربي المبين، لأنه الذي يحسم ذلك الخلاف الذي طال وفيما اشتغل به على المدى الطويل من تخصص في الدراسات القرآنية، شهد التتبع الاستقرائي لألفاظ القرآن في سياقها، أنه يستعمل اللفظ بدلالة معينة لا يمكن أن يؤديها لفظ آخر، في المعنى الذي تحشد له المعاجم وكتب التفسير عدداً أقل أو كثر من الألفاظ"(٩).

فقد فرقت بين الرؤيا والحلم والنعمة والنعيم، وغير ذلك(١٠) ويتفق مع أنيس صبحي الصالح(١) في وقوع هذه الظاهرة في القرآن الكريم، حيث "يقر بوجود الترادف في القرآن

---

(١) سورة الأنعام: آية ٦١.
(٢) سورة أل عمران: آية (١٦٤).
(٣) سورة المؤمنون: آية (٣٢)
(٤) سورة النور: آية (٥٣)
(٥) سورة النساء: آية (٦٢)
(٦) ينظر العسكري: الفروق اللغوية، ص ٤٢
(٧) عائشة عبد الرحمن: مجلة اللسان العربي، مجلد ٨، ١١/١.
(٨) المرجع نفسه، ١١/٨،١.
(٩) عائشة عبد الرحمن: الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق، ص ١٩٨.
(١٠) ينظر المرجع نفسه، ص ١٩٨-١٩٩-٢١٨-٢١٩.

الكريم، لأنه وقد نزل بلغة قريش المثالية يجري على أساليبها وطرق تعبيرها، وقد أتـاح لهـذه اللغة طول احتكاكها باللهجات العربية الأخرى، اقتباس مفردات تملك أحياناً نظائرها ولا تملـك منها شيئاً أحياناً أخرى، حتى إذا أصبحت جزءاً من محصولها اللغوي فلا غضاضة أن يستعمل القرآن الألفاظ المقتبسة إلى جانب الألفاظ القرشية الخالصة القديمة، وبهذا نفسر الترادف، أقسـم وحلف في قوله: "وأقسموا بالله جهد أيمانهم" وقوله "يحلفون بالله ما قـالوا، ولقـد قـالوا كلمـة الكفر"(٢).

وتوفيق شاهين، الذي يرى أن "المستعرض للقـرآن الكـريم، والأدب الجـاهلي يجـد المترادف مبثوثاً فيهما بكثرة"(٣).

وقد مثل على ذلك ببعض الآيات من القرآن الحكيم، وقد شغلت أسباب الترادف اللغويين العرب قديماً وحديثاً، ونظراً لغموض حدّ الترادف عند الدارسين واختلاف مناهجهم وتعدد آرائهم في دراسة هذه الظاهرة، وتحدث إبراهيم أنيس عن أهم الأسباب التي ولدت الترادف في كلمات اللغة العربية وهي(٤):

١ - إيثار بعض القبائل لكلمات خاصة تشيع بينها وتكاد تكون مجهولة في القبائل الأخـرى، ومثـل لهذا بأمثلة عديدة منها: شلحاء تعني السيف عن أهل الشجر، وفقد الشيء تعني سفه عنـد أهـل اليمن.

٢ - استعارة كلمات من لهجة من اللهجات، أو لغة من اللغات بسبب الغزو أو الهجرات أو الاحتكاك بين القبائل، فيصبح للمعنى الواحد أكثر من كلمة واحدة، وفي هذه الحالـة لا تتسـاوى نسـبة الكلمتين في الشيوع بل ينظر عادة إلى الكلمة المستعارة نظرة أرقى وأسمى فـي الاسـتعمال، وذلك لأنها انحدرت من قوم أرقى في الناحية الاجتماعية أو السياسية، أو لأنهـا أخـف علـى السمع، أو ألطف في الجرس. ولا يكاد يخلو كتاب في فقه اللغة تعرض لمسألة الترادف من ذكر هذا السبب في نشوء تلك الظاهرة(٥).

وتسمى هذه الظاهرة حديثاً (بالاقتراض) وقد ساق السيوطي عدداً من الألفاظ المعربـة التي ترادف ألفاظاً عربية في جعلك "المعرب الذي له اسم في لغة العرب"، ومن هذه الألفـاظ:

---

(١) ينظر صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة، ص٣٤٧.

(٢) صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة، ص ٣٤٧-٣٤٨.

(٣) توفيق شاهين: المشترك اللفظي، ص ٢١٩.

(٤) ينظر إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، ص ١٨١-١٨٤.

(٥) ينظر مثلاً، علي عبد الواحد وافي: ص ١٢٣، ١٦٨ وصبحي الصالح دراسات في فقه اللغة، ص ٣٤٢ ورمضان عبـد التـواب، فصول في فقه العربية، ص ٣٢١ وأحمد نعيم الكراعين: علم الدلالة بين النظر والتطبيق، ص ١١٢ وفريد عوض حيـدر: علـم الدلالة دراسة بين النظرية والتطبيق، ص ١٣٥. وعبد الكريم مجاهد: علم اللسان العام، ص ٣٤٣. ومحمد نور الـدين المنجـد: الترادف في القرآن الكريم، ص ٨٠ وقد أسماه الاقتراض من اللغات الأخرى.

الطاجن وهو فارسي يسمى المقلى في العربية، والميزاب يسمى في العربية المثقب، أو الياسمين يسمى في العربية السمسق.." [1].

ويذكر صبحي الصالح ورمضان عبد التواب وغيره من المحدثين أن المعرب كثير جداً في العربية، حتى قيل أن القرآن اشتمل على ما يفيض على مئة كلمة من المعرب[2].

وأما المولد بعد عصر الاحتجاج فيقول فيه علي الجارم: "وقد ينشأ الترادف بعد عصر الاحتجاج بالعربية، بما يدخل على اللغة من الكلمات المولدة، ومن أمثلة ذلك: البرجاس، للغرض والهدف، والطنز لسخرية وقيل هو معرب، والطفيلي للواغل والوغل، والزبون: للغبي والحريف، والمخرفة: للكذب"[3].

٣ - بعض الصفات تفقد عنصر الوصفية مع مرور الزمن وتصبح أسماء لا يلحظ الكاتب أو الشاعر ما كانت عليه، فيؤدي إلى هذا الترادف، مثل ما روي للسيف والجمل والعسل من كلمات كثيرة.

وأشار إلى ذلك علي عبد الواحد وافي فذكر أن من أهم الأسباب الحقيقية لكثرة المترادفات "إن الأسماء الكثيرة التي يذكرونها للشيء الواحد ليست جميعها في الواقع أسماء، بل معظمها صفات مستخدمة استخدام الأسماء فكثير من الأسماء المترادفة كانت في الأصل نعوتاً لأحوال المسمى الواحد، ثم تنوسيت هذه الأحوال بالتدريج وتجددت مدلولات هذه النعوت عما كان بينها من فوارق وغلبت عليها الأسمية"[4]. فمثل على ذلك أن الخطار والحطام والباسل والأصيد من أسماء الأسد يدل كل منها في الأصل على وصف خاص مغاير لما يدل عليه الآخر"[5].

٤ - تشترك بعض الكلمات في معاني بعضها تختلف في البعض الآخر، وقد شبه ذلك بدوائر متحدة المركز، ومختلفة في جزء من سطوحها أو مشتركة في جزء من السطح، فإذا مر عليها زمن طويل، ودعت عوامل تغير المعاني لا تفي على حالة واحدة، فقد يصبح الخاص عاماً أو يصبح العام خاصاً (هلك) فيراد بها في العبرية كل نوع من الذهاب في حين أن معناها في العربية تحدد فأصبح مقصوراً على نوع واحد من الذهاب وهو (الهلاك)، فأدى هذا التطور إلى الترادف بين الموت والهلاك.

وقد جعل علي الجارم الخلط بين العام والخاص من أسباب توهم الترادف، وأعطى عليه أمثلة منها: أنه لا يقال ثري إلا إذا كان ندياً وإلا فهو تراب، ومع ذلك يقول أبو تمام:

ديمة سمحة القياد سكوب ... مستغيث بها الثري المكروب

---

(١) ينظر السيوطي: المزهر في علوم اللغة، ١/ ٢٨٣-٢٨٥.

(٢) ينظر صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة، ص ٣٤٢ ورمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية، ص ٣٢١.

(٣) علي الجارم: الترادف، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، ع١، ص ٣٢٦.

(٤) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة، ص ١١١.

(٥) ينظر المرجع نفسه، ص١١١.

فأبو تمام هذا يستعمل الثرى استعمالاً مطلقاً، لم ينظر فيه إلى قيد، وعليه فالثرى عنده مرادف للتراب(١).

وقد عقد ابن فارس لذلك باباً سماه "باب الأسماء التي لا تكون إلا باجتماع صفات وأقلها ثنتان" وجاء فيه "ومن ذلك المائدة لا يقال لها مائدة حتى يكون عليها طعام، لأن المائدة من مادتي يميدني إذا أعطاك، وإلا فاسمها خوان، وكذلك الكأس لا تكون كأساً حتى يكون فيها شراب، وإلا فهو قدح أو كوب، وكذلك الحلة لا تكون إلا ثوبين، إزار ورداء من جنس واحد، فإن اختلفا لم تدع حلة..." (٢).

٥ ـ المجازات المنسية قد تولد نوعاً من الترادف في الكلمات، فقد تستعمل بعض الكلمات استعمالاً مجازياً، يطول العهد عليه فيصبح حقيقة، ويترتب عليه وجود كلمات مستعملة بمعانيها الأصلية الحقيقية، جنباً إلى جنب مع تلك التي أخذت معانيها عن طريق المجاز، وضرب عليها امثلة منها: الرحمة مثلاً قد اشتقت من "الرحم": موضوع الولد، والمكان الذي يلد الأبناء والأخوات، فتنشأ بينهم صلة عن الحب والعطف، فلعل الرحمة في الأصل هي عملية النسل من الأرحام، ثم استعملت في قديم الزمان من طريق المجاز في الصلة بين الذين يولدون من رحم واحد، وقد تقادمت العهود على هذا المعنى المجازي حتى صار حقيقة، وبهذا نشأ الترادف بينها وبين كلمة مثل الرأفة.

وقد ذهب إلى ذلك كثير من المحدثين(٣) في جعل المجاز سبباً عريضاً من أسباب حدوث الترادف.

أما علي الجارم فقد جعل المجاز من أسباب توهم الترادف، إذ يصرح بذلك فيقول: "ومن أسباب توهم الترادف المجاز يشتهر بين الأدباء، فيصبح حقيقة عرفية، أو ما يقرب منها، ويندس بين المترادفات كأنه واحد منها بالوضع"(٤). وضرب عليه أمثله منها تسمية العسل بالماذية الثواب والصهباء، والسلاف إلى غير ذلك، فإنها كلها مجازات، أطلقها البلغاء على العسل، ودارت على ألسنتهم فزاحمت كلماته الموضوعة له.

---

(١)ينظر علي الجارم: الترادف، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، القاهرة م١، ١٩٣٤، ص ٣٢٩.

(٢)ابن فارس: الصاحبي، ٩٨.

(٣)منهم ينظر علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة، ص ١١١. إذ يقول من الأسباب الحقيقية لكثرة المترادفات: "أن كثيراً من الكلمات التي تذكرها المعاجم على أنها مرادفة في معانيها لكلمات أخرى غير موضوعة في الأصل لهذه المعاني، بل مستخدمة فيه استخداماً مجازياً".

وينظر أميل بديع يعقوب: فقه اللغة وخصائص العربية، ص ١٧٦-١٧٧.

(٤) علي الجارم: الترادف (بحث)، ص ٣٢٧-٣٢٨

ثم وقف أنيس عند الكلمات التي ظنها بعض العلماء من المترادفات وهو يرى أن اختلاف الصورة بينها ليس إلا ظاهرياً، وأنها كلمات ذات أصل تطورت صورتها لعامل من عوامل تطور الأصوات ولذلك لم يعدها من المترادفات[١] وقد قام كذلك بجمع عشرات من تلك الكلمات، وأوردها مبوبة مع شرح العلاقة الصوتية بينهما[٢].

وقد علق كمال محمد بشر على وجهة نظر أنيس السابقة قائلاً: "ونحن نقول قد يكون هذا صحيحاً، ولكن من المحتمل أن يدل الخلاف على خلاف في المعنى ولكنا لا ندرك هذا الخلاف، والقواميس وحدها ليست مرجعاً كافياً في هذا الشأن. إنما النصوص العربية في مصادرها الأولى هي التي يمكن أن تمدنا بالحقيقة كما أنه من المحتمل أن تكون هذه الفروق الصوتية راجعة إلى اختلاف اللهجات، وقد اعترف الدكتور أنيس نفسه بهذا في مقام آخر ومثل ذلك بحتى وعتى، وعلى كل فقد أتى الدكتور أنيس بجديد في هذا الباب، وأثار فينا الرغبة في البحث والتقصي لمعرفة حقيقة هذا الموضوع الشائك"[٣].

وقد تابعه في هذا إبراهيم يوسف السيد في كتابه "أبو زيد الأنصاري وأثره في اللغة" إذ يقول: "وقد أخذ عليه أستاذنا كمال بشر احتمال أن تكون هذه الفروق الصوتية راجعة إلى اختلاف اللهجات، وهو احتمال قائم، وله ما يبرره في رأينا، فقد وجدنا أن اختلاف الصورة في بعض الكلمات التي أوردها الدكتور أنيس راجع إلى اختلاف اللهجات وليس إلى تطور الأصوات كما أشار"[٤] ويبرهن اليسر على رأيه بأن ضرب أمثلة على ذلك،ومنها "فاضت وفاظت: كلمتان وليستا كلمة واحدة كما أشار الدكتور أنيس، والتباين الصوتي راجع إلى اختلاف اللهجات على ما روى أبو زيد ولذلك لا يجوز إخراجها لأن الدكتور أنيس في قوله بوجود الترادف لم يفرق بين اللهجات وإنما قام مذهبه على النظر إلى اللغة المشتركة"[٥]

ونرى أن التقصي وتلمس أو تصيد الفروق الدقيقة والتطورات الصوتية والنصوص الموثوقة هي الحاسم الوحيد في هذه القضية.

ويرى بعض العلماء أن هناك أسباباً وعوامل أخرى أدت إلى ظهور الترادف منها، ميل العرب إلى الكنى[٦]، والتضمين[٧]، والمراد به التوسع في استعمال لفظ بحيث يؤدي معنى لفظ آخر، ثم يصبح اللفظان مع شيوع الاستعمال وتعاقب الأزمان، يدلان على نفس المعنى

---

(١) ينظر إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، ص ١٨٤.

(٢) ينظر نفسه، ص ١٨٤-١٩٢.

(٣) ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال محمد بشر، ص ١٢٢-١٢٣ (الهامش).

(٤) إبراهيم يوسف السيد: أبو زيد الأنصاري وأثره في اللغة، ص ١٥١.

(٥) إبراهيم يوسف السيد: أبو زيد الأنصاري وأثره في اللغة، ص ١٥١.

(٦) ينظر علي الجارم: الترادف، (بحث)، ص ٣٢٥.

(٧) ينظر ياسر الملاح: المقدمة إلى علم المعنى، ص ١٨٣.

والتصحيف[١]، والاشتقاق واختلاف الاعتبارات، ويقول محمد المبارك في هذا: "لو نظرنا إلى وضع الألفاظ وتسمية المسميات من وجه آخر لوجدنا أن للشيء المسمى وجوهاً وصفات كثيرة، ويمكن أن يسمى بأكثر من صفة من صفاته، وأن يشتق له من الألفاظ كلمات متعددة تبعاً لتلك الوجوه والصفات، ومن هنا ينشأ الترادف" وهذا هو أبرز أسباب نشوئه، وظهوره في جميع اللغات، فمن ذلك تسمية الدار داراً، ومنزلاً، ومسكناً، وبيتاً باعتبار كونها مستديرة في الأصل، أو كونها مكان النزول،..، وموضعاً للسكينة والاطمئنان، أو الاشتقاق كونها مكاناً للبيتوتة، وكل لفظ من هذه الألفاظ يدل على المقصود نفسه"[٢].

وقد فطن بعض القدماء إلى مثل هذا النوع من الألفاظ، فجعله قسماً منفرداً عن الترادف، وسماه الألفاظ المتكافئة، وهي تشبه المترادفة في الذات والمتباينة في الصفات، ومن ذلك أسماء الله تعالى وأسماء الرسول صلى الله عليه وسلم[٣].

ومن العوامل أيضاً نحل الشعر[٤]، وقد ترتب على هذا العامل خلع مفردات جديدة على أوزان العرب، وما هي من العربية في شيء.

وينقل السيوطي عن الأصوليين قولهم: "لوقوع الألفاظ المترادفة سببان: أحدهما: أن يكون من واضعين، وهو الأكثر بأن تضع إحدى القبيلتين أحد الإسمين والأخرى الاسم الآخر للمسمى الواحد، من غير أن تشعر إحداهما بالأخرى، ثم يشتهر الوضعان، ويخفى الواضعان، أو يلتبس وضع أحداهما بالآخر، وهذا مبني على كون اللغات اصطلاحية، وثانيهما: أن يكون من واضع واحد هو الأقل"[٥].

وقد أبدى كمال بشر رأيه بدراسة أنيس حول الترادف وهذا نص رأيه: "أما الدكتور أنيس فقد بدأ باستعراض آراء العرب المختلفة في ذلك وخلص من ذلك برأيه الخاص وهو "الحق أن الترادف موجود" واستدل على قضيته هذه بعدد من الأمثلة، نذكر منها اثنين بوجه خاص لأهميتهما في هذا المقام. المثال الأول هو ما روي أن النبي عليه السلام وقعت من يده السكين وكان معه أبو هريرة ". أما المثال الثاني فهو ما روي أن رجلاً من عرب الشمال ذهب إلى أحد ملوك اليمن"[٦].

---

(١) ينظر أميل بديع يعقوب:فقه اللغة وخصائص العربية، ص ١٧٧.

(٢) محمد المبارك: فقه اللغة وخصائص العربية، ص ١٩٩-٢٠٠.

(٣) ينظر السيوطي: المزهر، ٤٠٥/١.

(٤) محمد نور الدين المنجد: الترادف في القرآن الكريم، ص ٥٢.

(٥) السيوطي: المزهر، ٤٠٥/١-٤٠٦.

(٦) ستيفين أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص ١٢٠-١٢١ الهامش.

وأرى أن إبراهيم أنيس، لم يستند على هذين المثالين لإقرار بوجود الترادف في العربية، وللبرهنه على ذلك نسوق قوله الذي سبق استشهاده لهاتين الحادثتين حيث يقول: "ويروى أصحاب الترادف قصصاً وأحاديث يبرهنه على رأيهم"[١].

فهذه القصص أو الروايات استدل بها أصحاب الترادف على آرائهم في هذه الظاهرة، وليس مما استند إليه أنيس في البرهنة على وقوع الترادف ووجوده.

وهناك دليل آخر يبرهن قولي، وهو تردد أنيس في قبول القصة الأولى، كما ذكرنا سابقاً، فكيف عد كمال بشر هاتين الحادثتين مما استند إليه أنيس في وجود الترادف؟

وقد عرض أنيس لكتاب "الألفاظ المترادفة" لأبي الحسن الرماني، بشكل موجز ومختصر، ورأى أن كثير من ألفاظه لا تمت إلى الترادف بصلة وعدها من المترادفات شطط ومغالاة[٢].

وقد تعرض لموضوع الترادف في اللغة بعض علماء الغرب المحدثين منهم: ستيفن أولمان[٣]، بالمر[٤]، وبلومفيد، وفندريس، وفيرث[٥] وبيلكين الذي استعرض في مقاله له بعنوان "حول طابع الكلمات المترادفة في اللغة العربية الفصحى آراء القدامى العرب في هذه الظاهرة، وأقر بوجود الترادف في العربية الفصحى[٦]، وجون لاينر[٧].

المشترك اللفظي

يسمى الشيئان المختلفان بالاسمين المختلفين وتسمى الأشياء الكثيرة بالاسم الواحد؛ نحو عين الماء وعين المال، وعين السحاب، ويسمى الشيء الواحد بالاسماء المختلفة، نحو السيف والمهند والحسام[٨].

والصنف الثاني مما تقدم ذكره هو المشترك اللفظي الذي نحن فيه، وقد تحدث إبراهيم أنيس عنه في كتابيه في اللهجات العربية "ودلالة الألفاظ" وقد حده بأنه "اللفظ الواحد الذي ينصرف الى معنيين متباينين" [٩].

---

(١) إبراهيم أنيس:في اللهجات العربية، ص ١٧٦.

(٢) ينظر إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص ٢١٩-٢٢٤.

(٣) ينظر ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص ١٠٩-١٢٥.

(٤) ينظر بالمر: علم الدلالة "إطار جديد"، ترجمة صبري إبراهيم السيد، ص ٩٢ وما بعدها.

(٥) ينظر ستفين أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص ١٢٣ (الهامش).

(٦) ينظر جون لاينر: علم الدلالة ترجمة مجيد الماشطة وآخرون، ص ٧٣-٨٣.

(٧) ق. م. بيلكين: حول طابع الكلمات المترادفة في اللغة العربية الفصحى، (بحث)، مجلة المورد، م٣، ع١، ١٩٧٤، ص ٥٩ وما بعدها.

(٨) ينظر ابن فارس الصاحبي، ص ٩٧ والسيوطي: المزهر ٣٦٩/١

(٩) إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص ٢١٣.

وقد عرفه في موضع آخر بأنه الكلمة الواحدة التي تعبر عن أكثر من معنى واحد مع محافظتها على لفظها وأصواتها[١].

وإلى هذا ذهب توفيق محمد شاهين حيث يقول فيه هو "ما اتحدت صورته واختلف معناه"[٢].

ويعرفه أولمان بأنه "لفظ واحد ومدلولات عدة"[٣].

وقد ورد في باب الاشتراك لدى ابن فارس معنى الاشتراك: "أن تكون اللفظة محتملة لمعنيين أو أكثر"[٤].

وعرض أنيس لدراسة القدماء للمشترك اللفظي، ووصف المؤيدين والمنكرين لمشترك اللفظي بالإسراف فيما ذهبوا إليه إذ يقول: "وقد عرض القدماء في بحوثهم لهذه الكلمات فأنكرها بعضهم، وتأول ما ورد منها بأن جعل أحد المعنيين حقيقياً والآخر مجازياً، وعلى رأس هذا الفريق ابن درستوية، ولكن الكثرة من علماء اللغة وقد ذهبوا الى ورود المشترك اللفظي، وضربوا له أمثلة كثيرة، وعلى رأس هؤلاء الأصمعي، والخليل، وسيبويه وأبو عبيدة وغيرهم، بل لقد أفرد بعض هؤلاء مؤلفات خاصة سردوا فيها أمثلة المشترك اللفظي، ويظهر ان كلا الفريقين قد أسرف فيما ذهب إليه، وبعد جادة الصواب في بحثه، إذ لا معنى لانكار المشترك اللفظي مع ما روي لنا في الأساليب العربية الصحيحة من أمثلة كثيرة، لا يتطرق إليها الشك، كذلك لا معنى للمغالاة في رواية أمثلة له مع ما في هذا من التعسف والتكلف"[٥]. ومن هنا يمكن رصد موقفه من المشترك اللفظي بأنه موقف وسط معتدل، أي أنه يعترف بوقوع المشترك اللفظي بقدر معقول لا يعد اشكالاً في اللغة، فهو لا ينكر المشترك اللفظي لو ورد أمثلة كثيرة وفي الوقت ذاته لا يرى معنى للمغالاة في رواية أمثلة كثيرة للمشترك اللفظي فيها كثير التعسف والتكلف وذكر في هذا الصدد أمثلة كثيرة للمشترك اللفظي إلا انه رجع عن هذا في موضع حيث يقول: "المشترك اللفظي الحقيقي انما يكون حيث لا نلمح أي صلة بين المعنيين كأن يقال لنا مثلاً ان الأرض هي الكروية الأرضية وهي أيضاً الزكام". وكأن يقال لنا أن الخال هو أخو الأم، وهو الشامة في الوجه، وهو الأكمة الصغيرة، ومثل هذه الألفاظ التي اختلف فيها المعنى اختلافاً بيناً قليلة جداً بل نادرة ولا تكاد تجاوز أصابع اليد عداً"[٦].

---

(١) ينظر إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، ص١٩٢.

(٢) توفيق شاهين: المشترك اللفظي، ص٢٨

(٣) ستيفن اولمان: دور الكلمة في اللغة، ص ١٢٦.

(٤)ابن فارس الصاحبي، ص ٢٦٩.

(٥) إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، ص١٩٢-١٩٣.

(٦) إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص ٢١٤.

وفي الوقت الذي أخذ على المؤيدين والمنكرين للمشترك اللفظي مغالاتهم فيما اتجهوا إليه، فإنه أعجب بطريقة ابن دستورية في الإنكار وأيده في منهجه وعده محقا حين أنكر معظم الألفاظ التي عدت من المشترك اللفظي وجعلها من المجاز قائلاً: "وقد كان ابن درستوية محقاً حين أنكر معظم تلك الألفاظ التي عدت من المشترك اللفظي، واعتبرها من المجاز، فكلمة الهلال حين تعبر عن هلال السماء، وعن حديدة الصيد التي تشبه في شكلها، وعن قلامة الظفر التي تشبه في شكلها الهلال، وعن هلال النعل الذي يشبه في شكله الهلال، لا يصح إذن أن تعد من المشترك اللفظي؛ لأن المعنى واحد في كل هذا وقد لعب المجاز دوره في كل هذه الاستعمالات"(١).

ويذهب المذهب نفسه كذلك على عبدالواحد وافي، حيث يرى أن كلا الفريقين المثبتين والمؤيدين) قد تنكب جادة الحق فيما ذهب اليه ومن التعسف محاولة انكار المشترك انكاراً تاماً وتأويل جميع أمثلته تأويلاً يخرجها من هذا الباب، ذلك أنه في بعض الأمثلة لا توجد بين المعاني التي يطلق عليها اللفظ الواحد أية رابطة واضحة تسوغ هذا التأويل.. غير أنه لم يكثر ورود المشترك في اللغة العربية على الصورة التي ذهب إليها الفريق الثاني.. فمن هذه الأمثلة ألفاظ نقلت عن معناها الأصلي إلى معان مجازية أخرى لعلاقة ما فاعتبرت لذلك من المشترك وهي ليست منه"(٢) وضرب لذلك مثلاً، لفظ الهلال الذي يطلق على هلال السماء وهلال الصيد، وهلال النعل وهلال الاصبع فمن الواضح انه قدوضع في الاصل للدلالة على المعنى الأول، وان اطلاقه على ما غداه من المعاني من قبيل المجاز لوضوح علاقة المشابهة بينها وبين هلال السماء في صورته أو ضآلته وكل ما هنالك أنه قد كثر استخدامه في هذه المعاني، فلم يلاحظ فيها وجه المجاز وأصبح اطلاقه عليها في قوة استخدام الشيء حقيقة(٣).

والمشترك اللفظي هو إحدى الظواهر اللغوية التي اهتم بها اللغويون العرب قديماً وحديثاً، منذ القرن الثاني الهجري، وألفوا كتباً تتعلق بها، ومن بين الكتب التي وصلتنا ولها علاقة بالمشترك اللفظي كتاب مقاتل بن سليمان البلخي (١٥٠هـ) "الأشباه والنظائر في القرآن الكريم" وكتاب أبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ) "الأجناس من كلام العرب وما اشتبه في اللفظ واختلف في المعنى" وكتاب أبي العمثيل الأعرابي (٢٤٠هـ) كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه، وكتاب محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ) "ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد، وكتاب كراع علي بن الحسن الهنائي (٣١٠هـ) (المنجد في اللغة)(٤). وهناك كتب أخرى

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢١٤.

(٢) علي عبد الواحد واقي: فقه اللغة، ص ١٥٨-١٥٩.

(٣) ينظر المرجع نفسه، ص ١٥٩.

(٤) مختار بو لعراوي، مفهوم اللفظ والمعنى في التراث النقدي العربي حتى القرن السابع الهجري، اطروحة دكتوراه، ص ١٠٥.

تطرقت إلى هذه الظاهرة إلى جانب الموضوعات اللغوية الأخرى، منها كتاب "الصاحبي في فقه اللغة" وكتاب "الخصائص" لصاحبه ابن جني، وكتاب "المزهر في علوم اللغة وآدابها" لصاحبه السيوطي (-٩١١هـ) وقد عقد له فصلا بعنوان "معرفة المشترك"، وضرب أمثلة لهذه الظاهرة منها، أنه حكى أن رجلا قال لرؤية: " لِم سماك أبوك رؤبة؟" فقال: "والله لا أدري أبرؤبة الليل، أم برؤبة الخمير، أم بروبة اللبن، أم برؤبة الفرس"(١).

ولهذه الظاهرة "المشترك اللفظي" أسباب أو عوامل أدت إلى تكونها وقد أجملها ابراهيم أنيس على النحو الاتي(٢):

أولا: الاستعمال المجازي، أي الانتقال من الحقيقة الى المجاز، وقد عده أهم العوامل التي يعزى إليها اختلاف المعاني وتغيرها، ورأى أن المجازات تقع من عدة أفراد في البيئة اللغوية في وقت واحد، دون مواضعه او اتفاق بينهم، ورأى أن المجازات التي من عمل الأفراد الموهوبين في شعر ونثر أو جماعة من الناس لا تعد من هذا الباب، وقد عد هذا العامل أحد أسباب نشر المشترك اللفظي في اللغات غير العربية.

وقد ذهب إلى ذلك الكثير من المحدثين، منهم رمضان عبد التواب(٣)، أميل بديع يعقوب(٤)، ونوال كريم زرزور(٥)، وعبد الكريم مجاهد، وقد نص الأخير على ذلك بصراحة بقوله ولعل من الأسباب الرئيسية في وجود المشترك اللفظي هو: "انتقال الألفاظ من معانيها الحقيقية أو الأصلية إلى معنى مجازي بحيث تكتسب الكلمة معنى جديداً يستقر بعد ذلك عن طريق الاستعارة أو المجاز"(٦).

ثانياً: سوء فهم المعنى، وهو نتيجة سوء فهم الأطفال لمعنى الكلمة في البيئات المنعزلة، ثم ينشأ الطفل دون أن يصلح له ما فهمه فيستعمل الكلمات في معنى جديد وهذا إن لم يكن مخالفاً للمعنى الأول كل المخالفة فإن يخالفه بعض الاختلاف ويرى أنيس أنه ليس من السهل التميز بين الكلمات التي اختلفت معانيها بسبب الاستعمال قائلاً: "وليس من السهل التمييز بين الكلمات التي اختلفت معانيها بسبب استعمال مجازي، وبين تلك التي تعددت معانيها بسبب أخطاء الأطفال، على أنه يمكن بوجه عام أن ننسب تغير المعاني في كلمة من الكلمات الى عبث الأطفال حين لا نلحظ علاقة واضحة بين المعنى القديم والمعنى الجديد. وحكمنا في هذه الحالة

---

(١) ينظر ابن فارس: هاجي، ص٩٧-٩٨، ٢٦٩.

(٢) ينظر إبراهيم أنيس: في الهجات العربية، ص ١٩٥، وما بعدها.

(٣) ينظر رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية، ص٣٢٦.

(٤) ينظر أميل بديع يعقوب: فقه اللغة وخصائص العربية، ص١٨٠.

(٥) ينظر نوال كريم زرزور وكاظم فتحي الراوي: احمد بن فارس، علم الدلالة، (بحث) ص ١٤٩.

(٦) ينظر عبد الكريم مجاهد، علم اللسان العربي، ص ٣٤٧-٣٤٨.

مرجح لا مؤكد لأن بعض المجازات المنسية قد نشأت في ظروف لغوية خاصة، ومضى عليها زمن طويل فأصبح من الصعب الكشف عنها"[١].

وقد قال بهذا السبب كذلك من المحدثين عبد الكريم مجاهد، في كتابه "علم اللسان العربي" وقد نص على تفرد أنيس في ذكره لهذا العامل، إذ يقول في ذلك: "وهذا سبب انفرد به الدكتور أنيس حيث يرى من أسباب تغير المعاني واختلافها "سوء فهم المعنى من طفل أو من عبث أطفال"[٢].

ويؤخذ على أنيس أنه لم يعطي أمثلة على زعمه من أن أخطاء الأطفال هي أحد أسباب المشترك اللفظي.

ثالثاً: الاستعارة، أي استعارة اللغة من اللغات الأخرى كلمات تماثل صورتها وان اختلف معناها، وقد سماه بعضهم[٣] الافتراض. ويذكر أنيس هنا في هذه الحالة نرى كلمتين متحدتين في الصورة، مختلفين في المعنى، ولكن كلاً منهما تنتمي في الأصل إلى لغة مستقلة. ويشير إلى أن مثل هذا النوع نادر، وهو وليد المصادفة لكنه قد يود لنا المشترك اللفظي، وضرب أمثلة على ذلك لفظ "البرج" بمعنى الحصن قد استعارته اللغة العربية من اللغة اليونانينة، فليست بلاد العرب تبني الحصون والأبراج.

رابعاً: تغير معنى الكلمة في لهجة من اللهجات، ثم يمر زمن طويل خلاله ينسى المعنى الأصلي حيث تستعمل تلك اللهجة هذه الكلمة في معناها الجديد دون سواه، ويقول محمد توفيق شاهين بهذا الصدد "...فلما اختلف الاستعمال لديهم جاء جامعو اللغة فضموا هذه المعاني بعضها إلى بعض بدون أن يعنوا في كثير من الأحوال بإرجاع كل معنى الى القبيلة التي كانت تستخدمه، وبعض أمثلته - أي أمثلة المشترك - كانت تختلف معانيه كذلك في الأصل باختلاف القبائل، ولكن معانيه المختلفة قد انتقلت فيما بعد إلى لغة قريش، وأصبح يطلق على جميع هذه المعاني. وإذا لاحظنا أن قريشاً كانت تنتقي اللفظ الأرشق والأخف والألطف لتجود به لغتها صدقنا هذا الرأي"[٤]، ومن ذلك ما ذكره السيوطي: "ومن المشترك بالنسبة إلى لغتين: قال في "الغريب المصنف" قال أبو زيد: الألفت في كلام قيس، الحمق، والألفت في كلام تميم: الاعسر، وقال الأصمعي: السليط عند عامة العرب: الزيت، وعند أهل اليمن: دُهن السمسم"[٥].

---

(١)ابراهيم أنيس: في اللهجات العربية، ص ١٩٦.

(٢)عبد الكريم مجاهد: علم اللسان العربي، ص ٣٤٩.

(٣)ينظر رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية، ص ٣٣١ وفريد عوض حيدر: علم الدلالة دراسة بين النظر والتطبيق، ص ١٤١.

(٤)توفيق شاهين: المشترك اللغوي نظرية وتطبيقاً، ص٣٣-٣٥..

(٥) السيوطي: المزهر، ٣٨١/١.

أما رمضان عبد التواب فيرى ان هذه المعاني المجازية قد تكون لغير قبيلة، إذ أن الشك قد يتبادر إلى الذهن في استعمال قبيلة واحدة كل معاني هذا اللفظ، قائلاً: "فبعض هذه المعاني المجازية، التي رويت لنا في بعض الكلمات، نشأت بالتأكيد في بيئات مختلفة غير أن اللغويين لم يوضحوا لنا، إلا في النادر، بيئة هذا المعنى أو ذاك. ومن البعيد أن يظن المرء أن هذه المعاني الكثيرة لكلمة ما كانت تستخدم في العربية في بيئة واحدة"(١).

ويذهب أنيس إلى أن هذه الظاهرة "المشترك اللفظي" قد أثرت في اللهجات العربية: "ويظهر أن هذه الظاهرة قد لعبت دوراً هاماً في اللهجات العربية إذ تغيرت معاني بعض الكلمات في بعض اللهجات دون البعض الآخر لظروف لغوية خاصة، فلما جمعت اللغة قيل لجامعيها ان احدى القبائل تستعمل هذه الكلمة في معنى من هذه المعاني، في حين أن قبيلة اخرى تستعملها في معنى اخر، والحقيقة ان معنى هذا الكلمة قد تغير في لهجة من اللهجات دون أن يطرأ عليه تغير في اللهجة الأخرى"(٢). ومثل على ذلك بكلمة (الهجرس) التي تعني القرد في لغة أهل الحجاز، وتعبر عن الثعلب عند تميم، ولا يكاد يشك في ان الكلمة كانت تطلق على أحد الحيوانين؛ لأن البيئة الصحراوية تناسبه ويكثر فيها أمثاله، ثم أن هذا تغير لظرف من الظروف المجهولة، فأصبح يعني عند قبيلة من القبائل شيئاً آخر غير الشائع ثم جاء جامعوا المعجمات وذكروا معنيين اثنين لهذه الكلمة.

خامساً: هناك كلمات كانت تستعمل في الأصل مختلفة الصورة والمعنى ثم تطور بعض من صورتها حتى ماثلت البعض الآخر، وقد رويت لنا متحدة الصورة مختلفة المعنى. ويقرر أنيس أن اشتراك الصورة في مثل هذه الكلمات لم ينشأ عن اشتراكها في المعنى الأصلي، وإنما نشأ عن تغير في أصوات بعضها، فترتب عليه مماثلة في اللفظ، واختلاف أصلي في المعنى. وقد أخذ على أصحاب المعاجم أنهم خلطوا بين المعاني البعيدة الصلة وأسرفوا وغالوا في جعل بعض المواد من المشترك اللفظي دون معرفة الأصول التي تكونت منها الأصول التي تكونت منها، وقد نال هذا العامل من أنيس عناية فائقة وقد صرح بهذا في قوله: "غير إنا سنعنى هنا بالعامل الأخير من عوامل المشترك اللفظي؛ لأن القدماء لم يشيروا اليه، ولم يفطنوا لإمكان حدوثه، وهو أن بعض الكلمات لم تشترك في اللفظ إلا بعد تطور في أصوات بعضها وأن هذا الاشتراك في اللفظ لم يكن في الحقيقة إلا وليد المصادفة"(٣).

وقد أعطى أنيس لهذه الظاهرة "المشترك اللفظي"أمثلة متعددة، منها كلمة (التغب) فقد روت المعاجم لها معنيان غير ظاهري العلاقة، وهما الوسخ، والدرن، والقحط والجوع، وفسر

---

(١) رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية، ص ٣٣١.

(٢) إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، ص ١٩٧.

(٣) إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص ٢٠١.

ذلك بأنه يعود إلى تطور أصوات أحدهما لظرف من الظروف كأن تكون كلمة (السّغب) قد تطورت في لهجة من اللهجات حتى أصبحت (التغب) مع احتفاظها بمعناها وهو الجوع ثم جاء جامعوا المعاجم ونسبوا معنيين مختلفين لكلمة "التغب" وعدوها من المشترك اللفظي[١].

ويظهر لنا أن أنيس لم يدخل هذه الكلمات التي تكونت عن طريق تطور بعض أصواتها ضمن المشترك اللفظي حيث يقول في كتابه "من أسرار اللغة" ما يبرهن على ذلك: "وليس يكفي للربط بين فعلين مختلفين في المعنى اختلافاً بعيداً، أن يشتركا في اللفظ، فربما كان إحداهما قد مر في أطوار صوتية ترتب عليها أن تصادف الاشتراك في اللفظ بينه وبين غيره، ومن التعسف حينئذ أن تعد مثل هذا المشترك اللفظي الذي يشترط فيه وضوح العلاقة بين المعنيين كالانتقال من الحقيقة الى المجاز أو التطور المعقول في المعنى، وغير ذلك من عوامل المشترك اللفظي"[٢].

أما وجود هذه الظاهرة في القرآن الكريم فلإبراهيم أنيس حديث موجز يظهر وجهة نظره في ذلك، حيث يقول في موضع من كتابه: "أما ما وقع في القرآن الكريم من ذلك المشترك اللفظي فقليل جداً وجله إن لم يكن كله مما نلحظ فيه الصلة المجازية، كالعين للباصرة ولعيون الأرض"[٣].

ويضرب لذلك بمثال فيقول: " ويندر أن تصادفنا كلمة "مثل أمة التي استعملت في القرآن بمعنى جماعة من الناس، وبمعنى الحين في قوله تعالى: "وادكر بعد أمة" وبمعنى الدين في قوله "إنا وجدنا آباءنا على أمة"[٤].

وقد تعرض عدد من الباحثين لدراسة إبراهيم أنيس للمشترك اللفظي، ومن هؤلاء احمد مختار عمر حيث يقول: "وللدكتور إبراهيم أنيس رأي متشدد في موضوع المشترك اللفظي"[٥]-وموقفه هذا يعود - حسب رأي أحمد مختار - إلى أن أنيس يرى أن المشترك اللفظي هو ما تباين فيه المعنيان كل التباين أما إذا اتضح أن أحد المعنيين هو الأصل، وأن الآخر مجاز له فلا يصح أن يعد هذا من المشترك اللفظي في حقيقة أمره[٦].

وقد كان لأحمد مختار عمر بعض الملاحظات على رأي أنيس في هذه الظاهرة قائلا: " وإذا كان لنا من تعليق على رأي أنيس فإنه يتلخص فيما يأتي:

---

(١) ينظر المرجع نفسه، ٢٠١.

(٢) ينظر ابراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص٥٧.

(٣) إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص٢١٥.

(٤) المصر نفسه.

(٥) أحمد مختار عمر: علم الدلالة: ص١٧٧

(٦) ينظر المرجع نفسه: ص ١٧٧-١٧٨.

١ -على الرغم من تضييقه الشديد لمفهوم المشترك اللفظي في كتابة "دلالة الألفاظ" وقصره المشترك الحقيقي على كلمات لا تجاوز أصابع اليد والمشترك بمعناه الواسع على كلمات لا تجاوز العشرات، نجده في كتابه في اللهجات العربية يصرح بأن المعاجم العربية قد امتلأت بها.. وأن ما نشأ من التطور الصوتي يبلغ المئات.

٢ - إنه لم يستقر على وضع واحد بالنسبة لكلمات المشترك التي نشأت عن تطور صوتي فمرة اعتبرها من المشترك ومرة عدّه من الإسراف والمغالاة مجاراة المعاجم العربية في اعتبارها من المشترك وذكر أن الأقرب إلى الصواب أنها من قبيل التطور الصوتي.

٣ - إنه ادعى أن القدماء لم يشيروا إلى التطور الصوتي كعامل من عوامل نشوء المشترك، ولم يفطنوا إلى إمكان حدوثه، وقد سبق أن ضربنا أمثلة كثيرة على هذا النوع من كلام كراع نفسه.

٤ - إنه مزج بين المنهجين الوصفي والتاريخي في علاج هذه الظاهرة، وكان الأولى أن يقتصر على أحدهما"[١].

وأرى أن أحمد مختار عمر قد كان غير مقنع في توصيب بعض سهامه على دراسة أنيس في شأن هذه الظاهرة "المشترك اللفظي" وبالنسبة للملاحظتان الثالثة والرابعة والأولى والثانية كان غير محق؛ لأن الدكتور أنيس قد عد ما نشأ عن التطور الصوتي من المشترك اللفظي من التعسف والمغالاة ولم يدخله ضمن المشترك اللفظي[٢].

ولكن قد كان محقاً في الملاحظتين الثالثة والرابعة، من أنه قد خلط بين المنهجين الوصفي والتاريخي في عرضه ظاهرة المشترك اللفظي وكان عليه أن يختار أحدهما. وإن أحمد مختار عمر أيضاً قد أورد أمثلة كثيرة تماثل هذه الكلمات من كتاب كراع النمل الهنائي[٣].

ووقفت خولة تقي الدين الهلالي عند دراسة إبراهيم أنيس للمشترك اللفظي وذهبت إلى أنه قد جاء عنه رأيان متناقضان في هذا المجال قائلة: "وقد جاء عن الدكتور أنيس رأيان متناقضان في هذا المجال، فقد قال في موضع ما "من التعسف حينئذ أن نعد مثل هذا من المشترك اللفظي الذي يشترط فيه وضوح العلاقة بين المعنيين كالانتقال من الحقيقة الى المجاز أو التطور المعقول المقبول في المعنى، وغير ذلك من عوامل المشترك اللفظي"، ثم يقول في موضع آخر: "إن المشترك اللفظي الحقيقي إنما يكون حين لا تلمح أي صلة بين المعنيين كأن يقال لنا مثلاً: إن الأرض هي الكرة الأرضية وهي أيضاً الزكام"[٤]. ونضيف كذلك "الحقيقة التي

---

(١) أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص ١٧٩.

(٢) ينظر أبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص ٥٧.

(٣) ينظر احمد مختار عمر: علم الدلالة، ص ١٦٠، ١٦١.

(٤) خولة تقي الدين الهلالي:دراسة لغوية في أراجيز رؤبة والحجاج ٣٣٦/١.

لا مفر منها بالتناقض أو غيره، هي أن لكثير من الألفاظ في العربية دلالات متعددة بعضها ذو صلة مجازية وبعضها خلاف ذلك بصرف النظر عن أسباب هذا المشترك"(١).

"وعلى الرأي الثاني للدكتور أنيس فإن المشترك اللفظي يحد باتحاد اللفظ اتحاداً تاماً واختلاف مدلولاته اختلافاً بيناً، ويفضل أن تكون تلك المدلولات حسية بعيدة عن الوصفية. والذي أراه أن جذر المادة اللغوية بصرف النظر عن الحركات هو الأساس في المدلول، ففي قولنا الخالي الذي بمعنى الفارغ لا خلاف بينهما في الشكل مطلقاً في حين أن الأولى جاءت من (خ ل ي) والثانية جاء من (خ ل و) فهل تخرج هاتين الكلتمين من المشترك اللفظي لاختلاف بين الياء والواو وهما حرفان من أصل المادة ومع ذلك لم يصمدا أمام الظرف الصوتي الطارئ، فما بالك بالحركات التي ليست جزءا من مادة الكلمة، ألا يجوز أن يلحقها التطور التصوتي فيغيرها، ولنا في قراءات القرآن الكريم خير مثال إذا نجد الكلمة تقرأ بعدة صور، طوراً يضم الحرف الفلاني وطوراً بكسره وطوراً بفتحة"(٢).

والذي نراه أن إبراهيم أنيس قدم رأي واحد في هذه الظاهرة وهو النص الثاني الذي أوردته خولة الهلالي من كتاب أنيس "دلالة الألفاظ" أما ما نعده رأياً تناقضاً لهذا الرأي فهو كلام على الكلمات التي انتقلت من الحقيقة إلى المجاز، والتي تطورت بعض أصواتها فماثلت كلمات أخرى حيث رفض أن تعد هذه الكلمات ضمن المشترك اللفظي حسب مفهومه له.

التضاد

هو ثالث ظاهرة لغوية تناولها إبراهيم أنيس بالبحث والدراسة، في كتابه "في اللهجات العربية" على نحو موجز. وهي أكثر الظواهر التي دار حولها النقاش والجدل بين المهتمين بالدراسات اللغوية، وقد يعود ذلك إلى طبيعتها الغريبة لدى عدد منهم.

ونذكر من الكتب القديمة التي أفردها أصحابها لجمع ألفاظ الأضداد في العربية وتحمل عنوان "الأضداد"، كتاب الأصمعي (-٢١٦هـ)، وابن السكيت (-٢٤٤هـ)، أبو حاتم السجستاني (-٢٥٥هـ)، وابن الأنباري (-٣٢٨هـ)، أبو الطيب اللغوي (-٣٥١هـ)، غير أن هناك من العلماء من خصص جزءاً من كتاب للحديث من هذه الظاهرة وجمع ألفاظها، ننكر منها: "أدب الكاتب" لصاحبه ابن قتيبة (-٢٧٦هـ) "وفقه اللغة وسر العربية" للثعالبي (٤٢٩هـ)، "والمخصص" لابن سيده (-٤٥٨هـ)، "والمزهر في علوم اللغة" للسيوطي (-٩١١هـ).

وقد اختلف القدماء في وجود هذه الظاهرة في اللغة العربية، فالمؤيدون وهم كثرة منهم أصحاب كتب الأضداد التي ذكرناها آنفاً، ويضاف إليهم من أشار إلى وجود الأضداد في اللغة

---

(١) المرجع نفسه ٣٣٦/١.

(٢) خولة تقي الدين الهلالي: دراسة لغوية في ارجيز رؤية والحجاج ٣٦٦/١-٣٣٧.

العربية نحو قطرب (-٢٠٦هـ)، وابن قتيبة، وابن فارس وغيرهم والمنكرون وهم أقل بكثير من المثبتين نذكر منهم ثعلب (-٢٩١هـ) وابن درستوية (-٣٤٧هـ).

فما هو التضاد؟

أشار سيبويه إلى التضاد في تقسيم الألفاظ والمعاني حيث يقول: "واعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين واختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين"(١).

وقد عرفه الشريف الجرجاني في كتابه "التعريفات" قائلاً التضاد: " هو أن يجمع بين المتضادين مع مراعاة التقابل، فلا يجيء باسم مع فعل، ولا يفعل مع اسم، كقوله تعالى: فليضحكوا قليلاً وليبكوا كثيرا"(٢).

وقد حده أبو الطيب اللغوي تحديداً دقيقاً حيث يقول: "والأضداد جمع ضد، وضد كل شيء ما نافاه نحو البياض والسواد، والسخاء والبخل، والشجاعة والجبن، وليس كل ما خالف الشيء ضداً له، ألا ترى أن القوة والجهل مختلفان وليسا ضدين، وإنما ضد القوة الضعف، وضد الجهل العلم، فالاختلاف أعم من التضاد إذا كان كل متضادين مختلفين، وليس كل مختلفين ضدين"(٣).

وقد عرفه إبراهيم أنيس من اللغويين المحدثين بأنه:"نوع من العلاقة بين المعاني، بل ربما كانت أقرب إلى الذهن من أية علاقة أخرى، فمجرد ذكر معنى من المعاني، يدعو ضد هذا المعنى إلى الذهن ولا سيما بين الألوان فذكر البياض يستحضر في الذهن السواد. فعلاقة الضدية من أوضح الأشياء في تداعي المعاني، فإذا جاز أن تعبر الكلمة الواحدة عن معنيين بينهما علاقة ما، فمن باب أولى جواز تعبيرها عن معنيين متضادين؛ لأن استحضار أحدهما في الذهن يستتبع عادة استحضار الآخر"(٤).

---

(١) سيبويه: الكتاب، ١/٧-٨.

(٢) الشريف الجرحاني: التعريفات، ص ٦٩.

(٣) أبو الطيب اللغوي: الأضداد، ١/١.

(٤) إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، ص ٢٠٧-٢٠٨.

ويرى أنيس أن التضاد فرعاً من المشترك اللفظي[١]، أما القدماء فبعضهم يذهب إلى أن هذه الظاهرة ليست إلا نوعاً من المشترك اللفظي، وقد أثبت السيوطي في صدد الفعل الذي خصصه للأضداد في كتابه "المزهر" هذا الرأي حيث يقول: "هو نوع من المشترك"[٢].

وحيث أنكره بعضهم مثل ابن سيدة (-٤٥٨هـ) الذي يقول: "وكان أحد شيوخنا ينكر الأضداد، وكان ثعلب يقول، ليس في كلام العرب ضد لأنه لو كان فيه ضد لكان محالاً "[٣].

وقد أخذت بهذه الفكرة القائلة بأن التضاد نوعاً من الاشتراك اللفظي، دراسات المحدثين ونذكر منهم عبد الواحد وافي[٤] في "فقه اللغة" وأميل بديع يعقوب[٥] في كتابه "فقه اللغة وخصائص العربية"، وأحمد نعيم الكراعين[٦] في "علم الدلالة بين النظر والتطبيق"، وأحمد مختار عمر[٧] من قضايا اللغة والنحو.

وقد بين صبحي الصالح أن الأضداد ضرب من المشترك قائلاً: "وأربع مئة، من الأضداد ليس بالمقدار العظيم ولا سيما إذا اتضح لنا أن أكثرها يرد بيسر وسهولة إلى ضرب من المشترك اللفظي تنتقل به تلك الكلمات من معنى التضاد إلى معنى الاشتراك"[٨].

ويرى أحد الدارسين المحدثين، وهو محمد حسين آل ياسين في كتابه "الأضداد في اللغة" أن ما ذهب إليه القائلون بأن التضاد نوعاً من الاشتراك اللفظي ما هو إلا إسراف ومغالاة حيث يصرح بذلك في بيانه قائلاً: "والحقيقة أن هؤلاء جميعاً قد أسرفوا فيما ذهبوا إليه من إلصاق الأضداد بالمشترك الصاقاً يقوم على التمحل الذي اصطبغت به أقوال المحدثين، والجدل المنطقي الذي حفلت به أقوال الأقدمين. ونريد أن نلفت النظر إلى انعدام الدقة في هذه المذاهب، ذلك أنه ليس بين المشترك والأضداد من التشابه سوى انصرف اللفظة فيهما إلى أكثر من معنى وبينهما فيما عدا ذلك من عدم التشابه ما بين كل منهما وأي من الظواهر اللغوية الأخرى، وذلك أن أسباب نشأة الأضداد تختلف تماماً عما هي عليه في المشترك، ولا تتفق إلا في مسائل قليلة"[٩] ويرى أيضاً أن إبراهيم أنيس" قد أخطأ حين عدها واحدة يمكن تطبيقها على الظاهرتين"[١٠].

---

(١) ينظر المصدر نفسه، ص ٢٠٨.

(٢) السيوطي: المزهر ٣٨٧/١.

(٣) ابن سيده: المخصص، ٢٥٩/١٣.

(٤) ينظر عبد الواحد وافي: فقه اللغة، ص ١٦١.

(٥) ينظر أميل بديع يعقوب: فقه اللغة وخصائص العربية، ص ١٨١.

(٦) ينظر أحمد نعيم الكراعين: علم الدلالة بين النظر والتطبيق ص ١٢٢.

(٧) أحمد مختار عمر، من قضايا اللغة والنحو، ص ٣٦، وعلم الدلالة، ص ١٦٤.

(٨) صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص ٣٦٠.

(٩) محمد حسين آل ياسين: الأضداد في اللغة، ص ١٠١-١٠٢.

(١٠) المرجع نفسه، ص ١٠٢.

ويبرهن آل ياسين على رأيه قائلاً، "ومن أقرب الأمثلة على هذا ما يقال في الاستحضار الذهني الطبيعي للمعنى المضاد مما لا يتوفر مثله في المشترك، وما يقال في جنوح المتكلم إلى التفاؤل ودرء العين والتهكم والاستهزاء مما يستدعي قلب المعنى الأول والنطق بضده وهو ما لا يتوفر في المشترك أيضاً... وحتى ليعجب الدارس المتصفح للمعجمات اللغوية من امكانية اعتبار كل ألفاظ اللغة من المشترك إذ يندر ان نعثر على لفظة لم تلمسها يد التطور الدلالي فتصرفها إلى معنى آخر مختلف عن الأول من قريب أو بعيد، والأضداد ليست كذلك"(١).

ومن هنا يتضح أن آل ياسين يخالف أنيس في بيانه عن هذه الظاهرة.

ويعد أنيس العوامل التي تكون المشترك اللفظي تصلح أن تكون عوامل في نشأة الأضداد، ومثل على ذلك بكلمة "الهاجد" معناها القائم والساهر وجاء في القرآن الكريم: "ومن الليل فتهجد به نافلة لك*"(٢)، ومعنى الفعل هنا لا يحتمل إلا معنى واحداً وهو السهر غير أنه قد أتى بمعنى النيام في قول المرقش:

سرى ليلاً خيال من سليمي   فأرقني وأصحابي هجود

ورأى أن تفسير التضاد في هذا الفعل لا يكون: " إلا عن طريق الأخطاء التي يمكن أن تنسب إلى الأجيال الناشئة، فقد كان للكلمة معنى واحد، ولكن لقلة شيوعها فهمت في بيئة من البيئات على معنى آخر، ونما هذا الفهم وذاع في الجيل الناشئ، ثم أصبح معترفاً به في اللغة النموذجية الأدبية، فاستعمل القرآن هذه الكلمة بمعنى، واستعملها المرقش بمعنى مضاد للمعنى الأصلي. وقد تم هذا التطور في عصور الجاهلية قبل نشأة اللغة النموذجية وازدهارها"(٣).

وقد أشار إلى دور الخطأ والتصحيف أيضاً عبد الله العلايلي(٤) وما له من وماله من دور في نشأة الأضداد وما له من دور في نشأة الأضداد.

وقد رأى آل ياسين أن إبراهيم أنيس كان صحيح الفكرة في هذا الموضع إلا أنه أخطأ في اختياره المثل ويعبر عن ذلك بقوله: "وبمقدار صحة ما يذهب اليه هذا الباحث من الفكرة، كان خطأ اختياره للمثل؛ لأن صيغة السلب ومعناه متوافران في الفعل (تهجد) "ومن إذا كان لا بد من مثل يلتمس لهذا فيجب واجدوه في مادة (الهجوع) التي ذكر لها ثعلب معنى الجبان ومعنى الشجاع فلجهلنا بحقيقة دلالتها القديمة فنحن نفترض أن الخطأ في استعمال هذه الدلالة قد ولد معنى مضاد أشاع حقبة من الزمن إلى جانب معناها الأول، ثم مات المعنيان بموت اللفظة، لأن

(١) المرجع نفسه، ص ١٠٢.

(٢) إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص ٢٠٨.

(*) سورة لإسراء، آية (٧٩).

(٣) إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، ص ٢٠٨.

(٤) ينظر عبدالله العلايلي، مقدمة لدرس لغة العرب، ص ٢٢٦.

أصواتها وجمودها الاشتقاقي وانعدام ورودها في نص من النصوص المعروفة يوحي كل ذلك بقدمها السحيق في اللغة، بحيث تمثل تاريخاً منقرضاً في دلالة الألفاظ، فإذا صح أن ننسب إلى الاجيال الخطأ في فهم الدلالة، فقد يصح أن يكون في مثل هذه اللفظة"(١).

ورأى أنيس أنه من الممكن أن تضاف إلى العوامل التي تشترك في تكوين المشترك اللفظي والتضاد عوامل أخرى تعد سبباً من أسباب وجود التضاد، لخصها على النحو الآتي(٢):

أولا: التطير: ووضح أنيس مراده بذلك قائلاً: "إن غريزة التفاؤل والتشاؤم من غرائز الإنسان التي تسيطر على عاداته في التعبير إلى حد كبير فإذا شاء المرء التعبير عن معنى سيء، تشاؤم من ذكر الكلمة الخاصة به، وفر منها إلى غيرها فجميع الكلمات التي تعبر عن الموت والأمراض والمصائب والكوارث يفر منها الإنسان ويكنى عنها بكلمات حسنة المعنى قريبة إلى الخير، وأوضح ما تكون هذه الغريزة بين النساء وفي الأوساط التي نالت حظاً ضئيلاً من الثقافة. وأقرب المعاني إلى كلمات التشاؤم، هي أضدادها ممن كلمات التفاؤل، لهذا عبر في اللغة العربية عن الأسود بالأبيض تجنباً لذكر لفظ السواد، وعبر عن المكان المحفوف بالمخاطر بالمفازة"(٣).

ثانياً: التهكم: يلحظ إبراهيم أنيس هذا العامل بصفة خاصة بين الشباب فهم لرغبتهم في الخروج عن القواعد المألوفة في التعبير، وحبهم للتجديد في الكلام وإظهار مهارتهم في تخير الكلمات، يلجأون أحياناً إلى التعبير عن الشيء بكلمة مضادة، هازئين ساخرين، ويغلب أن يكون هذا النوع من التعبير بين الخاصة من الناس، القادرين على التفنن في القول، وعلى كل حال يؤدي آخر الأمر إلى وقوع كلمات متضادة المعنى، ويعزى إلى هذه الظاهرة، وقوع كلمات متضادة مثل (القشيب) التي تعبر عن "الجديد" في غالب الأحيان، وعن "الخلق"في القليل من الأحيان، ومثل يا "عاقل" التي قد تقال للمجنون، وكلمة "سليم" التي قد تقال للملدوغ"(٤).

وكما ذهب أيضاً نفس المذهب تمام حسان الذي يرى في كتابة الاصول علامة الضربة في الوان اخرى من الاضداد والمجاز المرسل فيقول: "وكذلك ما يعود إلى التحرز والتوفير نحو البصير للأعمى والمبصر، والأبيض للأسود وضده فذلك لا يعود إلى أصل الوضع وانما يعود

---

(١) محمد حسين آل ياسين: الأضداد في اللغة، ص ١٦٤-١٦٥.

(٢) ينظر إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، ص ٢٠٨ وما بعدها.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٨ وقد تحدث عن هذا العامل ابن الأنباري، ومثل عليه بأمثلة متعددة منها، امرأة بلهاء، إذا كانت ناقصة العقل وإذا كانت كاملة العقل، فكأنهم خافوا على كاملة العقل من أن تصاب بالعين فلجأوا إلى درء ذلك بتسميتها بالبلهاء.
ينظر الأنباري: الأضداد ص ٢٥٧، وينظر ٢٥٨، وتابعه في ذلك بعض المحدثين منهم رمضان عبد التواب: فصول في فقه اللغة، ص ٣٤٥، وفريد عوض حيدر: علم الدلالة دراسة بين النظر والتطبيق، ص ١٥٣.

(٤) إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، ص ٢٠٩.

إلى ظروف الاستعمال، فشأنه إذا شأن المجاز المرسل الذي يقوم على علاقة غير المشابهة وهي هنا علاقة التضاد"[١].

ويعلق آل ياسين على تفسير أنيس لهذا العامل قائلاً: "ويرجع أحد الباحثين كثيراً من الأضداد التي تفسر بعامل التهكم والاستهزاء إلى رغبة الشباب بصفة خاصة.. ولعل هذا الباحث قد بعد عن الدقة، من حيث إن اللغة ليست موقوفة على الشباب دون غيرهم في الاستعمال والتجديد بل ربما كان الأمر معكوسا فالخطباء هم من كبار القبيلة وشيوخهم وكذلك الكهان والشعراء في الغالب، وهؤلاء هم صانعوا اللغة في القبيلة، فخصوصية الشباب غير واردة أصلاً في هذا الصدد، هذا من جهة ومن جهة أخرى نتساءل متى كانت اللغة العفوية لتي تنطلق بها بديهة القوم تنتظر مثل هذا التصميم المسبق على الخروج عن القواعد المألوفة في التعبير، وإذا كان هناك أعداد للخروج عن القواعد المألوفة فلماذا لا يشمل هذا جميع مسائل اللغة وقواعدها وبنيتها وصرفها واستعمالاتها الخاصة، وما إلى ذلك ولم تقف رغبة في هذا عند ألفاظ السخرية والتهكم والاستهزاء؟"[٢].

وقد تابع أنيس في هذا الموضوع الكثير من المحدثين ونذكر منهم، رمضان عبد التواب[٣]، وفريد عوض حيدر[٤] ومثل عليه بكلمة "التعزيز" فأصل هذه الكلمة في العربية التعظيم، ومنه قوله تعالى: "لتؤمنوا بالله ورسوله وتعزروه وتوقروه*" غير أنها تستعمل في معنى التأديب والتعنيف واللوم، تهكماً بالمذنب واستهزاء به ويرى إبراهيم أنيس: "إن عاملي التطير والتهكم مرتبطان أحدهما بالأمر بعض الارتباط، وأن التضاد في معنى الكلمة قد يفسر تبعاً لعامل التطير مرة، ويفسر تبعاً لعامل التهكم مرة أخرى؛ لأن الظروف الاجتماعية التي مهدت لتطور معاني الكلمات كثيرة ومعقدة"[٥].

ويوافق أنيس في هذه الرؤية محمد حسين آل ياسين فيرى أنه نوازع التفاؤل والتشاؤم والتطير والتهكم والاستهزاء وواضح أنها جميعها مشاعر مرتبطة الواحدة منها بالأخرى ارتباطاً وثيقاً في نفس الإنسان، إذ قد يكون التضاد لفظياً بسبب عامل التطير وقد يكون بسبب عامل التهكم، لأن الظروف الاجتماعية التي مهدت لهذه اللفظة أن تسلك هذه الطريق المتنوعة والمتعددة"[٦].

---

(١) تمام حسان: الأصول، ص٣٣٥.

(٢) محمد حسين آل ياسين: الأضداد في اللغة، ص ١٦٩.

(٣) ينظر رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية، ص ٣٤٩.

(٤) ينظر فريد عوض حيدر: علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية، ص ١٥٣.

(*) سورة الفتح، آية، (٩).

(٥) إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، ص ٢٠٩-٢١٠

(٦) ينظر محمد حسين آل ياسين: الأضداد في اللغة، ص ١٦٨.

ثالثاً: الإبهام في المعنى الأصلي وعمومه

يرى إبراهيم أنيس أن هذا العامل: " قد يؤدي إلى التضاد لأن المعنى الأصلي للكلمة يكون عاماً غير محدود، ثم يتحدد معناه مع الزمن، ولكن في تطوره وتحدد معناه قد يتخذ طريقين متضادين ، يترتب على هذا أن نجد الكلمة الواحدة يتخصص معناها في لهجة من اللهجات بشكل خاص يضاد الشكل الذي اتخذته الكلمة في لهجة أخرى[١]. ويمثل على ذلك بقوله: "وخير مثل لهذا قصة الملك الذي قال للإعرابي :ثب" يريد اجلس، فوثب الإعرابي ودق عنقه لأنه لم يكن يعرف معنى "الوثب" إلا ضفر، فالتضاد هنا بين "وثب" في لهجة الشمال، ومعناها في لهجة حِمير نشأ عن تحدد المعنى وتخصصه بشكل خاص في لهجة"[٢]. ومثل عليه أيضاً بكلمة "القرء" بمعنى الطهر عند أهل الحجاز والحيض عند أهل العراق وقد بنى الفقهاء أحكاماً مختلفة تبعاً لاختلاف المعنى، وقد أعطى أنيس أمثلة متعددة لهذا العامل.

---

(١) إبراهيم أنيس في اللهجات العربية: ص ٢١١-٢١٢.

(٢) المصدر نفسه: ص ٢١٢.

ويتابعه في ذلك عدد من المحدثين، أميل بديع يعقوب[١] وأحمد مختار عمر[٢]، وأحمد نعيم الكراعين[٣]، ولفريد عوض حيدر[٤]، ومحمد حسين آل ياسين حيث جمع طائفة من الأضداد التي يمكن أن تفسر بتخصيص المعنى، وبين كيف تم ذلك، منها القرء، الصريم، الشدفة، وعسعس، الصارخ وغيرها الكثير[٥].

وقد تنبه العلماء القدامى العرب إلى هذا العامل فقالوا: "إذا وقع الحرف على معنيين متضادين فالأصل معنى واحد، ثم تداخل الاثنان على جهة الاتساع فمن ذلك الصريم، يقال لليل صريم، وللنهار صريم، لأن الليل ينصرم من النهار، والنهار ينصرم من الليل: فأصل المعنيين من باب واحد وهو القطع، وكذلك الصارخ: المغيث، والصارخ المستغيث، سيما بذلك؛ لأن المغيث يصرخ بالإغاثة، والمستغيث يصرخ بالاستغاثة، فأصلهما من باب واحد"[٦].

ويرى أنيس أن المصادفة قد تكون أحد الأسباب التي كونت بعض الأضداد قائلاً: "فقد يترتب على التطور الصوتي في كلمة ما، أن تصبح مماثلة في لفظها لكلمة أخرى مضادة في المعنى، فكلمة (الجون) التي تعبر عن الأبيض قد انحدرت من أصلين لا علاقة بينهما إذ يظهر أن الجون التي تعبر عن السواد، قد اشتقت أولاً من الفعل (جن) بمعنى ستر، وهو الذي يستعمل في مثل (جن الليل) أي أظلم.

فهذه المادة تعبر أصلاً عن معنى الظلمة، "ثم تطورت أصواتها بتأثير عامل المخالفة (Dissimilation) فقلب أحد النونين إلى صوت مشابهه وهو الواو، وبذلك التبس الجون المنحدر من مادة "جن" ، بالجون التي تعبر أصلاً عن النور"[٧].

ومن هنا نرى أنيس يعترف صراحة بأن للمصادفة دوراً كبيراً في تكوين بعض الأضداد.

وقد تابعه في هذا الملحظ صبحي الصالح حيث يقول: "وكما رأينا في بحث المشترك اللفظي أن بعض المصادفات المحضة قد تغير معنى لفظ ما وتستعمله في غير المراد الأصلي البدائي، نرى كذلك في بحث التضاد باعتباره ضرباً من المشترك صورا من هذه المصادفات تكون بعض الأضداد"[٨].

---

(١) ينظر إميل بديع يعقوب: فقه اللغة وخصائص العربية، ص ١٨٣.

(٢) ينظر أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص ٢٠٧.

(٣) ينظر أحمد نعيم الكراعين: علم الدلالة في النظر والتطبيق، ص ١٢٧

(٤) فريد عوض حيدر: علم الدلالة دراسة نظرية تطبيقية، ص ١٥٤.

(٥) ينظر محمد حسين آل ياسين: الأضداد في اللغة، ص١٣٩-١٤٨.

(٦) السيوطي: المزهر، ٤٠٤/١.

(٧) إبراهيم أنيس في اللهجات العربية، ص٢١٣-٢١٤.

(٨) صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة، ص ٣٦٢.

كما ذهب أيضاً نفس المذهب بيار غيرو الذي رأى أن الانمساخات الناشئة عن التحول الصوتي والدلالي تؤدي إلى ظهور كلمات قد تختلط معانيها فيما بينها في السياق، فيؤدي ذلك إلى تصادم وصراع جنسين، يطلق على احداهما أنه من الأضداد(١).

كما أرجع بعض علماء اللغة العرب ظاهرة التضاد في تكونها إلى عوامل أخرى لم نجد لها ذكراً عند أنيس، ومنها: الأسباب الصرفية فقد تقع الألفاظ موقع الضدية نتيجة لسبب صرفي، ومن ذلك ما ذكره د. وافي حيث يقول: "وقد تأتي بعض الأضداد من عوارض تصريفية، وذلك بأن تؤدي القواعد الصرفي إلى أن تتفق لفظتان متقاربتان في صيغة صرفية واحدة، فينشأ عن ذلك لبس في معنى الصيغة المشتركة يؤدي إلى عدها من باب الأضداد وهي ليست منه في شيء"(٢).

وذهب مذهبه في ذلك عدد كبير من المحدثين منهم، إميل بديع يعقوب(٣)، رمضان عبد التواب(٤)، وفريد عوض حيدر(٥)، وأحمد نعيم كراعين(٦)، عبد الكريم مجاهد حيث يرى أن الألفاظ قد تقع موقع الضدية نتيجة لسبب صرفي كالتعدية مثلاً في "أشكيت الرجل أتيت إليه ما يشكوني فيه وكذلك إذا رجعت له من شكايته إلى ما يجب" فالتعدية بالهمزة رجعت على اللفظ بالضدية فأصبحت أشكى تدل على أنني فعلت شيئاً جعله يشكوني من أجله، وقد تدل على أنني أزلت شكواه"(٧).

ومن العوامل كذلك الاقتراض من اللغات المجاورة(٨)، ويشير إلى ذلك أحمد مختار عمر فيقول: "ومن أسباب نشوء الأضداد واقتراض العرب بعض الألفاظ من اللغات المجاورة لهم، ولما كان معناها الأصلي قد تختلف إيحاءاته فقد أدى ذلك إلى التضاد في العربية"(٩).

وأعطى مثالاً لذلك كلمة "جلل" فهي عند Giese أن العربية أخذتها منن العبرية، وهي فيها بمعنى دحرج، والشيء المدحرج يكون ثقيلاً أحياناً وخفيفاً أحياناً أخرى، وقد اعتمدت العربية على هذين الإيحائين المتضادين للكلمة الواحدة، وأعطتها معنيين متضادين هما عظيم

---

(١) ينظر بيارغيرو: علم الدلالة، ص ٨٤، ٨٥.

(٢) علي عبدالواحد وافي: فقه اللغة، ص١٦٤.

(٣) ينظر أميل بديع يعقوب: فقه اللغة، ص ١٨٤.

(٤) ينظر رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية، ص ٣٥٢-٣٥٣.

(٥) ينظر فريد عوض حيدر: علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية، ص ١٥٠-١٥٦.

(٦) ينظر أحمد نعيم الكراعين: علم الدلالة بين النظر والتطبيق، ص ١٢٦.

(٧) عبد الكريم مجاهد: الدلالة اللغوية عند العرب، ص١٣٠.

(٨) ينظر ربحي كمال: التضاد في ضوء اللغات السامية، ص٣٥، ٦٩.

(٩) أحمد مختار عمر، ص٢٠٤ -٢٠٥.

وحقير، ويؤيد ذلك ما ذكره ربحي كمال من أن معنى الكلمة في العبرية معنيين متضادين هما: الكتلة الصغيرة والحجر الكبير الثقيل[١].

وهذا السبب أظهره أحمد مختار عمر وقد تابعه في ذلك بعض المحدثين نحو فريد عوض حيدر[٢]، محمد نور الدين المنجد[٣].

ووقف إبراهيم أنيس عند كتاب الأضداد لابن الأنباري، وحكم على ابن الأنباري بالتعسف والتكلف، بأن استعرض أمثلة منه ورأى أنه تعسف فيها من حيث اختيارها وتأويل معانيها حتى بلغ به هذا التعسف ليجعل منها كلمات متضادة[٤]. ومن هذه الكلمات (عسعس الليل) حيث زعم ابن الأنباري معناها أقبل وأدبر، وقد حاول أن يفسر عسعس في القرآن الكريم على المعنيين، وفي هذا من التكلف ما فيه، لأن قوله تعالى: "والليل إذا عسعس، والصبح إذا تنفس"[*] لا يحتمل إلا معنى واحداً، وهو أدبر فقط، وكذلك ما زعمه أن الند يستعمل بمعنى المثل والضد وكلمة (الإسرار) التي يرى أن معناها الإظهار وكلمة (البين) التي يزعم أن لها معنيين البين والوصل وكلمات أخرى[٥]، ورأى أنيس أن ابن الأنباري جعل من الكلمات المصحفة كلمات متضادة، ومقابل هذا التعسف الذي رآه عند ابن الانباري، ووصف موقف ابن سيده والسيوطي بالاعتدال في هذه الظاهرة لأنهما لم يسرفا في تلمس العلاقة بين الكلمات[٦].

واكتفى أنيس من دراسة التضاد بالقدر الذي أشرنا إليه وقدم رأيه الصريح في هذه الظاهرة وهذا نص رأيه: "نكتفي بهذا القدر في الحديث عن الأضداد لأن ما روى عنها من الشواهد يعوز أكثره النصوص القوية وحين نحلل أمثلة التضاد في اللغة العربية، ونستعرض جميعاً، ثم نحذف منها ما يدل على التكلف والتعسف في اختيارها، يتضح لنا: أن ليس بينها ما يفيد التضاد بمعناه العلمي الدقيق إلا نحو عشرين كلمة في اللغة، ومثل هذا المقدار الضئيل من كلمات اللغة لا يستحق عناية أكثر من هذا، لا سيما وأن مصير كلمات التضاد إلى الانقراض من اللغة، وذلك بأن تشتهر بمعنى واحد من المعنيين مع مرور الزمن"[٧].

وقد كان أنيس في ذلك متابعاً لمنصور فهمي[٨] الذي درس هذه الظاهرة بمقالة ضافية مستوعبة.

---

(١) ينظر أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص ٢٠٥.

(٢) ينظر فريد عوض حيدر: علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية، ص ١٥٣.

(٣) ينظر محمد نور الدين المنجد: التضاد في القرآن الكريم، ص ٥٨.

(٤) ينظر إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، ص ٢٠٤-٢٠٥.

(*) سورة التكوير، آية، (١٧-١٨).

(٥) ينظر إبراهيم أنيس في اللهجات العربية، ص ٢٠٥-٢٠٧.

(٦) ينظر نفسه، ص ٢٠٧.

(٧) إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص ٢١٥.

(٨) ينظر منصور فهمي: الأضداد (مقالة): مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، ج٢، ١٩٣٥، ص ٢٣٧.

وقد أكد أنيس فكرته السابقة الذكر في موضع آخر إذ يقرر: "وقد برهنت دراستنا للترادف في اللغة العربية أنه إذا طبقت الشروط التي يراها المحدثون لتحقيق الترادف فسنرى أن ما تشتمل عليه لغتنا عدد مقبول لا يعد أشكالاً في اللغة. وكذلك الشأن في ألفاظ التضاد فقد بحثها الدكتور منصور فهمي في أحد أعداد مجلة المجمع وانتهى من بحثه إلى أن عدد الكلمات التي تعد من التضاد بحق لا تكاد تجاوز عشرين كلمة"(١).

ويذهب آل ياسين أن ظاهرة التضاد ليس أصلا في الوضع وإنما دعت إليه دواع مختلفة(٢)، وقد بيّن كثيراً منها إبراهيم أنيس ولو حاولنا تطبيق التعريف الذي أوردناه لأبي الطبيب اللغوي على مجموع الأضداد تطبيقاً صحيحاً بعيداً عن الغلو والتعسف: "لتضاءل عدد هذه الألفاظ حتى لا يبقى منها إلا الشيء القليل الذي يعبر عن آثار المراحل التاريخية التي مرت بها اللغة"(٣).

وقد تعرض لهذه الظاهرة من العلماء الغربيين بالمر(٤).

(١) إبراهيم أنيس: حول بحث المرحوم الأستاذ أحمد أمين "اقتراح ببعض الإصلاح في متن العربية"، ج١٨، مجلة مجمع اللغة العربية، ١٩٦٥.

(٢) ينظر محمد حسين آل ياسين: الأضداد في اللغة، ص ١٠٣-١٠٤.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) بالمر: علم الدلالة، ص ١٢٢-١٢٥.

خامساً: الحقيقة والمجاز عند إبراهيم أنيس

الحقيقة لغة: جاء في لسان العرب "أحققت الشيء، أي أوجهته وحق الشيء إذا ثبت وتحقق عنده الخبر أي صح وكلام محقق أي رصين"[١].

ويقول ابن فارس في معنى الحقيقة، إن الحقيقة من قولنا: حق الشيء إذا وجب، واشتقاقه من الشيء المتحقق وهو المحكم"[٢]. ويعرف ابن جني الحقيقة بأنها "ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة"[٣].

وقد حده كذلك عبد القاهر الجرجاني بقول: "كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضع- وإن شئت قلت: في مواضعة وقوعاً لا تستند فيه إلى غيره"[٤].

ويقال هي كل لفظ يبقى على موضوعه، أو ما اصطلح الناس على التخاطب به، وفي الاصطلاح هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له[٥].

أما اصطلاحاً:

فهي الكلام الموضوع موضعه الذي ليس باستعارة، ولا تمثيل ولا تقديم ولا تأخير كقول القائل: "أحمد الله على نعمه وإحسانه"[٦]. فإن كل لفظة من الألفاظ هنا استخدمت استخداماً حقيقياً، أي في موضعها الأصلي الذي وضعت له في أصل اللغة.

وتعرف الحقيقة عند المعاصرين بأنها "الدلالة الأصلية للفظ والمسؤول عنها هو الواضع الأول للغة"[٧].

والملاحظ أن التعريفات السابقة جميعها تتفق على أن الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له.

أما إبراهيم أنيس فقد عرف الحقيقة تعريفاً مختلفاً لما سبق آنفاً إذ يقول فيها: "ذلك اللفظ الذي قد يشيع استعماله في جيل من الأجيال للدلالة على أمر معين، وكلما ذكر اللفظ في جيل من الأجيال للدلالة على أمر معين، وكلما ذكر اللفظ خطرت نفس الدلالة في الأذهان دون غرابة أو دهشة"[٨].

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة (حقق).

(٢) ابن فارس: الصاحبي، ص ١٩٦-١٩٧.

(٣) ابن جني: الخصائص، ٤٤٢/٢، وينظر ابن الأثير المثل السائر، ٥٨/١.

(٤) عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، تحقيق ه. رتير، ص٣٢٤.

(٥) ينظر الشريف الجرجاني: التعريفات، ص ٨٠ وعلي البدري: علم البيان في الدراسات البلاغية، ص ١٤٩.

(٦) ابن فارس: الصاحبي، ص ١٩٧.

(٧) عبد الحميد أبو سكين: نظرات في دلالة الألفاظ ص: ١٠١.

(٨) إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص ١٣٠.

أما المجاز:

لغة:

من مادة (جوز) وجزت الطريق، وجاز الموضع جوزاً ومجازاً أي سار فيه وسلكه(١).

ويعرفه السكاكي بأنه: "الكلمة المستعملة في معنى معناها بالتحقيق استعمالاً في ذلك بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة من إرادة معناها في ذلك النوع"(٢).

وإذا رجعنا إلى كتاب "أسرار البلاغة" لعبد القاهر الجرحاني، نجد فيه التعريف التالي ينص على أن "المجاز مفعل من جاز الشيء يجوزه إذا تعداه، وإذا عدل باللفظ عما يوجبه أصل اللغة وصف بأنه مجاز على معنى أنهم جازوا به موضعه الأصلي أو جاز هو مكانه الذي وضع فيه أولاً"(٣).

أو هو: "كل كلمة أريد بها غير ما وضعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول، وقل هي كلمة جزت بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له من غير أن تستأنف فيها وضعاً لملاحظة بين ماتجوز بها إليه وبين أصلها الذي وضعت له في وضع واضعها"(٤).

وقد حده قبلهم ابن جني، بأنه ما كان ضد الحقيقة(٥). أما ابن فارس فيرى أن المجاز "من جاز يجوز إذا استن ماضيا..، هذا هو الأصل، ثم يقول:يجوز أن يفعل كذا، أي ينفذ ولا يرد ولا يمنع"(٦).

وأراد به الشريف الجرجاني "ما جاوز وتعدى عن محله الموضوع له إلى غيره لمناسبة بينهما، إما من حيث الصورة أو من حيث المعنى اللازم المشهور، أو من حيث القرب والمجاورة، كاسم الأسد للرجل الشجاع"(٧).

أما اصطلاحاً:

بقول ابن فارس فيه: "وتقول: "عندنا دراهم وضح وازنة، وأخرى تجوز جواز الوازنة" أي أن هذه وإن لم تكن وازنة فهي تجوز مجازها وجوازها لقربها منها تأويل قولنا مجاز أي إن

---

(١) ينظر ابن منظور: لسان العرب، مادة (جوز)

(٢) السكاكي: مفتاح العلوم، ص ١٥٣.

(٣) عبد القاهر الجرجاني: اسرار البلاغة، ص ٣٦٥.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٢٥-٣٢٦.

(٥) ينظر ابن جني: الخصائص، ٤٤٢/٢. وينظر شفيق جبري المجاز في لغة العامة: مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ج٤، م ٤٧، ص ٧٢٣.

(٦) ابن فارس: الصاحبي، ص ١٩٧.

(٧) الشريف الجرجاني: التعريفات، ص ١٧٩.

الكلام الحقيقي يمضي لسننة لا يعترض عليه، وقد يكون غيره يجوز جوازه لقربه منـــه، إلا أن فيه من تشبيه واستعارة وكف ما ليس في الأول"(١).

ويعرفه أحد الدارسين المحدثين بأنه "هو ما أريد به غير المعنى الموضوع له في أصل اللغة"(٢).

ويقول حلمي خليل، من المحدثين، في شأنهما الحقيقة والمجاز ما يلي:"التعبير الحقيقـــي المحض هو الذي يقف بألفاظ اللغة عن دلالاتها الأصلية الوضعية، واستخدام الألفاظ بأوضاعها الأصلية يضيف من قدرة اللغة على التعبير عن الفكر والمعاني المختلفة، إذ المعـــاني متغيـــرة ومتجددة دائماً، بينما الألفاظ في نهاية الأمر محدودة مهما بلغ عددها، لذلك يلجأ الناس والأدبـــاء منهم بوجه خاص إلى الخروج بالألفاظ عن أوضاعها الأصلية الحقيقية إلى أوضاع أخرى ذات دلالات جديدة يحملونها لتلك الألفاظ وهذا ما اصطلح على تسميته بالمجاز"(٣).

أما المعاني المجازية فهي كل المعاني التي انحرفت عن المعـــاني الحقيقيـــة الصـــرفية للألفاظ إلى معان أخرى فنية بيانية تسمى المعاني المجازية، كالتشـــبيه والاســـتعارة والمجـــاز المرسل"(٤).

وعلى ذلك فالمجاز هو استعمال اللفظ لغير ما وضع له، وأول من تجابه هذا النحو أبـــو عبيدة معمربن المثنى (٢٠٩هــ) وذلك في كتابه "المجاز ي غريب القرآن" فيســـتعمل المجـــاز قاصداً به الوجه الذي يخرج عليه الكلام، وما يحسن أن يقال في تفسيره. وقد ركز فـــي كتابـــه المذكور على بيان الصورة الفنية والأدبية والبلاغية التي وردت في القرآن الكريم(٥).

أما إبراهيم أنيس فيعرف المجاز في كتابه "دلالة الألفاظ" بقوله: ذلك اللفظ الذي انحرف به الاستعمال في مجال آخر، فأثار في الذهن غرابة أو طرافه... وتلزمه تلك الغرابة أو الطرافة في الاستعمال زمناً ما بعده قد يفقدها، ويصبح من الألفة والذيوع بحيث تنسى مجازيته ويصير من الحقيقة"(٦).

وبعدما استعرضنا التعريفات التي قيلت في المجاز والحقيقة يجدر بنا الإشارة إلـــى أن سيبويه من القدماء كانت تشكل "النواة" التي استنبت منها دوحة المجاز.

---

(١) ابن فارس: الصاحبي، ص ١٩٧-١٩٨.

(٢) عبد الحميد أبو سكين:نظرات في دلالة الألفاظ، ص ١٠١.

(٣) حلمي خليل: المولد في العربية، ص ١٠٠.

(٤) تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ص ٣٢٠.

(٥) ينظر ابو عبيدة معمر بن المثنى: المجاز في غريب القرآن: ص، عبد الكريم مجاهد: الدلالة اللغوية عند العرب، ص ١٤٨.

(٦) إبراهيم أنيس\: دلالة الألفاظ، ص ١٣٠.

فسيبويه لم يسم المجاز باسمه فقد كان تعبيره عن الأساليب المجازية بلفظ الاتساع، يعد إرهاصا إلى تلك التسمية، ومن تلك اللمحات ما يذكره في "باب جرى مجرى الفاعل الذي يتعدى فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى" ومن ذلك قولك: "يا سارق الليلة أهل الدار).
(يا سارق الليلة أهل الدار) وتقول على هذا الحد سرقت الليلة أهل الدار فتجري الليلة على الفعل في سعة الكلام، كما قيل: صيد عليه يومان، وولد له ستون عاماً فاللفظ يجري على قوله: هذا معطى زيد درهماً، والمعنى إنما هو في الليلة، وصيد عليه في يومين غير أنهم أوقعوا الفعل عليه لسعة الكلام[١]. ويعد منه كذلك قول الله تعالى: "بل مكر الليل والنهار" فالليل والنهار لا يمكران ولكن المكر فيهما، ويشير إلى قول العرب لمن يوثق به اجتمعت أهل اليمامة، لأنة يقول في كلامه اجتمعت اليمامة، يعني أهل اليمامة، فأنث الفعل في اللفظ إذ جعله في اللفظ اليمامة، فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه في سعة الكلام[٢].

ويذكر محمد بدري عبد الجليل بهذا الصدد أن سيبويه يقرن هذه التسمية (السعة) بالإيجاز والاختصار فيتحدث عن باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام، والايجاز والاختصار"[٣] ومن ذلك قوله تعالى: "وأسال القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها"[٤] فيقول: "إنما يريد أهل القرية فاختصر وعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان هاهنا"[٥].

وسار على نهج سيبوية الفراء والمبرد فقد أطلق كلاً منهم على المجاز التوسع أو الإتساع والإيجاز والاختصار، إذ لم يرد هذا المصطلح في مؤلفاتهم، مع أنها لم تكن خالية من التأويلات والتحليلات المجازية التي شملت المجاز المرسل والعقلي والاستعارة[٦].

وممن تحدثوا عن المجاز من القدماء كذلك، أبي عبيدة معمر بن المثنى (٢٠٩هـ(في كتابه (مجاز القرآن) فكان المجاز مستخدماً للمرة الأولى في بحث بلاغي ولغوي في بداية القرن الثالث الهجري[٧] ومع أنه لم يرد به المعنى الاصطلاحي دائماً كان يعني عنده التفسير والمعنى

---

(١) ينظر سيبويه: والكتاب، ٨٩/١، ١٧٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٣ وما بعدها.

(٣) المصدر نفسه ٢١١/١، سورة يوسف: آية ١٢

(٤) محمد بدري عبد الجليل: المجاز وأثره في الدرس اللغوي، ص ٤١-٤٢ وسمير أحمد معلوف: حيوية اللغة بين الحقيقة والمجاز، ص٢٧٤-٢٧٥، ٢٨١.

(٥) ينظر المرجع نفسه، ص ٤١-٤٢ وسمير احمد معلوف: حيوية اللغة بين الحقيقة والمجاز ص ٢٧٤-٢٧٥، ٢٨١، ٢٨٢، ٣٥٧-٣٦٥.

(٦) ينظر حميد ادم تويني: مع مؤيدي المجاز ومنكريه، مجلة مجمع اللغة العربية الأردن، ٣٧٤. ك٢، حزيران ١٩٨٥، ص ٦٨.

(٧) ينظر عبد العظيم المطعني: المجاز في اللغة وفي القرآن بين مجوزيه ومانعيه، ص ٣٧، ومحمد عبد الغني حسن: القرآن بين الحقيقة والمجاز والإعجاز، ص ٦. شوقي ضيف البلاغة تطور وتاريخ ص ٢٩. وأبو عبيدة مجاز القرآن ١٩:١.

والغريب والتقدير والتأويل[١] ونجده يبين فيه الصور الفنية والأدبية والبلاغية التي جـاء بهـا القرآن الكريم، مما يتفق وطبيعة العربية في التعبير مثال ذلك قوله "ومن المجاز ما حذف فيـه معتمر قال:"واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا يها" فهو محذوف فيه مضـمر مجـاز مرسل أهل القرية ومن في العير"[٢].

وترى ميسون شوا في هذا المضمار أنه يكفي من أبي عبيدة تفطنه إلى خروج المعنى عن حقيقته، ففي هذا إقرار بوجود ثنائية الحقيقة والمجاز أو الأصل والفرع، لأن في ذهنه تفكيراً مجازياً، وكذلك في شرحه وتحليله وتضيف أيضاً في شأن المجاز عند أبي عبيدة أنه لم يدقق في التسميات، إذ لم يعن بالمجاز عناية منظر ومدقق ومقعد، بل كان مطبقاً محللاً ودارساً ومفسـراً تفسيراً مجازياً، ليتوافق النص القرآني والتحليل والتفكير المنطقي والعادات، من دون الإشـارة إلى التسمية أحياناً ووضع التسميات والمصطلحات في غير موضعها أحياناً أخرى"[٣].

والجاحظ (٢٥٥ هـ) كذلك من العلماء الذين تعرضوا لهذا الموضوع، ولكنه لم يدرجه أو يفصله تحت عنوان كعادته في نهج "البيان والتبين"[٤]. استعمال المجاز بالمعنى المقابل للحقيقة الذي به وبأشباهه تتسع اللغة ومن تلك النصوص ما يذكره في المجاز والتشبيه بالأكل وهو قول الله عز وجل:"إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً"[٥] وقوله تعالى عز اسمه "أكالون للسحت"[٦] وقد يقال لهم ذلك، وإن شربوا بتلك الأموال الأنبذة ولبسوا الحلل، وركبوا الدواب، ولـم ينفقـوا منها درهماً واحداً في سبيل الأكل، وقد قال الله عز وجل: "إنما يأكلون في بطونهم ناراً"[٧] وهذا مجاز آخر"[٨].

ويشير في موضع آخر إلى المجاز الذي وقع في كلمة (الذوق) هو قول الرجل اذا بـالغ في عقوبة عبده (ذق) وكيف ذمته؟ وكيف وجدت طعمه؟ وقال عز وجل: "ذق إنك انت العزيـز الكريم"[٩]. وقال يزيد ابن الصعق:

وإن الله ذاق حلـوم قـبس فمـلا ذات خفتهـا قلاهـا

([١]) ينظر محمد بدري عبد الجليل: المجاز واثره في الدرس اللغوي، ص ٤٣-٤٤ وعبد الكريم مجاهد الدلالة اللغوية عند العـرب، ص ١٤٨، وميسون شوا: الحقيقة والمجاز بين اللغة والبلاغة حتى نهاية القرن السادس الهجري اطروحة ماجسـتير، ص ٢٣ وابـو عبيدة مجاز القرآن ٨/١ وابن جني: الخصائص، ٤٧٧/٢.

([٢]) ميسون شوا: الحقيقة والمجاز بين اللغة والبلاغة، اطروحة ماجستير، ص ٢٣.

([٣]) محمد علي زكي صباغ: البلاغة الشعرية في كتاب البيان والتبيين للجاحظ، اشراف ومراجعة ياسين الأيوبي، ص ٢٤٤.

([٤]) ينظر الجاحظ: الحيوان، ٤٢٥/٥، ٤٢٦، ٢٥٥، ص ٢٥، ٢٨،٢٧.

([٥]) سورة النساء، آية ١٠.

([٦]) سورة المائدة، آية ٤٢.

([٧]) سورة النساء، آية ١٠.

([٨]) الجاحظ: الحيوان، ٢٥/٥.

([٩]) سورة الدخان:آية ٤٩.

فزعم ان الله عز وجل يذوق... وللعرب أقدام على الكلام ثقة بفهم أصحابهم عنهم"[١].

وفي موضع آخر يقول: "وقد جاء في كلام العرب أن يقولوا جاءت السماء اليوم بـأمر عظيم، وقد قال الشاعر:

إذا سقط السماء بأرض قومٍ رعيناه وإن كانوا غضابا

فزعموا أنهم يدعون السماء، وأن السماء تسقط"[٢] ويردف بعدها قائلاً:"ومن حمل اللغة على هذا المركز، لم يفهم عن العرب قليلاً ولا كثيراً وهذا الباب هو مفخر والعرب في لغتهم، وبه وبأشباهه اتسعت"[٣].

ومن هنا يتبين لنا أن الجاحظ يعني بالمجاز هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له على سبيل التوسع من أهل اللغة.

أما ابن قتيبة فيقرر أن للعرب المجازات في الكلام ومعناها طرق القول ومآخذه، وقد تطور البحث المجازي على يده[٤]، إذا كان أكثر تحديداً لكلمة (المجاز) فدخل فيها ما هو مجاز بالمعنى الاصطلاحي البلاغي كالاستعارة والتمثيل والقلب والتقديم والتأخير والحذف والتكرار والاخفاء والإظهار والتعريض والافصاح والكناية والايضاح ومخاطبة الواحد مخاطبة الجميع والجميع خطاب الواحد والواحد الجميع خطاب الاثنين وغيرها التي تدخل في المجاز المرسل، وما هو خارج عليه[٥].

والملاحظ أن ابن قتيبة ربط المجاز بالقرآن الكريم، وحاول أن يوفق فيه بين المجاز والحقيقة حتى لا يتعارض المجاز ومنطق العقل والحقيقة، لذا عمد إلى تخريج الشواهد القرآنية تخريجاً مجازياً لابعادها عن الاصطدام بالحقيقة، فبهذا كان لابن قتيبة دوراً بارزً في تطور المجاز وتعمق دراسته، فكان لدراسته أهمية لأنها مرتبطة بالفكر الاسلامي إذ دخل الطعن على القرآن الكريم بسببه[٦].

"ثم تطور مفهوم المجاز بعد ذلك "حتى استقر في بيئة اللغويين والبلاغين في القرن الرابع الهجري على تقسيمات محددة ودقيقة، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين الدلالة الأصلية أو

---

(١) الجاحظ : الحيوان، ٥/٣١-٣٢.

(٢) المصدر نفسه، ٥/٤٢٥.

(٣) المصدر نفسه، ٥/٤٢٦.

(٤) شوقي ضيف: البلاغة تطور وتاريخ، ص ٥٩.

(٥) ينظر ابن قتيبة: تأويل مشاكل القرآن : ١٥-١٦ وينظر محمد بدري عبد الجليل، المجاز واثره في الدرس اللغوي، ص ٤٥-٤٦.

(٦) ينر محمد عبد الغني حسن: القرآن بين الحقيقة والمجاز والإعجاز، ص ١٦. وميسون شوا: الحقيقة والمجاز بين اللغة والبلاغة، اطروحة ماجستير، ص ٢٤.

الوضعية للفظ، والدلالة المجازية التي نقل إليها"[١] فابن جني يعقد في خصائصه باباً بعنوان "باب في فرق بين الحقيقة والمجاز"[٢] يفرق فيه بين الحقيقة والمجاز، فالحقيقة عنده ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة، والمجاز عند ه ضد ذلك، ويذكر ان المجاز إنما يقع ويعدل إليه عن الحقيقة لمصابة ثلاثة هي: الاتاسع والتوكيد والتشبيه، فإن عدمت هذه الأسباب او الأوصاف كانت الثلاثة موجودة يه، أما الاتساع فلأنه زاد في أسماء الفرس التي هي: فرس وطرف وجواد ونحوها البحر حتى أنه احتيج اليه في شعر او ويسجع او اتساع استعمل استعمال بقية الأسماء لكن لابد من القرينة التي تسقط الشبهة. وأما التشبيه فلأن جرية يجري في الكثرة مجرى مائة التوكيد فلأنه شبه الغرض بالجوهر، وهو أثبت في النفوس منه، وكذلك قول الله سبحانه: "وأدخلناه في رحمتنا"هذا هو مجاز وفيه الأوصاف الثلاثة.

أما السعة فلأنه كأنه زاد في أسماء الجهات والمحال اسماً هو الرحمة وأما التشبيه فلأنه شبه الرحمة - وإن لم يصح دخولها - بما يجوز دخوله فلذلك وضعها موضعه.

وأما التوكيد فلأنه أخبر عن العرض بما يخبر به عن الجوهر"[٣].

ويمثل على المجاز بأمثلة متعددة[٤].

ويخلص ابن جني بعد هذه المناقشة لطبيعة العلاقة بين الحقيقة والمجاز إلى أن أكثر اللغة مجاز لا حقيقة، فيقول "في باب في أن المجاز، إذا كثر يلحق بالحقيقة"، ما يوضح ما سبق "اعلم أن أكثر اللغة في تأمله مجاز لا حقيقة. وذلك عامة الأفعال، نحو قام زيد، وقعد عمرو وانطلق بشر، وجاء الصيف وانهزم الشتاء.." [٥].

وهو بذلك توسع في المجاز فشمل اللغة كلها.

ويرى عبد الحميد أبو سكين أن ابن جني في قوله (قام زيد) مجاز قد تعسف وتكلف، قائلاً: "ولكننا لا نوافق ابن جني على أن قام زيد مجاز ونعتبر هذا تكلفاً لا داعي له"[٦].

ومما سبق نرى ان ابن جني نبه الى ان المجاز يقع بغرض الاتساع أي زيادة قدرة اللغة على التعبير من الدقائق والظلال في الفكرة وبعض النظر عن العنصر الجمالي الذي قد يلعب دوراً في المجاز فإننا نجد أن الألفاظ المفردة تكتسب عن طريق المجاز دلالات جديدة تلتصق بها من كثرة الاستعمال لم تكن من قبل مرتبطة بها ولكن المجاز يخلعها عليها حتى تنسى الحقيقة أحياناً ويستعمل اللفظ على مجازه.

---

(١) حلمي خليل:المولد في العربية، ص ١٠٢.

(٢) ابن جني:الخصائص، ٤٤٢/٢-٤٥٧.

(٣) ابن جني: الخصائص ٤٤٢/٢-٤٤٣.

(٤) ينظر للمزيد من الأمثلة لهذه النقطة، ص ٤٤٣-٤٤٧.

(٥) المصدر نفسه، ٤٤٧/٢ وما بعدها.

(٦) عبد الحميد أبو سكين:نظرات في دلالة الالفاظ، ص ١٠٥.

أما ابن فارس الصاحبي باباً بعنوان "باب سنن العرب في حقائق الكـــلام والمجـــاز"(١). يعرض فيه لكل من الحقيقة والمجاز ويرى أن أكثر الكلام حقيقة وهو بهذا يخالف ابـــن جنـــي، فيقول: " في الحقيقة الكلام الموضوع موضعه الذي ليس باستعارة ولا تمثيل ولا تقديم ولا تأخير كقول القائل:"أحمد الله على نعمائه وإحسانة"وهذا أكثر الكلام، قال الله تعـــالى - جـــل ثنـــاؤه - "والذين يؤمنون بماأنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون"(٢). وأكثر ما يـــأتي مـــن الآتي على ذا وأكثر ما يأتي من الآي على هذا"(٣).

ثم يعرف المجاز بقوله: "وأما المجاز فمأخوذ من جاز يجوز إذا استنّ ماضياً تقول جاز بنا فلان، وجاز علينا فارس، هذا هو الأصل ثم تقول يجوز أن تفعل كذا، أي ينفذ ولا يـــرد لا يمنع وتقول: " عندنا دراهم وضحٌ وازنة، وأخرى تجوز جواز الوازنة"، أي أن هذه، وإن لم تكن وازنة، فهي تجوز مجازها وجوازها لقربها منها. فهذا تأويل قولنا مجاز، أي أن الكلام الحقيقي يمضي لسننه لا يعترض عليه، وقد يكون غيره يجوز جوازه لقربة منه، إلا أن فيه من تشـــبيه واستعارة وكف ما ليس في الأول"(٤).

ومثل على ذلك بقوله: "عطاء فلان مزن واكف"فهذا تشبيه وقد جاز مجاز قوله:عطـــاؤه كثير واف، ومن هذا في كتاب الله جل ثناؤه "سنسمه على الخرطوم"(٥)، فهذا استعارة(٦).

وقوله: "وله الجوار المنشآت في البحر كالأعلام"(٧).

وبذلك يقر ابن فارس بوجود الحقيقة المجاز في اللغة والقرآن الكريم معاً، ولـــم يكتـــف بتعريف الحقيقة والمجاز بل عرف الاستعارة والكناية ايضاً(٨).

أما أبو اسحق الاستفرايني فانه يخالف ابن جني وابن فارس في اعتبار اللغـــة أكثرهـــا مجاز أو اكثرها حقيقة، فيرى أن لا مجاز في اللغة العربية(٩).

---

(١) ينظر ابن فارس، الصاحبي، ١٩٦-٢٠١.

(٢) سورة البقرة:آية ٤.

(٣) ابن فارس، الصاحبي، ص ١٩٧.

(٤) المصدر نفسه ص ١٩٧-١٩٨

(٥) سورة القلم:آية ١٦.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٩٨.

(٧) سورة الرحمن، آية ٢٤

(٨) حميد آدم ثويني: مع مؤيدي المجاز ومنكريه، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع ٣٧، ك٢، حزيران ، ١٩٨٥، ص ٧٣.

(٩) ينظر عبد العظيم المطعني: المجاز في اللغة وفي القرآن الكريم بين مجوزية ومانعيه، ٦١٨/٢.

اما ابن الاثير في "المثل السائر" فيرى أن المجاز ينقسم الى قسمين: توسع في الكلام وتشبيه[١] وابن الاثير في كتابه المذكور يؤيد الرأي السائد بين جمهور العلماء من أن اللفظ قد يستعمل استعمالاً حقيقياً وقد يستعمل استعمالاً مجازياً، وهو بهذا لا يوافق ابن جني في أن أكثر الكلام مجازاً ولا يوافق ابن فارس في أن أكثر الكلام حقيقة، ويبرهن على فساد هذين المذهبين[٢].

أما الثعالبي فتعرض في كتابه "فقه اللغة "لهذا الموضوع" الحقيقة والمجاز[٣]، لكنه لم يتوسع في بحثه ولم يقدم جديداً، فقد نقل كلام الجاحظ في "المجاز"ولم يزد عليه، إذ لم يعرف الحقيقة والمجاز، مكتفياً بتعريف الاستعارة، ذاكراً الشواهد والأمثلة على ذلك.

ثم يأتي ابن رشيق القيرواني (٤٦٣هـ) فيعرض للمجاز ويذكر له معنى عاماً هو طريق القول ومأخذه" ثم ينتهي إلى أن التشبيه والاستعار وغيرها من محاسن الكلام داخله تحت اسم المجاز ثم يبين ان هذه الكلمة نقلت بعد إلى معنى أخص فقال: "إلا أنهم خصوا به أعني اسم المجاز بعينه وذلك أن يسمى الشيء باسم ما قاربه أو كان منه بسبب"[٤].

أما عبد القاهر الحرجاني (٤٧١هـ) فيعرض في كتابه "أسرار البلاغة"[٥] لكل من الحقيقة والمجاز، ويفرق بينهما، ويرى أن هناك فرقاً بين وصفي المجاز والحقيقة إذا كان الموصوف به المفرد يفرق من إذا كان الموصوف به الجملة.

ويوضح ما سبق قائلاً: "واعلم أن حد كل واحد من وصفي المجاز والحقيقة إذا كان الموصوف به المفرد غير حده إذا كان الموصوف له الجملة"[٦].

---

(١) ابن الاثير:المثل السائر في ادب الكاتب والشاعر: ٧١/٢.

(٢) المصدر نفسه ٨٤/٢ وما بعدها وينظر ٥٩/١ وما بعدها.

فذكر قول ابن جني في المجاز ورد عليه فيقول: "وكنت تصفحت كتاب (الخصائص) لأبي الفتح عثمان بن جني، فوجدته قد ذكر في المجاز شيئاً يطرق اليه النظر والنظر يتطرق إليه من ثلاثة أوجه منها =(الاتساع والتشبيه والتوكيد) الأول: أنه جعل وجود هذه المعاني الثلاثة سبباً لوجود المجاز، بل وجود واحد منها سبباً لوجوده، ألا ترى أنه إذا وجد التشبيه وحده كان ذلك مجازاً، واذا وجد الاتساع وحده كان ذلك مجازاً، ثم ان كان وجود هذه المعاني الثلاثة سببا لوجود المجاز كان عدم واحد منها سبباً لعدمه.

إذ يقول: " وقد ذهب قوم إلى أن الكلام كله حقيقة لا مجاز فيه وذهب آخرون إلى أنه كله مجاز لا حقيقة فيه، وكلا هذين المذهبين فاسد عندي، وسأجيب الخصم عما ادعاه فيهما، فأقول: محل النزاع هو أن اللغة كلها حقيقة أو أنها كلها مجاز، ولا فرق عندي بين قولك إنها كلها حقيقة أو أنها كلها مجاز، فإن كلا الطرفين عندي سواء؛ لأن منكرهما غير مسلم لهما، وأنا بصدد أن أبين أن في اللغة حقيقة ومجاز، والحقيقة اللغوية هي حقيقة الألفاظ في دلالتها على المعاني، وليست بالحقيقة التي هي ذات الشيء أي نفسه وعينه؛ فالحقيقة اللفظية اذاً هي دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له في أصل اللغة، والمجاز هو نقل المعنى عن اللفظ الموضوع له إلى لفظ آخر غيره. ابن الأثير: من المثل السائر، ص ٥٩.

(٣) ينظر الثعالبي: فقه اللغة، ص ٣٩٦-٣٩٩.

(٤) ابن رشيق:العمدة:٢٣٦/١ وما بعدها

(٥) عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، ص ٣٢٥ وما بعدها

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٢٤.

ثم يتابع قوله كاشفاً عن حقيقة المجاز مفسراً ذلك ببيانه الآتي: "ثم اعلم بعد أن في اطلاق المجاز على اللفظ المنقول عن أصله شرطاً وهو أن يقع نقله على وجه لا يعزى معه من ملاحظة الأصل ومعنى الملاحظة أن الاسم يقع لما تقول أنه مجاز فيه بسبب بينة وبين الذي تجعله حقيقة فيه، نحو أن اليد تقع للنعمة وأصلها الجارحة لأجل أن الاعتبارات اللغوية تتبع أحوال المخلوقين وعاداتهم وما يقتضيه ظاهر البنية وموضوع الجبلة، ومن شأن النعمة أن تصدر عن اليد ومنها تصل الى المقصود بها والموهوبة هي منه، وكذلك الحكم إذا أريد باليد القوة والقدرة لأن القدرة أكثر ما يظهر سلطانها في اليد وبها يكون البطش والأخذ والدفع والمنع والجذب والضرب والقطع.." [١].

والملاحظ من النص السابق أن الجرجاني يقرر أن اللفظ من الممكن أن يعدل به عن أصله أو ينتقل هو من مدلوله الأصلي إلى مدلول آخر جديد ، أو بمعنى آخر إن التطور اللغوي من الممكن أن يؤدي إلى ضرب من المجاز يتم تلقائياً ونتيجة لظروف معينة وهي لغته في الواقع من العالم العربي لأثر التطور في دلالة اللفظ[٢].

ونراه يرابط بين اللغة وبين أحوال المخلوقين وعاداتهم، أي بين اللغة باعتباره ظاهرة اجتماعية وطرق التعبير باعتبارها انعكاساً هذه الأحوال الاجتماعية.

اما السيوطي (٩١١هـ) فقد أفرد في "مزهرة" باباً بعنوان "معرفة الحقيقة والمجاز"[٣]، عرض فيه لأقوال العلماء فيها كابن فارس، وابن جني وأبو اسحق الاسفرايني وذكر آراء الأصوليين في الحقيقة والمجاز، كالقاضي تاج الدين السبكي[٤]. وتحدث عن هذا الموضوع كذلك في كتاب آخر له "الإتقان في علوم القرآن"[٥] ويقرر فيه أن الحقيقة والمجاز واقع في القرآن، وذكر أن المجاز قسمان: المجاز في التركيب ويسمى الإسناد والمجاز العقلي. والقسم الثاني: المجاز في المفرد ويسمى المجاز اللغوي وهو استعمال اللفظ في غير ما وضع له أولاً، وأنواعه كثيرة، فذكر منها السيوطي عشرين نوعاً[٦]، ووصل بها البعض إلى نحو "أربعين وجهاً"[٧] ونذكر من هذه الأنواع الآتي:

١ - الحدف.

٢ - الزيادة والنقصان.

---

(١) عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، ص ٣٦٥.

(٢) ينظر حلمي خليل:الولد في العربية، ص ١٠٣.

(٣) ينظر السيوطي: المزهر ٣٥٥/١-٣٦٨.

(٤) ينظر المصدر نفسه ص ٣٦١/١.

(٥) ينظر السيوطي:الاتقان في علوم القرآن،ص ٣١- وما بعدها.

(٦) ينظر السيوطي: الاتقان في علوم القرآن، ص ٣٦-٣٨ وينظره له المزهر ٣٥٧/١ وما بعدها.

(٧) ينظر محمد غاليم:التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، ص ٢١.

٣ - إطلاق اسم الكل على الجزء. نحو يجعلون أصابعهم في آذانهم أي (أناملهم).

٤ - اطلاق اسم الخاص على العام.

٥ - اطلاق العام على الخاص.

٦ - اطلاق الجزء على الكل.

ومن تمام الحديث عن المجاز نخرج بالملاحظات التالية:

الملحظ الأول:

أن هذه الأنواع من المجاز قد تحدث بطريقة مقصودة متعمدة، خاصة في بيئة العلماء بغرض الاصطلاح والتواطؤ على دلالة معنية يحمل عليها اللفظ، وقد تتم بطريقة غير مقصودة أي غير متعمدة تصل إليه اللغة نتيجة لظروف البيئة وعوامل التطور المختلفة التي تعز بها.

الملحظ الثاني:

أن المجاز نموذج من نماذج تبدلات المعنى، وهذا التبدل يتم عن طريق المجاز، والمجاز أنواع، مجاز عقلي أو حكمي، ومجاز لغوي ويكون التجوز فيه كما هو معلوم في ذات اللفظ، وقد خلصنا إلى ذلك عن تعريف المجاز عند العلماء القدماء فاستخدام اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينه مانعة من إرادة المعنى الأصلي، فعبارة "استخدام اللفظ في غير ما وضع له"، تعني اكتساب اللفظ معنى جديداً عدا المعنى القديم الذي كان ويعرف حديثاً بانزلاق المعنى، ثم عبارة لعلاقة هذه تكوين العلاقة مطلق فيكون مرسلاً، وقد تفيد بالمشابهة فيكون استعارة، أما عبارة (مع قرينة مانعة) فيقصد بها المحدد الدلالي الذي يساعد على فهم المعنى الجديد الذي انحرف اليه اللفظ بدلاً من المعنى القديم من جهة، ومن جهة أخرى يساعد على إغفال أو إلغاء المعنى القديم الذي وضع له اللفظ أصلاً.

أما الملحظ الثالث:

إن المجاز ضرب من ضروب التوسع تلجأ إليه اللغة أو المتكلم لتحقيق أكبر قدر من الدقة في التعبير.

أما الملحظ الرابع الأخير:

إنه من الملاحظ أن اللغويين القدماء العرب في بحثهم لأوجه العلاقة في المجاز قد ألموا بكثير من الملاحظات التي تعرض لها اللغويون المحدثون في حديثهم عن شروط التغير في المعنى.

فستيفن أولمان تطرق في كتابه "دور الكلمة في اللغة" إلى الحديث عن أسباب تغير المعنى، فرآها تكمن في ثلاثة أمور هي(١): توسيع المعنى، وتضييق المعنى، وانتقال المعنى.

ويذكر حلمي خليل أنه "بقليل من التأمل نجد أن هذه الطرق الثلاثة متضمنة في تقسيم العرب للعلاقة بين الألفاظ في المجاز، فلا شك أن اطلاق الجزء على الكل أو العكس أو إطلاق العام على الخاص أو العكس هو من قبيل توسيع المعنى أو تضييقه كما ذكرها اولمان"(٢).

ويعلن أولمان أن أول خطوة لتحديد القوى النفسية، التي تكمن خلف تغير المعنى هي التمييز بين التغير الحقيقي وغيره ويصل إلى أن هناك دائماً نوعاً من الارتباط وإن كان ارتباطاً بعيداً، بين المعنى القديم والجديد وهذا الارتباط هو الذي يحكم عملية التغير الدلالي وهو الأساس الذي ينبني عليه التقسيم النفسي(٣).

ثم يتضح لأولمان أن هذه الارتباطات أو العلاقات تتجلى في أربعة نماذج رئيسية هي(٤):

١ - المشابهة بين المدلولين.

٢ - العلاقة بين المدلولين.

٣ - المشابهة بين اللفظين.

٤ - العلاقة بين اللفظين.

وجميعها لا تخرج في الواقع عما أثبته اللغويون العرب القدماء لأضرب العلاقة في المجاز كما ذكرنا سابقاً.

(١) ينظر اولمان: دور الكلمة في اللغة، ص ١٦٥-١٦٦.

(٢) حلمي خليل:المولد في العربية، ص ١٠٧

(٣) ينظر ستفين أولمان: دور الكلمة في اللغة، ص ١٩٢.

(٤) المرجع، نفسه، س ٢٠٢.

وقد تعرض لهذا الموضوع "الحقيقة والمجاز" من اللغويون المحديثن العرب عبد الحميد أبو سكين،[١] فعرف الحقيقة والمجاز في موضوع واحد، ثم استعرض آراء القدماء فيه ومحمد مصطفى رضوان[٢] ولم يقدم جديد بل سار على طريق ابراهيم أنيس إذ كانت كل مادته مستقاة من دراسة انيس، ولذا نستطيع أن نقول أنه مؤيد لما يراه أنيس من أن المجاز والحقيقة يعدان مظهراً من مظاهر التطور الدلالي في جميع اللغات. وأحمد عبد الرحمن حماد[٣] قد تطرق هو الآخر لهذه القضية،وقد عد الحقيقة والمجاز عاملاً هاماً من عوامل التوسع اللغوي، فعرف الحقيقة ولمجاز في موضع واحد وذكر آراء العلماء القدماء فيه كابن فارس وابن جني وتحدث عن أوجه التجوز المختلفة وقوانينه، ثم ذكر ما للمجاز من أثر كبير جداً في اللغة قائلاً:"أقول إن استعمال المجاز في اللغة أدخل إلى اللغة ألفاظاً ومعاني جديدة ومدلولات جديدة لم تكن على علم بها، وإن المستعمل للغة يجد أمامه من عبارات المجاز ما يكون مساعداً له في استعمال الألفاظ التي يريددون البحث عن اللفظة المناسبة"، ودلل على كلامه بأن أورد أمثلة كثيرة على ذلك منها: قولنا للكريم بحر، وللشجاع أسد، وأعطى أمثله من القرآن الكريم من ذلك قوله تعالى: "يد الله فوق أيديهم" قوله تعالى "واسأل القرية"وهو بذلك يقر بوقوع المجاز في اللغة وفي القرآن الكريم. ثم يضيف قائلاً: "كل هذه الألفاظ التي أوردتها أعطت معاني ودلالاتٍ جديدةً واستعملت استعمالاً جديداً أفادت المعنى الذي يريد الكاتب أو الأديب دون أن يجد مشقة في البحث عن لفظة مناسبة لمعنى يجول في خاطره، وكثيرا ما أسعفت ألفاظ المجاز الكتاب والأدباء فيجدون ضالّتهم ويبتعدون كذلك عن استعمال الالفاظ البذيئة احياناً والمنافية للآداب، فيجدون في استعمال المجاز اللغوي ما يؤدي المعنى المطلوب دون خدش للحياء، ويؤكد رأيه في موضع آخر فيقول: "وفوق هذا كله فللمجاز أثره المباشر والفعال في إثراء اللغة وتطورها وإعطاء ألفاظ جديدة لمعان جديدة كل هذا يعطي للغة المرونة والاستمرار"[٤].

فهو بذلك يتابع أنيس في عد الحقيقة والمجاز عاملاً من عوامل التطور الدلالي.

وكذلك درس هذا الموضوع "الحقيقة والمجاز" عبد الواحد حسن الشيخ في كتابه "العلاقات الدلالية" فقد عرض فيه لمعنى الحقيقة والمجاز، وناقش فيه اراء العلماء قدماء ومحدثين وكان في ذلك مؤيداً وتابعاً لإبراهيم أنيس وقد وافق عبد الواحد الشيخ أنيس في عدة

(١) ينظر عبد الحميد ابو سكين:نظرات في دلالة الألفاظ ص ١٠١-١١٠.

(٢) ينظر محمد مصطفى رضوان: نظرات في اللغة، ص ٤٢٦-٤٣٦.

(٣) ينظر احمد عبد الرحمن حماد: عوامل التطور اللغوي، ص ٥٧.

(٤) ينظر المرجع نفسه، ص ٥٠.

الحقيقة والمجاز مظهراً من مظاهر التطور الدلالي، إذ يقول:"إن المجاز عامل من عوامل التطور الدلالي طبقاً لحصر المعنى او انتشاره أي تضييقه وتوسيعه"(١).

ومحمد غاليم في كتابه "التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم" فقد تطرق فيه للحديث عن الحقيقة والمجاز ،وعرف الحقيقة بقوله: "الكلمة المستعملة فيما هي موضوعه له من غير تأويل في الوضع أو فيما تدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة أو في معناها بالتحقيق وعرف المجاز: " الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها"، ويرى أنهما مرتبطان بمفهوم الاستعمال إذ أن اللفظ قبل الاستعمال لا يتصف بكونه حقيقة، ولا بكونه مجازاً لخروجه عن حد كل واحد منهما"(٢).

ويعد المجاز إحدى طرق التوليد الدلالي، فهو باعتباره ابداعاً لدلالات جديدة، لأن المجاز عدول عن الأصل(٣). ومن هنا نرى أن محمد غاليم يتفق كذلك مع إبراهيم أنيس في عده المجاز والحقيقة مظهراً من مظاهر التطور الدلالي.

(١) ينظر عبد الواحد حسن الشيخ: العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي (دراسة تطبيقية)، ص ٢٧-٣٧

(٢) ينظر محمد غاليم: التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، ص ١٩-٤٥.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٠-٢١.

الحقيقة والمجاز عند إبراهيم أنيس

تحدث إبراهيم أنيس عن الحقيقة والمجاز كلغوي لا تهمه الاعتبارات البلاغية بقدر ما يهمه أنهما مظهراً من مظاهر التطور الدلالي، وقد صرح بذلك في بداية حديثه قائلاً: "ويجدر بنا أن نعرض لتلك الظاهرة البلاغية التي سميت في بحوث القدماء الحقيقة والمجاز، لأنها لا تعدو أن تكون مظهراً من مظاهر التطور في دلالة الألفاظ"[١].

وأكد هذا التوجه في موضع آخر قائلاً: "ونحن في بحثنا هنا للدلالة الحقيقية والدلالة المجازية لا نعرض لتلك الناحية البلاغية، فلا نسلك مثلاً مسلك القدماء حين كانوا لا يذكرون شيئاً من المجاز إلا قانوا أنه أبلغ من الحقيقة، وحين كانوا يلتمسون في المجاز عناصر بلاغية او جمالية أدلى بها مجال النقد الأدبي، لكننا ننظر إلى ما يسمى بالحقيقة والمجاز على أنه مظهر للتطور الدلالي في كل لغة من اللغات"[٢].

وتابعه في هذه الفكرة القائلة بأن الحقيقة والمجاز مظهر للتطور الدلالي، عدد من اللغويين المحدثين منهم، محمد مصطفى رضوان الذي يذكر بأنهما (الحقيقة والمجاز) هما ظاهرة بلاغية سماها القدماء بهذا الاسم، وان كانت لا تعدو أن تكون مظهراً من مظاهر التطور في دلالة الألفاظ"[٣]. وأحمد عبد الرحمن حماد[٤]، وعبد الواحد حسن الشيخ[٥] ثم أورد أنيس تعريف "الحقيقة والمجاز" عند القدماء، وذكر أنهم جعلوا كلا منهما أقساما منها اللغوي ومنها الشرعي ومنها العرفي خاصاً أو عاماً[٦].

وانتقد أنيس علاج القدماء لهما محدداً ثلاثة جوانب عابهم عليها[٧]. إنهم وجهوا كل عنايتهم إلى نقطة البدء في الدلالة، وركزوا نظرتهم نحو نشأتها، فتصوروا ما سموه بالوضع الأول، وتحدثوا عن الوضع الأصلي، كأنما قد تم هذا الوضع في زمن متعين وفي عصر خاص من عصور التاريخ، ولم يدركوا أن حديثهم عن نشأة الدلالات ليس في الحقيقة وإلا خوضاً في النشأة اللغوية للإنسان تلك التي أصبحت من مباحث ما وراء الطبيعة والتي هجرها اللغويون المحدثون بعد أن يئسوا من إمكان الوصول في شأنها إلى رأي علمي مرجح.

---

(١) إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص ١٢٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

(٣) محمد مصطفى رضوان: نظرات في اللغة، ص ٤٢٦، و ص ٤٢٧.

(٤) ينظر أحمد عبد الرحمن حماد: عوامل التطور اللغوي، ص ٤١.

(٥) ينظر عبد الواحد حسن الشيخ: العلاقات الدلالية، ص ٢٩.

(٦) ينظر ابراهيم انيس، دلالة الألفاظ، ص ١٢٧ وينظر أقسام الحقيقية وأقسام المجاز في كتاب "علم البيان في الدراسات البلاغية"لعلي البدري، ص١٥٠-١٥٥.

(٧) ينظر إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص ١٢٨.

٢ - وأنهم نظروا إلى كل عصور اللغة على انها عصر واحد فظهر لذلك الوضع الأول أو الأصلي.

٣ - وإن الكلمات أصلاً وضعت حقيقة ثم استعملت مجازاً.

وقد وافق عدد من المحدثين على النقد الذي وجهه أنيس إلى الدراسات القديمة حول الحقيقة والمجاز في ناحيتهما المنهجية، ومن هؤلاء محمد مصطفى رضوان[١]، وعبد الواحد حسن الشيخ الذي يصرح برأيه بعد أن يعرض نظره علم الدلالة لكل من المجاز والحقيقة، يرى أن هذه النظرة تختلف اختلافاً كبيراً من نظرة أو دراسة العرب القدماء من بلاغيين أو لغويين"، فلم ينظروا إليه على أنه مظهر من مظاهر التطور الدلالي، بل وجهوا كل طاقتهم الى الوضع الأول للغة، وقسموا الكلمة تبعاً لذلك الى حقيقة والى مجاز او ليس حقيقة ولا مجازاً متناسين بذلك البيئات المختلفة والأجيال المتباينة التي مرت عليها الكلمة فأصبح كل جيل من هذه الأجيال دلالة معينة اتفقوا عليها ثم حولت أو نقلت فصارت مجازا ثم ابتذلت وشاعت وانتشرت فاصبحت حقيقة عامة، وربما مجازاً عاماً لانعدام الغرابة والدهشة فيها"[٢].

وكما وجد هناك من دعم بشدة وجهة نظر أنيس في دراسات القدماء، وجد هناك من خالفه في ذلك وذهب الى غير ما ذهب اليه، منهم حلمي خليل حيث يقرر ان "علماء العربية كانوا أكثر دقة عندما لم يكتفوا في صحة المجاز بمراعاة نوع العلاقة فقط ولكن اشترطوا لذلك اضافة عنصر جمالي الى المعنى الجديد، فهم لا يرون في اطلاق اسم الشيء على ضده لعلاقة التضاد حتى يفيد معنى لطيفاً، كالتهكم في تسمية قبيح المنظر قمراً، أو التفاؤل في تسمية الصحراء مفازة، ولا يجيزون تسمية شيء باسم ما كان له ثم انقطع حتى صار الشيء ملبساً بغيره، كمن صار إلى الشيخوخة فليس لنا أن نطلق عليه اسم الطفل مراعين علاقة أنه كان طفلاً، جان سميناه، طفلاً لصغر عقله مثلاً أو قلة تجاربه فقد خرجنا عن علاقة التصاد إلى علاقة المشابهة"[٣].

وخالفه كذلك عبد الحميد أبو سكين حيث يردف بعد ذكر آراء القدماء والمحدثين في الحقيقة والمجاز، قائلاً: "ولسنا مع الدكتور إبراهيم أنيس فيما ذهب إليه وهو أن القدماء وجهوا كل عنايينهم إلى ما سمى بالوضع الأول اذ ليس هذا ضعفاً فيهم بل هو المطلوب وكيف يستطيع الإنسان أن يعرف أن هذا اللفظ حقيقة أو مجازاً إلا بمعرفة الوضع الأول للفظ وذلك بالرجوع إلى أهل اللغة"[٤].

---

(١) ينظر محمد مصطفى رضوان:نظرات في اللغة، ص ٤٢٧-٤٢٨.

(٢) عبد الواحد حسن الشيخ: العلاقات الدلالية، ص ٣٠.

(٣) حلمي خليل: المولد في العربية، ص١٠٨.

(٤) عبد الحميد أبو سكين: نظرات في دلالة الألفاظ، ص ١٠٨ وينظر السيد أحمد عبد الغفار: التصور اللغوي عند الأصوليين، ص ١٠٤-١٠٥.

ويعلق أبو سكين على النقد الثاني الذي وجهه أنيس للدراسات القدماء فيقول فيه: "ولسنا أيضاً مع الدكتور إبراهيم أنيس في النقطة الثانية وهي أن القدماء نظروا إلى كل عصور اللغة على أنها عصر واحد لأنه كما نعرف أن العربية أخذت من أذهان العلماء حتى عصور الاحتجاج وهي منتصف القرن الثاني في الحواضر ومنتصف القرن الرابع في البوادي والعربي ليس من الغفلة ولا من المعقول ألا يميز بين الالفاظ الدالة على الحقيقة والألفاظ التي استعملت استعمالاً مجازياً، ولا يمكن اطلاقاً أن نقيس العربية على غيرها من اللغات التي لها معاجم تؤرخ للألفاظ في عصورها المختلفة فلكل لغة استعملاتها وأساليبها ولغتنا العربية في غنى عن كل هذا ومعاجمنا لم تترك كبيرة ولا صغيرة إلا ودونوها وعلمائنا القدماء جزاهم الله عنا خيراً ما قصروا في هذا ابداً ولم يكن يغيب عنهم هذا مطلقاً، بل كان حاضراً في اذهانهم ومن هنا كان اختلافهم ومن هنا تعددت آراؤهم لأن هذا ثبت لديه من السماع ما لم يثبت عند غيره وهذا وقف على تبدل استعمال الكلمة وذلك لم يقف عليه ومن هنا كان الخلاف"[١].

ورأى أنيس أن من القدماء من قال أن الكلام كله حقيقة، وتبين لآخرين أن معظم الألفاظ لها تاريخ مجازي، أما جمهور العلماء فقد اعترفوا بالحقيقة والمجاز على أساس الأصالة والفرعية في دلالة اللفظ[٢].

ويأخذ أنيس على بحوث القدماء أنها أغفلت الأساس الأول للحكم على الدلالة من حيث كونها من الحقيقة أو من المجاز ألا وهو المستمع الذي يسمع اللفظ او يقرؤه، فهو وحده الذي يستطيع الحكم على الحقيقة والمجاز.

فكأنه يجعل الميزان والحكم على الحقيقية والمجاز مشاعر وعواطف السامع نحو اللفظ، أي الأمر لا يعدو كونه نظرة فردية.

ويؤكد فكرته هذه في موطن آخر فيقول: "ومن خلال هذه النظرة الفردية للألفاظ يستطيع الباحث أن يتبين ما يمكن أن يسمى بالحقيقة العامة أو المجاز العام في بيئة معينة، وفي جيل معين من الناس"[٣].

ومن هنا نرى أن أنيس يأخذ أيضاً على القدماء رسمهم لحدود الدلالات مسبقاً، أي وضعهم لمعاني الألفاظ دون النظر لاستعمال الأفراد لها فرغم اختلاف الأفراد إزاء كل لفظ نرى قدراً كبيراً من الاشتراك بينهم وذلك القدر في فهم الدلالات هو الذي يكون الحقيقة العامة أو المجاز العام.

---

(١) عبد الحميد أبو سكين: نظرات في دلالة الألفاظ، ص ١٠٩.

(٢) ينظر إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص ١٢٨.

(٣) المصدر نفسه.

ويعلق عبد الكريم مجاهد على نظرة أنيس هذه فيقول: "ويبدو أنه غاب عن ذهن أستاذنا أن هذه الدلالات انما استقاها علماؤنا من خلال استعمال العرب الأوائل لها، وما رحلاتهم واقامة بعضهم في الجزيرة العربية وتدوين ما يسمعونه عن العرب إلا صورة من صور المنهج الوصفي، فهم لم يألوا جهداً في الاستشهاد لكل معنى بأشعار العرب وأقوالهم، نعم قد يختلف مدلول الألفاظ عما استعمله العرب ولكن هذه سنة التطور التي لا تبقى شيئاً على حاله، بالإضافة إلى أنهم في رسمهم لحدود الدلالات لم يكونوا يريدون إلا وصف المعنى الذي كان معروفاً عند العرب في جزيرتهم وإنهم وإن حاولوا تثبيت هذا المعنى بانتقادهم الموجهة نحو كل ممن يحيد عنه إلا أن الزمام في أغلب الأحايين يفلت فيحصل التنويع والتطور والتجديد لهذه الدلالات لأنه يستحيل تثبيتها عند حد معين"[١].

وعرف أنيس الحقيقة بأنها ذلك: "اللفظ الذي قد يشيع استعماله في جيل من الأجيال للدلالة على أمر معين، وكلما ذكر اللفظ خطرت نفس الدلالة في الأذهان دون غرابة أو دهشة"[٢].

وعرف المجاز بأنه ذلك الذي: "انحرف به الاستعمال في مجال آخر، فأثار في الذهن غرابة أو طرافه... وتلزمه تلك الغرابة او الطرافة في الاستعمال زمناً ما بعده قد يفقدها، ويصبح من الألفة والذيوع بحيث تنسى مجازيته ويصير من الحقيقة"[٣].

ويتفق مع أنيس في تعريفه للحقيقة والمجاز عدد من الباحثين، وهؤلاء هم: محمد مصطفى رضوان[٤]، وعبد الحميد أبو سكين، ويعبر هذا الأخير عن تأييده وموافقته قائلاً: "ونوافق الدكتور إبراهيم أنيس في أن المجاز انحراف عن المألوف والمعهود من اللفظ والشرط فيه أنه يثير الدهشة نعم نحن معه في هذا"[٥].

ويقرر أنيس أنه من شروط الحكم الصحيح على الحقيقة والمجاز في الألفاظ الاكتفاء ببيئة وجيل خاص، فالمجاز القديم مصيرة إلى الحقيقة، والحقيقة القديمة قد يكون مصيرها إلى الزوال والاندثار، وتبقى الألفاظ إذا قدر لها البقاء، تنتقل من مجال إلى آخر جيلاً بعد جيل وذلك هذا التطور الدلالي[٦].

---

(١) عبد الكريم مجاهد: الدلالة اللغوية عند العرب، ص ١٥١-١٥٢.

(٢) إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص ١٣٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٣٠.

(٤) ينظر محمد مصطفى رضوان: نظرات في اللغة، ص ٤٢٩.

(٥) عبد الحميد أبو سكين: نظرات في دلالة الألفاظ، ص ١٠٩

(٦) ينظر إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص ١٣١-١٣٢.

ومن هنا يتبني لنا أن أنيس في ذلك يتفق مع بعض القدماء، فجاء من المزهر "أن الحقيقة قد تصير مجازاً وبالعكس، فالحقيقة متى قل استعمالها صارت مجاز عرفاً، والمجاز متى كثر استعماله صار حقيقة عرفاً". المزهر السيوطي، المزهر ١/٣٦٧-٣٦٨.

ويأخذ أنيس على الزمخشري اغفاله لهذه الظاهرة حيث عرض للحقيقة والمجاز في معجمه "أساس البلاغة"، ففي رأيه أن الكتابة والقراءة والخلق والهجاء كلها من المجاز ويقول إن الدلالة الحقيقة للفعل (كتب) هو في مثل: كتب السقاء أي خرزة بسيرين، أي بمعنى (الضم والجمع) أما الكتابة المألوفة فدلالتها مجازية وكان أيضاً يقول: إن الدلالة الحقيقية للقراءة هي الجمع والضم، وأن الدلالة الحقيقة للفعل (خلق) هي التي في مثل خلق الحذاء الأديم والخياط الثوب قدره قبل القطع، ومن المجاز خلق الله الخلق!!

"هو إذن يفترض أن العرب قد عرفوا من "الكتابة "خرز السقاء قبل أن يعرفوها بمدلولها الشائع الآن، وتلك قضية ليس من اليسير البرهنة عليها حتى مع علمنا بشيوع الأمية لدى العرب القدماء. ومع هذا فإذا سلمنا جدلاً بصحة تلك الأصالة والفرعية في دلالة "الكتابة"فمن الواجب الا يفوتنا ان الدلالة الحقيقة قد تتعدد، أي أن اللفظ ينحرف من مجاله الحقيقة إلى مجال مجازي ثم يشيع ذلك المجاز حتى يصبح مألوفاً ويعد حينئذ من الحقيقة"[1].

ويرى فاضل صالح السامرائي في مبحثه "الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري" ان أنيس وقد وقع في الوهم فيما ذهب إليه شأن الأساس فيقول: "إن ما ذكره الدكتور ابراهيم انيس في تطور الحقيقة والمجاز قد يكون مقبولا، أما ما ذكره بشأن الأساس من أنه جعل الدلالة الحقيقة للفعل (كتب) هو في مثل كتب السقاء أي خرزة بسيرين أي معنى الضم والجمع، أما الكتابة المألوفة فدلالتها مجازية فوهم، وليست كذلك مادة (كتب) في الأساس وإنما هي العكس تماماً "[2].

ويبرهن عام رأيه فيقول: "قال الزمخشري في (أساس البلاغة) في مادة (كتب): كتب الكتاب يكتبه كتبة وكتاباً، وكتبت كتباً، واكتتبه لنفسه: انتسخه وفلان مكتب ومكتب يكتب الناس يعلمهم الكتابة أو عنده كتب يكتبها الناس ينسخهم...الخ.

المجاز: كتب عليه كذا قضي عليه وكتب النعل والقربة: خرزها بسيرين، وبهذا تسقط هذه المؤاخذة " [3].

وصفوة القول:

يتبين لنا – مما سبق – أن ابراهيم أنيس يرفض المنهج التاريخي في بحث الحقيقة والمجاز وان المنهج الاصلي والأقوم في دراستهما المنهج الوصفي الذي حدد أسسه برفض الأصالة والفرعية التي تضع اللغة في منظور يتجاوز العصور ولا يلتفت إلى كل بيئة على حدة،

(١) إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص ١٣٢.

(٢) فاضل صالح السامرائي: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، ص ١٦٠.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٦٠.

ويقرر أن تحديد أو تعيين حقيقة الدلالة ومجازيتها من خلال استعمال الأفراد في بيئة خاصة وفترة معينة.

ومن اللغويين المحدثين من ينظر إلى المجاز على أن يمثل قدره من قدرات اللغة تستخدمه عندما تحتاج إليه في التعبير عن المعاني الجديدة والأفكار، كما تستخدمه في تسمية المخترعات، والمصطلحات العلمية الحديثة.

فيقول: "باب المجاز واسع وإن فيه مجالاً لتنمية العربية ولا سيما بالمصطلحات العلمية وأسماء المخترعات الحديثة ولهذا أثره الواضح كعامل من عوامل التوسع اللغوي المؤثرة في تطور اللغة ونموها وهو عامل هام في سد أوجه النقص في الألفاظ والدلالات التي نحتاجها في حياتنا اليومية والتي يحتاجها الكتاب والمؤلفون والشعراء وكل من لهم ملاحظة بلغتنا العربية[١].

---

(١) أحمد عبد الرحمن حماد: عوامل التطور اللغوي، ص ٥٧-٥٨

الفصل الثالث

النحو عند إبراهيم أنيس

النحو عند إبراهيم أنيس

تشتمل جهوده النحوية قراءة الظاهرة اللغوية من وجوهها المختلفة والإعراب بالحركات أو الإعراب بالحروف ودفاعه عن التقسيم الرباعي وتعرض هنا إلى بعض مظاهر الدرس النحوي عند إبراهيم أنيس على النحو التالي:

ظاهرة الإعراب:

لم تحظ قضية أو ظاهرة من الظواهر اللغوية عند إبراهيم أنيس في كافة مؤلفاته عموما والمدارسة كما حظيت قضية الإعراب، إذا أدلى برأي خالف فيه جل العلماء القدماء وحتى أن كثيرا من الدارسين قد ضاق بما ورد في علاجه لهذه الظاهرة اللغوية من آراء وجلهم من الغيورين على فصحانا وقرآننا الذي وصلنا معربا.

وتحدث إبراهيم أنيس بإيجاز عن أثر الإعراب في اللغات السامية – أخوات العربية – كالسريانية والعبرية والحبشية والآرامية، فيقرر أن بعضها لم تخلف شيئا من ذلك، على حين أن بعضها الآخر قد ترك آثارا ضئيلة من الإعراب، قائلا: " لعلنا نظفر فيها بأثر واضح لظاهرة الإعراب، فلم نعثر في السريانية على شيء، ثم لم نعثر في العبرية إلا على عدد من الكلمات التي تنتهي بتلك الهاء التي تدل على الاتجاه وتفيد معنى " نحو كذا " ... وقد فسر المستشرقون هذه الهاء بأنها أثر لعلاقة النصب في العبرية قبل أن تفقد الإعراب!! ثم بحثنا في الحاشية فرأينا هذه الهاء أكثر شيوعا منها في العبرية، وأقرب إلى حالة المفعولية، وقد فسرها المستشرقون على أنها من رواسب الإعراب القديم، أما الآرامية فلا إعراب فيها ولا أثر لإعراب"(١).

ويخلص أنيس من ذلك إلى فكرة تدعم رأيه وتعضده من أن قواعد الإعراب في فصحانا إنما كانت من صنع واختراع النحاة، إن لم يكن جميعها فأكثرها، وعمادهُ في جل ما ذكر، ما قاله المستشرقون قائلا: " ليس من المعقول أن نزعم أن الإعراب كله من نسج خيالهم وأنهم اخترعوه اختراعا، أو ارتجلوا قواعده ارتجالا، دون أساس اعتمدوه عليه، ودون سماع بعض ظواهره على الأقل من أفواه الفصحاء من العرب في صدر الإسلام على أننا ندرك تمام الإدراك أن النحاة قد ابتكروا بعض ظواهر الإعراب وقاسوا بعض أصوله، رغبة منهم في الوصول إلى قواعد مطردة منسجمة"(٢).

وينحو هذا المنحى إبراهيم مصطفى قائلا: " وكثير من اللغات لا إعراب فيها ولا تبديل لآخر كلماتها، ولها مع ذلك نحو وقواعد مفصلة، تبين نظام العبارة وقوانين تأليف الكلم"(٣).

ظاهرة الإعراب:

---

(١) إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص٢١٢.

(٢) إبراهيم أنيس: أسرار اللغة، ص٢٢٠.

(٣) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو (المقدمة) (هـ) .

الإعراب لغة:

ومعنى الإعراب لغة، الإبانة عما في النفس، وهو مصدر الفعل (أعرب)، ومعنى أعرب أبان، يقال: أعرب الرجل عن حاجته، أي أبان عنها، وذكر أبو البركات الأنياري (-٥٧٧هـ) ذلك قائلا: " أما الإعراب ففيه ثلاثة أوجه: أحدها أن يكون سمي بذلك لأنه يبني المعاني مأخوذ من قولهم : أعرب الرجل عن حاجته، إذا بينها ومنه قوله – صلى الله عليه وسلم – : " الثيب تعرب عن نفسها " أي تبين، وتوضح ... فلما كان الإعراب يبين المعاني سمي إعرابا.

والوجه الثاني: أن يكون سمي إعرابا، لأنه تغيّرٌ يلحق أواخر الكلم، من قولهم: (عربت معدة الفصيل) إذا تغيرت، فإن قيل: "العرب " في قولهم عربت معدة الفصيل؛ أعربت الكلام؛ أي: أزلت عربة، وهو فساده، وصار هذا؛ كقولك: أعجمت الكتاب، إذا أزلت عجمته، وأشكيت الرحل، إذ أزلت شكايته، وعلى هذا حمل بعض المفسرين قوله تعالى: (إن الساعة ءاتيةٌ أكاد أخفيها)؛ أي: أُزيل خفاءها، وهذه الهمزة تسمى: همزة السلب.

والوجه الثالث: أن يكون سمي إعرابا؛ لأن المعرب للكلام كأنه يتحبب إلى السامع بإعرابه، من قولهم : امرأة عروب، إذا كانت متحببة إلى زوجها ، قال الله تعالى: " عُربا أترابا "*، أي متحببات إلى أزواجهن...."(١).

ويقول الزجاجي في هذا الصدد" الإعراب أصله البيان يقال: أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان عنها، ورجل معرب أي مبين عن نفسه ومنه الحديث "الثيب تعرب عن نفسها" هذا أصله، ثم إن النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني وتبين عنها سموها إعرابا أي بيانا وكأن البيان بها يكون والإعراب الحركات عن معاني اللغة، وليس كل حركة إعرابا، كما أنه ليس كلا الكلام معربا"(٢).

ويخصص ابن جني لقضية الإعراب بابا بعنوان: " باب القول على الإعراب " ويقول فيه: الإعراب هو "الإبانة عن المعاني بالألفاظ ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيدا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرحا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه.

فإن قلت: فقد نقول ضرب يحيى بشرى، فلا تجد هناك إعرابا فاصلا، وكذلك نحوه، قيل إذا اتفق ما هذه سبيله، مما يخفى في اللفظ ما له، ألزم الكلام من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول،

---

* الواقعة، آية ٣٧.

(١) أبو البركات الأنباري: أسرار العربية، تحقيق وتعليق بركات يوسف هبود، ص٤١.

(٢) أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص٩١، وينظر ابن جني: الخصائص، ٣٥/١-٣٦، الرضى الاستراباذي: شرح الكافية ٢٤/١-٢٥. والسيوطي: همع الهوامع وجمع الجوامع ٤٠/١-٤١، وعبد القاهر الجرجاني: المعتضد في شرح الإيضاح، تحقيق وتعليق كاظم بحر المرجان، ص٩٧-٩٨.

ما تقوم مقام بيان الإعراب، فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير، نحو أكل يحيى كمثرى: لك أن تقدم أو تؤخر كيف –شئت..."(١).

ومن فسر ظاهرة الإعراب من قبل ابن جني نذكر ابن قتيبة

ويقول ابن قتيبة في هذا المضمار: " ولها الإعراب الذي جعله الله وشيّا لكلامها، وحلية لألفاظها، وفارقا في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين، والمعنيين المختلفين، كالفاعل والمفعول لا يفرق بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلا بالإعراب ولو أن قائلا قال: هذا قاتل أخي بالتنوين، وقال آخر: هذا، قاتل أخي بالإضافة، لدل التنوين على أنه قد قتله ولو أن قارئا قرأ " فلا يحزنك قولهم ، إنا نعلم ما يسرون وما يعلنون "*.

وترك طريق الابتداء بـ "إنا" وأعمل القول فيها بالنصب على مذهب من ينصب أن بالقول كما ينصبها بالظن لقلب المعنى عن جهته وأزاله عن طريقته، وجعل النبي عليه السلام محزونا لقولهم إن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون، وهذا كفر ممن تعمده، وضرب من اللحن لا تجوز الصلاة به، ولا يجوز للمؤفين أن يتحوزوا فيه، وقد قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لا يقتل قرشي صبرا بعد اليوم، فمن رواه جزما أوجب ظاهرة الكلام للقرشي ألا يقتل إن ارتد، ولا يقتص منه إن قتل، ومن رواه رفعا انصرف التأويل إلى الخير عن قريش أنه لا يرتد منها أحد عن الإسلام فيستحق الضل أفما ترى الإعراب كيف فرق بين هذين المعنيين"(٢).

ويذكر محمد حماسة في كتابه أنه " لم يجعل ابن قتيبة ولا السيوطي بعده الإعراب فارقا في كل الأصول بين الكلام المتكافئ والمعاني المختلفة، ومعنى هذا أن هناك قرائن أخرى تعمل مع الإعراب على زوال اللبس وجلاء المراد"(٣).

ويرى أن ابن قتيبة بذلك كان دقيقا في جعله الإعراب أحد ما يحدد المعاني التي هي المعاني الوظيفية ولم يجعله وحده الفارق بين المعاني كما ترى عند غيره من علماء العربية.

أما الزجاجي في "الإيضاح في علل النحو " فيقول في شأن الإعراب : " فإن قال قائل: ذكرت أن الإعراب داخل عقب الكلام، فما الذي دعا إليه واحتيج إليه من أجله؟ فالجواب أن يقال: إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، وتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة ومضافا إليها، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني. بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني فقالوا: ضرب زيدٌ عمرا، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له، وينصب

---

(١) ابن جني: الخصائص ٣٥/١.

* سورة يس: آية (٧٦).

(٢) ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن، ص١١، ١٢.

(٣) محمد حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص٢١٤-٢١٥.

عمرو على أن الفعل واقع به. وقالوا (ضُرِبَ زيد) فدلوا بتغيير أول الفعل، ورفع زيد على إن الفعل لما لم يسم فاعله، وأن المفعول قد ناب منابه، وقالوا : " هذا غلام زيد " فدلوا بخفض زيد، على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها، ليتسعوا في كلامهم وقدموا الفاعل إذا أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني، هذا قول جميع النحويين، إلا أبا علي قطربا فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال وقال لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها وبعض ... وإنما أعربت العرب كلامها؛ لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف؛ فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف، والوصل فكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلنا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام. وقال المخالفون له ردا عليه " لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرة، ورفعه أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه، لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكونا يعتدل به الكلام، وأي حركة أتى بها المتكلم أجزأته فهو مخير في ذلك.

أما ابن فارس فيرى أن الإعراب من العلوم التي اختصت بها العرب فيذكر ذلك في باب سماه " باب ذكر ما اختصت به العرب " وهذا نص قوله:

" من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد. وذكر بعض أصحابنا أن الإعراب يختص بالإخبار، وقد يكون الإعراب في غير الخبر أيضا لأن نقول: " أزيدٌ عندك؟ وأزيداً ضربت؟ فقد تحمل الإعراب وليس هو من باب الخبر"(١).

ويضيف في هذا الشأن قائلا: " فإن الإعراب هو الفارق بين المعاني، ألا ترى أن القائل إذا قال "ما أحسن زيد" لم يفرق بين التعجب والاستفهام والذم إلا بالإعراب، وكذلك إذا قال: " وجهك وجهٌ حرٌّ " و " وجهك وجهُ حرٍّ " وما أشبه ذلك الكلام(٢).

ويعلق محمد حماسة عبد اللطيف على النص السابق لابن فارس " بأن مدلول الإعراب في نص ابن فارس أوسع من دلالة العلامات الإعرابية لأن العلامة الإعرابية وحدها لا تعين على معرفة النعت من التأكيد مثلا، وقد أوضح في موضع آخر أن مدلول الإعراب الذي يعنيه هو ما يقابل الصرف أو التصريف أي يعني به علم النحو كله مما يشتمل عليه من قواعد لتنظيم الجملة"(٣). وقد أشار ابن فارس إلى ذلك في بيانه الذي يقول فيه: " فأما الإعراب فيه تميز

---

(١) ابن فارس: الصاحبي، ص٧٧.

(٢) المصدر نفسه، ص٣١.

(٣) محمد حماسة عبداللطيف: " العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث"، ص٢١٦.

المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين. وذلك أن قائلا لو قال: " ما أحسن زيد " غير معــرب، أو: " ضرب عمرو زيد " غير معرب.

لم يوقف على مراده. فإذا قال: ما أحسن زيداً، أو : ما أحسنَ زيدٌ، أو: ما أحسنُ زيدٍ، أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده. وللقرب في ذلك ما ليس لغيرها، فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني ... ثم يقولون:" هذا غلاما أحسن منه رجلا" يريدون الحال فــي شــخص واحد، ويقولون :" هذا غلام أحسن منه رجل"، فهما إذا شخصان. وتقول كم رجلا رأيت؟ فــي الاستخبار وكم رجل رأيت! في الخبر يراد به التكثير. و " هن حواج بيــت الله " إذا كــن قــد حججن، " وحواج بيت الله " إذا أردن الحج. ومن ذلك: " جاء الشتاء الحطب" لم يرد أن الحطب جاء إنما أراد الحاجة إليه، فإن أراد مجيئهما قال: والحطب. وهذا دليل يدل على ما وراءه"(١).

ويعلق محمد حماسة على هذا النص بقوله: " فبعد أن عمم الإعراب وجعله في مقابــل التصريف، وهو ما يشمل علم النحو كله بما يشتمل عليه من قرائن أخرى غير الإعراب، رجع فقال إنهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني، ولعله يقصد بغير الحركات الحــروف التــي تنوب عنها في الأعراب، ولعله يقصد بغير الحركات القرائن الأخرى التي تتعاون فــي جــلاء معنى الجملة"(٢).

ويتفق الزركشي مع ابن فارس في كون الإعراب مبينا للمعاني ومميزا لها وموقفا على أغراض المتكلمين حيث يقول في كتابه " البرهان ": " قالوا: والإعراب يبين المعنى، وهو الذي يميز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين بدليل قولك: ما أحسن زيداً، ولا تأكــل الســمك وتشرب اللبن، وكذلك فرقوا بالحركات وغيرها بين المعاني، فقالوا مفتح للآلة التي يفتح بهــا، ومفتح لموضع الفتح، بمقص للآلة ومقص للموضع الذي يكون فيه القص، ويقولون امرأة ظاهر من الحيض، لأن الرجل يشاركها في الطهارة "(٣).

ولما كان الإعراب بالحركات هو الإعراب الأصلي فقد ركزوا الحــديث علــى أهميــة الحركات عموما سواء أكانت حركات إعرابية أم حركات صيغية أي لضبط الصيغة الصــرفية فدلالة فتح الميم أو كسرها في مفتح ومقص لا علاقة لها بالأعراب، وإنما هذه قرينة أخــرى، ولكنهم يضمونها تحت الإعراب الكاشف عن المعاني، وكذلك صيغة طاهرة من الطهارة التــي يشترك فيها الرجل مع المرأة ليست أيضا من باب الإعراب، ولكنها الدلالة المعجمية، ومع ذلك يدرجونها تحت باب كشف الإعراب عن المعاني لأن الحركات تفرق بين المعاني"(٤).

---

(١) ابن فارس: لصاحبي، ص١٩٠-١٩١.

(٢) محمد حماسة: العلامة الإعرابية في الجملة ، ص٢١٦.

(٣) الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ص

(٤) ينظر محمد حماسة: العلامة الإعرابية في الجملة، ص٢٢١.

وقد ذكر الزجاجي (-٣٣٧هـ) في (باب القول في الإعراب، لم دخل الكلام) بأن الإعراب يبين المعاني فيقول: " فإن قال: فقد ذكرت أن الإعراب داخل في الكلام، فما الذي دعا إليه واحتيج إليه من أجله؟ الجواب أن يقال: إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة ومضافا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جُعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا ضرب زيدٌ عمراً، فدلوا برفع زيد علي أن الفعل له، وينصب عمرو على أن الفعل واقع به، وقالوا ضرب زيد، فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل ما لم يسم فاعله وأن المفعول قد ناب منابه. وقالوا هذا غلام زيد، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها. ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني"، فطريا فإنه كان هذا الاعتلال، وقال لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها وبعض.

وأي حركة أتى بها المتكلم أجزأته فهو مخبر في ذلك. وفي هذا فساد للكلام وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم"[١].

ويذكر في موضع آخر: " وأصل الإعراب للأسماء، وأصل البناء للأفعال والحروف، لأن الإعراب إنما يدخل الكلام، ليفرق بين الفاعل والمفعول، والمالك والمملوك، والمضاف والمضاف إليه، وسائر ذلك مما يعتور الأسماء من المعاني، وليس شيء من ذلك في الأفعال ولا الحروف"[٢].

يجمع جل النحويون على أن الحركات الإعرابية ذات قيمة دلالية على المعاني المختلفة، إلا أبا علي محمد بن المستنير المعروف بقطرب (-٢٠٦هـ)، فقد وقف من الحركات الإعرابية موقفا مغايراً حيث يرى أنها إنما كانت ليوصل الكلام بها، أي أنها جاءت للتخلص من التقاء الساكنين والتخفف من الثقل الناشيء من إسكان الحروف، لا للدلالة على معنى من المعاني الأعرابية، يقول: " فلو كان الإعراب إنما يدخل الكلام للفرق بين المعاني، لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله ... وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقبا للإسكان، ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في

---

(١) أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص٦٩-٧١.

(٢) أبو القاسم الزجاجي: الجمل، ص٢٦٠.

اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان"(١).

وقد أورد العكبري في كتابه " المسائل الخلافية في النحو " رأي محمد بن المستنير هذا، قائلا: " قال قطرب – واسمه محمد بن المستنير – لم يدخل – الإعراب – لعلة، وإنما دخل تخفيفا على اللسان"(٢).

وقد رد على قطرب ومن ذهب مذهبه عدد من العلماء له فقال بعضهم: " لو كان لجاز خفض الفاعل مرة ورفعه أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه؛ لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكونا يعتدل به الكلام، وأي حركة أتى بها المتكلم أجزأته فهو مخير في ذلك، وفي هذا فساد للكلام، وخروج على أوضاع العرب، وحكمة نظام كلامهم"(٣).

أما إبراهيم أنيس

فيعد من أشد المحدثين إنكارا لقول القدماء، إذ أدلى برأي خالف فيه جل العلماء القدماء، ولم يلق قبولا لدى جل الباحثين المحدثين.

ورأيه هذا ينص على أن الحركات الإعرابية ليس لها مدلول على فاعلية أو مفعولية أو إضافة أو غير ذلك وإن تحريك أواخر الكلمات كان صفة من صفات الوصل، قائلا: " يظهر والله أعلم أن تحريك أواخر الكلمات كان صفة من صفات الوصل في الكلام شعرا أو نثرا، فإذا وقف المتكلم أو اختتم جملته لم يحتج إلى تلك الحركات، بل يقف على آخر كلمة من قوله بما يسمى السكون كما يظهر أن الأصل في كل الكلمات أن تنتهي بهذا السكون وأن المتكلم لا يلجأ إلى تحريك الكلمات إلا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل"(٤).

وليس رأي إبراهيم أنيس هذا إلا محاكاة لرأي قطرب (-٢٠٦ هـ) قديما، فقد أحياه من جديد، وأعاد صياغته بما سنح له من معرفة بعلم الأصوات من ناحية، وبعض مبادئ الاتجاه التاريخي والمقارن من ناحية أخرى(٥).

وزعم أنيس أنه اتجه لتفسير ظاهرة الإعراب إلى رأي جديد له ما يدعمه من نصوص اللغة قائلا: " وقد اتجهنا في تفسير ظاهرة الإعراب إلى رأي جديد له ما يدعمه من نصوص اللغة ومن روايات قديمة، ولا يمس هذا الرأي جوهر اللغة في قليل أو كثير، فلا تختل به

---

(١) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص ص ٧٠-٧١، وينظر السيوطي، الأشباه والنظائر ١٧٢/١-١٧٣.

(٢) أبو البقاء العكبري: المسائل الخلافية في النحو، ص٩٥.

(٣) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص٧١، وانظر السيوطي: الأشباه والنظائر، ١٧٣/١.

(٤) إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص٢٢٠.

(٥) ينظر عز الدين مجدوب: المنوال النحوي العربي، قراءة لسانية جديدة، ص٢٥٤.

المعاني، ولا تتغير الصيغ والأساليب، ولكنه يفسر لنا تلك الظاهرة تفسيرا علميا مؤسسا على النظريات الصوتية الحديثة التي ليست إلا تطورا للهجات القديمة"[١].

وادعى أنيس أن النحاة القدماء قد اختلقوا ما سماه بقصة الإعراب وينص على ذلك بقوله: " ما أروعها قصة، لقد استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية، ثم حيكت وتم نسجها حياكة محكمة في أواخر القرن الأول الهجري أو أوائل الثاني، على يد قوم من صناع الكلام نشأوا معظم حياتهم في البيئة العراقية، ثم لم ينتهي القرن الثاني الهجري حتى أصبح الإعراب حصنا منيعا، امتنع حتى على الكتاب والخطباء والشعراء من فصحاء العربية، وشق اقتحامه إلا على قوم سموا فيما بعد بالنحاة"[٢].

وقد وقف عبد العزيز عبده (أبو عبدالله، في كتابه " المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، مع كتاب أنيس (من أسرار اللغة)، ولسنا نعجب وأضرابه إذا ذهبوا إلى هذا الرأي الفاسد مستدلين بما وهي من الأدلة والبراهين وإنما نعجب أشد العجب لبعض الباحثين العرب المعاصرين حين يهجمون على النحاة بحق وبغير حق، ويغلون في اتهامهم بوضع تلك القواعد الدقيقة وفرضها على الفصحاء من العرب والفحول من الشعراء وحتى رجال القراءات.

وفي كتاب (من أسرار اللغة) للدكتور إبراهيم أنيس – نموذج من هذا الهجوم الصاعق على النحويين ويعلق على رأي إبراهيم هذا بأن الإعراب قصة بقوله: " وهذا غلو لا ريب فيه فلقد يكون للنحاة عمل شخصي في تنسيق ما استنتجوه من أصول النحو وقواعده من كلام فصحاء العرب، ولقد يتشددون أحيانا في رمي شاعر مخل باللحن وغير مبالين بضرورة شعرية ملجئة، ولقد ينكر بعضهم حتى على قراءة القرآن ما صح سنده من أوجه القراءات ولعل من الممكن الاستغناء عن بعض مقاييسهم أو تعويضها بأخرى أسهل وأيسر ولكن عملهم الأساسي في قواعد الإعراب يظل أسمى من أن يتهم وأوثق من أن يجرح فما أجمعوا شواهدهم كما رأينا إلا من البادية موطن الفصاحة الأصيل ولم تكن معاييرهم التي نادوا بها إلا صورة معبرة عن طبيعة الفصحى في بنائها الصوتي ودلالتها الموحية، وفي جميع مظاهرها البسيطة والمركبة والمقيسة والمسموعة والمستعملة والمهملة والمشتقة والمنحوتة[٣].

ويرى عبد العزيز عبده " أن نظام الإعراب عنصرا أساسي من عناصر العربية الفصحى وهو سمة من سمات رقيها وقد اشتملت عليه منذ أقدم عصورها وكل ما عمله علماء

---

(١) إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص٢١٩.

(٢) المصدر نفسه، ص١٩٨.

(٣) عبد العزيز عبده أبو عبدالله، المعنى والإعراب عند النحويين، والنظرية العامل، ص٧٥٤ – ٧٥٥.

القواعد حياله هو أنهم استخلصوا مناهجه استخلاصا من القرآن والحديث في كلام الفصحاء من العرب ورتبوها وصاغوها في صورة قواعد وقوانين"[١].

وقد رأى إبراهيم أنيس أن هؤلاء النحاة قد سمعوا شيئا وأخطئوا تفسيره واستنبطوا قواعده قبل أن يتم لهم الاستقراء قائلا: " فالنحاة القدماء قد سمعوا شيئا وأخطئوا تفسيره واستنبطوا قواعده قبل أن يتم لهم الاستقراء سمعوه في لهجات متعددة وسمعوه في اللغة النموذجية الأدبية، وسمعوه في القراءات القرآنية التي لا تكاد تحصى، ثم قبل أن يتم لهم السماع، ودون الاقتصار على مصدر واحد كما هو الواجب في تقعيد القواعد، بدأوا يقعدون قواعدهم فاختلطت عليهم الآراء وكثرة الأقوال، فأهملوا ما أهملوا، وقاسوا ما قاسوا، ثم خرجوا على الناس بقواعد إعرابية فرضوها عليهم فرضا"[٢].

وقد هاجم هؤلاء النحاة على تمسكهم بالقواعد الإعرابية وعدهم كل خروج على هذه القواعد باللحن، قائلا: " ولم يقتصر عمل أولئك الذين أسسوا قواعد الإعراب على السماع والجمع واستنباط الأصول، بل قاسوا ما لم يسمعوا على ما سمعوا، وأسرفوا في قياسهم، وابتكروا في اللغة أصولا وقواعد، رغبة منهم في إطراد الإعراب وانطباقه على كل أسلوب أو انطباق كل أسلوب عليه حتى تمت لهم تلك المجموعة الضخمة من أصول إعرابية دقيقة"[٣].

ويقول في موضع آخر: " وقد بلغ من نفوذ النحاة وسلطانهم أن وصفوا كل خروج على قواعدهم الإعرابية باللحن "[٤].

ثم يتساءل أنيس عن كيفية خضوع فصحاء العرب لهم قائلا: " ولسنا ندري كيف خضع لأولئك النحاة فصحاء العرب وأصحاب اللسن منهم، من أمراء وطغاة عهدناهم أئمة بين أهل البيان"[٥].

ويردف بعدها قائلا: " وتمكن النحاة في العصور المتأخرة من السيطرة على الدارسين للقراءات ورأينا ممن ألفوا في القراءات فيما بعد من يشترطون لصحة القراءة موافقتها لقواعد النحاة.. ونرى من كل هذا أن النحاة حين استقرت لهم قواعدهم الإعرابية فرضوها على الفصحاء من العرب وفرضوها على الفحول من الشعراء، ثم فرضوها في آخر الأمر على أصحاب القراءات. فمن أين أتى لهم كل هذا السلطان؟ لا ندري، إلا أن نقول أن تلك القواعد الإعرابية، رغم وجود أساس لها في لغة العرب، قد نسقها للنحاة تنسيقا جديدا، فيه من قياسهم

---

(١) المرجع نفسه، ص٧٥٣.

(٢) إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص١٤٩.

(٣) المصدر نفسه، ص١٩٩.

(٤) نفسه، ص٢٠١.

(٥) إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص١٩٩.

وابتكارهم قدر غير قليل، وإن تلك الأصول الأعرابية قد بدت للناس في صورة علم جديد أو اختراع حديث"[١].

ويرى أنيس أن ظاهرة الإعراب من الظواهر التي لا يمكن أن تمت إلى السليقة اللغوية بصلة قائلا: " ولا يتصور وقوع الخطأ من صاحب السليقة اللغوية في أي ظاهرة من ظواهر لغته ... وعلى هذا يمكننا أن نتصور أن ظاهرة لم تكن ظاهرة سليقة في متناول العرب جميعا (كما يقول النحاة)، بل كانت كما قلت في كتاب (اللهجات العربية) صفة من صفات اللغة النموذجية الأدبية، ولم تكن من معالم الكلام العربي في أحاديث الناس ولهجات خطابهم"؟!![٢].

ويذكر السيد المخزنجي أن هذا الرأي لا يمكن قبوله أو التسليم به، ويعلل ذلك بقوله: " لأن وجود السليقة اللغوية لا يعني امتناع وقوع الخطأ أو اللحن لدى صاحبها بحال من الأحوال، فلو حدث مثلا وأخطأ الأستاذ في اللغة العربية في نطق كلمة أو إعراب جملة فلا يعني ذلك انعدام السليقة فيه ...

ويثبت قوله هذا بأن ساق من كلام الدكتور أنيس نفسه، ما يثبت أن وجود السليقة اللغوية لا يعني امتناع وقوع الخطأ أو اللحن فيقول:

والدليل على ذلك نسوقه من كلام أنيس نفسه، فها هو يعيب على (هؤلاء النحاة) تخطئتهم للشعراء والأدباء، بقوله: " ولسنا ندري كيف خضع لأولئك النحاة فصحاء العرب وأصحاب اللسن فيهم من أمراء وطغاة عهدناهم أئمة بين أهل البيان، كالذي روى من أن عبد الملك بن مروان سئل يوما: لقد عجل إليك الشيب يا أمير المؤمنين فقال: " شيبتي مواقف الخطابة وتوقع اللحن"[٣].

والحق أن عباس العقاد رد على ذلك بإيضاح لغوي بالغ الحجة حيث يقول: " وهذا الإعراب المفصل في هذه اللغة الشاعرة هو آية السليقة الفنية في التراكيب العربية المفيدة، توافرت لها جملا مفهومة بعد أن توافرت لها مفردات حروفا تجتمع مخارج النطق الإنساني على أوضحها وأوفاها، وبعد أن توافرت لها مفردات ترتبط فيها المعاني بضوابط الحركات والأوزان"[٤].

ويضيف العقاد في هذا الصدد أيضا: " أن هذه الحركات والعلاقات تجري مجرى الأصوات الموسيقية وتستقر في مواضعها المقدورة على حسب الحركة والسكون في مقاييس النغم والإيقاع، ولها بعد ذلك مزية تجعلها قابلة للتقديم والتأخير في كل وزن من أوزان البحور،

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٠٩.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٠٢-٢٠٣.

(٣) السيد المخزنجي: إبراهيم أنيس حياته وأعماله، ص١٣٥.

(٤) عباس العقاد: اللغة الشاعرة، ص٢٢.

لأن علامات الإعراب تدل على معناها كيفما كان موقعها من الجملة المنظومة، فلا يصعب على الشاعر أن يتصرف بها دون أن يتغير معناها، إذ كان هذا المعنى موقوفا على حركتها المستقلة اللازمة لها، وليس هو بالموقوف على رص الكلمات كما ترص الجمادات"(١).

ويرى العقاد ان هذه الموسيقية لتعلم النحاة أحيانا كيف ينبغي أن يفهموا الشعر في هذه اللغة الشاعرة؛ لأن المزية الشعرية في قواعد إعرابها أسبق من المصطلحات التي يتقيد بها النحاة والصرفيون، ثم يعلق على بيت النابغة الذبياني بقوله:

يقول النابغة:

فبت كأني ساورتني ضئيلة   من الرقش في أنيابها السم ناقع

"فينسى النحاة أن علاقة الرفع في القافية تدل على الصفة وتعطي الكلمة معناها الذي يلائم الوزن ويلائم الإعراب، وما أخطأ النابغة حين قال: " ضئيلة ناقع في أنيابها السم".. ولا هو بمخطئ في تأخير الصفة إلى مكان القافية، لأنها – وهي مرفوعة – لا تكون إلا صفة موافقة لموصوفها أينما انتقل بها ترتيب الكلم المنظوم"(٢).

ويقرر إبراهيم أنيس أن تلك الحركات الإعرابية لم تكن تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض.

ولذلك جاز سقوطها في الوقت وبعض المواضع الشعرية، وقد استدل على قوله بحجج عديدة منها: فيقول سيبويه: " وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحروف ليوصل إلى التكلم به" وأحتج أيضا بما ورد عن أبي علي الفارسي من إجازته حذف هذه الحركات الإعرابية في بعض المواضع، دون المساس بالمعنى، حيث يقول: " وحركات البناء أيضا قد تدل على المعنى وقد حذفت، ألا ترى تحريك العين بالكسر في نحو (ضرب) يدل على معنى، وقد جاز إسكانها، فكذلك يجوز إسكان حركة الإعراب"(٣).

ورد السيد المخزنجي على ذلك: " هو أن سقوط حركات الإعراب في الوقف، شيء طبيعي، لأن المتكلم ينتهي تنفسه فيقف، ويفضل في وقوفه السكون، لأنه لا يكلف طاقة ولا جهدا، فهو لم يقف إلا لأن جهده العضلي قد نفد، ثم إن وقوفه غالبا عند تمام المعنى والجملة التي ينطق بها"(٤).

---

(١) المرجع نفسه، ص٢٣.

(٢) عباس العقاد: اللغة الشاعرة، ص٢٣-٢٤.

(٣) إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص٢٣٧، ينظر سيبويه: الكتاب ٣١٥/٢.

(٤) السيد المخزنجي: إبراهيم أنيس حياته وأعماله، ص١٤١.

ومن الحجج التي استدل بها على رأيه، حجج تاريخية هامة نحو نسبة بعضهم إلى أبي عمر بن العلاء "تسكين أواخر الكلمات في عشرات من الآيات القرآنية، وهي حجة قوية إذ صحت، لأنه لو جاز حذف الحركات الإعرابية في قراءة القرآن في غير الوقف لكان ذلك حجة على أن فهم القرآن غير متوقف على ضبط إعرابه[١].

ومن الحجج التي استدل بها، الحجج اللغوية التي استدل بها على جواز سقوط الحركات في الوقف وفي الضرورات الشعرية.

ويستمر أنيس فيسوق أدلة أخرى على صدق ما ادعاه من أن الحركات الإعرابية لا قيمة لها ولا مدلول، فيقول: " ويكفي أن نذكر أن اسم "إن" وأخواتها لا يختلف في معناه عن أي مسند إليه لفاعل والمتدأ أو غيرهما.

ورأى أنيس أن ابن مضاء القرطبي من القدماء وإبراهيم مصطفى من المحدثين قد ثارا وسفيها آراء القدماء، ودعوا إلى إلغاء نظرية العامل التي هي أساس كل إعراب عند النحاة[٢].

وقد وجه أنيس للأستاذ إبراهيم مصطفى من المحدثين نقدا، لأنه ذهب إلى أن الضم والكسر دوال على معان معينة قائلا عنه: " وأما ما يشير إليه صاحب إحياء النحو من أن حركات الإعراب، ولا سيما الضم والكسر، ترمز لمعنى من المعاني لا يستفاد من الكلام إلا بمراعاتها، فليس يشفع له فيه ما ساقه من أمثلة للتفرقة بين اسم الفاعل واسم المفعول، أو بين الفعل المبني للمعلوم والمبني للمجهول، بوساطة الحركات كما في مكرَم ومكرِم وفي كَتب وكُتب. وقد أورد صاحب إحياء النحو عدة صيغ لا يفرق بين معانيها إلا الحركات، غير أنه نسي أن الحركة في كل صيغة من هذه الصيغ تعد جزءا أساسيا في بنية الصيغة"[٣].

ويرى أن الفاعل والمفعول في الجملة العربية لا تعرف بالحركات، بل يعرف كل منهما في غالب الأحيان بمكانه الذي حددته أساليب العربية قائلا: " أن الفاعل لا يعرف بضم آخره، ولا المفعول بنصب آخره، بل يعرف كل منهما في غالب الأحيان بمكانه في الجملة الذي حددته أساليب اللغة، وما روى منها من آثار أدبية قديمة، فإذا انحرف أحدهما عن موضعه تتبعناه في موضعه الجديد في سهولة ويسر، ودون لبس أو إبهام؛ لأن الجملة حينئذ تشتمل على ما يرمز إليه، ويدل عليه، وذلك لأن التركيب مع هذا الانحراف قد تتغير معالمه، أو لأن ظروف الكلام، توحي به وترشدنا إليه"[٤].

(١) ينظر عز الدين مجدوب: المنوال النحوي العربي، ص٢٥٤.

(٢) إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص٢١٠.

(٣)إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص٢٤٣.

(٤)المصدر نفسه، ص٢٤١، ٢٤٢.

ويتابع توضيح فكرته قائلا: " فالفاعل في أغلب الكلام العربي يلي الفعل ويسبق المفعول، ولا يتأخر الفاعل إلا في أحوال(١):

١- منها أسلوب الحصر أو القصر نحو: وما يعلم تأويله إلا الله.

٢- ومنها طول الكلام مع الفاعل وتوابعه، مما قد يضمر المفعول به

٣- وحين يشتمل الفاعل على ضمير يعود على المفعول مثل: (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم)، ونحو (وإذا ابتلى إبراهيم ربه).

وفي هذا وفي مثله من أساليب اللغة، يجدر بنا أن نتلمس الأحوال التي ينحرف فيها الفاعل عن مكانه، وما يبيح تأخر الفاعل هو ما يبيح تقدم المفعول، ولسنا بعد هذا في حاجة إلى الكشف عن الفاعل أو المفعول حين يكون أحدهما ضميرا، فقد عينت اللغة ضمائر الفاعلية، وضمائر المفعولية.

كذلك لسنا في حاجة بعد هذا إلى الوقوف طويلا بذلك المثال التقليدي الذي يسوقه النحاة جميعا للبرهنة على إمكان التباس الفاعل بالمفعول، حيث يقولون (ضرب موسى عيسى) (٢).

ويستمر أنيس في تفسير رأيه قائلا: " وليس يشفع في انحراف الفاعل عن موضعه، أو المفعول عن موضعه ما ساقه سيبويه من حديث عن العناية والاهتمام بالمتقدم، كذلك لا يشفع في هذا الانحراف فلسفة عبد القاهر حين أراد توضيح معنى الاهتمام بعبارته المشهورة : (قتل الخارجي زيدٌ)"؟!! (٣).

وبعد أن نقض دلالة حركات الإعراب على المعاني وضح إبراهيم أنيس الإعراب بالحركات بضرورة التخلص من التقاء الساكنين والذي من شأنه أن ينتج لو سمح به مقاطع غير موجودة في النظام الصوتي أي بعبارة أخرى، أن تحريك أواخر الكلمات – برأيه – لم يكن في أصله إلا للتخلص من التقاء الساكنين حيث يقول: " نحن إذن نرجح أن تحريك أواخر كل الكلمات لم يكن في أصل نشأته إلا صورة للتخلص من التقاء الساكنين، غير أن النحاة حين أعييتهم قواعده وشق عليهم استنباطها، فصلوا بين عناصر الظاهرة الواحدة. ولعلهم تأثروا في نهجهم هذا بما رأوه حولهم من لغات أخرى كاليونانية مثلا فحين وافقت الحركة ما استنبطوه من أصول إعرابية قالوا عنها أنها حركة إعراب، وفي غير ذلك سموها حركة أتى بها للتخلص من التقاء الساكنين. الأصل إذن في جميع كلمات اللغة ألا تحرك أواخرها إلا حين تدعوا الحاجة إلى هذا النظام المقطعي تواليه إلى هذا التحريك".(٤).

---

(١) إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص٢٤٣ وما بعدها.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٤٣-٢٤٤.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٤٤.

(٤) إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص٢٥٤.

وبعد أن انتهى إبراهيم أنيس من تلخيص أقوال النحاة في التخلص من التقاء الساكنين بين كلمتين منهما (منجا، رنين) رجح أن هناك عاملين هامين قد تدخلا في تحديد حركة التخلص من التقاء الساكنين وهما:

العامل الأول: "إيثار بعض الحروف لحركة معينة، وهو أمر تعهده في ظواهر كثيرة من ظواهر اللغة العربية كحروف الحلق.

والعامل الثاني: الميل إلى تجانس الحركات المتجاورة، وهو اقتصاد عضوي في النطق يلجأ إليه المتكلم دون شعور أو تعمد. وليست هذه الظاهرة إلا الميل إلى الانسجام بين الحركات المتجاورة، ولذلك كانت حركة التخلص من التقاء الساكنين ضمة في مثل قالت (اخرج) وكسرة في مثل (قالت اضرب)"[١].

ويواصل أنيس توضيح فكرته قائلا: " فلم لا نقول أن حركة التخلص من التقاء الساكنين قد خضعت لمثل هذه العوامل التي لها أساس علمي في الدراسات الصوتية الحديثة، وأن النحاة لم يتتبعوها في كل مظاهرها، بل اكتفوا بسماع قدر من الأمثلة من مصادر متعددة، ثم حاولوا بناء قاعدتهم؟ سمعوا التخلص من التقاء الساكنين بالكسر أحيانا، وبالضم أحيانا، وبالفتح أحيانا، ولكنهم قصروا أمره على تلك الكلمات التي لا يعقل أن تنسب لها الفاعلية أو المفعولية ونحو ذلك، ثم اعتقدوا أن تحريك أواخر الكلمات الأخرى، ولا سيما الأسماء كان لمعنى يوحى به هذا التحريك ويشير إليه"[٢].

وقد عرض أنيس لظاهرة التنوين باعتبارها ظاهرة من الظواهر الخاصة باللغة العربية وصرح بأنه أعجب بتفسير إبراهيم مصطفى صاحب "إحياء النحو"، لظاهرة التنوين. حين برهن على أنه علامة التنكير[٣].

وذهب أنيس إلى أن الكلمات المنونة قد اتخد كل منها حركة معينة قبل نونها قائلا: " أن الكلمات المنونة قد اتخذ كل منها حركة معينة قبل نونها، التزمتها في أي موضع من مواضع الجملة، سواء كانت فاعلا أو مفعولا، ومن تلك الكلمات المنونة ما كانت حركتها التي قبل النون الضم، ومنها ما كانت حركتها الفتح، ومنها ما كانت حركتها الكسر ولكن النحاة في تقعيد قواعدهم كيفوا هذه الظاهرة على حسب أصولهم الإعرابية، رغبة منهم في اطراد قواعدهم"[٤].

---

(١) المصدر نفسه، ٢٥٢-٢٥٣.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٥٣.

(٣) ينظر إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص٢٥٨.

(٤) المصدر نفسه، ٢٦٠-٢٦١.

ورجح أن الحركة التي قبل نون التنوين تخضع لعاملين، طبيعة الصوت، أو انسجام الحركة مع ما يجاورها. (١)

ولذا يقول أنيس معلقا على بيت أبي ذؤيب الهذلي:

أمن المنون وريبها تتوجع والدهر ليس بمعتب من يجزع

قائلا: " نرجح أن الكسرة في آخر كلمة "معتب" سببها الانسجام مع الكسرة التي قبلها في "تاء هذه الكلمة". (٢)

ثم علق على بيت ثاني لـ. أبي ذؤيب الهذلي وهو:

قالت أميمة ما لجسمك شاحبا منذ ابتذلت ومثل مالك ينفع

قائلا: "فنرجح أن الكلمة قد نطق بها الشاعر "شاحبٍ" بكسر الباء لتنسجم مع الحركة التي قبلها". (٣)

وقال أيضا معلقا على بيت آخر لأبي ذؤيب الهذلي وهو:

أم ما لجنبك لا يلائم مضجعا إلا أقض عليك ذاك المضجع

"نرجح أن الفتحة في كلمة "مضجعا" يجب الإبقاء عليها لأمرين: أن العين تؤثرها، وأنها تنسجم مع الفتحة قبلها".(٤)

وانتهى أنيس إلى " أن حركات أواخر الكلمات لم تكن تفيد تلك المعاني التي أشار إليها النحاة من الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك، وإنما هي حركات دعا إليها نظام المقاطع وتواليها في الكلام الموصول، ثم إنها لم تكن ملتزمة في كل الحالات، بل قد رأينا ألا ضرورة لها في القليل من الأحيان" (٥)

موقف المحدثين من مدلول الحركات الإعرابية

وقد ذكرت آنفا أنه لم تحظ قضية أو ظاهرة من الظواهر اللغوية عند إبراهيم أنيس في كافة مؤلفاته عموما بالأخذ والرد والمناقشة والدرس كما حظيت قضية (الإعراب) وقد أثار هذا الرأي استغراب كثير من الباحثين وتصدى عدد كبير منهم للرد عليه وإبطال رأيه ومذهبه الذي ما كان هو إلا محاكاة لرأي قطرب، وتفنيد حججه ونذكر من هؤلاء: علي بن عبد الواحد وافي في كتابه "فقه اللغة"، ومهدي المخزومي صاحب "مدرسة الكوفة"، وعلي النجدي ناصف في كتابه "فقه اللغة"، وإبراهيم السامرائي في كتابه "فقه اللغة المقارن"، وعبده الراجحي في كتابه "اللغة العربية في القراءات القرآنية"، وفاضل السامرائي في مؤلفه "الدراسات النحوية واللغوية

---

(١) المصدر نفسه: ص٢٦٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٦٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٦٤.

(٤) إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص ٢٦٤.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٦٨.

عند الزمخشري" ومازن المبارك في مصنفه "نحو وعي لغوي"، ورمضان عبد التواب في كتابه "فصول في فقه العربية" وأحمد سليمان ياقوت "ظاهرة الإعراب في النحو العربي"، إميل بديع يعقوب في مصنفه "فقه اللغة العربية وخصائصها"، وأحمد عبد الستار الجواري في كتابه "نحو التيسير"، وخليل أحمد عمايرة في مؤلفه "العامل النحوي بين مؤيديه ومعاصريه" ومحمد حماسة عبد اللطيف "العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث"، وعلي أبو المكارم في كتابه "أصول في النحو العربي"، وعز الدين المجدوب في كتابه "المنوال النحوي العربي"، وأحمد حاطوم "كتاب الإعراب محاولة جديدة لاكتناه الظاهرة".

وقبل أن نوضح آراء الباحثين الذين انبروا للرد على رأي إبراهيم أنيس في الحركات الإعرابية، نذكر من الباحثين الذين أيدوه وتابعوه وسلكوا مسلكه ومن هؤلاء: فؤاد ترزي، وأنيس فريحة ونهاد الموسى وداود عبده. (١)

فيعد فؤاد ترزي من الذين شكوا في دلالة الحركات الإعرابية على المعاني، فقد رأى أن الحركات الإعرابية إنما وجدت في أواخر الكلمات للوصل لا لشيء آخر حيث يقول "إنما وجدت في الأصل لغرض لفظي هو تيسير ارتباط الألفاظ بعضها ببعض".(٢)

ويستدل على رأيه هذا بما يلي:

"أن الحركة الواحدة قد تنتظم أبوابا متغايرة من المعاني ومثل على ذلك بقوله: " فالمسند إليه مثلا يحمل من المعنى ما لا يحمله المسند وكلاهما مرفوعان".(٣)

و"أن المعنى الواحد قد ينتظم حركات متغايرة" نحو اسم إن وأخواتها، مثلا منصوب على الرغم من كونه مسندا إليه يوجب رفعه. (٤)

و"وأنهم كثيراً ما يلجأون إلى التحريك عند التقاء الساكنين لتيسير الانتقال من أحدهما للآخر". (٥)

و"أنهم يقضون بالتسكين عند الوقف سواء كان الموقوف عليه فاعلا، أو مفعولا، أو مضافا إليه، أو مجرورا بحرف، أو غير ذلك" (٦)

وأن "من العرب من كان "يحرك الآخر كتحريك ما قبله فإن كان مفتوحا فتحوه وإن كان مضموما ضموه وإن كان مكسورا كسروه" (١)

---

(١) يذكر د. إميل بديع يعقوب أن "داود عبد، ضمن الذين نهجوا نهج إبراهيم أنيس في عدم دوال الحركات الإعرابية على معان بنظر فقه اللغة العربية وخصائصها، ص١٣٣.

(٢) فؤاد ترزي: في أصول اللغة والنحو: ص ١٨٧.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٨٨.

(٤) المرجع نفسه ص ١٨٨.

(٥) المرجع نفسه ص ١٨٧.

(٦) المرجع نفسه، ص ١٨٧.

وقد لخص محمد أحمد حسن في أطروحته ما ذهب إليه فؤاد ترزي في هذا الميدان وهي على النحو الآتي: (٢)

١. يحتفظ بحركة من الألفاظ المبنية بناء لازما، باستثناء حركة الفعل الماضي لضمير الغائب المفرد فتحذف إن وجدت.
٢. يحتفظ بحركة الظرف المعرب، والحال، والمفعول المطلق ونائبه، في ماعدا ذلك:

أ. تحذف حركات أواخر الأسماء المعربة الأخرى والأسماء المبنية بناء عارضا، وكذلك حركة الفعل المضارع مع ضمير المفرد، غائبا ومخاطبا ومتكلما، ومع ضمير الجميع للمتكلمين إن وجدت.

ب. تحذف نون الأفعال الخمسة.

ج. يقتصر على حالة الرفع في الأسماء الخمسة.

د. يقتصر على حالة النصب والجر في المثنى وجمع المذكر السالم.

وبعد أن ذكر الترزي الأبواب التي يمكن فيها حذف بعض الحركات الإعرابية والاقتصار على بعضها الآخر، نتساءل ما البديل عنها عند حذفها.

فأجاب الترزي: "إذ يمكن الاستعاضة عنها عند الضرورة اللفظية بحركة عفوية تلفظ ولا تكتب تقررها الطريقة التي يسهل بها الانتقال من كلمة إلى أخرى تالية، شأن اللغات غير المعربة"(٣).

وتوصل فؤاد ترزي بعد هذا إلى قوله: "والنتيجة التي نخلص إليها هي أننا نستطيع الاستغناء عن الحركة دون إخلال المعنى، في معظم أبواب النحو المعربة والمبنية، ماعدا الحروف". (٤)

وقد علق محمد أحمد حسن على رأيه هذا قائلا: "وأظن أنه بذلك قد أغفل أو تجاهل الفوضى اللغوية التي قد تحصل نتيجة لنتيجته تلك، إذ كيف نستطيع أن ننظم اللغة، وقد قمنا بإلغاء أخص خصائص نظامها، وهو الإعراب؟ بل كيف نتجنب تعدد الأمزجة بعد أن نترك حرية التصرف الإعرابي للمتكلم نفسه، فيرفع المنصوب وينصب المرفوع دون أن يكون هناك نظام يحكمه ويوجهه". (٥)

أما أنيس فريحة فيرى أن الإعراب زخرف لا قيمة له، بل ويعد فقدان الإعراب تقدما وتطورا. قائلا: "الإعراب لا يتلاءم والحضارة نحن نرى في الإعراب، الإعراب في أية لغة بقية

---

(١) المرجع نفسه، ص ١٨٨.

(٢) ينظر محمد أحمد حسين: الحركات الإعرابية في اللغة العربية أصالتها ودلالتها القيمة، أطروحة ماجستير، ص١٩٥.

(٣) فؤاد ترزي: في أصول اللغة والنحو، ص١٨٨.

(٤) فؤاد ترزي: في سبيل تيسير العربية، ص ١١٤.

(١) محمد أحمد حسن: الحركات الإعرابية في اللغة العربية وأصالتها ودلالتها القيمة، ص ١٩٦.

من البداوة.. قد يساعد الإعراب على الفهم ومنع الالتباس. ولكن حكمه في ذلك حكم أية قرينة أخرى تساعد على الفهم." ولا تعجبين فإننا لسنا أول من قال بأن الإعراب زخرف لا قيمة له في الفهم والإفهام. اقرأ في مقدمة ابن خلدون. واقرأ مقدمة ابن قزمان الأندلسي تجد النقمة على الإعراب قديمة العهد". (١)

ويقول في موضع آخر "ولو أن للإعراب ضرورة للفهم والإفهام لبقي ولحافظت عليه جميع اللغات التي كانت معربة، ولكن لكونه غير ضروري سقط". (٢)

ومن تابع إبراهيم أنيس في رأيه بالحركات الإعرابية، نهاد الموسى، فيذكر نهاد الموسى تحت عنوان "من الإعراب إلى البناء": و"الكلمات المبنية، في العربية، تطرح سؤالا كبيرا حول معاني حركات الأواخر، وتفتح مجالا واسعا للشك في أن حركات الإعراب دالة على معنى نحوي وتشير إلى أن الذي كان يفيد المعنى النحوي (الوظيفة التركيبية) في حال الاسم المبني، بالضرورة، وهي قرائن من النبر والتنغيم والترتيب.. الخ وليس حركة الآخر". (٣)

ويبرهن على رأيه هذا، بقوله: "كيف تتعين الوظيفة بالحركة في آخر (ذلك) – مثلا؟ وهي الفتحة في الفاعلية: متى كان ذلك؟ وهي الفتحة في الإضافة، ما قيمة ذلك؟ وهي الفتحة في المفعولية: متى قررت ذلك؟" (٤)

ونتبين من كلام نهاد الموسى أنه قصر وظيفة الحركات الإعرابية على الأسماء المبنية فقط. ويحتج هذا الفريق على رأيه بعدد من النقاط هي الآتي: بأن الإعراب لا يعين على التمييز بين المعاني المختلفة بأن الذي يحدد المعنى أمران:

أولهما ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات، تقوم على معرفة الصلة بين المتكلم والسامع، ومعرفة السياق والظروف التي مهدت للكلام. وثانيهما: نظام الجملة العربية والموضع الخاص لكل معنى من المعاني اللغوية. فأنت إذا قلت: ظننت زيدا أخاك"، يكون شكك في الأخوة، وإذا قلت ظننت أخاك زيدا" أوقفت الشك في التسمية.(٥)

ويضيف هذا الفريق من الحجج أيضا بأنه "لو كانت وظيفة الحركات الأخيرة هي حقا التمييز بين المعاني المختلفة، لوجب أن تقوم بهذه الوظيفة دائما" (٦)

"لو كانت الحركات دوال على معان لما جاز اختلاف الحركات مع بقاء المعنى واحدا كما في "الرجل أكرمته" و "الرجل أكرمته"، أو "لا خوف عليهم"، و"لا خوف عليهم".(١)

(٢) أنيس فريحة: نحو عربية ميسرة، ص ١٢٤.

(٣) المرجع نفسه ص١٢٧.

(٤) نهاد الموسى: في تاريخ العربية، ص ١٢٠.

(٥) المرجع نفسه، ص١٢٠-١٢١.

(١) ينظر داود عبده، أبحاث اللغة العربية، ص ١٢٢-١٢٣.

(٢) المرجع نفسه، ص ١١٤.

وكذلك "لو كانت حركات أواخر الكلمات دوال على معان لما جاز اختلاف هذه الحركـــات فـــي القراءات القرآنية على الأقل. [٢]

ومهما يكن فإن ما ذهب إليه أنيس فريحة، فؤاد ترزي ونهاد الموسى وإبراهيم أنيس في تفسير حركات الإعراب، لم يلق رواجا أو قبولا أو استحسانا من الباحثين الذين حاولوا إثبـــات القيم الدلالية للحركات الإعرابية، وأنها ما دخلت على الكلام لوصل الكلمات بعضها ببعض، أو للتخلص من التقاء الساكنين فسحب، وإنما دخلت الكلام لهدف أسمى من ذلك، فهي لا تقل أهمية عن الأصوات الصامتة، بل لولاها لتعسر نطق تلك الأصوات، وصعب تحديد المعاني المختلفـــة وضبط اللغة.

وقد تصدى للرد على آراء الفريق القائل بأن "الحركات ليست دوال على معـــان "عـــدداً كبيراً من الباحثين، ومن هؤلاء نذكر علي عبد الواحد وافي الذي يقول: "إن دقة القواعد وتشبعها لا يدلان مطلقا على أنها مخترعة اختراعا. فاليونانية واللاتينية مـــثلا فـــي العصـــور القديمـــة والألمانية في العصر الحاضر ويشتمل كل منها على قواعد لا تقل في دقتها وتشعبها من قواعد اللغة العربية". [٣]

ويضيف أيضا: "إن خلق القواعد خلقا محاولة لا يتصورها العقل، ولم يحدث لها نظيـــر في التاريخ، ولا يمكن أن يفكر فيها عاقل أو يتصور نجاحها، فمن الواضح أن قواعد اللغة ليست من الأمور التي تخترع أو تفرض على الناس، بل تنشأ من تلقاء نفسها وتتكون بالتدريج". [٤]

ويرى عبد الرحمن السيد في كتابه "مدرسة البصرة النحوية" أن "الحركات لم يؤت بهـــا اعتباطا، ولم يلتزمها العرب عبثا، ولم يكن المقصود منها الرغبة في التخفف، وخشية البطء عند الإدراج فقط، ولم يكن الغرض منها التوصل إلى النطق بالحروف فقط، وإلا ما اطردت علـــى نظام واحد، وما أخذت سمتا معينا، ولا يبيح لهم أن يغيروا منها ويبدلوا فيها ما شاءوا، ماداموا لا يهدفون منها إلى شيء، ولا يقصدون بها غاية"[٥]

فقد تناول عبد الرحمن السيد رأي إبراهيم أنيس ونقده [٦]، وقد خالفه في كثير من آراءه قائلا: "ونخالفه فيما ذهب إليه من أن الذي يحدد معاني الفاعلية والمفعولية إنما هو نظام الجملة، والموضع الخاص لكل من هذه المعاني فيها، وما ذهب إليه من تحديد المواضع التي يصح فيها أن يتأخر الفاعل عن المفعول، ورفضه تقدم المفعول على الفاعل أو على الفعل في غيرها لعدم

---

(٣) المرجع نفسه، ص ١١٥.

(٤) المرجع نفسه، ص ١١٩.

(٥) علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة، ص ١٠٤.

(٦) المرجع نفسه، ص ١٠٤ – ١٠٥.

(١) عبد الرحمن السيد: مدرسة البصرة النحوية، ص ٣١١.

(٢) المرجع نفسه، ص٣١٢-٣١٧.

الحاجة إلى ذلك، نخالفه مستندين بالشواهد الكثيرة التي جاءت في الشعر والنثر تؤيد تصرفهم في مواضع الفاعل والمفعول لأغراض راعوها في غير المواضع التي حددها، وإذا كنا سننظر في هذه الشواهد والآثار نظر الشاك فيها، غير المطمئن إليها، فماذا نقول في القرآن الكريم الذي جاء فيه "إنما يخشى الله من عباده العلماء" "إياك نعبد وإياك نستعين". (١)

ويتابع نقده لآراء أنيس في هذا الباب فيقول: "ونخالفه كذلك فيما رآه من أن الكلمة المنونة تختار حركة معينة قبل نونها تلتزمها في جميع المواضع، وما قدره من أن النحاة عثروا أول ما عثروا في موضع الفاعلية على كلمة اختارت الضم، وفي موضع المفعولية على كلمة اختارت النصب، ففي هذا من العنت وتكلف الغرض ما لا يحوج إلى عناء البحث فيه". (٢)

ويختتم نقده لأنيس قائلا: ":وأخيرا لا نذهب إلى ما ذهب إليه من تشكيك في القواعد، ومن تنقيص لعمل النحاة ومن دعوة إلى رفض قواعدهم وطرحها، ولا نقول كما قال: وإذا كانت آراء النحاة بصد الأصول الإعرابية، على تلك الصورة من الاضطراب والاختلاف الشائع في كتبهم، فهل بعد كل هذا يطمئن الباحث أن النحاة قد نجحوا في تفسير ظاهرة لغوية سمعوها فاستقرءوا شواهدها.. ولكننا نقول: إننا نؤمن بهذا العمل، ونطمئن إليه، ونسعى إلى تهذيبه وتنقيته، معتمدين فيه على ما لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه من آيات، ونثر وأشعار، تواتر نقلها، وارتضاها أصحابها". (٣)

من الباحثين كذلك الذين انبروا للرد على ذلك الرأي، مهدي المخزومي في كتابه "مدرسة الكوفة" قائلا: "إذا لم تكن الحركات أعلاما لمعان قصد إليها المتكلم، بل لم تعد أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان، لوصل الكلمات بعضها مع بعض، فكيف يفسر الوقف على خالد في لغة من ينتظر؟ ولماذا كانت الدال مرفوعة ومنصوبة ومخفوضة في الجمل الثلاث؟ ولماذا لا تكسر لتنسجم حركة الدال مع حركة اللام قبلها، ... وعليه، فإن القول بأن الحركات إنما هي سد للحاجة إلى وصل الكلمات بعضها ببعض، لأنها ليست أعلاما للمعاني التي قصد إليها المتكلم، قول لم يحالفه التوفيق"(٤)

ويضيف مهدي المخزومي في موضع آخر: "أما تلك الأمثلة التي تمسك بها. د. إبراهيم أنيس، في تأييد رأيه، فكلها في الأفعال، وليس فيها اسم واحد سكن آخره، مما يدل على صدق ملاحظة القدماء في اعتبار الرفع والنصب علمين للفاعلية والمفعولية في الأسماء خاصة، دون الأفعال، وعلى هذا، فلا بد من الاستئناس بالأصل الذي بنى الدكتور كلامه عليه عندما يعرض

---

(٣) المرجع نفسه، ص ٣١٤.

(٤) عبد الرحمن السيد: مدرسة البصرة النحوية، ص ٣١٥.

(٥) المرجع السابق، ص ٣١٥ – ٣١٦.

(١) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص ٢٥١.

الدارس لتحريك أواخر الأفعال المعربة، ومع ذلك فقد سبقه القدماء إلى ذلك، واستندوا في الكلام فيها إلى قوانين صوتية، يحاول الدكتور اليوم أن يستفيد منها في حل مشكلة الإعراب، في الأسماء والأفعال جميعا". [١]

أما رمضان عبد التواب قد تضمن رده على أنيس معظم النقاط التي جاءت في هذه الردود، حيث نص على أن الإعراب في العربية يدل على ذلك بأمور يمكن تلخيصها على النحو الآتي: [٢]

١. وجود الإعراب كاملا في بعض اللغات السامية القديمة، كالأكادية، والبابلية والآشورية في عصورهما القديمة. وإن قانون حمورابي: (١٧٩٢ – ١٧٥٠م)، المدون باللغة البابلية القديمة يوجد فيه الإعراب – وإن اللغة الحبشية فيها حالات إعرابية تماثل من الناحية الإعرابية نظيرتها في اللغة العربية إلى حد كبير.

٢. القرآن الكريم، الذي وصل إلينا متواترا، بالرواية الشفوية الموثوق بها جيلا بعد جيل، وصل إلينا معربا ولا نظن أحدا يعتقد أن النبي صلى الله وعليه وسلم كان لا يحرك أواخر الكلمات في تلاوته لنص القرآن الكريم، إلا حيث اقتضته ضرورة وصل الكلمات، أو بعبارة أخرى، حيث أراد التخلص من التقاء الساكنين عند اتصال الكلام، فمن غير الممكن، ورواية القرآن الكريم إلى هذا الحد من التواتر، أن نظن أن النبي صلى الله عليه ولم، كان يتلو قوله تعالى في سورة القلم (ن والقلم وما يسطرون).[٣]، (ما أنت بنعمة ربك بمجنون)، [٤] (وإن لك لأجرا غير ممنون)[٥] بتسكين أواخر الكلمات: القلم، بنعمة، ربك، وإنك، خلق، حيث لا يوجد ما يدعو إلى تحريكها من الناحية الصوتية إننا نعتقد أن ذلك لم يحدث، ولو حدث، لوصلت إلينا روايات عن ذلك". [٦]

٣. "الرسم القرآني، الذي نقل إلينا متواترا، يؤيد وجود الإعراب في العربية الفصحى، وأنه ليس من اختراع النحاة، وإلا فكيف نفسر وجود الألف في الخط العثماني في حالة المنصوب المنون؟ وإننا إذا نظرنا مثلا: في قول الله تعالى:

"وما الله بغافل"[٧] وقوله: "ولا تحسبن الله غافلا"[١]، وعسر علينا فهم السر في تحريك اللام في :(غافل) الأولى بالكسرة، وفي الثانية بالفتحة لو أن الأمر لا يعد والانسجام الموسيقي،

---

(٢) مهدي مخزومي: مدرسة الكوفة، ص ٢٥٥.

(٣) رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية، ص ٣٨٢ – ٣٩٥.

(٤) سورة القلم: آية ١.

(٥) سورة القلم: آية ٢.

(١) سورة القلم: آية ٣.

(٢) رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية، ص ٣٨٠ – ٣٨٦.

(٣) البقرة،آية "٧٤".

والضرورة الصوتية. ومثل ذلك في قوله تعالى: "إنا وجدناه صابرا العبد نعم وقوله:"[٢] "أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى"[٣] ، وغير ذلك "[٤].

٤ – الشعر العربي بموازينه وبحوره، لا يقبل نظرية الدكتور إبراهيم أنيس بحال من الأحوال، ويكفي أن تقرأ بيتا كبيت بشر بن أبي حازم:

فكأن طعنهم غداة تحملوا سفن تكفأ في خليج مغرب.

بتسكين أواخر كلماته، لتدرك إلى أي حد يفقد البيت وزنه الشعري، ووقعه الموسيقي على النفوس. [٥]

٥ – "هذه الأخبار الكثيرة، التي وصلت إلينا، والتي تدل على فطنة العلماء، في الصدر الأول، إلى هذه الحركات الإعرابية ومدلولها، وعيبهم من يحيد عنها، ممن فسدت ألسنتهم، بمخالطتهم للأعاجم، ونحن وإن كنا نشك في صدق بعض هذه الأخبار لما يبدو فيها من مسحة التكلف في الكلام وشعور هؤلاء القوم به قبل أن يخرج النحاة بنظرياتهم على الناس". [٦]

وقد اختتم رمضان عبد التواب رده على أنيس قائلا: "لهذا كله نرى أن الإعراب، كان من الأمور التي تساعد على حرية بناء الجملة العربية، وأن الجملة العربية، لهذا السبب، كانت تقال بأوجه عدة" [٧]

ومن المحدثين نذكر مازن المبارك الذي أطال القول في الإعراب والحركات الإعرابية فقد تحدث عن حركات الإعراب مبينا معناها وقيمتها في لغة العرب، حيث يقول: "وتتميز اللغة العربية فيما تتميز به بحركات الإعراب التي هي في حقيقة الأمر ضرب من ضروب الإيجاز، إذ يدل بالحركة على معنى جديد غير معنى المادة اللغوية للكلمة، وغير معنى القالب الصرفي لها، وهو معناها أو وظيفتها النحوية كالفاعلية أو المفعولية... فنحن حين نقول: جاء صاحب الدار، فإنما ندل بضم الباء على معنى غير المعنى اللغوي المستفاد من مادة (صحب) وغير معنى اسم الفاعل المستفاد من صيغة (صاحب) وهو معنى إسناد المجيء إلى الصاحب أي معنى الفاعلية، وذلك هو المعنى المستفاد من الضم" [٨]

---

(٤) إبراهيم، آية "٤٢".

(٥) ص، آية "٤٤".

(٦) القيامة، آية "٤٠".

(٧) رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية، ص ٣٨٦.

(٨) المرجع نفسه، ص ٣٨٦-٣٨٧.

(٩) نفسه، ٣٧٩٨.

(١) رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية، ٣٩٥.

(٢) مازن المبارك: نحو وعي لغوي، ص ٦٢ – ٦٣.

ويعلن مازن المبارك أن "حركات الإعراب ليست شيئا زائدا أو ثانويا، وهي لم تدخل على الكلام اعتباطا، وإنما دخلت لأداء وظيفة أساسية في اللغة إذ بها يتضح المعنى ويظهر، وعن طريقها نعرف الصلة النحوية بين الكلمة والكلمة في الجملة الواحدة". (١)

وبعد أن ذكر المبارك وجهة نظر أنيس في ظاهرة الإعراب ومدلول الحركات الإعرابية قام يرد عليه قائلا: "ونحن نورد ما يرد به على كل من هذه النقط فنقول: "أما القول بأن الحركات في مثل مكرم ومكرم، وكتب وكتب، تعد جزءا أساسيا في بنية الصيغة وشرطا هاما للتعرف على تلك الصيغة، وأن مثلها مثل أي حركة في أي كلمة، فهو يدل على قبول الفكرة من حيث المبدأ، إذ أن ذلك يعني أن من عادة العرب التفريق بين معاني الصيغ أو الألفاظ بحركاتها، فكسروا ما قبل آخر الكلمة للدلالة على اسم الفاعل، وفتحوه للدلالة على اسم المفعول، وضموا أول (كتب) وكسروا ما قبل آخره للدلالة على معنى الصيغة الجديدة في البناء للمجهول، وهم إنما فعلو ذلك في ألفاظ كثيرة".(٢)

ويتساءل المبارك بعد ذلك فيقول: "كيف نقبل أن تكون حركات الحروف الأولى والوسطى رموزا للمعاني المختلفة، ولا نقبل مثل ذلك في حركات الحروف الأخيرة كيف نقبل أن تكون حركة السين مثلا في "حسن" هي الرمز الدال على إسمية الكلمة أو فعليتها، فإذا فتحناها كانت اسما، وإذا ضممناها كانت فعلا، ولا نقبل أن تكون حركة النون في "أحسن" هي الفارق بين فعلية الكلمة حين نلفظها بالفتح، وإسميتها حين نلفظها بالضم.

ويتابع المبارك رده فيقول: "أما أن نعود إلى ملابسات القول وظروفه ونعرف الصلة بين القائل والسامع لندرك الفعل من الاسم، والتعجب من الاستفهام، فأي تعسف هذا الذي نلجأ إليه؟ وأي إيجاز هذا الذي نتركه؟ إن بيتا واحدا من الشعر القديم سيضطرك بغية تفسيره أن تعود إلى أكثر من كتاب، لتعرف صلة الشاعر بمن يقول فيه، وإذا كان مثل هذا العمل واجبا في تفسير النصوص المعقدة، أو التي قيلت في مناسبات خاصة؟... بل إذا كانت الحركة الواحدة على الحرف تكفي لمعرفة القول وفهمه، أفليس الأجدر أن نأخذ بها وبدلالتها من أن نعود إلى معرفة قصة كاملة لكل جملة؟" (٣)

ويعترف المبارك بأن الحركة لحن صوتي، ولكنه ليس لحنا لمجرد درج الكلام، وإنما هو لحن صوتي يفرق العرب به بين المعاني. (٤)

(٣) المرجع نفسه، ص ٦٣.
(٤) مازن المبارك: نحو وعي لغوي، ص٧٨-٧٩..
(١) المرجع نفسه، ص ٨٠ - ٨١.
(٢) المرجع نفسه، ٨١.

وانتقد داود عبد في كتابه "أبحاث في اللغة العربية" حجج الذين اتجهوا لتفنيد رأي إبراهيم أنيس لأنهم لم يؤيدوا آراءهم بأدلة من داخل اللغة نفسها إذ يقول: "الذي لاحظته من ردود الذين حاولوا تفنيد وجهة نظر إبراهيم أنيس أنهم لم يؤيدوا آراءهم بأدلة من داخل اللغة نفسها" (١)

وقال عبده في أثناء عرضه لرأي إبراهيم أنيس: إن السكون ليس الأصل في الكلمة العربية كما يزعم إبراهيم أنيس وقطرب، وإن كنت لا أنكر" (٢)

يبدو لنا هنا أن داود عبد قد وقع في تناقض كبير فكيف يرى أن السكون ليست الأصل في الكلمة العربية وفي الوقت ذاته لا ينكر ذلك؟ ورغم ذلك فهو يذهب إلى أن الحركات الموجودة في أواخر الكلمات ليس كلها للوصل، حيث يقول: "إن حركات أواخر الكلمات ليست للوصل إلا في حالات معينة".(٣)

ورفض داود عبده بأن حركات أواخر الكلمات لم يؤت بها للوصل وبهذا يرفض داود عبده قول إبراهيم أنيس الذي يقول فيه بأن حركات أواخر الكلمات لم يؤت بها إلا للوصل غير أنه أنكر الرأي الآخر الذي يقول إن حركات أواخر الكلمات حركات إعرابية دوال على معان فيقول: " إن رفضنا لذلك الرأي لا يعني أننا نسلم بالرأي الآخر القائل إن الحركات في أواخر الكلمات حركات "إعرابية، أي للدلالة على معان"(٤).

ويدلل داود عبده على رأيه بالحركات الموجودة في أواخر كلمات مثل "معلمونَ" و "معلمانِ" و "كتبَ" و "فتى" و "منك" و "أنت" و "سوق" ليست حركات إعرابية، فالفتحة موجودة في آخر جمع المذكر السالم سواء أكان فاعلا أم مفعولا به أم مضاف إليه، والكسرة موجودة في آخر المثنى في جميع الحالات الإعرابية فيقول من الواضح أن بعض هذه الحركات جزء من الكلمة، فضمة الذال في كلمة "منذُ" جزء من هذه الكلمة تماما كضمة الميم. إنهما لا يدلان على معنى. وهو بهذا يعد بعض الكلمات التي ليست حركات إعرابية وليست للوصل جزءا من الكلمة(٥).

وأرى – كما يبدو لي – أن رأي داود عبده فيه نوع من الاضطراب فتارة يرى أن السكون ليس الأصل في الكلمة العربية، وإن كان لا ينكر ذلك وأخرى أن الحركات الموجودة في أواخر الكلمات ليست كلها للوصل ومع هذا يرفض أن الحركات الإعرابية دوال على معان.

---

(٣) داود عبده: أبحاث في اللغة، ص ١٠١.

(٤) المرجع نفسه، ص ١٠٢ – ١٠٤.

(٥) داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، ص ١١١.

(١) المرجع نفسه، ص١١١.

(٢) ينظر المرجع نفسه، ص١١١-١١٢.

وهو بهذا أميل إلى الأخذ برأي إبراهيم أنيس، فقد رأى أن الحركات الإعرابية ليست دوال على المعنى، ودلل على ذلك بنصه الآتي:

"ولو كانت وظيفة الحركات الأخيرة هي حقا التمييز بين المعاني المختلفة لوجب أن تقوم بهذه الوظيفة دائما. " وكذلك لو كانت الحركات دوال على معان لما جاز اختلاف الحركات مع بقاء المعنى واحدا". ويضيف قائلا: " ولو كان هناك ضرورة لغوية لتمييز المرفوع من المنصوب أو من المجرور لكان من الواجب أن نجد فرقا بين ضمائر النصب وضمائر الجر"[١].

وقد عد إميل بديع يعقوب[٢]: داود عبده ضمن الذين تهجوا نهج د. إبراهيم أنيس في عدم دوال الحركات الإعرابية على معان.

وقد وصف رمضان عبد التواب مجمل رأي داود عبده بأنه ظنون لا دليل عليه حيث يقول: " ويذهب الدكتور داود عبده إلى أن الحركات في أواخر كلمات العربية، لم تكن تدل على فاعلية أو مفعولية أو نحوهما، ويظن " أنها كانت في الأصل جزء من الكلمة، وأنها حركة واحدة في جميع الحالات، التي تقع فيها الكلمة غير أنها اختلفت بعد ذلك باختلاف اللهجات، إلى غير ذلك من الظنون التي لا دليل عليها!!"[٣]

وقد خصصت منيرة بنت سليمان العلولا في كتابها " الإعراب وأثره في ضبط المعنى دراسة نحوية قرآنية". فصلا طويلا بعنوان" دعاة إلغاء الإعراب بين قديم وحديث " وقد عدت إبراهيم أنيس ضمن هذه الفئة التي تريد هدم الإعراب وإلغائه فتقول في معرض حديثها لرأي عن أنيس: " أنها ترى أن ما ذهب إليه أنيس أبعد مما يجسر على القول به أعداء العربية"[٤].

أما تمام حسان فكانت له وجهة نظر تختلف قليلا عن إبراهيم أنيس، فقد وردت وجهة نظره في الإعراب والحركات الإعرابية ضمن كتابه "اللغة العربية معناها مبناها".

وقد حاول تمام حسان أن يضع العلامة الإعرابية في موضعها الصحيح من " القرائن النحوية " فلم يدع لها ما ادعا؟ النحاة؟ القدماء ولم يخص بعضها بالدلالة كما فعل الأستاذ إبراهيم مصطفى الذي يرى "أن الرفع علم الإسناد، والجر علم الإضافة، أما الفتحة فليست بعلم على الإعراب، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة التي يحب العرب أن يختموا بها كلماتهم ما لم يلفتهم عنها لافت، فهي بمنزلة السكون في لغتنا الدارجة [٥]

(٣) داود عبده، أبحاث في اللغة، ص ١١٤-١١٦.

(٢)ينظر يعقوب: فقه اللغة العربية وخصائصها، ص١٣٣.

(٣) رمضان عبد التواب: لصول في فقه اللغة العربية، ص ٣٧٤ (الهامش).

(٤) منيرة العلولا، الإعراب وأثره في ضبط المعنى، دراسة نحوية قرآنية، ص٣٠.

(٥) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، المقدمة، ص و- ز.

ولم يجردها من دلالتها اللغوية تماما كما فعل قطرب قديما وإبراهيم أنيس حديثا ومتابعوه، بل فصل القول في العلاقات المتشابكة في الجملة ودلائل هذه العلاقات أو القرائن النحوية التي تكشف عن هذه العلاقات وأعطي كلا منها ما يستحق عن طريق الوصف الموضوعي من خلال نظرة علمية حصينة.

فالعلامة الإعرابية لدى تمام حسان مبنى من مجموعة "مبان": هي: الصورة الإعرابية والرتبة والصيغة والجدول والإلصاق والتضام والرسم الإملائي، مع مجموعة "معان" هي التسمية والحديث والزمن والتعليق والمعنى الحملي ويتم على أساسها جميعا التفريق بين أقسام الكلم في العربية[١].

وقد فصل تمام حسان القول في القرائن اللفظية والنحوية والمعنوية وشرحها في بحثه القيم "القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي" ومما قاله في هذا البحث يعنينا رأيه في العلامة الإعرابية، ويلخصه في بيانه الذي يقول فيه: " ولست أنكر دلالة علامات الإعراب على المعاني النحوية ولكنني لا بد أن أشير كذلك إلى أن العلامة الإعرابية لا يمكن أن تستقل بالدلالة على هذه المعاني"[٢] ويبرهن على ذلك بقوله: " ويكفي للإقناع بذلك أن أشير إلى أن الضمة هي الحركة التي تظهر في المبتدأ أو الخبر والفاعل ونائب الفاعل واسم كان وخبر إن فهل يمكن لها في هذه الحالة أن تكون بمفردها قرينة على واحد فقط من هذه الأبواب؟ ... فكيف يمكن الزعم أنها قرينة على أحد هذه الأبواب بمفردها؟ إن أية واحدة من هذه الحركات لو استقلت بالدلالة على المعنى النحوي لأدى ذلك إلى اللبس إذ يكون من نتيجة ذلك التباس المبتدأ بالخبر والفاعل إلخ. على أن الأسماء المثبتة والجمل ذوات المحل لا يمكن إعرابها بقرينة العلامة الإعرابية فلو كانت العلامة الإعرابية قرينة مستقلة ما وصلنا منهم إعراب هذه العناصر أبدا"[٣].

ويقول في موضع آخر: " ولا أكاد أمل ترديد القول: إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى، فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت الاسم "تضافر القرائن" وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها سواء أكانت معنوية أم لفظية، وبهذا يتضح أن العامل النحوي وكل ما أثير حوله من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة أدى إليها النظر السطحي والخضوع لتقليد السلف والأخذ بأقوالهم على علاتها"[٤].

---

(٢) ينظر تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص٨٦.

(٤) تمام حسان: القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابيين التقديري والمحلي، مجلة اللسان العربي، م١١، ١٩٧٤، ج١-٢، ص٤٧.

(٣) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(٤) ينظر تمام حسان: القرائن النحوية واطرح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، مجلة اللسان العربي، م١١، ١٩٧٤، ج١-٢، ص٤٨ وما بعدها.

أما خليل عمايرة من اللغويين المحدثين فيرى أن العلامة الإعرابية نوعان: الأول يظهر على أواخر الكلمات اقتضاء لدخول عناصر جديدة على الجملة الأصل أو اقتضاء الأمر قياسي جاء من العرب حينما قالوا اللغة على سجيتهم.

الثاني: يؤدي دور عناصر التحويل التي تحول الكلام من معنى مولود أصل إلى معنى آخر جديد وهكذا يكون للحركات في حالات دور لا يقل أهمية عن أي حرف من حروف الكلمة في الوصول إلى المعنى الدلالي للجملة(١).

جاء عن الخليل بن أحمد الفراهيدي قوله: " إن الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه"(٢). وهذا الكلام يتعلق ببنية الكلمة "صيغتها" وليس في حركات أواخر الكلمات فالكاف في "كَتَبَ" غير الكاف في "كُتِبَ".

وفي معرض حديث مهدي المخزومي عن ظاهرة الإعراب ساق هذا القول السابق الذي قاله الخليل عن حركات الإعراب، ثم علق عليه قائلا:" وليس فيما قاله نص على أن الحركات المختلفة التي تعرض لأواخر الكلمات في الأحوال الإعرابية المختلفة، لها نفس الصفة إذا توسطت الأبنية"(٣).

ويبدو لنا أن أبا علي محمد بن المستنير المعروف بقطرب قد وسّع قول الخليل هذا(٤).

وقد خالف جميع النحويين الذين يرون أن الحركات دوال على معان إعرابية كالفاعلية والمفعولية قائلا: " إنما أعربت العرب كلامها، لأن الاسم في حالة الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا، لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقبا للإسكان، ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون لمعنى كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم فجعلوا الحركة عقب الإسكان" (٥).

---

(١) خليل عمايرة: في نحو اللغة وتراكيبها، ص١٦٠.

(٢) سيبويه: ٣١٥/٢.

(٣) مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص٢٤٤.

(٤) ينظر إبراهيم السامرائي: فقه اللغة المقارن، ص١٧، وينظر له الفعل زمانه وأبنيته، ص٢٢٣، وينظر له أيضا، ص٥٤ وينظر محمد صلاح الدين بكر : المعنى النحوي مفهومه ومكوناته، مجلة الحصاد، ع١، س١، ١٩٨١، جامعة الكويت، ص١٤٧ وما بعدها.

(٢) الزجاجي: الايضاح في علل النحو، ٧٠-٧١. وينظر الأشباه والنظائر، ٧٩/١، وينظر رأي قطرب في مسائل خلافية للعبكري، ص٩٥، ينظر رأيه محمد صلاح الدين بكر المعنى النحوي مفهومه ومكوناته، مجلة الحصاد، ع١، س١، جامعة الكويت، ١٩٨١، ص١٤٧-١٤٨.

ورأى بعض الباحثين أن رأي قطرب هذا لم يسبقه به أحد وكان منهم رمضان عبد التواب: " هذا هو رأي قطرب، وهو رأي لم يسبقه به أحد – فيما نعلم – ولم يتابعه عليه غيره من اللغويين أو النحويين، فيما عدا أستاذنا المرحوم الدكتور إبراهيم أنيس"(١).

وقد وردّ هذا الرأي عدد من القدماء المخالفين له قائلين: " لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرة، ورفعه أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه، لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تتعاقب سكونا سكونا يعتدل به الكلام، وأي حركة أتى بها المتكلم أجزأته، فهو مخير في ذلك، وفي هذا فساد للكلام، وخروج عن إفصاح العرب وحكمة نظام كلامهم"(٢).

وقد ضمنت منى إلياس رأي قطرب السابق، في كتابها " فصول في النحو والصرف"، ثم علقت عليه قائلة: " أما فيما يتعلق بما دار بين قطرب ومن يرى رأيه وبين جمهور النحاة حول دور حركات الإعراب في بيان المعاني المختلفة فأقول: الحق أن اختلاف حركات الإعراب أو اتفاقها ليس السبب في اختلاف المعاني، بل إن السبب الحقيقي آت من الأدوات الداخلة على الجملة، فلو حذفنا هذه الأدوات لجهل المعنى فلا يدرك إلا بحضور الأداة، وكذلك لو قمنا بتغيير هذه الأداة مع الاحتفاظ بحركة الإعراب، لوجدنا أن المعنى يختلف من أداة إلى أخرى بالرغم من ثبات حركة الإعراب، ففي مثل قولنا: (إن زيدا قادم، فإن معنى التأكيد في هذه الجملة لم يأت من نصب زيد بل من الأداة (إن) لأننا لو احتفظنا بحركة النصب وغيرنا هذه الأداة بقولنا (لعل زيداً قادم) لتحول المعنى إلى الترجي، ولو جعلناها (لكنّ) لانتقل المعنى إلى الاستدراك، فإذا أبدلناها د (ليت) انقلب المعنى إلى التمني"(٣). فهي بذلك تتفق مع أنيس في أن حركات الإعراب ليس دوال على المعاني.

ومجمل القول:

أن الرأي الذي جاء به إبراهيم أنيس في الحركات الإعرابية قد حاكى في جزء منه قطربا إلا أنه قال يشبهه، حيث يقول: " ويشبه هذا الرأي ما نادى به أحد تلاميذ سيبويه وهو الإمام محمد بن المستنير المعروف بقطرب المتوفي (٢٠٦)هـ"(٤).

والحقيقة أن إبراهيم أنيس قد بنى مذهبه على رأي قطرب: " على أنه يحلو له أن يتعصب للرأي بشكل يخيل للقارئ أنه المبدع والأول والمعيد في هذا القول. وكأنه لم يكن هناك في القرن الثاني الهجري رجل اسمه (قطرب)" (٥).

---

(٣) رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية، ص٣٧٣.

(٢) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص٧١.

(١) منى إلياس ومحمد علي سلطاني: فصول في النحو والصرف، ص١٠٣.

(٢) إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص٢٢٠.

(٣) إبراهيم السامرائي: فقه اللغة المقارن، ص١٢١.

ويتابع إبراهيم السامرائي بيان فكرته ووجهة نظره فيما صرح به أنيس فيقول: " وهذا الرأي – أي الحركات ليست دوال على معان – في جملته غريب وقد انفرد فيه صاحبه – أي قطرب – ولم يؤيده فيه إلا الدكتور إبراهيم أنيس بعد أكثر من أحد عشر قرنا ووجه الخطل في هذا الرأي أن العربية كانت معربة منذ أقدم العصور، والنصوص شاهدة على ذلك"(١).

ولقد رأى أنيس أن مفتاح السر في تفسير هذه الحركات هو ظاهرة الوقف، والملاحظ أن قطربا كان قد أشار إليه واستخدمه قديما لتفسير مجيء الحركات الإعرابية كما يبدو من النص الذي أثبتناه له(٢).

ويبدو لي أن إبراهيم أنيس اعتمد في تشككه " بحقيقة الإعراب " على بعض آراء المستشرقين قبله حيث شككوا في أصالة الإعراب في اللغة العربية.

ولم يكن أنيس، هو أول من شك في حقيقة الإعراب، وفسره هذا التفسير، فقد – ذكرنا آنفا أن تلميذ سيبويه المعروف بـ (قطرب) قد سبقه في أن الإعراب لم يدخل في اللغة العربية للدلالة على المعاني، وإنما دخل تخفيفا على اللسان.

وهناك عدد من المستشرقين من تشكك في حقيقة الإعراب قبل أنيس، ومن هؤلاء "كارل فوللرز" فقد رأى أن النص الأصلي للقرآن قد كتب بإحدى اللهجات السائدة في الحجاز "(٣).

وقد رد على هذا الرأي الصبياني وسفهه وفنده ونقده نقدا علميا موضوعيا نولدكه Nol deke، أقام فيه الحجة على أن أغلب ما توهمه فولرز تجردا من الإعراب إنما كان صورا من تساهل الناس في القراءة بعد اختلاطهم بالأعاجم وشيوع اللحن والتحريف، فليس للنص القرآني صلة بشيء من هذه الملاحن من قريب أو من بعيد(٤). ومن المتشككين كذلك "باول كاله"(٥).

والمستشرق كوهين "Cohen" الذي لا ينكر وجود الإعراب في اللغة الأدبية المشتركة لغة الشعر والخطابة في الجاهلية والإسلام، ولكنه يستبعد مراعاتها في لهجات الحديث بين عرب الجاهلية واعتمد في ذلك على ملاحظتين هما: تشعب الضوابط الإعرابية ودقتها، وتجرد جميع اللهجات العامية الحديثة من آثار الإعراب وقوانينه(٦).

---

(٤) المرجع نفسه، ص١٢١.

(٢) ينظر مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة، ص٢٤٩.

(٣) ينظر رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص٣٧٧، ٣٧٨.

(٤) صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة، ص١٢٤، وينظر د/ نولدكه على فوللرز، رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص٣٨٠-٣٨١.

(٥) ينظر رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص٣٧٨.

(٦) ينظر صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص١٢٧.

وقد فند صبحي الصالح زعم كوهين هذا، وسفه رأيه، حيث يرى الصالح أن الملاحظتين اللتين اعتمدهما كوهين فاسدتاين؛ لأن الوقائع تكذبهما قديما وحديثا، فليست دقة الإعراب بمانعة أحدا من التخاطب بلغة معربة(١).ووصف رأيه بأنه فاسد واستدل عليه بما وهى من الأدلة والبراهين(٢).

ويبدو لي أن أنيس قد اعتمد في تشككه بحقيقة أو أصالة الإعراب على بعض آراء المستشرقين قبله حيث شكك بعضهم بحقيقة وأصالة الإعراب وهو من أهم خصائص اللغة العربية، ويتجلى هذا من إشاراته إلى مؤلفاتهم في هذا المجال"(٣).

وقد وجد الكثير من المستشرقين من أكد وجود الإعراب في اللغة العربية – التي هي إحدى اللغات السامية – ودافعوا عنه وأكدوا أن ظاهرة الإعراب تكاد تكون ظاهرة سامية. ومن هؤلاء المستشرق الألماني نولدكه الذي أكد أن القبط كانوا يستعملون الضمة في حالة الرفع، والفتحة في حالة النصب والكسرة في حالة الجر(٤).

وإلى مثل هذا ذهب المستشرق ليتمان حيث رأي: " أن أواخر الكلمات في اللهجة النبطية قد يحدث فيها تغيير حسب موضعها في الإعراب"(٥).

ويقول المستشرق " يوهان فك" في كتابه " العربية ": " أن العربية الفصحى قد احتفظت في ظاهرة التصرف الإعرابي، بسمة من أقدم السمات اللغوية، التي فقدتها جميع اللغات السامية – باستثناء البابلية القديمة – قبل عصر نموها وازدهارها الأدبي، وقد احتدم النزاع حول غاية بقاء هذا التصرف الإعرابي، في لغة التخاطب الحي، فأشعار عرب البادية – قبل الإسلام وفي عصوره الأولى – ترينا علامات الإعراب مطردة، كاملة السلطان، كما أن الحقيقة الثابتة، من أن النحويين العرب كانوا – حتى القرن الرابع الهجري والعاشر الميلادي على الأقل – يختلفون إلى عرب البادية، ليدرسوا لغتهم، تدل على أن التصرف الإعرابي، كان في أوج ازدهاره آنذاك، بل لا نزال حتى اليوم، نجد في بعض البقايا الجامدة من لهجات العرب البداة، ظواهر الإعراب"(٦).

ويؤكد برجستراسر المستشرق الألماني على أن: " الإعراب سامي الأصل، تشترك فيه اللغة الأكدية، وفي بعضه الحبشية ونجد آثار منه في غيرها أيضا غير أن العربية ابتدعت

---

(١) ينظر صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص١٢٧.

(٢) ينظر المرجع نفسه، ص١٢٨.

(٣) ينظر إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص٢١٢، ٢١٦، ٢٣٧. (الهامش).

(٤) ينظر إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه وأبنيته، ص٢٢١، وينظر أحمد علم الدين الجندي: الإعراب ومشكلاته، ج٤٢، ١٩٧٨، مجلة اللغة العربية، ص١٦٣ (بحث).

(٥) إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه وأبنيته، ص٢٢١، وينظر له: دراسات في اللغة، ص٩٧.

(٦) يوهان فك: العربية، ص١٥، ص٥.

شيئين: الأول، إعراب الخبر والمضاف، وتتفق في بعض ذلك مع أخواتها، والثاني: عدم الانصراف في بعض الأسماء، وتنفرد بذلك عن غيرها"[١].

فالإعراب موجود في بعض اللغات السامية القديمة مثل الأكادية التي تشمل اللغتين البابلية والآشورية، وثبت وجود الإعراب في قانون حمورابي وهو مماثل الإعراب العربية الفصحى تماما والمدون باللغة البابلية القديمة، وتوجد حالات إعرابية في اللغة الحبشية والأوجارتييه[٢].

وبناء على ما سبق تستطيع أن تقول أن ظاهرة الإعراب من أبرز الظواهر في اللغة العربية، وقد ورثت العربية ظاهرة الإعراب من اللغة السامية الأم، وقد كانت اللغات السامية القديمة كلها معربة[٣].

ومع هذا فإبراهيم أنيس لم يشر إلى وجود الإعراب في اللغات السامية كافة سوى اعترافه بوجود عدد من الكلمات المعربة في اللغة العبرية والحبشية[٤].

إذاً فالإعراب موجود في اللغات السامية واللغة العربية واحدة من هذه اللغات، ومع ذهابه بأن الإعراب لم يكن ليدل على المعاني، فإنه اعترف بوجود الإعراب دليلا على معاني الألفاظ ومواقعها من الكلام في اللغات اللاتينية.

ويؤكد أحمد الجواري أن الإعراب ظاهرة لغوية تعرفها اللغات منذ القديم دليلا على مواقع الأسماء في الكلام. فهو موجود في اليونانية القديمة وفي اللاتينية وفي طائفة من اللغات السامية الأخرى[٥].

ويشير الجواري في موضع آخر من كتابه " نحو التيسير" إلى أن إبراهيم أنيس أقر بوجود الإعراب دليلا على معاني الألفاظ ومواقعها من الكلام في لغات أخرى كاللاتينية[٦].

وينتهي الجواري إلى أن الإعراب ظاهرة لا تختص بها اللغة العربية بل تشاركها فيها كثير من اللغات الأخرى، حيث يقول: " وإذا كانت ظاهرة الإعراب في هذه اللغات علما على المعاني ودليلا على مواقع الألفاظ من الكلام فهي كذلك في العربية بلا شك"[٧].

وبناء عليه تستطيع القول بأنه إذا كانت هذه الظاهرة في اللغات الأخرى علما على المعاني فمن باب أولى أن تكون كذلك في اللغة العربية؟ أو لماذا لا تكون في اللغة العربية؟

---

(١) براجستراسر: التطور النحوي للغة العربية، ص١١٦، وينظر كارل بروكلمان: فقه اللغات السامية، ص١٠٢.

(٢) ينظر رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية، ص ٣٨٢-٣٨٥.

(١) ينظر فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، ٢١/١.

(٢) ينظر إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص٢١٢.

(٣)ينظر أحمد عبد الستار الجواري: نحو التيسير، ص٢٥.

(٦) ينظر أحمد عبد الستار الجواري: نحو التيسير، ص ٢٥..

(٧) ينظر المرجع نفسه ص ٣٦.

إن الأمثلة التي تمسك بها إبراهيم أنيس في التدليل على رأيه كانت كلها في الأفعال، ولم يكن فيها اسم واحد سكن آخره، وقد تفطن مهدي المخزومي إلى ذلك قائلا: " وأما تلك التي تمسك بها الدكتور إبراهيم أنيس في تأييد رأيه، فكلها في الأفعال، وليس فيها اسم واحد سكن آخره، مما يدل على صدق ملاحظة القدماء في اعتبار الرفع والنصب علمين الفاعلية والمفعولية في الأسماء خاصة، دون الأفعال ... ومع ذلك، فقد سبقه القدماء إلى ذلك واستندوا في الكلام فيها إلى قوانين صوتية، يحاول الدكتور اليوم أن يستفيد منها في حل مشكلة الإعراب، وفي الأسماء والأفعال جميعا"(١).

وأما قوله: إن الذي يحدد معنى الفاعلية والمفعولية وغيرها في اللغة العربية هو نظام الجملة والموضع الخاص لكل من هذه المعاني اللغوية وما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات، فقد بناه على أساس أن اللغة العربية لم تستخدم الحركات دلائل على المعاني الإعرابية، وهذا الرأي لم يلاق ما يؤيده، ولم تتوافر الدلائل على صحته، بل لقد استظهرنا بطلانه(٢).

وقد علق عبد العزيز عبده على قول أنيس السابق فيصفه بأنه: "قول غريب وهو إنه صح في الحديث عن غير العربية لا يصح في الحكم عليها إذ من ذا الذي يستطيع أن يزعم أن للفاعل أو للمفعول في الجملة العربية موضعا لا يتقدم عنه ولا يتأخر؟.

نعم، لقد تعرض إليها البلاغيون لنظام الجملة وموضع المسند إليه ومواضع تقديمه وتأخيره وذكره وحذفه ... وذكروا لذلك دواعي عددها علم المعاني ولكن أحدا منهم لم يستطع أن يضع للجملة العربية قانونا كالذي يريد الأستاذ أن يفرضه عليه حين قال: " من اللغات ما تتخذ من جملتها حجرات تسكن في كل حالة من حالات النحو ففيها للفعل موضع وللفاعل موضع وللمفعول موضع ثالث وهكذا بل نحن نقول إن الموضع الواحد في الجملة العربية قد تحيله الفاعل مرة والفعل مرة أخرى والمفعول مرة ثالثة، إن الفاعل في العربية قد يأتي قبله وقد يستتر فلا يظهر"(٣).

وقد رد مازن المبارك على هذه الفكرة السابقة التي رآها أنيس، وأفاض في الحديث عنها واستظهرا بطلانها متسائلا عن كيفية تفريق أساليب العربية بين التعجب والنفي والاستفهام، " ونحن نسأل: كيف يمكن التفريق بين (ما أحسن زيداً)، في التعجب، و(ما أحسن زيدٌ)، في النفي، و (ما أحسن زيدٍ؟) في الاستفهام؟ ونحن لم نر في التراكيب الثلاثة شيئا قد تغير سوى حركة الحرف الأخير في كل من الكلمتين إما أن تعود إلى ملابسات القول وظروفه ونعرف الصلة بين القائل والسامع لندرك الفعل من الاسم، والتعجب من الاستفهام، فأي تعسف هذا الذي

---

(١) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة، ص٢٥٥.

(٢) المرجع نفسه، ص ٣٦.

(٣) عبد العزيز عبده أبو عبدالله: المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل/ قسم الثاني، ص٧٦٣، ٧٦٤.

نلجأ إليه؟ وأي إيجاز هذا الذي نتركه؟ إن بيتا واحدا من الشعر القديم سيضطرك بغية تفسيره أن تعود إلى أكثر من كتاب، لتعرف صلة الشاعر بمن يقوله فيه، وإذا كان مثل هذا العمل واجبا في تفسير النصوص المعقدة، أو التي قيلت في مناسبات خاصة، فهل يعني أن تعرف ظروف كل جملة وملابساتها لتفهم معناها؟ بل إذا كانت الحركة الواحدة على الحرف تكفي لمعرفة القول وفهمه، أفليس الأجدر أن نأخذ بها وبدلالتها من أن نعود إلى معرفة قصة كاملة لكل جملة"(١).

وقد اعتقد أنيس أن حركات بعض الكلمات في أبيات أبي ذؤيب الهذلي – التي أثبتناها فيما سبق – هي في الأصل ليست على ما هو متعارف عليه الآن، فقد رجح أن الكسرة في آخر كلمة (متعبٍ) سببها الانسجام مع الكسرة التي قبلها في (تاء) هذه الكلمة، ورجح أن كلمة (شاحب) بكسر (الحاء) تنسجم مع الحركة قبلها، ورجح أن الفتحة في كلمة (مضجعا) يجب الإبقاء عليها لأمرين هما: أن العين تؤثرها والثاني أنها تنسجم مع الفتحة قبلها(٢).

وقد دحض مهدي المخزومي في كتابه رأي أنيس السابق قائلا: "ماذا يقول الدكتور في نحو قوله تعالى من سورة الطور: (إن عذاب ربك لواقع ما له من دافع)* مثلاً؟ وكيف يطبّق مذهبه المشار إليه عليها؟ وبماذا يعلل وجود الضمة بعد القاف المكسورة، إذا وصلت الآيتان، ولم يوقف على آخر الأولى منهما؟ وهل يرى أن هذه الآية من سورة الجن، وهي قوله تعالى: (وأنا ظننا أن لن تقول الإنس والجن على الله كذبا)* مثلاً إنما قرأها النبي صلى الله عليه وسلم: "كذبٍ" بكسر الباء، لتنسجم مع كسرة الذال، كما زعم أن أبا ذؤيب كان قد نطق كلمة "شاحباً" في البيت السابق: شاحبٍ، بكسر الباء وعليه، فإن القول بأن الحركات إنما هي سد للحاجة إلى وصل الكلمات بعضها ببعض، وأنها ليست أعلاماً للمعاني التي قصد إليها المتكلم، قول لم يحالفه التوفيق"(٣).

وعلق فاضل السامرائي على الفكرة ذاتها حيث قال: "ومن أيسر ما يرد به قوله ويقطع عليه هذا الظن قوله تعالى: (وما الله بغافل)(*) وقوله تعالى: (ولا تحسبن الله غافلاً) فلماذا حركت اللام في (غافل) الأولى بالكسرة والثانية بالفتحة لو أن الأمر لا يعدو الانسجام الموسيقي والضرورة الصوتية؟ ونحوه قوله تعالى: "إنا وجدناه صابراً نعم العبد"***، *أليس ذلك بقادر

---

(١) مازن المبارك: نحو وعي لغوي، ص٨٠-٨١.

(٢) ينظر إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص٢٦٤.

* سورة الطور: آية ٧-٨.

* سورة الجن: آية (٥).

(3) مهدي المخزرجي: المدرسة الكوفية، ص ٢٥١.

(*) سورة البقرة، أية "٧٤"** سورة إبراهيم: آية ٤٢.*** سورة ص، آية ٤٤ **** سورة القيامة، آية ٤٠.

على أن يحيى الموتى؟****.، ولا نريد أن نكثر من قرب الأمثلة فالأمر أوضح من أن يستكثر له من الشواهد"[١].

وقد علق أحمد الجواري على النقطة ذاتها في كتابه قائلاً فيه: "ونحن لا ننكر أن الانسجام بين الأصوات حقيقة واقعة وأنه مظهر من مظاهر الفن في التعبير، ولكن لا يمكن أن الحقيقة والواقع في دلالة أحوال الأعراب على معانيها... وقد يفهم من كلام الدكتور – إبراهيم أنيس أن قواعد الإعراب هي في الأكثر من وضع النحاة، وأن هذه القواعد لا تطرد في نصوص اللغة وهو يستند في ذلك على روايات من الشعر ومن القراءات سكن فيها المتحرك أو جزم فيها الفعل في غير موضع الجزم نحو:

اليوم أشرب غير مستحقب   إثماً من الله ولا واغل

ونحو قراءة من قرأ في قوله تعالى (أنلزمكموها وأنتم لها كارهون) بتسكين الميم الأولى. وهذا كله لا ينهض دليلاً على ما يذهب إليه, وإنما هو في الشعر خضوع لضروراته، وفي الآية الكريمة تخفيف من حركات متتابعة وهو مألوف في العربية ليس بغريب ومنه تسكين آخر الفعل الماضي إذا اتصل بما يسمى ضمير الرفع المتحرك نحو (حضرت وحضرْنْ، ... على أن ما يذهب إليه الدكتور إبراهيم أنيس في جملته لا يستند إلى أصول معروفة أو قواعد مطردة، وهو يذهب في كثير من توجيهاته مذهب المتعسف المتحكم الذي لا يقوم تحكمه وتعسفه على أساس وأقرب مثال لذلك توجيهه لقول أبي ذؤيب:

أم ما لجسمك لا يلائم مضجعاً   إلا أقضّ عليك ذاك المضجع

فهو يرى أن النصب في (مضجعاً) في مجلسه لسببين: الأول فتحة الجيم قبل العين، والثاني أن حرف العين وهو من حروف الحلق تليق به الفتحة. ولو صح هذه لوجب أن تكون كلمة (المضجع) في آخر البيت مفتوحة الآخر كذلك. بل إنها أولى بالفتحة، لأن ما قبلها مفتوح على التتابع من أول الشطر الثاني إلى آخره (أقض، عليك، ذاك) [٢].

ويضيف قائلا: "ومجمل ما ينتهي إليه مذهب قطرب والدكتور إبراهيم أنيس هو إلقاء الشك في قواعد الإعراب وفي اطرادها، وفي معاني الإعراب التي نصت عليها كتب النحو كلها قديمها وحديثها ولكن هذا الشك لا يمكن أن يسري إلى الحقيقة الواقعة وهي أن قواعد الإعراب قواعد مطردة، استنبطت من كلام العرب ومن نصوصه الموثوقة التي لا يتطرق إليها أدنى إشارة من اتهام. وحسبنا القرآن الكريم دليلاً على ذلك ناصعاً واضحاً كل الوضوح، فالإعراب

(٤) فاضل السامرائي: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، ص ٣٣٧.

(2) أحمد الجواري: نحو التيسير، ص ٣٦-٣٨.

إذن حقيقة واقعة وواقع ثابت، وقواعده على وجه العموم قواعد صحيحة استنبطت من كلام العرب حقاً"(١).

وقد خالفه في تلك الفكرة أيضاً "عبد الرحمن السيد" ودحضها وعلق عليها قائلاً: "ونخالفه فيما رجحه من أن الحركات ليست رموزاً لغوية تشير إلى الفاعلية أو المفعولية أو غيرهما. وأن الحركة كان يعينها أحد عاملين: طبيعة الصوت، أو انسجام الحركة مع ما يكتنفها من حركات، واتجاهه إلى أن الحركة، كان يؤتى بها لوصل الكلمات بعضها ببعض، ذاهباً في ذلك إلى ما ذهب إليه قطرب، بانيا على هذا الرأي الذي قال به أن ما وصل إلينا من شعر العرب لم ينطقه العربي كما نقل إلينا، لمخالفته للقواعد التي يقتضيها الانسجام بين حركات الكلمة، مثل قول أبو ذؤيب:

أمن المنون وريبها تتوجع والدهر ليس بمعتب من يجزع

فقد رجح أن الشاعر قد نطق نون – المنون – محركة بالفتحة لا بالكسرة، كما نطق الباء في – ريبها – مفتوحة كذلك...، ونخالفه في ذلك لاجتماع الروايات على ضبط البيتين كما هما، دون أن تذكر رواية واحدة خلافاً في هذا"(٢).

ويتفق محمد حماسة عبدالمطلب مع أنيس في هذه الفكرة قائلاً: "ونحن نتفق معه تماماً في هذا، غير أننا نرى أن نظام الجملة هو الذي اصطنع العلامات الإعرابية فيما اصطنع من وسائل الإحكام الترابط والتحام وبيان المعنى النحوي"(٣).

ويبدو في ما رأينا أن قطرباً كان قد انفرد من بين القدماء بهذا الرأي، وإنه لم يجاريه فيه أحد، وليس رأي إبراهيم أنيس هذا إلا محاكاة لرأي قطرب قديماً غير أن أنيس خلاله – بعد أن زعم أن الحركات الإعرابية من اختراع النحاة أن يذهب هذا المذهب، يفصل فيه ويبرز أجزاءه دون أن يغفل منها شيئاً، وكأنه السباق إلى ذلك.

وأن الأدلة التي جاء بها قد تبناها أنيس وقد أوضحنا ذلك من خلال إيرادنا لبعض ردود عدد من الباحثين الذين تصدوا لرأي قطرب ورأي أنيس.

وقد أورد لنا علي عبدالواحد وافي " في كتابه "فقه اللغة" ما يدحض مزاعم أنيس ويثبت أن الإعراب سمة من سمات العربية ومزية من مزاياها فيقرر وافي أن "نظام الإعراب عنصر أساسي من عناصر اللغة العربية، وقد اشتملت عليه منذ أقدم عهودها. وكل ما عمله علماء

---

(1) المرجع نفسه، ص٣٨.

(2) عبدالرحمن السيد: مدرسة البصرة، ص ٣١٣.

(3) محمد حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص ٢٧٤.

القواعد حياله، هو أنهم استخلصوا مناهجه استخلاصاً من القرآن والحديث وكلام الفصحاء" من العرب، ورتبوها، وصاغوها في صورة قواعد وقوانين"[١].

إذن فظاهرة الإعراب ليست قصة اخترعها النحاة كما يدعي إبراهيم أنيس ونبرهن على ذلك بقول علي وافي: "إن في رسم المصحف العثماني نفسه، مع تجرده من الإعجام والشكل دليلاً على فساد هذا المذهب وذلك أن المصحف العثماني يرمز إلى كثير من علامات الإعراب بالحروف (المؤمنون، المؤمنين..)، وعلامة إعراب المنصوب المنون (رسولاً، شهيداً، حسيباً، بصيراً..) وهلم جر، ولا شك أن المصحف العثماني قد دوّن في عصر سابق بأمد غير قصير لعهد علماء البصرة والكوفة الذين تنسب إليهم"[٢].

ويرده بعدها قائلاً: إن اللغة العربية لها منهج آخر مخالف لمناهج اللغات الغربية في الإعراب وفي التصريف. فإن العربية تدل بالحركات على المعاني المختلفة من غير أن تكون تلك الحركات أثراً لمقطع، أو بقية من أداة، ويكون ذلك في وسط الكلمة وأولها وآخرها. فهم يفرقون بالحركة بين اسم الفاعل واسم المفعول في مثل: مكرم ومكرم، ومستخرج ومستخرج، وبين فعل المعلوم وفعل المجهول، نحو: كتب وكتب، واستفهم واستفهم، وبين الفعل والمصدر في مثل علم علم"[٣].

ويحق لنا أن نسأل: "كيف نقبل أن تكون حركات الحروف الأولى والوسطى رموزاً للمعاني المختلفة، ولا نقبل مثل ذلك في حركات الحروف الأخيرة؟ كيف نقبل أن تكون حركة السين مثلاً في "حسن" هي الرمز الدال على اسمية الكلمة أو فعليتها، فإذا فتحناها كانت اسماً، وإذا ضممناها كانت فعلاً، ولا نقبل أن تكون حركة النون في "أحسن" هي الفارق بين فعلية الكلمة حين نلفظها بالفتح، واسميتها حين نلفظها بالضم. إننا بعد أن قبلنا الفكرة من حيث المبدأ ورأينا العرب تفرق بين المعاني بالحركات ثم رأينا هذه الحركات تقع تارة في الأول وتارة في الوسط، لا يجوز لنا أن نرفض اطراد المبدأ على الحرف الأخير"[٤].

وفيما يبدو لي أن هذا السؤال لا يجد له جواباً في رأي قطرب الذي تبناه إبراهيم أنيس حول الحركات الأعرابية التي تلحق أواخر الكلمات.

وإن القول بأن الإعراب إنما هو للدلالة على المعاني المختلفة حقيقة لغوية ليس فيها شك فيما نرى، وإلا فمن ينكر "قولنا مثلاً:

---

(1) علي عبدالواحد وافي: فقه اللغة، ص ١٠٦.

(2) محمد الأنطاكي: الوجيز ف يفقه اللغة، ص ٣١٩، وينظر ما زن المبارك نحو وعي لغوي، ص ٧٨-٨٠..

(3) مازنالمبارك: نحو وعي لغوي: ٧٩-٨٠.

(4) مازنالمبارك: نحو وعي لغوي: ٧٩-٨٠.

(أرهب الناس سلمان) إذا كان غفلاً احتمل معاني عدة ولا يتضح المعنى المراد إلا بالإعراب وذلك بنحو.

أرهبَ الناس سلمانَ

أرهبَ الناسَ سلمانُ

أرهبُ الناسِ سلمانُ

وإن قوله تعالى: "إن الله بريء من المشركين ورسوله" لو غيرت حركة الرسول من الضمة إلى الكسرة لانتقض المعنى،وإن قوله تعالى: (أن الله بريء من المشركين ورسوله)[١].

لو غيرت حركة الرسول من الضمة إلى الكسرة لانتقض المعنى وفسد وقوله تعالى: "إنما يخشى الله من عباده العلماء"[٢]، فالمعنى نفسه يفرض رفع العلماء فاعلاً، ونصب اسم الجلالة مفعولاً، لأن المراد حصر الخوف من الله في العلماء، لا حصر الخوف من العلماء في الله، ولو قلنا خلق الله الناس لكنت صادقاً في قولك ولو قلت (خلق الله الناس) لكنت كافرا ضالاً مضلاً[٣].

وقد ساق لنا علي النجدي ناصف الكثير من الأمثلة التي تبرهن على أن الحركات الإعرابية دوال على معاني، ومن هذه الأمثلة نذكر[٤]: قوله تعالى: " من يتوكل على الله فهو حسبه إن الله بالغ أمره قد جعل الله لكل شيء قدرا"، فقرئ بالغ بالرفع والإضافة على معنى أنه سبحانه لا يفوته مطلوب ولا يعجزه مراد، وقرئ بالرفع والتنوين مع رفع أمر بعده على معنى أمر الله سبحانه نافذ إلى غاياته لا يرده راد ولا يعوقه معوق، ويكون قوله سبحانه: " قد جعل الله لكل شيء قدرا بيانها آخر المقتضى التوكل الذي رغب فيه سبحانه في صدر الآيات وقرئ بالغاً بالنصب على معنى أن الله ومن شأن أمره النفاذ قد جعل لكل شيء تقديراً يجيء عليه، وتوقيناً يقع فيه".

ويذكر فاضل السامرائي في كتابه: "ومن يستطيع أن ينكر .. أن الجملة التالية – مثلاً – إذا كانت غفلاً احتملت معاني عدة فإن شكلت نصت على معنى واحد:

أكرم الناسُ أحمد

أكرمَ الناس أحمدَ

أكرمَ الناسَ أحمدُ

أكرمَ الناسَ أحمدُ

---

(1) سورة البقرة: آية .

(2) سورة فاطر: آية ٢٨.

(3) ينظر صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة، ص ١٢٠ وينظر فاضل السامرائي، ص ٣٨، وانظر ص ٣٦-٣٧.

(4) علي النجدي ناصف: من قضايا اللغة والنحو، ص ١١، ١٢، وينظر الاتجاهات الحديثة في النحو: مجموعة المحاضرات التي ألقيت في مؤتمر مفتشي اللغة العربية بالمرحلة الإعدادية، ص ٨٠-٨١.

أكرمْ الناسَ أحمدُ

وهو من الوضوح بمكان"[١]

ومن هذا كله ومن كثير غيره يتبين أن العربية حقاً لغة حساسة، بل دقيقة الإحساس في مفرداتها وأساليبها جميعاً، فما يكاد يصيب هذه أو تلك شيء من تغيير حتى يكون له صدى في معناها على وجه من الوجوه[٢].

فالأمر واضح إذن بدلالة الحركات الإعرابية على معاني الفاعلية والمفعولية وإن هذه الأمثلة المتعددة خير ما يرد به على داود عبده حين ادعى أن الذين تصدوا للرد على رأي إبراهيم أنيس، قد دعموا ردودهم بأمثلة من خارج اللغة، فهذه الأمثلة من داخل اللغة إلا أن داود عبده لم يلاحظها أو لم يطلع على جميع الردود التي توالت على إبراهيم أنيس[٣].

وإن الشواهد والأدلة التي أوردناها لابن قتيبة والزجاجي وابن فارس وللمحدثين لخير ما يرد به على رأي إبراهيم أنيس حيث إن هذه الحجج لا يستطيع أحد ما تجاهلها أو النيل منها على الرغم من كل الضجة التي أثيرت حول ما سمي "بقصة الإعراب"، فهي لم تكن قصة نسجها النحاة كما زعم أنيس بل هي ظاهرة تلمسها النحاة واستخلصوها، من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وما هو موثق من كلام العرب الفصحاء. إذن فالحركات الإعرابية دوال على معان الفاعلية والمفعولية[٤]

وبناء على كل ما سبق فالإعراب في العربية ليس مجرد حلية زائفة، أو لغو فارغ، وإنما يوجه المعنى ويؤثر فيه.

الإعراب بالحركات:

وهي التي تظهر على آخر الكلمة المعربة، والذي اصطلح في النحو على تسميته: "حرف الإعراب"[٥]، كالسين من كلمة "الشمس"، والراء من كلمة "القمر" والدال من كلمة "زيد".

وذكر الزجاجي في "باب القول في الإعراب، احركه هو أم حرف": "إن الإعراب دال على المعاني، وإنه حركة داخلة على الكلام بعد كمال بنائه، فهو عندنا حركة، نحو الضمة في قولك: هذا جعفر، والفتحة من قولك رأيت جعفراً، والكسرة من قولك: مررت بجعفر، هذا أصله. ومن المجمع عليه أن الإعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكن والفعل المضارع، وذلك الحرف هو حرف الإعراب"[٦].

---

(1) فاضل صالح السامرائي: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، ص ٣٣٥-٣٣٦.

(2) علي النجدي ناصف: من قضايا اللغة والنحو ص ٩.

(3) السيد المخزنجي: إبراهيم أنيس حياته وأعماله: ص ١٤٣-١٤٤.

(4) ينظر السيد المخزنجي، إبراهيم أنيس حياته والحالة، ص ١٤٧-١٤٨.

(5) ينظر محمد خير الحلواني: الواضح في النحو والصرف، ص ٢٩.

(6) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص ٧٢.

وذكر الزجاجي في بابا "الإعراب لم وقع في آخر الاسم دون أوله أو وسطه" تعليل علماء النحو مجئ الإعراب في آخر الكلمة دون أوائلها وأواسطها. "قال: والقول عندي فيه هو الذي عليه جمله النحويين أن الاسم يبنى على أبنية مختلفة منها: "فَعل وفُعِل وفَعَل" وما أشبه ذلك من الأبنية، فلو جعل الإعراب وسطاً لم يدر السامع أحركة إعراب، أم حركة بناء، فجعل الإعراب في آخر الاسم لأن الوقف يدركه فيسكن فيعلم أنه إعراب، فإذا كان وسطاً لم يمكنا ذلك فيه"(١).

ومن أقوال العلماء ذكر قول المبرد حيث يقول: "لم يجعل الإعراب أولاً لأن الأول تلزمه الحركة ضرورة الابتداء، لأنه لا يبتدأ إلا بمتحرك، ولا يوقف إلا على ساكن، فلما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة الإعراب، لأن حركتين لا تجتمعان في حرف واحد. فلما فات وقوعه أولاً، لم يمكن أن يجعل وسطاً، لأن أوساط الأسماء مختلفة، لأنها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسباعية، فأوساطها مختلفة، فلما فات ذلك جعل آخر يعد كمال الاسم ببنائه وحركاته"(٢).

وأرى أن آخر ما يسمعه السامع ويدركه هو آخر الكلم دون أوله أو وسطه لذلك فإن أكثر ما يتعلق بذهنه هو آخر الكلم، فكان لابد من الاتيان بتلك الحركة، أي "حركة الإعراب" التي تعين على إدراك المعنى وفهمه وإبراز جوانبه الخفية – على آخر الكلم حتى يتمكن السامع أو القارئ من فهم المعنى، هذا المعنى الذي لا يمكن تعينه إلا بتلك الحركة الإعرابية.

وحركات الإعراب في اللغة العربية هي الضمة للرفع والفتحة للنصب، والكسرة للجر والإضافة، ويلحق بها السكون للجزم(٣).

ومن هنا فإن حركات الإعراب الأساسية ثلاث حركات: فتحة وكسرة وضمة، "والمتحرك إذا على ثلاثة أضرب مفتوح: ومكسور ومضموم، فالمفتوح: هو الذي إذا أشبعت حركته حدثت منها ألف، نحو ضاد ضرب، لك أن تشبع الفتحة، فتقول: ضارب.

والمكسور: هو الذي إذا أشبعت حركته حدثت عنها ياء نحو ضاد ضراب، لك أن تشبع الكسرة فتقول ضيراب والمضموم: هو الذي أشبعت حركته حدثت عنها (واو)، نحو ضاد ضرب، لك أن تشبع الضمة، فتقول: ضورب"(٤).

وذكر ابن جني في "سر صناعة الإعراب" أن الحركات" أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة

---

(1) المصدر نفسه، ص ٧٦.

(2) المصدر نفسه، ٧٦.

(3) عبدالرحمن السيد: مدرسة البصرة، ص ٣١٨، ٣٢٠.

(4) ابن جني: سر صناعة الإعراب: ابن جني، ٣١/١ وينظر له الخصائص ٣٢٦/٢-٣٢٧.

"والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو. وقد كان متقدموا النحويين يسمون الفتحة – الألف الصغيرة، والكسرة: الياء الصغيرة، والضمة: الواو الصغيرة، –وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة... ويدلك على أن الحركات أبعاض لهذه الحروف، أنك متى أشبعت واحدة منهن هذه حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه، وذلك نحو فتحة عين (عمر) فإنك إن أشبعتها حدثت بعدها ألف، فقلت: (عامر). وكذلك كسرة عين (عنب)، إن أشبعتها نشأت بعدها ياء ساكنة، وذلك قولك: (عينب)، وكذلك ضمه عين (عمر) لو أشبعتها لأنشأت بعدها واواً ساكنة، وذلك قولك: (عومر) فلولا أن الحركات أبعاض لهذه الحروف وأوائل لها، لما تنشأت عنها، ولا كانت تابعة لها"(١).

وأشار ابن الأنباري في كتابة " الانصاف في مسائل الخلاف" أن الحركات "الضمة والفتحة والكسرة " – حركات إعراب، وإنما أشبعت فنشأت عنها هذه الحروف – التي هي الواو والألف والياء – فالواو عن إشباع الضمة والألف عن إشباع الفتحة، والياء عن إشباع الكسرة " (٢).

يقول ابن السراج في حركات الإعراب الثلاث الفتحة والكسرة والضمة "وأما الذي يدخله الحركات الثلاث فنحو قولك: زيد وزيداً وزيد، وتسمى الضم رفعاً والفتح نصباً والكسر جراً أو خفضاً، والذي يدخله حركتان فقط، فما لا ينصرف نحو أحمد وإبراهيم، تقول هذا إبراهيم، ورأيت إبراهيم، ومررت بإبراهيم، فهنا هجمت الفتحة على الكسرة ونابت منابها – والذي يدخله حركتان وسكون فالفعل المضارع الذي في أوله الزوائد الأربع؛ التاء، والياء، والنون والألف، نحو أقوم، ويقوم، وتقوم، ونقوم، فالضم فيها رفع والفتح نصب والسكون جزم، وهو نحو قولك: لم يضرب، ولم يجلس"(٣).

وأما المحدثون فإنهم حين درسوا الأصوات جعلوا الحركات وحروف المد تحت قسم واحد هو الصوائت وجعلوها على نوعين: صوائت قصيرة وصوائت طويلة، فالقصيرة ما أطلق عليه القدامى الحركات والطويلة وحروف المد(٤).

ومن المحدثين كمال بشر فيذكر في كتابه دراسات في علم اللغة أن الحركات في اللغة العربية قليلة العدد نسبياً، فهي ثلاث حركات أساسية هي الفتحة والكسرة والضمة، وكل منها قد تكون قصيرة أو طويلة فهي ست بهذا الوصف. ويرى أن لهذه الحركات دوراً خطيراً في المادة اللغوية على كل المستويات فهي بالإضافة إلى دورها الصوتي المتمثل في كونها مكونات

---

(1) المصدر نفسه: ١/١٩–٢٠.

(2) ابن الانباري: الأنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محي الدين عبدالحميد، ٢٣/١.

(3) ابن السراج، الموجز في النحو، ص ٢٨.

(4) ينظر حسام سعيد النعيمي: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، ص ٣٢٨، ٣٣٠.

أساسية في البناء الصوتي للغة تؤدي وظائف ذات أهمية فائقة على المستوى الصرفي والمعجمي والدلالي والنحوي جميعاً[١].

ويقول في معرض حديثه عن وظائف الحركات على المستوى النحوي ويكفي أن تدرك أن الإعراب في جملته يقوم على الحركات، فهي علاماته الأصلية في كل الحالات، وهي كذلك دالته في الإعراب "النائب" في معظم الحالات كما أن الاختلاف في حركات الإعراب دليل الاختلاف في الوظيفة النحوية للكلمة، والفتحة، كما هو معروف، علامة النصب، على حين أن الضمة علامة الرفع، والكسرة علامة الجر"[٢].

وأما إبراهيم أنيس ففي معرض حديثه عن ظاهرة الإعراب تناول الحديث عن الإعراب بالحركات وأبان عن رأيه فيها تحت عنوان "رأي في الإعراب بالحركات".

مما قاله تحت هذا الباب: إنه يرجح "أن تحريك أواخر كل الكلمات لم يكن في أصل نشأته إلا صورة للتخلص من التقاء الساكنين، غير أن النحاة حين أعيتهم قواعده وشق عليهم استنباطها، فصلوا بين عناصر الظاهرة الواحدة"[٣].

ويرى أن ما أطلق عليه النحاة القدماء بالتقاء الساكنين ليس في حقيقته إلا توالي ثلاثة أو أربعة حروف في وسط الكلام.

وزعم أنيس أن إذا حللنا معظم عبارات اللغة وجملها نجدها تسمى بحركات الإعراب لا يغدو أن تكون حركات للتخلص من توالي ثلاثة أو أربعة حروف في وسط الكلام.

أي أن تلك الحركات التي لحقت أواخر الكلمات ليست إلا حركات تطلبها نظام المقاطع في الكلام الموصول، ولذا رجح أنيس أن حركة الإعراب يعينها عاملان وهما: طبيعة الصوت وثانيهما انسجام الحركة مع ما يكتنفها من تحركات أخرى.

وانتهى إلى أن حركات أواخر الكلمات لم تكن تفيد تلك المعاني التي أشار إليها النحاة من الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك. وإنما هي حركات دعا إليها نظام المقاطع وتم إليها في الكلام الموصول[٤].

ومن هنا نرى أن إبراهيم أنيس يختلف مع القدماء اختلافاً كلياً فالقدماء ما عدا قطرب يرون أن الحركات الإعرابية لها وظيفة هامة ولم تكن زخرفاً في الكلام ولم تدخل اعتباطاً، وإنما دخلت لأداء وظيفة أساسية في اللغة، إذ بها يتضح المعنى ويظهر، وعن طريقها نعرف الصلة النحوية بين الكلمة والكلمة في الجملة الواحدة، وهذا ما ذكرناه في المبحث السابق.

---

(1) ينظر كمال بشر: دراسات في علم اللغة، ص٢٠٢.

(2) كمال بشر: الدراسات في علم اللغة، ص ٢٠٢

(3) إبرهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص ٢٥٤.

(4) ينظر إبراهيم أنيس: ص ٢٥٤-٢٦٨.

وصفوة القول:

أن مسألة الحركات الإعرابية تتلخص في شقين أحدهما: وجود الحركات الإعرابية نفسها "الضمة، الفتحة، الكسرة".

وثانيهما: دلالة تلك الحركات على المعاني.

ورأينا أن إبراهيم أنيس قد أنكر الاثنين وعد الحركات الإعرابية قصه حاك خيوطها النحاة القدماء.

ومن حسن تمام الأمر أن نختم هذا القسم بملخص للآراء أنيس في ظاهرة الإعراب:

١- إن النحاة القدماء قد نسجوا أو اختلقوا ظاهرة الإعراب من ظواهر لغوية متناثرة وتم هذا في أواخر القرن الأول الهجري أو أوائل القرن الثاني الهجري.

٢- إن الحركات الإعرابية ليس لها مدلول ولم تكن لتحدد المعاني في أذهان العرب القدماء حيث كانت صفة من صفات وصل الكلام شعراً أو نثراً وأن تحريك أواخر الكلمات لم يكن في أصله إلا للتخلص من التقاء الساكنين ورجح أن عاملين قد تدخلا في تحديد حركة التخلص من التقاء الساكنين وهما إيثار بعض الحروف لحركة معينة والميل إلى تجانس الحركات المتجاورة.

٣- إن مفتاح السر فيما يرى هو ظاهرة الوقف بالسكون، فسقوط الحركات من أواخر الكلمات في حالة الوقف بالسكون أكبر دليل على أن الأصل في الكلمات لا تكون محركة الآخر وإن ما حرك منها كان لأسباب صوتية.

٤- تطرق إلى وجود ظاهرة الإعراب في اللغات السامية، رأى أن اللغة السريانية لا يوجد فيها أثر للإعراب، وأما اللغة الآرامية فلا إعراب فيها، لكن اللغة العبرية احتوت على قسم من الكلمات المعربة.

٥- إن الفاعل لا يحدد بضم آخره ولا المفعول بنصب آخره بل يعرف كل منهما في غالب الأحيان بمكانه من الجملة الذي حددته أساليب اللغة، وما روي من آثار أدبية قيمة. وأما الذي يحدد معنى الفاعلية والمفعولية فهو نظام الجملة العربية، والموضع الخاص لكل من هذه المعاني اللغوية في الجملة وما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات، وإن هذه الحركات الموجودة على الفاعل والمفعول هي حركات دعا إليها نظام المقاطع وتواليها في الكلام الموصول وإنها لم تكن ملتزمة في كل الحالات.

٦- رجح أن الكلمات المنونة قد اتخذ كل منهما حركة معينة قبل نونها التزمها في أي موضع من مواضع الجملة سواء كانت فاعلاً أو مفعولاً.

وقد خص النحويون حالات الرفع والنصب والجر بمعانٍ إعرابية خاصة فذهبوا إلى أن الرفع علم الفاعلية والمرفوعات الأخرى مماثلة له، والنصب علم المفعولية والمنصوبات الأخرى ملحقة بالمفاعيل والجر علم الإضافة(١).

جاء في (شرح الرضي على الكافية) ما يوضح ما سبق: "الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام، ولا يكون في غير العمد، والنصب علم الفضلة في الأصل، ثم يدخل في العمد تشبيهاً بالفضلات ... وأما الجر فعلم الإضافة أي كون الاسم مضافاً إليه معنى أو لفظاً، كما في (غلام زيد وحسن الوجه)"(٢).

أما إبراهيم مصطفى من المحدثين فإنه يرى أن الضمة والكسرة علما الإعراب، وأن الفتحة ليست من علاماته، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يحبون أن تنتهي بها الكلمات في درج الكلام.

فهو يحصر حركات الإعراب الدوال على معان بحركتي الضمة والكسرة ولذا يرى أن الرفع علم الاسناد والخفض عمل الإضافة والنصب لا يدل في رأيه على معنى معين لأن الفتحة ليست علامة إعراب ولا دالة على شيء لأنها الحركة الخفيفة المستحبة(٣).

ويقول إبراهيم مصطفى في هذا الصدد: "وإذا وجب أن ندرس علامات الإعراب على أنها دوال على معانٍ، وأن نبحث في ثنايا الكلام عما تشير إليه كل علامة منها، ونعلم أن هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة في الجملة وصلتها بما معها من الكلمات، فأحرى أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة وربط الكلام"(٤).

ولذا فقد أخذ يبحث عن المعاني التي ترتبط بها هذه الحركات، فجعل الضمة علماً للاسناد ودليلاً على أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها. أما الكسرة فإنها علم الإضافة واشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة، كما في كتاب محمد، وكتاب لمحمد(٥).

أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة

---

(1) ينظر الزمخشري: المفصلّ١/٥٠، والاسترابادي: شرح الكافية ٢٤/١، السيوطي : همع الهوامع، ٦٣/١، فاضل السامرائي: معاني النحو، ٢٦/١.

(2) رضى الدين الاستراديباذي: شرح الكافية، ٢٤/١.

(3) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص٤٩..

(4) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص ٤٩.

(5) انظر المرجع نفسه، ص ٥٠.

فلإعراب الضمة والكسرة فقط، وليستا بقية من مقطع، ولا أثراً لعامل من اللفظ، بل همـا مـن عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام[١].

ورأى خليل عمايرة أن رأي إبراهيم مصطفى هذا هو في حقيقته رأى صاحب المفصل ورأي شارحه حتى أن بين الرأيين تقاربا كبيراً وعد الرأي اللاحق فرعاً على السـابق حيـث يقول: "وهذا الرأي في حقيقة الأمر هو رأي صاحب المفصل ورأي شارحه: "وذلك لأن كتاب (المفصل) وشرحه لابن يعيش كانا من مصادر الأستاذ مصطفى في كتابه "إحياء النحو" "انظـر هوامش الصفحات (١، ٦، ٤، ١)، من إحياء النحو. لكنه لم يشر إلى ذلك، ولا أدري لماذا"؟[٢].

وقد تبنى مهدي المخزومي منهج أستاذه إبراهيم مصطفى في هذا الباب وتابعه في رأيه فيقول مهدي المخزومي: "وقد اعتدت العربية بالضمة والكسرة اعتداداً خاصاً، فجعلت الضـمة علماً للإسناد، والكسرة علماً للإضافة . أما الفتحة فعلم لما ليس بإسناد ولا إضافة ويندرج فيـه موضوعات كثيرة يتميز بعضها من بعض بما تؤديه الكلمة المنصوبة من وظيفة لغوية"[٣].

ويقول في موضع آخر من كتابه ما يدل على اقتفائه أثر أستاذه إبـراهيم مصـطفى إذا يقول: " ليست الفتحة علما لشيء خاص، ولكنها علم على كون الكلمة خارجة عن نطاق الإسناد أو بالإضافة، ويندرج في هذا موضوعات كثيرة كالحال والتمييز والمفاعيل وغيرها، والفتحـة هي الحركة الخفيفة المستحبة التي يهرع إليها العربي ما وجد إلى الخفة سبيلا"[٤].

وقد انتقد إبراهيم السامرائي رأي إبراهيم مصطفى قائلا: " ورأي الأستاذ مصطفى فـي الفتحة غريب في بابه ولا يستند إلى سند علمي فقد دلت المقارنات إلى أن الفتحة وجـدت فـي حالة النصب في كثير من اللغات السامية ولم يكن هناك سبب للفتحة المسحبة"[٥].

الإعراب بالحروف

- وهو النوع الثاني من أنواع الإعراب – وهذا النوع يكون في بعـض أبـواب النحـو العربي التي ينوب فيها الحرف عن الحركة.

يقول ابن جني: " الثاني منهما، وهو إنابة الحرف عن الحركة، وذلك في بعض الآحـاد جمع التثنية وكثير من الجمع .... وهي تفيد من الإعراب ما تفيده الحركات: الفتحـة والضـمة والكسرة .... وليس من هذا الباب إشباع الحركات في نحو منتزاح وأنظور، والمطافيـل، لأن

---

(1) ينظر المرجع نفسه، ص ٥٠.

(2) خليل أحمد عمايرة: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودورهم في التحليل اللغوي، ص٧٤.

(3) مهدي المخزومي: في النحو العربي، نقد وتوجيه ، ص ٦٧.

(٤) مهدي المخزومي: في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص٧٦.

(٥) إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه وابنيه، ص٢٢٥.

الحركة في نحو هذا لم تحذف وأنيب الحرف عنها، بل هي موجودة ومزيد فيهـــا ولا منـــتقص منها"[١].

ويقول في موضع آخر: " فما أُجري من الحروف مجرى الحركات الألف والياء والواو إذا أعرب بهن في تلك الأسماء الستة: أخوك وأبوك ونحوهما، وفي التثنية والجمع علـــى حـــد التثنية: نحو الزيدان والزيدون والزيدين، ومنها النون إذا كانت علما للرفع في الأفعال الخمسة، وهي تفعلان ويفعلان وتفعلون وتفعلين وقد حذفت أيضا للجزم في لم يغزوا ولم يدع، ولم يرم، ولم يخش"[٢].

وهكذا فإن علامات الإعراب تقسم في اللغة العربية إلى علامات أصلية وفرعية ، أمـــا العلامات الأصلية فهي الضمة والفتحة والكسرة، وأما العلامات الفرعية فهي التي تنـــوب عـــن العلامات الأصلية، فالضمة ينوب عنها الواو والألف وثبوت النون كما في الأفعـــال الخمســـة، وينوب عن الفتحة الياء والألف وحذف النون كما هو الحال في الأفعال الخمسة، وينـــوب عـــن الكسرة الياء، أما السكون فينوب عنها حذف النون وحذف حرف العلة.

وقد اختلف العلماء قدماء ومحدثين على أن أصل الإعراب بالحركـــات أم بـــالحروف، فذهب فريق إلى أن الحروف أقوى من الحركات وأصل لها. نحو ســـيبويه، فيـــذهب إلـــى أن الحركة تحدث بعد الحرف وفريق آخر يرى أن الحركة أصل للإعراب وأن حرف المـــد فـــرع عنها، وبعضهم يرى أنه لا فرق بين الحركات وحروف المد إلا في الكمية، وهذا ما أقره الدرس اللغوي الحديث، وهذا ما أشار إليه من قبل العالم اللغوي ابن جنـــي قـــائلا:" ويـــدلك علـــى أن الحركات أبعاض لهذه الحروف أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحـــرف الـــذي هـــو بعضه"[٣].

وهذا يعني أنه ليس هناك فرقا بين الإعراب بالحركات والحروف من فرق إلا في الكم، أما في الكيف فهي هي، الحركات أصوات مد قصيرة والأحرف أصوات مد طويلة، والواو التي زعموا أنها علامة رفع فرعية ليست إلا ضمة مشبعة، والياء ليست إلا كسرة مشبعة، والألـــف ليست إلا فتحة مشبعة[٤].

أو ما يعرف الحروف من الأسماء ثلاثة: الأسماء الخمسة، والمثنـــى وجمـــع المـــذكر السالم[٥]، أما ما يعرب بالحروف من الأفعال فواحد وهو الفعل المضارع الذي يكون من الأفعال الخمسة، أما الأسماء الخمسة فإعرابها بالواو رفعا، وبالألف نصبا، وبالياء جرا[١].

---

(١) ابن جني: الخصائص، ١٣٥/٣-١٣٦.

(٢) المصدر نفسه: الخصائص ٢١٦/٢.

(٣) ابن جني: سر صناعة الإعراب، ١٩/١-٢٠ وينظر الخصائص، ٣٢٧/٢ وما بعدها.

(٤) أحمد علم الدين الجندي: في الإعراب ومشكلاته: مجلة ومجمع اللغة العربية، ج٤٢، ١٩٧٨، ص١٦٧.

(١) لأبي عمر عثمان بن الحاجب النحوي: شرح الوافية نظم الكافية، تحقيق موسى العليلي، ص١٣١.

كأن تقول: جاء أبوك، ورأيت أخاك، ومررت بحميها، ويشترط فيها لكي تعرب بالحروف (الواو، والألف، والياء) أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم وأن تكون معتلة وإذا لم تكن معتلة أعربت بالحركات الظاهرة، وإذا كانت مضافة إلى ياء المتكلم فإعرابها بالحركات المقدرة على ما قبل الياء، نحو قولنا: هذا أبُك، ورأيت أبَك، ومررت بأبِك، فتعربها بالحركات الظاهرة لأنها غير معتلة[٢].

واختلف النحاة في إعراب الأسماء الخمسة على مذاهب، ومن أهم هذه المذاهب ثلاثة:

الأول: وهو مذهب الكوفيين – ذهب الكوفيون إلى أن الأسماء الستة المعتلة معربة من مكانيين، وذلك لأن الحركات تكون إعرابا لها في حالة الإفراد، فتقول: هذا أبٌ لك، ورأيت أبا لك، ومررت بأب لك، وتقول في حالة الإضافة: هذا أبوك، فالضمة باقية على ما كانت عليه في حال الإفراد، فوجب أن تكون علامة الإعراب، لأن الحركة التي تكون علامة إعراب للمفرد في حالة إفراده هي بعينها التي تكون علامة لإعرابه في حالة إضافته.

أما المكان **الثاني** فهو أن هذه الحروف هي علامات الإعراب بدليل أنها تتغير في حال الرفع والنصب والجر، فدل هذا على أن الضمة والواو علامة للرفع، والفتحة والألف علامة للنصب، والكسرة والياء علامة للجر، فهي علامات الإعراب، ولكن لقلة حروف هذا الأسماء ضم إليها العربي حروف زائدة تكثيرا لحروفها[٣].

الثاني: وهو مذهب جمهور البصريين فذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء، وهي حروف الإعراب[٤].

---

(١) ينظر عبد الكريم الزبيدي: الإعراب بالحروف، ص٨.

(٢) ابن الحاجب: شرح الوافية نظم الكافية، ص١٣١.

(٣) ينظر أبي البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ج١، مسألة الثانية، ص١٧-١٩ ينظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٤٤/١.

(٤) ينظر أبو البركات الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ١٧/١.

يقول ابن مالك في ألفيته:

وأرفع بواو، وأنصبنّ بالألف   وأجرر بياء ما من الأسماء أصف[١]

وقد كان قطرب يرى أن هذه الأحرف نفسها، الواو والألف والياء هي الإعراب وأنها نابت عن الحركات[٢].

أما المذهب الثالث: وهو مذهب سيبويه، قال رضى الدين الاستراباذي "فعن سيبويه أن هذه الأسماء ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف، فإعرابها كإعراب المقصور، ولكن اتبعت في هذه الأسماء حركات ما قبل حروف إعرابها، حركات إعرابها، كما في (امرئٍ) و (ابنمٍ)، ثم حذفت الضمة للاستثقال، فبقيت الواو ساكنة، وحذفت الكسرة أيضا للاستثقال فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها، وتقلبت الواو المفتوحة ألفا، لتحركها وانفتاح ما قبلها"[٣].

ويذهب سيبويه إلى أن هذه الواو والألف والياء هي لام الكلمة، ثم ترد إليها عند الإضافة. قال:" هذا باب ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الرد، وذلك قولك في أب: أبوي، وفي أخ: أخوي، وفي حم: حموي، ولا يجوز إلا (ذا) من قبل انك ترد من بنات الحرفين التي ذهبت لاماتهن إلى الأصل؟"[٤].

وعليه فالأسماء الخمسة عنده معربة بحركات مقدرة على الواو والألف والياء، فإذا قلت: جاء أبوك مثلا، فأبوك، فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منعا من ظهورها الثقل.

المثنى: وهو من الأبواب التي تنوب الحروف فيها عن الحركات، فيرفع بالألف نيابة عن الضمة، وينصب ويجر بالياء نيابة عن الفتحة والكسرة. وقد أشار سيبويه إلى ذلك في قوله: " اعلم أن التثنية تكون في الرفع بالألف والنون، وفي النصب والجر بالياء والنون"[٥].

واختلف النحاة في إعراب المثنى، ومن الآراء المشهورة التي قيلت فيه علماء الكوفة، فقد ذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة

---

(١) ابن عقيل؛ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٤٣/١.

(٢) السيوطي: همع الهوامع، ٣٨/١.

(٣) رضى الدين الاستراباذي: شرح الكافية ٢٧/١.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٣٥٩/٣، وينظر ص٤٣٠/١، ٤١٢/٣.

الباء: أراد الباء التي في قولك " جاء أبوك" ومعنى كونها حرف الإعراب أن الإعراب عليها يعني أنها مرفوعة بالضمة الظاهرة التي على الباء والواو للإشباع.

(٥) سيبويه: الكتاب، ٣٨٥/٣.

في أنها إعراب وأيدهم في ذلك قطرب من البصريين[١]، وذهب البصريون إلى أنهـا حـروف إعراب[٢].

ويعد الخليل سيبويه من علماء البصرة الذين ذهبوا إلى أن هذه الحروف (الألف والواو والياء حروف إعراب) [٣]؛ ويقرر سيبويه ذلك قائلا: " اعلم انك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منها حرف المد واللين وهو حرف الإعراب"[٤].

ويرى الأنباري ما رآه سيبويه من قبل حيث يقول: " فإن قيل: فلم كان اعراب التثنيـة والجمع بالحروف دون الحركات؟ قيل لأن التثنية والجمع فرع على المفرد، والإعراب بالحروف فرع على الإعراب بالحركات، فكما أعرب المفرد الذي هو الأصل بالحركات التي هي الأصل، فكذلك أعرب التثنية والجمع اللذين هما فروع بالحروف التي هي فرع، فأعطي الفرع بـالفرع كما أعطي الأصل بالأصل وكانت الألف والواو والياء أولى من غيرها لأنها أشـبه الحـروف بالحركات"[٥].

جمع المذكر السالم:

اختلف العلماء في إعرابه: فذهب أهل الكوفة إلى أن الواو والياء فـي الجمـع بمنزلـة الضمة والكسرة في أنها إعراب، وأيدهم في ذلك أبو علي قطرب بن المستنير من البصريين.
وذهب أهل البصرة إلى أن الواو والياء في الجمع حروف إعراب.
وهذا يعني أن جمع المذكر السالم علامة رفعه الواو، ونصبه وخفضه بالياء نحو قولك: "أقبـل المعلمون"، و"رأيت المعلمين"، و"مررت بالمعلمين".

وقد فطن ابن جني إلى ذلك فأورده في كتابه من هجوم الحركة أو الحرف على الحرف أو الحركة ومن ذلك قول القائل:

كفاك كف لا تليق درهما   جوداً وأخرى تعط بالسيف الدما

يريد: تعطي، فحذفت الياء، وأناب عنها الكسرة[٦].

ومنه أيضا قوله:

إن الفقير بيننا قاض حكم   أن ترد الماء إذا غار النجم

---

(١) ينظر أبو البركات الأنباري: الأنصاف في مسائل الخلاف ٣٣/١.
(٢) ينظر المصدر نفسه، ص٣٣/١.
(٣) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص١٣٠.
(٤) سيبويه، الكتاب، ٤/١.
(٥) ابن الأنباري: أسرار العربية، ص ٢٢-٢٤.
(٦) ابن جني: الخصائص، ١٣٣/٣

يريد النجوم، فحذف الواو وأناب عنها الضمة[١].

الأفعال الخمسة: ومن الأبواب النحوية كذلك ينوب الحرف منها عن الحركة الأفعال الخمسة التي على وزن "يفعلون، تفعلون، يفعلان، تفعلان، تفعلين" فيرى سيبويه أن الإعراب يدخل على آخر حرف في الكلمة وذلك الحرف يسمى حرف الإعراب وآخر حرف في هذه الأفعال النون، فلو جعلت النون حرف الإعراب لوجب ضمها في حال الرفع، وفتحها في حال النصب، وكان يلزم من ذلك أن تسكن في حال الجزم ولو أسكنت وجب سقوط الألف التي قبلها، والواو والياء وللالتقاء الساكنين، وكان يذهب ضمير الاثنين والجمع والمؤنث في حال تأخير الأفعال بعد الأسماء، فلما صارت علم الرفع وجب حذفها في الجزم لأن الجازم قد يحذف مما يثبت في الرفع، فإن كان في حال الرفع حرف ساكن حذفه الجازم.

ساكن حذف الجازم نحو: لم يقض،ـ ولم يغز، ولم يخش، فجعلت النون محذوفة في الجزم لسكونها كما حذفت الياء والواو والألف لسكونها، وجعل النصب مضموماً إلى الجزم، فحذفت النون فيه أيضاً، فقيل: يفعلا ولن يفعلا، ولم يفعلوا، ولن تفعلوا، كما ضم النصب في تثنية الأسماء وجمعها إلى الجر لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء[٢].

أما إبراهيم أنيس من المحدثين فقد أعلن رأيه في كتابه "من أسرر اللغة" تحت عنوان كبير وهو "رأي في الإعراب بالحروف"[٣] في خمس صفحات.

فيقول أنيس: "فرغ النحاة من تفسيرهم للضم والكسر والفتح في أواخر معظم الكلمات العربية، واطمأنت نفوسهم لهذا التفسير، وسموه الإعراب بالحركات، ثم عمدوا إلى تلك الكلمات والصيغ التي لم يستطيعوا فيها تغييراً أو تحويراً كالمثنى وجمع المذكر السالم وما يسمى بالأفعال الخمسة، والأسماء الخمسة. فطبقوا عليها أصولهم وقواعدهم، ثم خرجوا علنيا بنوع آخر من الإعراب سموه الإعراب بالحروف"[٤].

فخرج علينا برأي فيما يعرب بالحروف إذ فسر اختلاف الصيغ في الكلمات تفسيراً آخر، فرأى أن الصيغة الأصلية للمثنى هي التي خصها النحاة بالنصب والجر حيث زعم أنها كانت شائعة في اللغة السامية الأولى، ثم أصابها تطور صوتي في فروع هذه اللغة. ورأى أن القبيلة الواحدة كانت تلتزم صيغة واحدة من صيغتي المثنى وإن النحاة وجدوا الصيغتين موزعتين بين القبائل وعندما هموا بوضع القواعد خصوا الصيغة التي بالألف لحالة الرفع والصيغة الأخرى لحالتي النصب والجر[٥].

---

(١) ننظر المصدر نفسه، ١٣٤/٣.

(٢) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص ٧٤ وما بعدها.

(٣) ينظر إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص ٢٧٠-٢٧٥

(٤)إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص ٢٧٠.

(٥) ينظر المصدر نفسه، ص ٢٧١.

جمع المذكر السالم

أما جمع المذكر السالم، فرأى أنيس أن النحاة وجدوا صيغتين موزعتين بين القبائل، ومنهم من كانوا يؤثرون الصيغة التي بالواو ونحو "مسلمون": في كل الحالات، وانتشرت هذه الصيغة بين القبائل البدوية. ومنهم من يؤثرون الصيغة التي بالياء نحو (مسلمين)، وسادت هذه الصيغة عند أهل الحجاز ، ثم خص النحاة الصيغة الأولى بالرفع والصيغة الأخرى بحالتي النصب والجر(١).

أما الأفعال الخمسة: فرأى أن لكل منهما صيغتان: الأولى تنتهي بالنون والأخرى قد سقطت منها هذه النون. وقد استعملت القبائل السامية هاتين الصيغتين فقد خصت الصيغة الأولى في أساليب التأني والهدوء، والأخرى اختصت بأساليب الانفعال والتسرع(٢).

أما فيما يتعلق بالأسماء الخمسة، فيقول أنيس: "أما الأسماء الخمسة أو الستة في رأى بعض النحاة، فيظهر أن كل قبيلة كانت تلتزم صيغة واحدة من صيغها الثلاث، بل إن من القبائل من كانوا يلتزمون صيغة رابعة في كلمة(أب) بصفة خاصة، فينطقون بها مشددة الياء. وفي رأيي أن هذه الصورة الأخيرة هي أقدم الصور"، ويواصل بيان رأيه فيقول: "وقد يسر النحاة أمر هذه الأسماء علينا فحدثونا أن بعض العرب كانوا يلتزمون فيها الألف فيقولون: أباك أخاك ... إلخ في كل الحالات والمواضع. أما العبرية فقد استقر أمرها على صورة واحدة لهذه الأسماء، أو بعبارة أخرى لما ورد منها في هذه اللغة مثل: "أب، أخ" فيقال في العبرية "أبيك، أخيك". واستقرت السريانية على: "أبوك، أخوك"، وكذلك الآرامية نراها تسلك مسالك السريانية في هاتين الكلمتين. أما في اللهجات العربية الحديثة فلا نكاد نرى بها إلا صورة واحدة هي:أبوك، أخوك"(٣).

وينتهي أنيس إلى أن الإعراب بالحروف لا يمت لحقيقة اللغة بصلة(٤)، وقد بنى رأيه – كما رأينا – في المثنى وجمع المذكر السالم على توزع الصيغ بين القبائل، فقبيلة تستخدم صيغة وأخرى تستخدم غيرها(٥).

وقد تابع فؤاد ترزي إبراهيم أنيس فيما ذهب إليه من آراء في جمع المذكر السالم والأفعال الخمسة والأسماء الخمسة، حيث يقول:" إذ أننا نرجح أن هذا النوع من الإعراب هو في الأصل انعكاس للهجات مختلفة بعضها عربي، وبعضها سامي كانت بعض القبائل العربية قد

---

(١) ينظر المصدر نفسه، ص ٢٧١-٢٧٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٧٣.

(٣)إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص ٢٧٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٧٤.

(٥) ينظر المصدر نفسه، ص٢٧٤.

احتفظت بصورة منه حين دونت اللغة، ويبدو أن النحاة حين وضعوا قواعد النحو، اتخذوا من هذه الصور وسائل للتعبير عن الحالات الإعرابية المختلفة"[١].

وهذا هو ملخص رأيه في الإعراب بالحروف، ثم يفصل رأيه فيقول: " جمع المذكر السالم يبدو أن بعض القبائل ولا سيما البدوية منها، كقبيلة تميم كانت تؤثر الصيغة التي بالواو ومنه في جميع الحالات، وبعضها ولا سيما الحضرية، كقريش وسكان الحجاز، وكانت تؤثر الصيغة التي بالياء فاتخذ النحاة من الصيغة الأولى وسيلة للتعبير عن حالة الرفع ومن الثانية وسيلة للتعبير عن حالتي: النصب والجر"[٢].

وخالفه في المثنى "مرجحا أن الصيغة الأصلية له بالألف والنون، وهي الصيغة التي خصها النحاة بالرفع، تحول الألف في بعض اللهجات السامية والعربية إلى ياء فأدى ذلك إلى صيغة المثنى الأخرى التي خصها النحاة بحالتي النصب والجر".

وقد أعلن الترزي عن ذلك قائلا: " يرى إبراهيم أنيس عكس ما نرى في هذا الصدد، إذ يرجح أن الصيغة الأصلية للمثنى هي التي بالياء والنون بدليل وجودها في العربية والعبرية"[٣].

ووافق عدنان محمد سلمان فؤاد ترزي ورأى أن الأصل القديم للمثنى أن يأتي بالألف في كل الأحوال الإعرابية، ثم توسع العرب فيما بعد فاستعملوا الباء للنصب والجر[٤].

وتدعى باكزة رفيق حلمي أن إعراب المثنى بالألف مطلقا كان شائعا وذائعا بدليل كثرة الشواهد على نصب وجر المثنى بالألف[٥]. غير أنها رأت أن القياس في إعراب المثنى يتطلب خلاف ذلك حيث تقول: " كان القياس في إعراب المثنى أن تكون علامة الرفع بالواو نيابة عن الضمة على الأصل والنصب بالألف نيابة عن الفتحة والجر بالياء نيابة عن الكسرة، على الأصل الإعراب بالحروف، ولكن العرب عدلوا عن ذلك لمنع وقوع اللبس في الإعراب بين المثنى والجمع وجعلوا الألف للرفع في المثنى والواو في الجمع والياء للنصب والجر في كليهما مع فتح ما قبل الياء في المثنى وكسره في الجمع فأمنوا بذلك اللبس"[٦].

والذي أراه في قول إبراهيم أنيس حول الإعراب بالحروف أنه لا يستند إلى حقيقة علمية، وما زعمه من أن النحاة يضعون الصيغة الفلانية للرفع والأخرى للنصب والجر زعم غير دقيق، لأن الإعراب كانوا يفدون إلى الحواضر ويلتقون النحاة ولم ينكروا عليهم العلامات الإعرابية للمثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة والأفعال الخمسة، ثم إن القرآن الكريم

---

(١) فؤاد حنا ترزي: في أصول اللغة والنحو، ص١٩٢.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٩٢.

(٣) فؤاد ترزي، في أصول الفقه والنحو، ص١٩٢، المرجع نفسه، ص٩١.

(٤) المرجع نفسه: ص١٩٢ (الهامش).

(٥) عدنان محمد سلمان: دراسات في اللغة والنحو، ص٨٠.

(٦) باكزه رفيق حلمي: الجموع في اللغة العربية، ص٩٤.

الذي هو أعلى أساليب الفصاحة العربية قد استعمل هذه العلامة - أي الإعراب بالحروف - فضلا عن أن النحاة قد ذهبوا إلى البوادي لمشافهة الإعراب، فوجدوا أبناء القبيلة الواحدة يرفعون الصيغة وينصبونها ويجرونها بحسب موقعها الإعرابي.

ومن تمام الحديث أن نقول أن معظم ما جاء به فؤاد ترزي وغيره من الباحثين من آراء حول الإعراب بالحروف لا يستند على أدلة قوية وإنما هو ضرب من التخمين والترجيح، فعلى الرغم من ذلك فقد نسي أن المنبع الذي اعتمد عليه النحاة في تقنين اللغة العربية ووضع القواعد لها إنما هو اللغة العربية المشتركة التي كانت تجمع خصائص وسمات معظم اللهجات العربية في ذلك الزمان.

أجزاء الكلام عند إبراهيم أنيس

من الملاحظ أن القدماء استندوا إلى مجموعة أسس في تقسيم الكلام وإن لم تكن ظاهرة لديهم، إلا أن القراءة الدقيقة تظهر أنهم اعتمدوا على الشكل ولم تكن الدلالة غائبة عن أذهانهم وجاء نقد المحدثين للقدماء يستندوا إلى المنهج الوصفي ويعد ذلك إغفالا للوجه المعياري الذي يبنى عليه النحو العربي. ومن الواضح أن تقسيمات المحدثين ترجع في جملتها إلى تقسيمات القدماء وإن حاولوا إضافة بعض الأصناف الجديدة في أقسام الكلم. فإن هذه الإضافة تعود إلى مرجعية تقسيمات القدماء.

يقسم سيبويه الكلام إلى ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف، فيقول: " فالكلم اسم، وفعل، وحرف) جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، فالاسم: رجل، وفرس، وحائط"(١).

استند سيبويه على الأساس الشكلي حين مثل على الاسم، بالرجل والفرس والحائط.

وأشار ابن فارس تحت "باب أقسام الكلام" إلى رأي سيبويه في هذه المسالة فقال: "أجمع أهل العلم أن الكلام ثلاثة: اسم وفعل وحرف، فأما الاسم فقال سيبويه: " الاسم نحو رجل وفرس" وهذا عندنا تمثيل، وما أراد سيبويه به التحديد إلا أن ناسا حكوا عنه أن الاسم هو المحدث عنه، وهذا شبيه بالقول الأول، لأن كيف اسم، ولا يجوز أن يحدث عنه"(٢).

وبلغ بالقدماء أنهم عمموا هذا التقسيم في كل اللغات إيمانا بدقة هذا التقسيم، واطمئنانا إلى إحكامه، وهذا ما رآه المبرد حيث يقول في كتابه: " لا يخلو الكلام - عربيا كان أو عجميا - من هذه الثلاثة"(٣).

---

(١) سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ١٢/١.

(٢) ابن فارس: الصاحبي، ص٨٢-٨٣.

(٣) المبرد: المقتضب، ٣/١.

ويرى أبو القاسم الزجاجي في كتابه "الإيضاح في علل النحو" أن أقسام الكلم ثلاثة، وأن لا قسم رابع لها وأن القائل أنها أربعة ما هو إلا زعم باطل من مخمن أو شاك حيث يقول: " والمدعي أن للكلام قسما رابعا أو أكثر من مخمن أو شاك، فإن كان متيقنا فليوجد لنا في جميع كلام العرب قسما خارجا عن أحد هذه الأقسام ليكون ذلك ناقضا لقول سيبويه، ولن يجد إليه سبيلا، ولا يجب علينا ترك ما قد تيقناه وعرفناه حقيقة وصح في العقول لشك من شك بغير دليل ولا برهان، لأن الشكوك لا تدفع الحقائق"[١].

وذكر ابن السراج في "أصوله" أن الكلام يتألف من ثلاثة أقسام، اسم وفعل وحرف. وحدد الاسم بأنه دل على معنى مفرد وذلك المعنى يكون شخصا غير شخصي. وقد راعى ابن السراج الجانب الوظيفي للتقسيم وهو دلالة الاسم على مسمى مجرد من الزمن ولم يراع في بيانه إلا الجانب الشكلي وهو جانب المبنى، وقد صنف المصادر والظروف ضمن القسم الأول وهو الاسم حيث قال: " وأما ما كان غير شخصي فنحو: الضرب، الأكل، والظن، والعلم، واليوم، والليلة، والساعة"[٢].

وقد أضاف في حد الاسم بأنه ما جاز أن يخبر عنه كقولك: عمرو منطلق، وقام بكر، والفعل ما كان خبرا ولا يجوز أن يخبر عنه كقولك: أخوك يقوم، وقام أخوك، فيكون حديثاً عن الأخر، ولا يجوز أن تقول ذهب يقوم ولا يقوم يجلس[٣].

وهو بهذا يؤكد المعنى الوظيفي في تحديد الاسم وذكر علامات شكلية يتميز بها الاسم من غيره من أقسام الكلم، فدخول الألف واللام اللتين للتعريف عليه نحو الرجل، الحمار.

ويؤكد الأشموني على أن أجزاء الكلام ثلاثة بقوله: " ودليل انحصار الكلمة في الثلاثة أنها إما أن تصلح ركنا للإسناد أولا، الثاني الحرف، والأول إما أن يقبل الإسناد بطرفيه أو بطرف الأول الاسم، الثاني الفعل، والنحويون يجمعون على هذا إلا من لا يعتد بخلافه"[٤].

---

(١) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص٤٣.

(٢) ابن السراج: الأصول، ١/١.

(٣) ينظر ابن السراج: الأصول ١/١-٢، وينظر فاضل السامرائي: أقسام الكلام، ص٣٩.

(٤) الأشموني: ٣/١.

والذي لا يعتد بخلافه هو أبو جعفر ابن صابر الذي ذهب إلى أن هناك قسما رابعا للكلام هو اسم الفعل، وقد سماه "خالفه"(١).

ومن الملاحظ أن مفهوم الخالفة من المفاهيم التي استثمرها تمام حسان في توجيه الأبواب التي تخرج عن سياق الاسمية والفعلية وتنطوي تحت سياق آخر، وهكذا أفاد من مفهوم الخالفة في تفسير بعض الأبواب النحوية التي اختلف النحاة فيها مثل المدح والذم واسم الفعل وأفعل التعجب.

أقسام الكلام عند إبراهيم أنيس:

إبراهيم أنيس أول لغوي من العرب المحدثين تعرض بصورة واضحة لمبحث أقسام الكلم وطعن في مطابقته لمعطيات العربية بسبب تأثره المفترض بمنطق أرسطو.

يرى أنيس في حديثه عن أجزاء الكلام أن اللغويين القدماء قنعوا بذلك التقسيم الثلاثي من اسم وفعل وحرف متبعين في هذا ما جرى عليه فلاسفة اليونان وأهل المنطق من جعل أجزاء الكلام ثلاثة سموها الاسم والكلمة والأداة(٢).

وأوضح أن اللغويين العرب حين حاولوا تحديد المقصود من هذه الأجزاء شق عليهم الأمر قائلا:" ولما حاول اللغويون من العرب تحديد المقصود من هذه الأجزاء شق الأمر عليهم، ووجدوا تعريف "الاسم" لا يكاد ينطبق على كل الأسماء، كما وجدوا أن من الأسماء ما ينطبق عليه تعريفهم "للأفعال"(٣).

وفصل فكرته فقال: " هو ما دل على معنى وليس الزمن جزءا منه " فلما اعترض علهم بأسماء مثل: " اليوم والليلة، وبالمصدر الذي رغم اعترافهم بإسميته لا يشك أحد في أنه يشير إلى زمن، أخذوا يحورون تعريفهم ويفسرونه تفسيرا خاصا ينسجم مع فهمهم "للاسم". على أن منهم من لم يكلف نفسه تعريف الاسم، ومكتفيا بالتمثيل له، مثل سيبويه الذي قال: " والاسم مثل حرس ورجل " ومع ما في ذلك التعريف من نقص أدركه بعض النحاة القدماء. نراه يصف "الاسم" وصفا سلبيا، ويشير إلى ما ليس في الاسم، لا إلى ما فيه من صفات إيجابية. فإذا حاولوا تعريف "الفعل" قالوا عنه إنه يفيد معنى، كما تدل صيغته على أحد الأزمنة الثلاثة: الماضي والحال والاستقبال، فربط الأزمنة بصيغ الأفعال كما يزعم النحاة، أمر لا تبرره استعمالات اللغة ولا تؤيده" (٤).

---

(١) ينظر الصبان محمد بن علي: حاشية الصبان علي الأشموني ٢٣/١ وحاشية الخضري علي بن عقيل ١٧/١.

(٢) ينظر إبراهيم أنيس – من أسرار اللغة – ص٢٧٩.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٧٩.

(٤) المصدر نفسه: ص٢٧٩–٢٨٠.

وأوضح أنيس أن علاج اللغويين للحروف، فأمره عجب قائلا أما علاجهم للحروف فأمره عجب، وذلك لأنهم يكادون يجردونها من المعاني وينسبون معناها لغيرها من الأسماء والأفعال، فلما عثروا على شواهد مثل قول مزاحم بن الحارث العقيلي:

غدت مِنْ عَلَيْه بعد ما تم ظموها
تصلُّ وعين قبض بزيزاء مجهل

وفيه "على" بمعنى فوق، وقول قطري بن الفجاءة

فلقد أراني للرماد دريئة		من عن يميني تارة وأمامي

وفيه "عن" بمعنى ناحية قالوا إن من الحروف ما يستعمل استعمال الأسماء في بعض الأحيان. ولست أدري، بل لعلي أدرى، لم فرق النحاة بين "على"؟ "فوق" وبين "في"؟ "داخل" وبين "إلى"؟ "نحو"، فجعلوا الأولى حروفا والأخرى أسماء وعلى أي أساس كانت هذه التفرقة؟(١).

ويقرر أنيس بناء على الإشارات السابقة أن "فكرة الحرفية كانت غامضة في أذهان النحاة، وأن تعاريفهم للأسماء والأفعال ليست جامعة مانعة، ولعلهم أحسوا بشيء من هذا حين لجأوا إلى ما سموه علامات الأسماء، وقبولها التنوين والألف واللام، وغير ذلك مما هو معروف مألوف في كتبهم، وعلامات الأفعال وإمكان اتصال بعضها بضمير الرفع المتصل، وسبق بعضها بضمير الرفع المتصل، وسبق بعضها بقد والسين وسوف"(٢).

ويؤكد أنيس كما عرضت على أن النحاة اضطربوا في تقسيم الكلام وفي وضع مفهوم محدد للاسم والفعل والحرف، ويذكر أن النحاة العرب حين اضطربوا في وضع مفهوم محدد للاسم والفعل والحرف عمدوا إلى التحوير في التعريف ووضعوا تفسيرا للأقسام ينسجم مع فهمهم للاسم أو الفعل، أو الحرف، وفي اعتقادي أنهم عمدوا إلى ذلك لدورانهم في فلك التقسيم الثلاثي دون مبرر وأن الأستاذ أنيس أشار إلى هذا ولم يصرح به ويوضحه، واكتفى بأنهم وضعوا علامات للاسم والفعل والحرف ليدفعوا اضطرابهم في التحديد دون أن يشير إلى أهمية العلامات الشكلية في عملية التقسيم(٣).

وبعد ما عرض إبراهيم أنيس ما بدا له خللا في تعاريف الاسم والفعل والحرف أورد الأسس التي يراها صالحة للتفريق بين أقسام الكلام، فقد ذكر أن المعنى والصيغة ووظيفة اللفظ في الكلام، هي الأسس التي يستند إليها في تحديد الفروق بين أقسام الكلام وبيان ذلك عنده. "يجب أن تتخذ في تحديد أجزاء الكلام وتعريفها أسسا ثلاثة:

(١) إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص٢٨٠.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٨٠.
(٣) ينظر فاضل السامرائي: أقسام الكلام العربي، ص١٠٨-١٠٩.

١) المعنى ٢) الصيغة ٣) وظيفة اللفظ في الكلام

تلك هي الأسس يجب ألا تغيب عن أذهاننا حين نحاول التفرقة بين أجزاء الكلام، ومن واجبنا أن نذكرها دائما، وأن نقيس بها مجتمعة أجزاء الكلام في القصائد المشهورة على الأقل"(١).

ويضيف قائلا:" ولا يصح الاكتفاء بأساس واحد من هذه الأسس، وذلك لأن مراعاة المعنى وحدة قد يجعلنا نعد بعض الأوصاف مثل: " قائل وسامع ومذيع"، أسماء وأفعالا في وقت واحد، كذلك قد يحملنا هذا على اعتبار المصدر اسما وفعلا في وقت واحد، انظر مثلا إلى قوله تعالى: (لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن)، تجد أن في الآية الكريمة وصفا وفعلا ومعناهما واحد، بل ووظيفتهما في الكلام متحدة، إذ يقوم كل منهما بعملية الإسناد، ولكن الصيغة مختلفة لكل منهما، ولذا نفرق بين الكلمتين: جاعلين إحداهما تنتسب إلى نوع معين من أجزاء الكلام، والأخرى تنتسب إلى نوع آخر. ومراعاة الصيغة وحدها قد يلبس الأمر علينا حين نفرق بين الأفعال، وبين تلك الأسماء والأوصاف التي وردت في اللغة على وزن الفعل مثل: أحمد ويثرب ويزيد وأخضر، بل حتى وظيفة الكلمة في الاستعمال لا تكفي وحدها للتفرقة بين الاسم والفعل: فقد نجد اسما مستعملا في كلام ما استعمال المسند مثل: " النخيل نبات"، ففي هذه الجملة استعملت كلمة "نبات" مسندا، أي كما نستعمل الأفعال والأوصاف. فإذا روعيت تلك الأسس الثلاثة معا أمكن إلى حد كبير التمييز بين أجزاء الكلام(٢).

وبعد أن أورد أنيس الأسس التي رآها صالحة للتفريق بين أجزاء الكلام، اقترح علينا تقسيما رباعيا لأجزاء الكلام اعتبره أدق من تقسيم النحاة الأقدمين، بل ينسبه دون مزيد توضيح إلى المحدثين.

وأوضح أن هذا التقسيم الرباعي بني على الأسس الثلاثة السابقة، حيث يقول: " وقد وفق المحدثون إلى تقسيم رباعي أحسب أنه أدق من تقسيم الأقدمين، وقد بنوه على تلك الأسس الثلاثة"(٣).

وهذا التقسيم يشتمل على الأمور الآتية:

القسم الأول: الاسم

وذكر أنه يندرج تحت هذا العنوان ثلاثة أقسام فرعية تشترك إلى حد كبير في المعنى والصيغة والوظيفة وهي:

---

(١) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص٢٨١.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٨١-٢٨٢.

(٣) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص٢٨٢.

١- الاسم العام:

وأوضح أنيس أن هذا النوع: " هو ما يسميه المناطقة بالاسم الكلي، الذي يشترك في معناه أفراد كثيرة لوجود صفة أو مجموعة من الصفات في هذه الأفراد، مثل:

شجرة، كتاب، إنسان، مدينة، ...الخ وقد يخصص الاستعمال اللغوي مثل هذه الأسماء، ويعينها في ذهن السامع بإدخال أداة التعريف عليها، ولكن لا يكاد يتغير معناها أو وظيفتها أو صيغتها بمثل هذا الأداة. على أن "أل" المعرفة قد تدخل على مثل هذه الأسماء ومع هذا تبقى على شيوعها في اللغة العربية، كأن تقول " الرجل خير من المرأة"، ولا تريد رجلا معينا. وتختلف اللغات في مثل هذه الظاهرة، مما يجعلنا نحن أبناء العربية نخطئ أحيانا في استعمال بعض الأساليب الانجليزية مثلا، حين نترجم تلك العبارة السابقة، فقد يقول بعضنا "The Man is better than the women"[١].

٢- **العلَم:** ويرى أن " هذا هو النوع الثاني من أنواع الأسماء، ويحلو للمناطقة ومعظم النحاة أن يصفوه بأنه اسم جزئي يدل على ذات شخصية لا يشترك معها غيرها. وأن إطلاقه على عدد من الناس إنما هو من قبيل المصادفة البحتة، وليس بين من يسمون "بأحمد" مثلا، صفة أو مجموعة من الصفات مشتركة من أجلها أطلق هذا "العلم" عليهم!! ولذا وصف "ستيورت ميل" العلم بأنه لا مفهوم له!! على أن من المناطقة من يدركون أن العلم قد يشيع، وقد يصبح وصفا من أوصاف اللغة مثل "حاتم" بمعنى كريم، ومثل "نيرون" بمعنى ظالم أو طاغية، وحينئذ يكون له مفهوم، ويرتبط بمجموعة من الصفات كمثل الأسماء العامة"[٢].

ويواصل أنيس مناقشة موقف المناطقة قائلا: " ويظهر أن المناطقة في علاجهم للعلم يقنعون من اللغة بما يرد في معاجمها من ألفاظ، غير مدركين أن ألفاظ المعاجم ليست إلا جثثا هامدة لا حياة فيها، ولا تكتسب الحياة إلا في أفواه الناس وعلى ألسنتهم، فالمتكلم حين ينطق "بعلم" من الأعلام يربط بينه وبين مجموعة من الصفات تكونت في ذهنه من تجاربه السابقة، وليس استعماله لمثل هذا "العلم" كاستعماله الرموز الرياضية أو العلامات"[٣].

ثم أوضح أنيس أنه: " متى خطر العلم في ذهن أحدنا، خطرت معه مجموعة من الصفات المعينة التي ترتبط به ارتباطا وثيقا في ذهن المتكلم والسامع، بل ترتبط في أذهان كل من عرفوا صاحب هذا العلم أو اتصلوا به في تجارب سابقة، فإذا اشتهر صاحب هذا العلم شاعت صفاته في دائرة أوسع، حتى تنتظم جميع أفراد البيئة اللغوية، وهنا يمكن أن نتصور أن هذا العلم ينتقل إلى وصف من أوصاف اللغة، متى أطلق دعا معه في ذهن الناس تلك المجموعة

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٨٢.

(٢) إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص٢٨٣.

(٣) المصدر نفسه ، ص٢٨٣.

من الصفات، وإلا كيف نتصور أن بعض الأعلام قد تصبح صفات إذا حررنا العلم من كل مفهوم"[١].

٣- الصفة:

وقد اعتبرها أنيس: " النوع الثالث هو ما يسمى بالصفة أو النعت مثل: كبير وأحمر ونحو ذلك، إنسان وحيوان، وبين ما يسميه النحاة بالصفات والنعوت ككبير وأحمد، حين نتذكر أن الصفة تنطبق على مجموعة من الأفراد أكثر مما قد ينطبق عليه اسم الذات، فالكبير قد يكون إنسانا وقد يكون حيوانا، وقد يكون شيئا من الأشياء، أي ما يسميه المناطقة بالماصدق أكثر عددا في الصفات منه في أسماء الذوات. ولكن مفهوم اسم الذات هو تلك السمات الخاصة التي ترتبط به في أذهاننا أكثر تعقيدا من مفهوم النعوت والأوصاف فالإنسان لا يسمى إنسانا إلا بعد تحقيق مجموعة كبيرة من السمات كأن يتكون من لحم ودم، وأن نلحظ فيه الحياة، وأن يمشي على رجلين، وأن ينطق وأن يفكر وأن وأن ... من تلك السمات المألوفة لنا والتي لا تكاد تقع حصر، في حين أن كلمة "الكبير" لا يشتمل مفهومها إلا على كلمة واحدة هي الكبر، التي تضاد (الصغر)، وقد ترتبط الصفة باسم الذات ارتباطا وثيقا من ناحية المعنى والصيغة، فلا يكاد يتميز أحدهما من الآخر حينئذ إلا باستعمال اللغوي"[٢].

ثم ذكر أن من الاستعمالات اللغوية التي تيسر التمييز بين الاسم والصفة في اللغة العربية ما نعرفه من وضع الصفة بالنسبة للموصوف، فالصفة لا تتقدم على موصوفها، كذلك ما نعرفه من ميل اللغة إلى تمييز التذكير والتأنيث في الصفات بتلك العلامات المشهورة، أكثر من ميلها إلى مثل هذا في أسماء الذوات التي منها رجل وامرأة وأب وأم، في حين أن الصفة يدل على التأنيث فيها بعلامة خاصة مثل: كبيرة، حمراء ...الخ. هذا إلى أن من أسماء الذوات ما هو للذكر وليس له مؤنث مثل: كرسي، بيت، قلم...الخ. ومنها ما هو مؤنث وليس له مذكر مثل: شمس، دار، حرب...الخ. بهذا وغيره من ظواهر اللغة نرى أن الصفة أوثق اتصالا بالاسم ولكنها مع هذا تتميز ببعض السمات الخاصة"[٣].

القسم الثاني: الضمير

وهو القسم الثاني من أقسام الكلم، ويتضمن هذا القسم ألفاظا معينة في كل لغة منها ما تركب من مقطع واحد، ومنها ما تركب من أكثر من هذا ولكنها على العموم ألفاظ صغيرة البنية لا تستعيض بها اللغات عن تكرار الأسماء الظاهرة، وجد أنه يمكن أن يندرج تحت هذا القسم الأنواع الآتية:

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٨٣.

(٢) إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص٢٨٨-٢٨٩.

(٣)المصدر نفسه ، ص٢٨٩-٢٩٠.

١- الضمائر:

ذكر أنيس أن الضمائر هي " تلك الألفاظ المعروفة في كتب النحاة بهذا الاسم مثل: أنا، أنت، هو ...الخ.

وشرط استعمال الضمير ووضوحه في ذهن السامع أن يسبق باسم ظاهرة معروفة مألوف لدى كل من المتكلم والسامع، وليس لنا ما نعقب به على حديث النحاة عن هذه الضمائر، إلا حين يعدونها أعرف المعارف!! أما ضمائر الغيبة فهي ألفاظ مبهمة توقع في اللبس، وتحتاج إلى البيان، ولا يمكن استعمالها بغير ما تشير إليه من أسماء ظاهرة بل حتى ضمائر التكلم التي ظنوا أنها من الوضوح والجلاء بحيث لا تحتاج إلى بيان أو تعريف، تبرهن استعمالات اللغة على أنها لا تكاد تزيد وضوحا عن غيرها من الأسماء الأخرى وليس ما يسميه النحاة بالتخصص في العبارات:" نحن المصريين، نحن العرب، نحن الفرس" إلا بيانا للضمير، وتوضيحا له عن طريق اسم ظاهر وليس استعمال المحامين لمثل العبارة "أنا الموقع أدناه فلان بن فلان ...إلخ" إلا دليلا على شعورهم بحاجة الضمير "أنا" إلى توضيح وبيان" (١).

وقد أوضح أنيس أن النحاة أنفسهم قد اختلفوا فيما بينهم على قدر ما في الضمائر من معرفة وقد اكتفى أخيراً من بيان حقيقة الضمائر بأن النحاة أنفسهم قرروا أن من أغراض استعمالها في اللغة: الرغبة في التعمية والإبهام(٢).

٢- ألفاظ الإشارة:

وهي: "مثل: هذا، تلك، هؤلاء ...إلخ ويستعاض بمثل هذه الألفاظ عن أسماء ظاهرة في كثير من الأحيان، غير أنها قد توضع جنباً إلى جنب ما نشير إليه من تلك الأسماء الظاهرة. ويظهر أن ربط النحاة هذه الألفاظ بالإشارة ليس في حقيقته إلا ربطاً ظاهرياً تبرره حركات الناس في أثناء الكلام، أما الغرض الحقيقي من استعمال ألفاظ الإشارة فهو الاستعاظة بها عن تكرار الأسماء الظاهرة كما في الضمائر تماماً. ففي قولنا "هذا الكتاب" إنما نبغي تعيين كتاب خاص، فذكرنا مع لفظ الكتاب لفظاً آخر يغيره أيضاً، ويقوم مقامه وهو ما يسمى باسم الإشارة، فكأننا قد قلنا (الكتاب الكتاب)" (٣).

وقد أورد أنيس مثلاً على الاستعاظة التي يقوم بها لفظ الإشارة عن تكرار ما سبقه من عبارات حيث يقول: "انظر إلى قوله يصف ما يتمتع به المتقفون في الحياة الآخرة: "جنات عدن مفتحة لهم الأبواب، متكئين فيها يدعون فيها بفاكهة كثيرة وشراب وعندهم قاصرات الطرف

(١)إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص٢٩١.
(2) ينظر المصدر نفسه، ص ٢٩١.
(3) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ٢٩١-٢٩٢.

أتراب، هذا ما توعدون ليوم الحساب"[١]. فكلمة (هذا) قد استيعض بها عن تكرار ما سبقها من عبارات، فهي بمثابة صورة رسمها فنان ما هر لما يتمتع به المؤمن في الآخرة، وقد عرضت على الأنظار بعد أن دوى وصفها في الإسماع، ثم قيل بعد عرضها على الناس لما توعدون ليوم الحساب، فمثل ألفاظ الإشارة في هذا مثل الضمائر التي تغني عن تكرار الأسماء ومع هذا نرى اللغة قد اختصت ألفاظ الإشارة باستعمالات تخالف استعمالات الضمائر، مما يبرر جعل كل منها مستقلاً عن الآخر في ناحية من النواحي"[٢].

٣- الموصولات:

ذكر أنيس أنها النوع الثالث من أنواع الضمير وهي مثل: الذي والتي واللذين ..إلخ وهذه ألفاظ تربط بين الجمل، ويستعاض بها في نفس الوقت عن تكرار الأسماء الظاهرة"[٣].

ومثل على ذلك قولك لصديقك: " اشتريت البيت الذي رأيناه معاً في الأسبوع الماضي"، وقارن مثل هذه الجملة بما قد يجري على ألسنة الناس باللغة العامية، "اشتريت البيت، البيت إياه شفناه ويا بعض" لا تصح ما نعنيه من الاستعاضة بأسماء الموصول عن تكرار الأسماء الظاهرة من مقارنة هذين الكلامين، رغم أن لأسماء الموصول استقلالها الخاص في الاستعمال اللغوي[٤].

٤- العدد:

ويرى أن النوع الرابع من أنواع الضمير العدد ويضرب لذلك مثلاً: ثلاثة، أربعة ..إلخ فهذه أيضاً ألفاظ يستعاض بها عن تكرار الأسماء الظاهرة، وإن لها استقلالها في الاستعمال اللغوي وأورد مثالاً على ذلك، قولك: "ثلاثة رجال" يغني عن قولنا: "رجل ورجل ورجل"[٥].

وختم علامة عن أنواع الضمير: "فما يسمى بالضمائر وألفاظ الإشارة والموصولات والأعداد، ليست في الحقيقة إلا رموزاً لغوية يستعاض بها عن تكرار الأسماء الظاهرة، وإن كان لكل منها استعمالها الخاص وهي من العناصر اللغوية القديمة التي يستعين بها اللغوي في مقارناته، ويستدل بها عادة على ما تنتمي إليه اللغة من فصيلة لغوية لأنها في غالب الأحيان عصية على التطور والتغيير"[٦].

---

(1) سورة ص، آية ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣.

(2) إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص ٢٩٢.

(3) ينظر المصدر نفسه، ص٢٩٢.

(4) ينظر إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص ٢٩٢.

(5) ينظر المصر نفسه، ص ٢٩٣.

(6) ينظر المصدر نفسه، ص ٢٩٣.

القسم الثالث: وهو الفعل

وأوضح أنيس أن القسم الثالث من أجزاء الكلام هو الفعل ويرى أنه ركن أساسي في معظم لغات البشر. أما وظيفته في الجملة فهي الإسناد، غير أن الصفة تشركه أحياناً في هذه الوظيفة كما في قوله تعالى: "لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن"، أما معناه فكما يقال عادة: هو إفادة الحدث في زمن معين. ويرى أن ربط الزمن بصيغة الفعل لا يكاد يبرره الاستعمال اللغوي، ثم يقول وكذلك رأينا أن النحاة أنفسهم قد أحسوا بدلالة المصدر على الحدث والزمن، وإن حاولوا تأويل هذا وتخريجه في جدل عقيم لا طائل تحته[1].

القسم الرابع: وهو الأداة

ويظهر أنيس أن هذا القسم هو القسم الأخير من أقسام الكلم فهو: "يتضمن ما بقي من ألفاظ اللغة، ومنها ما يسمى عند النحاة بالحروف سواء كانت للجر كما يقولون أو للنفي أو للاستفهام أو للتعجب، ومنها ما يسمى بالظروف زمانية كانت أو مكانية مثل فوق وتحت وقبل بعد، ونحو ذلك"[2].

ومن خلال عرضنا لرأي إبراهيم أنيس في تقسيم النحاة لأقسام الكلم ونقده لتقسيمهم وتبنيه لتقسيم رباعي لأجزاء الكلام جاء به المحدثون، نراه يؤكد الأمور الآتية:

١- أن النحاة العرب حين قسموا الكلم إلى اسم، وفعل وحرف قد تابعوا فلاسفة اليونان والمناطقة، وهذا يعني أنهم أخضعوا اللغة لأحكام الفلسفة ولمنطق غير منطقها ولقوانين لا تمت لها بأية صلة.

٢- أن النحاة العرب اضطربوا في تقسيم الكلام، وفي وضع مفهوم محدد للاسم والفعل والحرف، فهم قد اختلفوا في تعريفها وفي بيان علاماتها مما دفعهم إلى التحوير في تعريف كل من الاسم والفعل والحرف. ووضعوا تفسيراً يتفق مع فهمهم لهذه الأجزاء من الكلام. وقد انتقد سيبويه في تعريفه للاسم ورأى أنه اكتفي بالتمثيل لا بالتحديد.

٣- ويرى أن اللغويين المحدثين قد وفقوا إلى تقسيم رباعي لأجزاء الكلام وعده أدق من تقسيم النحاة القدماء، وقد تبنى هذا التقسيم ودافع عنه، وهو يشمل:

١. الاسم: ويندرج تحته الاسم العام والعلم والصفة.
٢. الضمير: ويندرج تحته الضمائر وألفاظ الإشارة والموصولات والعدد.
٣. الفعل.
٤. الأداة.

(1) إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص ٢٩٣.
(2) المصدر نفسه، ص ٢٩٤.

وقد تصدى محمد حماسة عبد اللطيف لنقد تقسيم أجزاء الكلام الذي ارتضاه إبراهيم أنيس، فبعد أن أنهى محمد حماسة عرض رأي أنيس أنهاه بقوله: " ولأن الأسس التي وضعها أنيس للتفريق بين أقسام الكلام مجملة، ترتب على ذلك تداخل بعض الأقسام في بعضها الآخر، فاندرجت الصفة تحت الاسم مع اختلافها عنه، واندرج العدد تحت الضمير مع كونه من الأسماء، ولم تعرف أين يوضع "اسم الفعل" مع انفراده بخصائص خاصة"[١].

وقد عرض عزالدين مجدوب في القسم الثالث الذي بعنوان "أقسام الكلم" نقد المحدثين للتقسيم الثلاثي للكلم[٢]، فتناوله عنه إبراهيم أنيس، وبيّن أن لعمل إبراهيم أنيس تأثير ظاهري في أهم اللغويين الذين تناولوا بعده أقسام الكلم بالبحث واقترحوا إعادة تبويب له سواء انتسبوا بصفة واعية إلى علم اللسانيات أو لم ينتسبوا بصفة صريحة إليها، بماذا تأثروا حسب ما يرى مجدوب – مهدي المخزومي، فقد اقترح هو أيضاً تقسيماً رباعياً قريباً من مقترح أنيس وإن خالفه من بعض الوجوه، وأثر أنيس كذلك في تمام حسان،. الذي اعتمد في كتابه مناهج البحث في اللغة التقسيم الرباعي الوارد لدى أنيس.

وقد تصدى فاضل الساقي في كتابه "أقسام الكلام العربي "لنقد تقسيم أجزاء الكلام الذي ارتضاه أنيس ودافع عنه. ويمكن إجمال ما رآه فاضل الساقي بالأمور الآتية:

أولاً: أوضح الساقي أن أنيس قد ارتضى التقسيم الرباعي لأجزاء الكلام، ودافع عنه وإن لم ينسبه إلى نفسه، بل ذكر أن المحدثين وفقوا إليه دون أن يذكر أسماءهم، ودون أن يذكر صراحة الأساس العلمي الذي بنى عليه هذا التقسيم والذي رآه بأنه أدق من تقسيم النحاة القدماء.

ثانياً: علق الساقي على الأسس التي اتخذها أنيس لتحديد أجزاء الكلام وهي: ١) المعنى. ٢) الصيغة. ٣) وظيفة اللفظ في الكلام، والتي ذكر أنه ينبغي أن نقيس أجزاء الكلام بهذه الأسس مجتمعة فلا يصح الاكتفاء بأساس واحد من هذه الأسس. قائلاً: "وفي اعتقادي أن أنيس كان مصيباً في جعل الصبغة أساساً من أسس التفريق بين أجزاء الكلام وهي أساس شكلي بارز مستقل يتعلق بمبنى الكلمة إلا أنه لا يعتبر الأساس الوحيد المعتمد في عملية التفريق فهناك أسس شكلية أخرى ينبغي أن تراعى في التفريق كالعلامة الإعرابية والرتبة وغيرها. أما المعنى ووظيفة اللفظ في الكلام فهما من الأسس الوظيفية التي تصلح للتفريق بين الأقسام المختلفة، ونقصد بهما الوظائف الصرفية ووظائف السياق وحين أورد أنيس أنه إذا راعى أساس المعنى وحده في عملية التفريق يؤدي ذلك إلى اعتبار (قاتل، وسامع، ومذيع) أسماء وأفعالاً في وقت واحد، وفي رأيي أن هذا لا يستقيم من ناحيتين" [٣].

---

(1) محمد حماسة عبداللطيف العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص ٧٣.

(2) ينظر عزالدين مجدوب: المنوال النحوي العربي، ص ١٨٢-١٨٨ وانظر ١٨٨-٢٠٧.

(3) فاضل الساقي: أقسام الكلام العربي، ص ١١٨-١٢٥.

الأولى: اعتبار (قاتل، وسامع، ومذيع) أسماء، والواقع أنها ليست كذلك، بل صفات لهـا سماتها الشكلية والوظيفية التي تميزها عن الأسماء، وإن استعملت استعمالاً في ظروف قوليـة معينة، فإضفاء الاسمية على هذه الكلمات وجعلها في طائفة الأسماء أمر يجانب الدقة.

الثانيـة: "إن هذه الكلمات لا يمكن اعتبارها أفعالاً بأية حال، لأنها لا تدل على الحـدث المقترن بزمن، كما يدل الفعل على ذلك، بل تدل على موصوف بالحدث، ودلالتها على الـزمن ليست دلالة ضمنية صرفية كما هو الحال في دلالة الفعل عليه، بل دلالتها على الـزمن دلالـة سياقية، ندركها من استعمال مثل هذه الكلمات في النصوص اللغوية، وربما لا تدل على شـيء من الزمن حين نستعملها استعمال الأسماء المحضة فزمن الصفة زمن نحوي ولا يكون زمنيـاً صرفياً أبداً.

وحين قال أنيس: وكذلك قد يحملنا هذا على اعتبار المصدر اسماً وفعلاً في وقت واحد، فقد جانب الدقة أيضاً، لأن المصدر وإن دل على حدث كما يدل الفعـل – إلا أن دلالتـه علـى الزمن ليست دلالة صرفية كما هو الحال في دلالة الفعل عليه، بل دلالته علـى الـزمن دلالـة التزامية، ناتجة من أن المصدر يدل على حدث، والحدث لا يكون إلا في زمن، وأن الزمن عام لا يتخصص بمضى أو حال، أو استقبال، كما هو الحال في زمن الفعل"[(١)].

وعلق فاضل الساقي على قول أنيس حين ذكر أنه إذا راعينا الصيغة وحـدها أساسـاً للتفريق بين أقسام الكلم – فقد يلتبس الأمر علينا حين تفرق بين الأفعال وتلك الأسماء والصفات التي وردت في اللغة على وزن: الفعل أحمد، ويشرب، ويزيد، وأخضر.. إلـخ قـائلاً: "وفـي اعتقادي أن التفريق بين الفعل وهذه الكلمات لا يقتصر على ما ذكره من أسس بل يتعدى ذلـك إلى أسس أخرى كالعلامة. الإعرابية والدخول في الجداول، واتصال الكلمة باللواصق والزوائد واللواحق، فما يدخل منها على الاسم أو الصفة غير ما يدخل على الفعل وهكذا، فالأساس الذي ذكره صحيح ولكنه غير كاف للتعريف"[(٢)].

وعلق كذلك على الأساس الثاني الذي ذكره أنيس بخصوص وظيفة الكلمة في الاستعمال حيث يرى أنها، تكفي وحدها للتفريق بين الاسم والفعل أورد أن الكلمة (نبات) في قولنا (النخيل نبات) استعملت مسنداً كما تستعمل في الأفعال والصفات. قائلاً: "وفي تصوري أن تنوين الكلمة – وهو علامة شكلية بارزة – يسهم أيضاً في جعلها في طائفة الأسماء، بمعنى أن الأسس التـي ذكرها وإن كانت صالحة للتفريق بين أقسام الكلام، لا أن هناك أسساً أخرى ينبغي أن تراعى في عملية التفريق"[(٣)].

---

(1) المرجع نفسه، ص ١١٨-١٢٠.

(2) فاضل الساقي:أقسام الكلام العربي، ص ١٢٠.

(3) المرجع نفسه.

وتستشف من كلام الساقي أن الأسس التي استند إليها أنيس للتفريق بين أجزاء الكلام، ما كانت شاملة بل هناك أسس ينبغي مراعاتها عند التفريق بين أقسام الكلم لم يتفطن إليها أنيس.

وذكر الساقي ملاحظات عدة على التقسيم الرباعي الذي قال عنه أنيس أن المحدثين قد وفقوا إليه وقد تبناه وعده أدق من تقسيم النحاة الأقدمين.

١- قال: "حين ذكر الاسم قصره على أسماء الذوات – كما هو واضح من أمثلته – ولم يتطرق إلى اسم الحدث الذي يصدق على المصدر، واسم المرة واسم الهيئة، وهي جميعاً ذات طابع واحد في دلالتها على الحدث أو عدده أو نوعه، فكل هذه الكلمات تدل على المصدرية وتدخل تحت عنوان اسم المعنى، أضف إلى ذلك أنه أهمل اسم الجنس، واسم الجنس الجمعي كعرب، واسم الجمع كنساء وأهمل أيضاً أسماء الزمان والمكان وأسماء الآلة كما أحمل كثيراً مما يندرج تحت عنوان الاسم وكان الأجدر – – عند اقتحام – هذا الموضوع الخطير أن يحدد طوائف الكلمات التي يشتملها مفهوم الاسمية"(١).

٢- لم يرض الساقي ما عده أنيس من أن الصفة نوعاً من أنواع الاسم، وإذا عرفنا أن الاسم ما يدل على مطلق المسمى، فإن الصفة تدل على الموصوف بالحدث، فلا تدل على الحدث كما تدل المصادر ولا على اقتران الحدث بالزمن كما تدل الأفعال، وهي لذلك تختلف عن الأسماء والأفعال ثم إن الاسم – كما هو معلوم – لا يدل على شيء من الزمن حتى هو في السياق إلا عن طريق التسمية كالليل والنهار. أما الصفات فإنها وإن لم تدل على الزمن دلالة صرفية، إلا أنها تدل عليه، على أن وظيفتها في السياق أضف إلى ذلك صلاحية الصفات للدخول في جداول تصريفية بينما لا يصلح الاسم للدخول في مثل هذه الجداول، وبمعنى أوضح أن الاسم يوصف بالجمود إلا اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة، بينما تتحلى الصفات بطابع الاشتقاق إلى غير ذلك من أوجه التفريق بين الاسم والصفة" (٢).

وأوضح الساقي رأيه في عد أنيس الضمير قسماً قائماً بذاته قائلاً: "جعل الأستاذ أنيس الضمير قسماً قائماً بذاته وهذا رأي نميل إلى الأخذ به لما للضمير من سمات شكلية ومعان وظيفية يمتاز بها عن الأسماء، إلا أنه أدرج كلمات (العدد) كاثنين وثلاثة وأربعة ...إلخ. تحت عنوان الضمير وهذا أمر ليس له ما يبرره، ذلك أن هذه الكلمات وإن اتفقت مع الضمائر والإشارات والموصولات في مبدأ الاستعاضة عن تكرار الاسم الظاهر، إلا أن الضمائر تتصف بسمات شكلية ووظيفية لا تتصف بها ألفاظ العدد وأهمها:

أ. إن الضمائر كلها مبنية، وألفاظ العدد معربة إلا إذا بنيت لسبب عارض هو وقوعها اسماً لـ (لا) النافية للجنس مثلاً.

---

(1) فاضل الساقي:أقسام الكلام العربي، ص ١٢١-١٢٢.

(2) المرجع نفسه: ص ١٢٢.

ب. إن الضمائر لا تخضع لأصول اشتقاقية، وألفاظ العدد لا تتجرد من هذه الأصول وصياغة (فاعل، من الأعداد توضح ذلك).

ج. إن الضمائر لا تقبل أية علامة من علامات الأسماء، بينما تقبل الإعداد هذه العلامات.

د. إن الضمائر تدل على مطلق الحضور أو الغيبة بينما لا تدل الأعداد على ذلك.

هـ. إن الضمائر لا تقع موقع المضاف بينما تقع الأعداد هذا الموقع. لذلك كله كان الأولى أن تدرج "الأعداد"، في طائفة الأسماء؛ لأنها تتصف بسماتها الشكلية والوظيفية"(١).

ووجه الساقي نقداً لإبراهيم لأنيس لعدم تطرقه إلى السمات الشكلية والوظيفية التي يتميز بها الفعل عن غيره من أقسام الكلم قائلاً: "لم يتطرق الأستاذ أنيس إلى السمات الشكلية والوظيفية التي يتميز بها الفعل عن غيره من أقسام الكلم، بل اكتفى بالقول بأن إفادة الإسناد أهم وظيفة يقوم بها الفعل دون غيره، وقال إن الصفة تشاركه أحياناً في هذه الوظيفة، ويبدو أنه أراد بالإسناد صلاحية الكلمة لأن تكون مسنداً في الجملة، وهذا أمر لا تنفرد به الأفعال، بل تشاركها فيه الصفات، وقد تشاركها الأسماء عن طريق النقل، وبالتالي لا يصح أن يكون الإسناد أساساً لتفريق بين الفعل وغيره وكان الأولى ذكر سمات الفعل الشكلية ومعانيه الوظيفية المتميزة التي تصلح أساساً لتفريق بينه وبين غيره"(٢).

وعلق الساقي على ما قام به أنيس من عده، الأداة، عنواناً عاماً يشمل كل ما عدا الاسم، والعلم والصفة والفعل والضمير بأقسامه، فأدرج تحت هذا العنوان العام الظروف الزمانية والمكانية وغيرها، ومع ما في هذا من إطلاق، وحكم بالعموم لا يخدم البحث اللغوي في مسألة من أهم مسائلة وهي تقسيم الكلم قائلاً : "إني أرى أن درج الظروف الزمانية والمكانية تحت عنوان الأداة ليس له ما يبرره ذلك لأن الظروف بمجموعها وإن شابهت الأدوات في التعليق وعدم الدخول جدول تصريفي وليس لها صيغ معينة إلا أن الأداة متأصلة في الرتبة، وهي أشد تأصلاً من الظروف والضمائر، أما الظروف فليس لها هذا التأصل فهي حرّة الرتبة في الجملة، فانفراد الأداة بالصدارة يعتبر من أهم المميزات الشكلية التي تميز الأداة عن الظروف، هذا إلى أن كثيراً من الكلمات ذات المعاني المختلفة، والصيغ المختلفة قد استعيد إلى الظروف المكانية والزمانية واستعملت في الجمل استعمالاً يختلف عن استعمال الأدوات"(٣).

وأخيراً عاب الساقي على إبراهيم أنيس عدم تطرقه إلى كثير من الكلمات التي تتداولها اللغة، حيث يقول: "لم يتطرق الأستاذ أنيس إلى كثير من الكلمات التي تتداولها اللغة، وبالتالي فلم

---

(1) فاضل الساقي:أقسام الكلام العربي، ١٢٣- ١٢٤.

(2) فاضل الساقي: أقسام الكلام العربي، ص ١٢٤.

(3) المرجع نفسه، ص ١٢٤-١٢٥.

نتمكن من معرفة رأيه فيها، ورأى الذين وفقوا إلى التقسيم الذي ارتضاه، فما موقع صيغ المدح والذم، والتعجب، وما يسمى عند النحاة بأسماء الأفعال، وكان وأخواتها مثلاً في التقسيم"[١].

واتفق مع الأستاذ فاضل الساقي في كل ما أورده من نقد علمي للتقسيم الرباعي لأجزاء الكلام الذي اعتمده أنيس وتبناه ودافع عنه.

وقد أشار أنيس إلى موضوع هام حين تبنى التقسيم الرباعي للمحدثين، وهي زعمه بأن التقسيم الثلاثي الذي جاء به النحاة العرب قد تابعوا منه ما جرى عليه فلاسفة اليونان والمناطقة، ولم يكن أنيس هو أول من أشار إلى هذا الزعم، وإنما سبقه إلى ذلك عدد من المستشرقين وغيرهم من المشارقة[٢]. منهم الفرنسي (FLEIGH) في تاريخ الحضارة الإسلامية، والهندي (VERSTROTH) في كتابه "العناصر اليونانية في الفكر اللساني العربي" ومنهم الألماني (MERI) في كتابه " تاريخ صناعة النحو عند السريان" [٣].

ومن العرب إبراهيم مدكور في بحثه "منطق أرسطو والنحو العربي" المنشور في مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، ولم يكن أنيس آخر من قال بهذه الفكرة ٠ وهي تبعية التقسيم الثلاثي الذي جاء به النحاة لفلاسفة اليونان ومناطقتهم فقد نادى بذلك أيضاً حسن عون[٤] في كتابه "اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية مقارنة" وفؤاد ترزي[٥]. في كتابه "في أصول اللغة والنحو" حيث يقول: "قسم النحاة الكلم باعتبار دلالته إلى ثلاثة أقسام: اسم ، وفعل ، وحرف. ويبدو أنهم حين اتخذوا هذه القسمة كانوا متأثرين بفلسفة أرسطو المتأثر بدوره بفلسفة أفلاطون حين حاول أن يقرن بين الكلم والموجودات"[٥].

ودلل هؤلاء الباحثون على رأيهم بأن تقسيم الكلام عند سيبويه إلى اسم وفعل وحرف مستمد من تقسيم الكلمة عند أرسطو إلى اسم وفعل وأداة، وإن النحاة الأقدمين قد اتصلوا بالمنطق اليوناني عن بعض المترجمات[٦].

ويمكننا القول بأنه لا يمكن الركون إلى هذا الزعم نظراً لأن "الاتفاق في تقسيم الكلمة في العربية وتقسيمها في اليونانية محض توافق غير مقصود وهو لا يقوم دليلاً قوياً على التطابق أو التشابه، لأن كتاب سيبويه وهو الكتاب الأول في علم العربية تزدحم فيه مصطلحات كثيرة، ليس بينها وبين مصطلحات المنطق اليوناني تطابق البتة، وأنه لعجيبة حقاً أن تتحمل هذه الكثرة الكاثرة من المصطلحات على التوافق في مصطلحين اثنين فقط هما: الاسم والفعل فضلاً عن

---

(1) فاضل الساقي: أقسام الكلام العربي، ص ١٢٥.

(2) ينظر: إبراهيم بيومي مدكور: منطق أرسطو والنحو العربي، ج٧، مجلة مجتمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٥٣، ص ٣٤٢.

(3) عبدالحسين الفتلي: تاريخ العربية، ص ١٧.

(4) حسن عون: اللغة والنحو دراسات تاريخية تحليلية، ص ٨٧.

(5) فؤاد ترزي: في أصول اللغة والنحو، ص ١٣٩.

(6) ينظر إبراهيم بيومي مدكور: منطق أرسطو والنحو العربي(بحث)، ص ٣٤٠-٣٤١.

الاختلاف بين مدلولي مصطلح الأداة ومصطلح الحرف وهو (العنصر الذي قُصر عن الدلالة على المعنى بنفسه) على حين أن أداة في المنطق تدل على الاسم والفعل والحرف، أما تقسيم الكلام في النحو اليوناني فمختلف جداً، إذ قسم النحاة اليونان الكلام على ثمانية أقسام، على ما أورده أرسطو في كتابه الشعر، وهي الحرف، والمجموع، الرباط، الفاصلة، الاسم، الكلمة، الوقعة، القول"[١].

فضلاً عن أن الشواهد المختلفة تدل على أن العرب قد رفضوا أو خالفوا المنطق الأرسطي، وإنشاء منهجاً خاصاً بالبحث لا يبتعد كثيراً عما يسمى بالمنهج التجريبي[٢].

إضافة إلى نشوء الدرس اللغوي للعربية وتطوره في مناخ عربي، ومحاولة فهمه من خارج هذا المناخ تؤدي إلى أخطاء[٣].

ولو كان واضع النحو العربي متأثراً بالنحو اليوناني، لنحا في تحديد الزمن منحى الإغريق ولبحث في قضية الزمن كما بحثوا[٤] ولا يقتصر ذلك على أقسام الكلم.

والذي أستطيع أن أقوله أن التقسيم الذي تبناه أستاذنا إبراهيم أنيس لم يكن موفقاً، وقد نسبه للمحدثين الذين لم يعرفنا بهم. وإنه لم يذكر صراحة الأساس العلمي الذي بنى عليه هؤلاء هذا التقسيم الذي وصفه بأنه أدق من تقسيم النحاة القدماء.

أما فيما يتعلق بأخذ أنيس على سيبويه بأنه اكتفى بالتمثيل للاسم ولم يحدده، فأخذه مردود لأن سيبويه حدد المصطلحات أما تعريفها والتفصيل فيها فقد ظهر بعده، أي بعد نضوج الدراسات على أيدي علماء اللغة الذين جاؤوا بعده.

رأي المحدثين في أجزاء الكلام:

إبراهيم مصطفى:

لم يلق هذا الموضوع "أجزاء الكلام" عند إبراهيم مصطفى تلك العناية التي وجدناها عند إبراهيم أنيس، إذ لم يفرد باباً خاصاً لهذه المسألة في كتابه "إحياء النحو" ولم يتناوله بصفة مباشرة. إلا أننا يمكن أن نقول أن لديه بعض الآراء المتعلقة بهذه المسألة: وهذه الآراء نتائج فرعية ترتبت على فرضيته التي بنى عليها كتابه وادعى فيها أن النحاة القدماء حين درسوا النحو درسوا اللفظ وهو يعني بذلك الإعراب وأهملوا المعنى. وعلى هذا الأساس انتقد تبويت بعض الوحدات اللغوية حسب عملها الإعرابي لا حسب معناها. وهو تبويب فوّت عليهم من وجه نظره دراسة الأساليب، وقد ساق لذلك مثلاً النفي والتأكيد والزمن فأخذ على النحاة الأقدمين

---

(1) عبدالحسين الفتلي: تاريخ العربية، ص ١١.

(2) عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية، ص ٢٧٤.

(3) المرجع نفسه، ص ١٧٥.

(4) إبراهيم السامرائي: فقه اللغة المقارن، ص ٥٤.

الجمع بين كان وليس لاجتماعهما في العمل الإعرابي، وفي العمل الإعرابي واقترح تبويب أدوات النفي على أساس معناها.

وكذلك أخذ عليهم الجمع بين (إن) المؤكدة (وإن) الواصلة وليت على أساس تماثلها في العمل. واقترح إبراهيم مصطفى أيضاً تبويب الحروف (الأدوات) والوحدات اللغوية التي تفيد التأكيد على أساس معناها لا عملها الإعرابي. أما آراؤه المتعلقة بالزمن فنستطيع أن نعدها نقداً لتبويب باب الفعل في العربية(١).

مهدي المخزومي:

تأثر مهدي المخزوي في هذا الموضوع بإبراهيم مصطفى معتمدا كتابه إحياء النحو" والناظر في آرائه في أقسام الكلم يلحظ هذا التأثر ، ولم يتبن آراء إبراهيم مصطفى فحسب بل واعتمد آراء إبراهيم أنيس، حيث اقترح هو أيضاً تقسيماً رباعياً قريباً من مقترحه وإن خالفه من بعض الوجوه.

ومما يمكن أن نرجعه إلى إبراهيم مصطفى قوله إن القدماء قصّروا في دراسة أقسام الكلم لأنهم لم يدرسوها إلا بمقتضى ما لها من علاقة بنظرية العامل(٢).

وقد تحدث مهدي المخزومي عن أقسام الكلم الثلاثة (الاسم، والفعل، والأداة) عند القدماء. فقد أوضح أن سيبويه كان يريد بالحرف ما كان الكوفيون يريدونه من مصطلح (الأداة)، وقد أخذ بهذه التسمية وجعل الأداة القسم الثالث من أقسام الكلم متأثراً بالمذهب الكوفي عوضاً عن تسميته بالحرف.

وبعد أن أنهى بيانه عن أقسام الكلم الثلاثة تناول نقد النحاة في التقسيم فقال. "فالفعل والاسم والأداة إذن هي الأقسام التي اتفق النحاة عليها منذ نشوء هذه الدراسة، وليتهم كانوا قد وفوا هذه الأقسام حقها من الدرس، ولكنهم لم يفعلوا، لأنهم كانوا يعنون بأمور لا تخص الدراسة اللغوية، أو النحوية، ولا صلة لها بها، وهم إذا تناولوا هذه الأقسام الثلاثة لم يتناولوها إلا على أساس نظرية العامل، وإذا كانت الأسماء هي التي تتحمل المعاني الإعرابية كان اهتمامهم منصباً عليها، لأنها (معمولات يبدو أثر العامل فيها واضحاً، لأنها ترفع وتنصب وتخفض، والرفع والنصب والخفض مظاهر لتأثير العامل، والحركات الدالة عليها من ضمة وفتحة وكسرة آثار للعوامل تتركها في معمولاتها. أما الفعل والأداة، فلم يوفوهما حقهما، ولم يتناولوها بالدرس إلا بمقدار – ما لهما من صلة بالعمل والعامل، وإلا بمقدار ما لهما من تأثير في الأسماء: رفعاً وخفضاً، ونصباً ، ومهما يكن من أمر فقد غير القوم متشبثين بهذا القسم الثلاثي، حتى بدا وكأنه تقسيم أملاه العقل عليهم، ولكن الأمر يبدو على غيرما توهموا، فهناك كلمات لا ينطبق عليها

---

(1) ينظر إبراهيم مصطفى:إحياء النحو،ص٣-٦ وينظر عز الدين مجدوب: المنوال النحوي العربي:ص ١٨١.

(2) مهدي المخزومي: في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص٤٦-٤٧.

تعريف الأسماء، ولا تعريف الأفعال، ولا تعريف الأدوات،ولم يعرض لها سيبويه أو يشر إليها في تقسيمه، أو ينص عليها في تمثيله كلمات ليس لها معنى خاص، ولا مدلول بعينـــه، كلمـــات مبهمة تطلق على الموجودات كلها، ولا تدل على معنى دلالة الإسم على مسماه كما يدل (رجل) على إنسان ذكر لا بعينه و(امرأة) على إنسانة أنثى بعينها، وشجرة على نبتة ذات ساق إلى غير ذلك، ولم تكن الكلمات المبهمات إلا إشارات، أو كنايات، لأنها تشير إلى كل ذلك ويكنى بها عن كل ذلك"(١).

ويرى مهدي المخزومي أن الكلمة تقسم إلى أربعة أقسام بدلاً من ثلاثة التـــي اعتمـــدها النحاة قديماً وأول هذه الأقسام في تبويبه.

١- **الاسم:**

وقد عرّفه بأنه ما دل ما على معنى في نفسه غير مقترن بزمان(٢)،

الفعل:

ثالثاً: الأداة

وهو أكبر الأقسام التي أقرها المخزومي، وقد عرّفها كما يلي:

"الأدوات كلمات إذا أخذت مفرده، غير مؤلفة فليس لها دلالة على معنى ولا تدل علـــى معانيها إلا في أثناء الجملة"(٣).

رابعاً: الكنايات

"هو القسم الأخير من أقسام التي أقرها المخزومي"

وقد أدرج المخزومي ضمن هذا القسم المجموعات الفرعية التامة(٤):

١. **الضمائر**
٢. **الإشارة**
٣. **الموصول بجملة**
٤. **المستفهم به**
٥. **كلمات الشرط:**

هذا عرض لما اقترحه مهدي المخزومي في أقسام الكلم وفيه يظهر أن الأقسام عنده أربعـــة بعد أن أضاف إلى الاسم والفعل والأداة قسماً رابعاً أطلق عليه الكناية بأنواعها الخمســـة التـــي ذكرناها سابقاً.

---

(1) مهدي المخزومي: في النمو العربي، قواعد وتطبيق، ص ٤٦ – ٤٧.
(2) ينظر، مهدي المخزومي: في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص ١٩.
(3) مهدي المخزومي: في النحو العربي قواعد وتطبيق: هي ٣٨-٣٩.
(4) ينظر المرجع نفسه، ص ٤٧-٦٢.

تمام حسان

تناول تمام حسان هذا الموضوع " أقسام الكلم" في كتابيه "مناهج البحث في اللغة والأدب" وكتابه الآخر "اللغة العربية معناها ومبناها".

وبين تمام حسان في كتابه: " مناهج البحث في اللغة والأدب" أن النحاة القدماء قسموا الكلمات على أسس لم يذكروها لنا، وإنما جابهونا نتيجة هذا التقسيم إلى اسم، وفعل وحرف ولكننا إذا نظرنا إلى هذا التقسيم في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة أمكننا أن نصل إلى شيئين:

١- أن الكلمات العربية يمكن أن ينقد تقسيمها القديم.

٢- أن هذا النقد ينبني على أسس يمكن استخدامها في تقسيم الكلمات تقسيما جديدا، ونحن الآن مطالبون بأن نأتي بهذه الأسس التي يبنى عليها تقسيم الكلمات(١).

وذكر محمد حماسة أن تمام حسان كان لينا ورفيقا بالنحاة، لم يتهمهم بالقصور قائلا: " أما الدكتور تمام حسان فقد كان رفيقا بالنحاة، فلم يتهمهم بالقصور، ولا بانبهام بعض الأمور في أذهانهم، وغاية ما قاله إن هذا التقسيم يمكن أن ينقد في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، وقد كان منصفا حين بين أن بعض النحاة أسس تقسيمه على جانب المعنى، وأن بعضهم الآخر جعل أساس تقسيمه المبنى أو الشكل، ورأى أن التفريق على أساس أي منهما وحده ليس هو الطريقة المثلى" (٢).

وهو بهذا يخالف إبراهيم أنيس الذي نقد النحاة واتهمهم بأن تعريفهم لكل من الاسم والفعل ناقص وليس جامعا ولا مانعا وأن فكرة الحرفية كانت غامضة في أذهانهم وأنهم اعتمدوا على المعنى وحده وتحديد أجزاء الكلام ويفسر لجوئهم إلى بيان علامات الأسماء والأفعال بإحساسهم بقصورهم في تحديد هذه الأجزاء.

والناظر في كتاب "منهج البحث في اللغة والأدب" يلحظ تأثر تمام حسان بإبراهيم أنيس، حيث أن إبراهيم أنيس قد أثر من قبل بـ مهدي المخزومي أحد الدارسين المحدثين وأثر كذلك في تمام حسان الذي أورد في كتابه "مناهج البحث في اللغة والأدب" التقسيم الرباعي الوارد في كتاب من "أسرار اللغة" فقسم الكلمات إلى:

١- اسم ٢- فعل ٣- ضمير ٤-أداة

وضمن أقسام الضمير:

أ- ضمير الشخص ب- ضمير الصلة ج- ضمير الإشارة(٣)

(١) تمام حسان: مناهج البحث في اللغة والأدب، ص١٩٦.

(٢) محمد حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص٦٩.

(٣) ينظر تمام حسان، مناهج البحث والأدب، ص١٩٦-٢٠٣.

وأورد تمام حسان الأسس التي يمكن أن نبني عليها تقسيم الكلمات وهي: الشكل الإملائي المكتوب، والتوزيع الصرفي، والأسس السياقية، ومعنى الوظيفة والوظيفة الاجتماعيـــة، ورأى أنها أسس صالحة لأن تكون منطلقا لتقسيم الكلمات في اللغة العربية وتوضيح حقيقتها(١).

إلا أن تمام حسان لم يقنع بهذا التقسيم الرباعي الذي تبناه في كتابه منهج البحـــث فـــي اللغة، واقترح تقسيما آخر جاء في سبعة أقسام هي: (٢)

١- الاسم ٢- الصفة ٣- الفعل ٤-الضمير ٥- المخالفة

٦- الظرف ٧- الأداة

بالإضافة إلى الأسس التي اعتمدها في التقسيم الأول، أبقاها وأضاف إليها أسسا أخرى اعتمد عليها في عملية التقسيم الجديد منطلقا في ذلك مما جاء به النحاة إذ يقول: " ولقــد قســم النحاة الكلم إلى ثلاثة أقسام، يقول ابن مالك: واسم وفعل ثم حرف الكلم، ثم حاولوا عند إنشـــاء هذا التقسيم أن يبنوه على مراعاة اعتباري الشكل والوظيفة أو بعبارة أخرى المبنى والمعنـــى إذ ينشئون على هذين الأساسين قيما خلافية يفرقون بها بين كل قسم وقسم آخر من الكلم كما يفعل اللغويون المحدثون في يومنا هذا حين يجرون مثل هذا التقسيم للكلم في لغة ما ويتضح نظـــرهم إلى المبنى والمعنى في تقسيمهم للكلم من قول ابن مالك مثلا:

بالجـــر والتنوين والـــنـــدا وأل ... ومسند للاسم تمييز حصل

بتـــــا فعلت وأنت ويـــا افعلى ... ونـــون أقبلن فعل ينجلى

سواهما الحرف كهل وفي ولم ... ...

كما يتضح أيضا في قول النحاة الآخرين: " الاسم ما دل على مسمى والفعل ما دل على حدث وزمن والحرف ما ليس كذلك.

ومن الواضع أن أبيات ابن مالك فرقت بين أقسام الكلم تفريقا بين هذه الأقسام تفريقا من حيث المعنى، وأن التفريق على أساس من المبنى فقط أو المعنى فقط ليس هو الطريقة المثلـــى التي يمكن الاستعانة بها في أمر التمييز بين أقسام الكلم فأمثل الطرق أن يتم التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين فيبنى على طائفة من المباني ومعها (جنبا إلى جنب فلا تنفك عنهـــا) طائفة أخرى من المعاني"(٣).

وقد تبنى في عملية التفريق بين كل قسم وآخر من أقسام الكلم السبعة: الاسم، الصـــفة، والفعل، والضمير، والمخالفة، والظرف، والأداة، على أساس من اعتباري المبنى والمعنى، ففرق بينها من حيث الصورة الإعرابية، والرتبة، والصيغة والجدول والإلصـــاق والتضـــام والرســـم

(١) ينظر المرجع نفسه، ص١٩٦.

(٢) ينظر تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٩٠.

(٣) تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص٨٦-٨٧.

الإملائي، وهذا من حيث المبنى أو الشكل، من حيث المعنى ففرق بينها بـــ: التسمية والحـــدث والزمن التعليق والمعنى الجملي[١].

ونبه تمام حسان قبل الشروع في توضيح الأقسام السبعة التي ارتضاها للكلم إلى أنه " ليس معنى إيراد هذه المباني والمعاني جميعا أن كل قسم من الكلم لا بد أن يتميز من قسيمة من هذه النواحي جميعا إذ يكفي أن يختلف القسم عن القسم في بعض هذه المباني والمعاني. فـــالمهم ألا يكون التفريق من حيث المباني فقط وإن تعددت أو المعاني فقط وإن تعددت أيضا إذ لا بـــد من أن تتضافر اعتبار المبنى واعتبار المعنى في التفريق بين قسم بعينه وبين بقية الأقسام"[٢].

وسنعرض لهذا التقسيم الذي ارتضاه تمام حسان في وهي على النحو الآتي: [٣]

أولا: (الاسم) ويشتمل على خمسة أقسام وهي :

١- الاسم المعين:

٢- اسم الحدث:

٣- اسم الجنس:

٤- مجموعة من الأسماء ذات الصيغ المشتقة المبدوءة بالميم الزائدة،

٥- الاسم المبهم:

ثانيا: الصفة[٤]

ثالثا: الفعل

رابعا: الضمير[٥]

خامسا: الخوالف[٦]

خالفة الإخالة:

خالفة الصوت:

خالفة التعجب:

خالفة المدح أو الذم:

سادسا: الظرف[٧]

سابعا: الأداة: وتنقسم الأداة إلى قسمين:

---

(١) ينظر تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص٨٧-٨٨.

(٢) المرجع نفسه، ص٩٠.

(٣) ينظر المرجع نفسه، ص ٩٠-١٣٢.

(٤) ينظر تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص٩٨-١٠٤.

(٥) ينظر المرجع نفسه، ص١٨-١١٣.

(٦) ينظر تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص١١٣-١١٩.

(٧) ينظر المرجع نفسه، ص١١٩-١٢٢.

الأداة الأصلية:

الأداة المحولة وهي على أنواع:

ظرفية أو اسمية أو فعلية أو ضميرية

أما حسن عون[١] فيقسم الكلمة إلى ثمانية أقسام هي:

الاسم والفعل والحرف والصفة والظرف والضمير والإشارة والموصول ولكنه لم يحدد كل قسم منها، ولم يبين الأساس الذي بنى عليه هذا التقسيم، غير أنه رأى أن تقسيم الكلمة في النحو العربي متخلف وفي حاجة ملحة إلى النظر استدراكا لما فات، وإشفاقا على الدارسين، ويرى من مزايا هذا التقسيم الجديد أنه أولا يجمع كل أحكام النحو في أبواب مستقلة محددة لا تعارض بينها ولا تداخل فيها، وأنه ثانياً يعفي النحو من ظاهرة التشتت والتكرار، وضرب مثلا لذلك بالحروف التي يتوزع الحديث عنها في كتب النحو في أبواب متفرقة، وأنه ثالثا يعفي النحو كذلك من قضية العامل وأثره وفلسفته، تلك القضية التي تغلغلت في أبواب النحو متى طغت على المادة النحوية في بعض الأحيان.

وبعد هذا العرض نلحظ أن هؤلاء الدارسين المحدثين الذين نقدوا واقترحوا استبدال القسمة الثلاثية (اسم فعل حرف) بتوبيات أخرى بدت لهم أفضل منه، واتفقوا على كون الاسم والفعل والضمير والأداة من أقسام الكلم، غير أن كلا من أنيس وتمام حسان ينظر إلى الضمير على أنه يشمل الضمير والموصول والإشارة، على خلاف حسن عون الذي يرى أن كلا منها قسمٌ وحده، ويدرج أنيس ما يسمى بالخوالف والظرف والحروف تحت الأداة، أما تمام حسان فجعل كلا من الخوالف والظروف قسم وحده.

---

(١) ينظر حسن عون: " قضية النحو والنحاة"، مجلة المجلة، ع١٥٨، ١٩٧٠، ص٥٥ وما بعدها.

الخاتمـــــة

أظهر هذا البحث أن إبراهيم أنيس، كان أول اللغويين المحدثين إذ ألف كتابا مستقلا في علم دلالة الألفاظ، فقد بين العلاقة بين اللفظ ومدلوله، واستعرض الآراء التي قيلـت فـي هـذا الموضوع. وقسم الدلالة إلى أربعة أنواع: الصـوتية والصـرفية والنحويـة والاجتماعيـة أو المعجمية، فلم يفصل أنيس بين الدلالة المعجمية أو الاجتماعية. ورأى أن كل كلمة لهـا دلالـة اجتماعية أو معجمية.

وعرض للتطور الدلالي ورأى أن هذه الظاهرة اللغوية شائعة في كل اللغات، يلحظهـا كل دارس لمراحل نمو اللغة وأطوارها التاريخية، وأعطى أمثلة لذلك.

وفسر هذه الظاهرة وبين مظاهر التطور الدلالي وعوامله التي حصرها فـي عـاملين وهما: الاستعمال، والحاجة.

وتناول الحقيقة والمجاز باعتبارهما مظهرا من مظاهر التطور الدلالي وأورد تعريفهما عند القدماء، وفي تناوله للدلالة الحقيقة والدلالة المجازية، لم يعرض للناحية البلاغيـة، ولكنـه نظر إلى ما يسمى بالحقيقة والمجاز على أنهما من مظاهر التطور الدلالي، وانتقد علاج القدماء لهما.

ولم تقتصر جهوده وآراءه على الناحية اللغوية (الدلالية) وإنما تعداها إلى مجـال علـم النحو، وترك رأيه صدى كبيرا في الدراسات اللسانية في ظاهرة الإعراب حيث خالف الكثيـر من القدماء والمحدثين، بعده الإعراب قصة خيالية مختلفة نسجها النحاة.

والمطلب الثاني الذي أحدث أثرا هو في مدلول الحركات الإعرابيـة حيـث يـرى أن الحركات الإعرابية (الضمة والفتحة والكسرة)، ليست دوال على معاني، وقد أشرت إلى مؤيديه ومعارضيه في هذا الموضوع.

بعد الانتهاء من دراسة آرائه الدلالية والنحوية للدكتور أنيس. أدعو إلى الاهتمام بجهوده وآرائه الصوتية بغية ملاحظة إفادته من العلماء القدماء وتقويم ذلك في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة.

ثبت المصادر والمراجع:

١) آل ياسين، محمد حسين،

- الأضداد في اللغة العربية، د. ط، جامعة بغداد، د.ت، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث الهجري، ط١، منشورات دار
- مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٨٢.

٢) الأزهري، (أبو منصور محمد بن أحمد الهروي) ت (٣٧٠هـ) تهذيب للغة د ط، م ٤، تحقيق: عبد السلام هارون، مراجعة محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٤.

٣) الأشموني (نور الدين أبو الحسن علي بن محمد) ت (٩٠٠هـ). شرح الأشموني على ألفية بن مالك، د،ط، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٥.

٤) إلياس، منى، سلطاني، محمد علي (١٩٨٨)، فصول في النحو والصرف، ط٥، منشورات جامعة دمشق.

٥) أمين، أحمد، (١٩٦٢)، ضحى الإسلام، ط٧، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.

٦) ابن الأثير (ضياء الدين أبو الفتح نصرالله بن محمد)، ت (٦٣٧هـ). من المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، د ط. ج١، ٢، تحقيق أحمد محمد الحوفي، وبدوي طبانه، القاهرة، مكتبة نهضة مصر، ١٩٥٩.

٧) ابن الأنباري (كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن محمد)، ت (٥٧٧هـ).

- أسرار العربية، تحقيق بركات هبود، د ط.
- الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، د ط، ج١، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر، دت.

٨) الأنطاكي، محمد، ١٩٦٩، الوجيز في فقه اللغة، ط٣، بيروت، دار الشرق.

٩) أنيس، إبراهيم:

- الأصوات اللغوية (١٩٨٤)، ط٤، القاهرة، مصر مكتبة الإنجلو المصرية.
- دلالة الألفاظ، (١٩٨٤) ط٥، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة.
- في اللهجات العربية (١٩٨٤)، ط٦، القاهرة، مكتبة الإنجلو المصرية.
- اللغة بين القومية والعالمية (١٩٧٠)، د ط، القاهرة، مصر: دار المعارف.
- محاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة، (١٩٥٩-١٩٦٠)، دط، القاهرة: معهد الدراسات العربية العالمية.

- من أسرار اللغة (١٩٩٤)، ط٧، القاهرة، مكتبة الإنجلو المصرية.
- من طرق تنمية الألفاظ في اللغة، (١٩٦٦-١٩٦٧)، القاهرة، مطبعة النهضة الجديدة.
- موسيقى الشعر (١٩٧٢)، ط٤، مكتبة الانجلو المصرية.

١٠) أولمان، ستيفن، دور الكلمة في اللغة، (١٩٩٧)، ط١٢، ترجمة: كمال محمد بشر، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر.

١١) أيوب، عبد الرحمن، (١٩٦٩)، اللغة والتطور، د.ط، معهد البحوث والدراسات العربية.

١٢) بالمر ف،ر (١٩٩٣)، علم الدلالة (إطار جديد)، د.ط، ترجمة صبري السيد، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

١٣) بارت، رولان، (١٩٨٦)، مبادئ في علم الأدلة، تعريب: محمد البكري، الدار البيضاء.

١٤) باي، ماريو، (١٩٧٣)، أسس علم اللغة، ترجمة: أحمد مختار عمر، د.ط، طرابلس، ليبيا، دار جامعة طرابلس.

١٥) بشر، كمال محمد، (١٩٩٨)، دراسات في علم اللغة العام، د.ط، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر.

١٦) البدري، علي، (١٩٨٤)، البيان في الدراسات البلاغية، ط ٢، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

١٧) برجشستراسرجو تهلف، (١٩٨٢)، التطور النحوي اللغة العربية، ترجمة، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي.

١٨) بروكلمان، كارل، (١٩٧٧)، فقه اللغات السامية، د.ط، ترجمة، رمضان عبد التواب، الرياض، جامعة الرياض.

١٩) بوبو، مسعود، (١٩٨٢)، أثر الدخيل على العربية الفصحى في عصر الاحتجاج، دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

٢٠) الترزي، فؤاد حنا، في أصول اللغة والنحو، د.ط، مطبعة دار الكتب، بيروت، د.ت.

٢١) التهانوي (محمد بن علي محمد بن محمد) ت (١١٥٨)، كشاف اصطلاحات الفنون، ط١، تحقيق: أحمد حسن بسج، م٢، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨.

٢٢) الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، ت (٤٢٩هـ).
- فقه اللغة وسر العربية، المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٣٨.
- الكناية والتعريض في الكنايات عما يستهجن ذكره ويستقبح نشره، د.ط، تحقيق، محمد إبراهيم سليم، مكتبة ابن سينا، القاهرة، ١٩٩١.

٢٣) الجاحظ أبو عثمان بن عمرو بن بحر، ت (٢٥٥هـ)، الحيوان، ط، ج٥، تحقيق، عبد السلام هارون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٤٥.

٢٤) جبل، عبد الكريم محمد حسن، (١٩٩٧)، في علم الدلالة دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات، ط١، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية.

٢٥) الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، ت (٤٧١هـ).

- أسرار البلاغة، د.ط، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٩٨٤.
- المقتصد في شرح الإيضاح، د.ط، ج١، تحقيق، كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢.

٢٦) الجرجاني (علي بن محمد)، ت (٨١٦هـ)، التعريفات، د.ط، تحقيق عبد المنعم الجفني، دار الرشيد، القاهرة، د.ت.

٢٧) الجندي، درويش، نظرية عبد القاهر في النظم، د.ط، مكتبة نهضة مصر بالفجالة، ١٩٦٠.

٢٨) ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني) ت (٣٩٢هـ).

- الخصائص، د.ط، ج١، تحقيق: محمد النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٢.
- الخصائص، ط٤، ج٣، تحقيق :محمد علي النجار الهيئة المصرية العامة للكتاب دار الشؤون الثقافية العامة العراق ـ بغداد (١٩٩٠) .
- المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، د.ط، ٣م، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٦٦.
- المنصف كتاب التصريف، للإمام أبي عثمان، المازني البصري، ط١، تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٩٩٩.

٢٩) الجواري، أحمد عبد الستار، نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي، ط٢، مكتبة المجتمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٤.

٣٠) جمال الدين، مصطفى، البحث اللغوي عند الأصوليين، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠.

٣١) ابن الجوزي (أبو الفرج عبد الرحمن بن علي القرشي البغدادي) ت (٥٩٧هـ) تقويم اللسان، تحقيق: عبد العزيز مطر، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٦٦.

٣٢) الجوهري، (لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي) ت (٤٠٠هـ)، ط١، ج١، حققه وطبعه شهاب الدين أبو عمروا، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٩٩٨.

٣٣) جوزف، فندريس، اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصـــاص، د.ط، مكتبـــة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٠.

٣٤) ابن الحاجب (جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عفان) ت (٤٦٤هـ).

- شرح الوافية نظم الكافية، دراسة وتحقيق موسى بناي علوان العليلـــي، مطبعـــة الآداب النجف الأشرف، ١٩٨٠.

- الإيضاح في المفضل، د.ط ج١، موسى بناي العليلي، مطبعة العـــاني، بغـــداد، وزارة الأوقاف إحياء التراث الإسلامي.

٣٥) حاطوم، أحمد، كتاب الإعراب محاولة جديدة لاكتناه، الظاهرة، ط٢، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٩٢.

٣٦) حجازي، محمود فهمي:

- مدخل إلى علم اللغة، ط٢، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٨.

- علم اللغة العربية، مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغـــات الســـامية، ط، دار مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٩٢.

٣٧) الحريري (أبو محمد القاسم بن علي) ت (٥١٦هـ)، درة الغواص في أوهام الخواص، د.ط، تحقيق أحمد شهاب الدين الخفاجي، مطبعة الجوائب، القسطنطينية، ١٢٩٩.

٣٨) حسام الدين، كريم زكي، أصول تراثية في اللغة، ط٢، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥.

٣٩) حسان، تمام،

- الأصول دراسة ابتسيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللغة، البلاغة، د.ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، والشؤون الصحافية العامة، العراق، ١٩٨٨.

- اللغة بين المعيارية والوصفية، د.ط، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٤.

- اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- مناهج البحث في اللغة والأدب، د.ط، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٨٦.

٤٠) حسن، محمد عبد الغني، القرآن بين الحقيقية والمجاز والإعجاز، مؤسسة المطبوعـــات الحديثة، ١٩٦٠.

٤١) حلمي، باكزة رفيقاً، صيغ الجموع في اللغة العربية مع بعض المقارنات الســـامية، دار مطبعة الأديب، بغداد، د.ت.

٤٢) خليل، حلمي، مقدمة لدراسة علم اللغـــة، د.ط، دار المعرفـــة الجامعيـــة، الإســـكندرية، ١٩٩٥/ تكملة دراسة لغوية ومعجمية، ط٢، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ١٩٩٣،

المولد في العربية دراسة في نمو اللغة العربية وتطورها بعد الإسلام، ط٢، دار النهضة العربية، ١٩٨٥.

٤٣) الحلواني، محمد خير، الواضح في النحو والصرف.

٤٤) حماد، أحمد عبد الرحمن، عوامل التطور الغوي دراسة في نمو وتطور الثروة اللغوية، د.ط، د.ت.

- العلاقة بين اللغة والفكر دراسة للعلاقة اللزومية بين اللغة والفكـر، د.ط، دار المعرفـة الجامعية.

٤٥) الحمزاوي، محمد رشاد، من قضايا المعجم العربي قـديماً وحـديثاً، د.ط، دار الغـرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦.

٤٦) حيدر، فريد عوض، علم الجلالة دراسة نظرية وتطبيقية، دار مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٩.

٤٧) حموده، ظاهر سليمان، دراسة المعنى عند الأصوليين، الدار الجامعية للطباعـة والنـر والتوزيع، د.ط، الإسكندرية د.ت.

٤٨) خضر، محمد، فقه اللغة، طبيعة خاصة، بيروت، ١٩٨١، الخضـير، محمـد حسـين، دراسات في العربية وتاريخها، ط٢، مكتب الإسلامي، مكتب دار الفتح دمشق، ١٩٦٠.

٤٩) ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد الحضرمي) ت (٨٠٨هـ)، مقدمة ابن خلدون، ط٣، ٣م، القاهرة، لجنة البيان العربي، تحقيق علي عبد الواحد وافي، ١٩٥٧.

٥٠) ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي) ت (٣٢١هـ).

- جمهرة اللغة، ط، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٧٠.

- الاشتقاق، ط٢، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، منشورات مكتبـة المثنـى، بغـداد، العراق، ١٩٧٩.

٥١) دي سوسير، فرديناند، فصول في علم اللغة العام، ترجمة إلى الإنجليزيـة وادباسـكين، وترجمه إلى العربية، د. أحمد نعيم الكراعين، دار المعرفة الجامعية الإسـكندرية، د.ط، د.ت.

- محاضرات في علم اللسان العام، ترجمة عبد القادر قنيني الـدار البيضـاء، إفريقيـا، الشرق، ١٩٨٧.

- محاضرات في الألسنية العامة، د.ط، ترجمة يوسف غازي، مجيد النصر، د.ط.

٥٢) ابن ذريل، عدنان، اللغة والدلالة آراء ونظريات، د.ط، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٨١.

٥٣) الراجحي، عبده، فقه اللغة في الكتب العربية، د.ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨.

٥٤) اللهجات العربية في القراءات القرآنية، د.ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨.

٥٥) الرازي، (أبو حاتم أحمد بن حمدان) ت (٣٢٢هـ). الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، ج١، دار الكتاب العربي، علق عليه حسين بن فيض التفسير الكبير ومفاتيح الغيب. مصر، القاهرة، ١٩٧٥.

٥٦) الرازي (فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر) ت (٦٠٦هـ)، دراسة وتحقيق: طه جابر فياض العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٧٩.

٥٧) الرافعي، مصطفى صادق تاريخ آداب العرب، ج١، ط٢، دار النشر، المكتبة التجارية، القاهرة، ١٩٤٠، تحقيق: محمد سعيد العريان..

٥٨) ابن رشيق، (أبو علي الحسن القيرواني) ت (٤٥٦هـ)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ط٤، ج١، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٢.

٥٩) رضوان، محمد مصطفى (١٩٧٦) نظرات في اللغة، ط١.

٦٠) رضي الدين الاستراباذي (جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمرو النحوي المالكي)، ت (٦٨٦هـ)، شرح الكافية في النحو ج١، د.ط، الشركة الصحافية العثمانية، استطنبول ١٨٩٢.

٦١) الرماني (أبو الحسن بن عيسى الرماني النحوي) تم (٣٨٦هـ)، الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى، تحقيق ودراسة فتح الله صالح علي المصري، ط٣، دار الوفاء: المنصورة، ١٩٩٢.

٦٢) الزبيدي، (أبو بكر محمد بن حسن) ت (٣٧٩هـ)، لحن العوام، تحقيق وتقديم: رمضان عبد التواب، ط١، القاهرة، ١٩٦٤.

٦٣) الزبيدي، عبدالكريم، الإعراب بالحروف، ط١، دار البيان العربي. للطباعة والنشر، جدة، ١٩٨٤.

٦٤) أبو ريشه، حسين لافي، داود عطاشة، علم الدلالة والمعجم العربي، ط١، دار الفكر لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٨٩.

٦٥) الزجاجي (أبو القاسئم عبد الرحمن بن اسحق) ت (٣٣٧هـ).

- الإيضاح في علل النحو، د.ط، تحقيق: مازن المبارك، مكتبة العروبة، بيروت، ١٩٥٩.
- الجمل في النحو، ط١، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت، دار الأمل، اربد، الأردن، ١٩٨٤.

٦٦) الزركلي (محمد خير رمضان يوسف)، تتمة الأعلام، ط٢، دار ابن حزم، م١، بيروت، ٢٠٠٢.

٦٧) زكريا، ميشال، الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادئ والأعلام، ط٢، المؤسسة الجامعية بيروت، لبنان، ١٩٨٣.

٦٨) الزمخشري، جاد الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري) ت (٥٣٨هـ).
- أساس البلاغة، ج٢، ط٢، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٣.
- المفصل في علم العربية، ط١، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٩٩٥.

٦٩) زيدان، جرجي.
- الفلسفة اللغوية والألفاظ اللغوية، د.ط، دار الهلال مراجعة مراد كامل، القاهرة، ١٩٥٠.
- اللغة العربية كائن حي، د.ط، دار الهلال، القاهرة، ١٩٦٠.

٧٠) الساقي، إبراهيم مصطفى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، د.ط، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٩٧٧.

٧١) السامرائي، إبراهيم،
- التطور اللغوي التاريخي، ط١، دار الأندلس لطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٧.
- دراسات في اللغة، د.ط، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦١.
- الفعل زمانه وأبنيته، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٣.
- فقه اللغة المقارن، د.ط، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٨.
- اللغة والحضارة، د.ط، المؤسسة المصرية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٧.
- النحو العربي، نقد وبناء، ط ، دار الصادق، بغداد، ١٩٦٨.

٧٢) السامرائي، فاضل صالح،
- الدراسات النحوية واللغوية، عند الزمخشري، د.ط، دار النذير للطباعة والنشر، ١٩٧٠.
- معاني النحو، ط١، ج١، دار الفكر، عمان – الأردن، ٢٠٠٠.
- الجملة العربية والمعنى، ط١، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠٠٠.
- مباحث لغوية، مطبعة الآداب، النجف، ١٩٧١.

٧٣) ابن السراج (أبو بكر محمد السراج) ت (٣١٦هـ)، الأصول في النحو، ط٢، م ، تحقيق: عبد الحسين القتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لينان، د.ت.

٧٤) السعران، محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.

٧٥) السكاكي (أبو يعقوب بن أبي بكر) ت (٦٢٦هـ)، مفتاح العلوم، ط١، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠.

٧٦) ابن السكيت (أبو يوسف يعقوب بن اسحق) ت (٢٢٤هـ)، إصلاح المنطق، تحقيق: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط٢، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٦.
٧٧) أبو سكين، عبد الحميد محمد، نظرات في دلالة الألفاظ، د.ط، دار مطبعة الأمان، القاهرة، ١٩٨٤.
٧٨) سلمان، عدنان محمد، دراسات في اللغة والنحو، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ١٩٩١.
٧٩) سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) (ت١٨٠هـ)، الكتاب، ط١، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجليل، بيروت، ١٩٩٦.
٨٠) السيد، عبد الرحمن، مدرسة البصرة النحوية، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨.
٨١) شاهين، عبد الصبور، في علم اللغة العام، ط٤، دار مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤.
- القرارات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، د.ط، دار القلم، القاهرة، ١٩٦.
- في التطور اللغوي، ط٢، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥.
٨٢) الشاهين، توفيق محمد، المشترك اللغوي نظرية وتطبيقاً، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٠.
٨٣) الشايب، فوزي، محاضرات في اللسانيات، ط١، دار منشورات وزارة الثقافة، عمان، الأردن، ١٩٩٩.
٨٤) الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، ط٨، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٠.
٨٥) الصباغ، محمد علي زكي، البلاغة الشعرية في كتاب البيان والتبيين للجاحظ، ط١، إشراف ومراجعة ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٥.
٨٦) الصبان (أبو العرفان محمد علي) ت (١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط١، م، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٧.
٨٧) الصولي (أبو بكر محمد بن يحيى) ت (٣٣٥هـ). أدب الكتاب، د.ط، تعليق: أحمد حسن بسج، دهار الكتب العلمية، ١٩٩٤.
٨٨) ضيف، شوقي، البلاغة تطور وتاريخ، ط٣، دار المعارف، مصر، د.ت.
٨٩) طليمات، غازي مختار، في علم اللغة، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٠.
٩٠) الطيار، رضا عبد الجليل، الدراسات اللغوية في الأندلس، د.ط، منشورات وزارة الثقافة والأعلام، دار الرشيد، للنشر، بغداد، ١٩٨٠.
٩١) ظاظا، حسن، كلام العرب من قضايا اللغة العربية، د.ط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٦.
٩٢) عبد التواب، رمضان،

- بحوث ومقالات في اللغة، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨.
- فصول في فقه العربية، ط٢، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ١٩٨٣.
- لحن العامة والتطور اللغوي، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧.
- التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفـاعي، الرياض، ١٩٨٣.

٩٣) عبد اللطيف، محمد حماسة،
- بناء الجملة العربية، ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٦.
- العلاقة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ط١، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨٤.

٩٤) عبد الجليل، عبد القادر، علم اللسانيات الحديث (نظم التحكم وقواعد البيانـات، ط١، دار صفاء، عمان، ٢٠٠٢.

٩٥) عبد الجليل، محمد بدري، المجاز وأثره في الدرس اللغوي، د.ط، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٠.

٩٦) عبد البديع لطفي، فلسفة المجاز بين البلاغة العربية والفكر الحـديث، مكتبـة النهضـة المصرية، بيروت، ١٩٧٦.

٩٧) العدناني، محمد، معجم الأخطاء الشائعة، ط٢، مكتبة لبنان، – بيروت، ١٩٨٣.

٩٨) عبد العزيز، محمد حسن، مدخل إلى علم اللغة، د.ط، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٩٢.

٩٩) عبده، داود، أبحاث في اللغة العربية، د.ط، مكتبة لبنان، ١٩٧٣.

١٠٠) أبو عبده، عبد العزيز عبد الله، المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامـل، ط١، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، طرابلس، ١٩٨٢.

١٠١) أبو عبيده (معمر بن المثنى) ت ( ) مجاز القرآن، تحقيق: محمد فـؤاد سـزكين، محمد سامي أمين الخانجي، م، ١٩٦٢.

١٠٢) العقاد، عباس محمود،
- أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، ط٦، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- اللغة الشاعرة، مزايا الفن والتعبير في اللغة العربية، د.ط، مكتبة غريب، القاهرة، د.ت.

١٠٣) ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن الهاشمي) ت (٧٦٩هـ). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط٥، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميـد، المكتبـة التجاريـة الكبرى، القاهرة، ١٩٦١.

١٠٤) العسكري (أبو هلال الحسن بن عبد الله) ت (٣٩٥هـ)، الفروق في اللغة، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديـدة، ط٤، منشـورات دار الآفـاق الجديـدة، بيروت، ١٩٨٠.

١٠٥) العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين) ت (٦١٦هـ)،
- مسائل خلافية في النحو، ط٢، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار المأمون للتراث، دمشق، د.ت.
١٠٦) العلايلي، عبد الله، مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد، ط ، دار المطبعة المصرية، القاهرة، ١٩٥٠.
١٠٧) علي، أسعد أحمد، تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي، ط٣، السؤال للطباعة، دمشق، ١٩٨٥.
١٠٨) العلولا، منيرة بنت سليمان، الإعراب وأثره في ضبط المعنى، دراسة نحوية قرآنية، ط١، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣.
١٠٩) عمايرة، خليل أحمد،
- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، د.ط، د.ت، اربد.
- في نحو اللغو وتراكيبها (منهج وتطبيق)، ط١، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٤.
١١٠) عمايرة، إسماعيل أحمد،
- المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية العربية، دار السلام، اربد، ١٩٨٧.
١١١) عمر، أحمد مختار،
- البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب، د.ط، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٢.
- علم الدلالة، ط١، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٢.
- من قضايا اللغة والنحو، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٤.
١١٢) أبو عودة، خليل عودة، التطور الدلالي بين لغة الشعر ولغة القرآن الكريم دراسة دلالية مقارنة، مكتبة المنار، ط١، ١٩٨٥، الأردن – الزرقاء.
١١٣) عون، حسن، اللغة والنحو: دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، ط١، دار مطبعة روبال، ١٩٥٢.
١١٤) عبد، محمد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، د.ط، عالم الكتب القاهرة، ١٩٧٨.
١١٥) عيسى، حنفي، محاضرات في علم النفس اللغوي، د.ط، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، ١٩٦٠.
١١٦) غاليم، محمد، التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، د.ط، دار توبقال الدار البيضاء، ١٩٨٧.

١١٧) غازي، يوسف، مدخل إلى الألسنية، العالم العربي الجامعية، دمشق، ١٩٨٥.

١١٨) غيرو، بيار، علم الدلالة، ط١، ترجمة: أنطوان أبو زيد، منشورات عويدات، بيروت – باريس، ١٩٨٦.

- علم الدلالة، ترجمة منذر عياشي، قدم له مازن الوعر، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٩٢.

١١٩) الفارابي (أبو إبراهيم اسحق بن إبراهيم) معجم ديوان الأدب، ط١، تحقيق: أحمد مختار عمر، مراجعة إبراهيم أنيس، الهيئة العامة لشؤون المطابع، ١٩٧٤.

١٢٠) ابن فارس (أبو الحسن أحمد بن فارس) ت (٣٩٥هـ)، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، د.ط، تحقيق: مصطفى الشويمي، مؤسسة أ، بدوان للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ١٩٦٣.

- معجم "مقاييس اللغة"، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ج٥، د.ط، دار الفكر للطباعة والنشر، د.ت.

١٢١) الفارع، شحدة، وآخرون، مقدمة في علم اللغة المعاصر، ط١، دار وائل للنشر، عمان – الأردن، ٢٠٠٠.

١٢٢) فريحة، أنيس،

- نحو عربية ميسرة، د.ط، دار الثقافة، بيروت، د.ت.

١٢٣) فك، يوهان، العربية: دراسات في اللغة واللهجات والأساليب د.ط، نقله وحققه: عبد الحليم النجار، مكتبة الخانجي، القاهرة، مطبعة دار الكتاب العربي، ١٩٥١.

١٢٤) القاسمي، علي، علم اللغة وصناعة المعجم، مطبوعات جامعة الرياض، الرياض، ١٩٧٥.

١٢٥) ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم) ت (٢٧٦هـ)،

- أدب الكاتب، د.ط، دار صادر، بيروت، ١٩٧٦.

- تأويل مشكل القرآن، د.ط، تحقيق، السيد أحمد الصقر، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٨٩٥٤.

- القتلي، عبد الحسين، العبيدي رشيد، الجفابي، طارق، تاريخ العربية، د.ط، دار الكتاب العربي، باريس، د.ت.

١٢٦) قدور، أحمد محمد،

- مبادىء اللسانيات، ط١، دار الفكر، سورية.

- دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، ١٩٩٦.

- التطور الدلالي في مصنفات اللحن فالتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجـري، ط١، دار وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٦.

١٢٧) القرمادي، صالح، الشاويش، محمد، عجينة، محمد، دروس في الألسنية العامـة، د.ط، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٥.

١٢٨) الكراعين، أحمد نعيم، علم الدلالة بين النظر والتطبيق، ط١، مؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٣.

١٢٩) الكرملي، أنستاس، نشوء اللغة العربية نموها واكتهالها، د.ط، دار مكتبة الثقافة الدينيـة، القاهرة، ١٩٣٨.

١٣٠) كمال ربحي، التضاد في ضوء اللغات السامية (دراسة مقارنة)، دار النهضـة العربيـة للطباعة والنشر، جامعة بيروت العربية، ١٩٧٥، د.ط.

١٣١) لاشين، عبد الفتاح، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القـاهر، د.ط، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٠.

١٣٢) لايفز، جون،

- علم الدلالة، ترجمة عبد الحليم مجيد الماشطة وحليم حسين فالح، كاظم حسـين بـاقر، البصرة، د.ط، جامعة البصرة، ١٩٨٠.

- اللغة والمعنى والسياق، ترجمة صادق الوهاب، بغداد، دار الشـؤون الثقافيـة العامـة، ١٩٨٧.

١٣٣) لويس، م.م، اللغة في المجتمع، د.ط، ترجمة: تمام حسان، مراجعة إبراهيم أنـيس، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الثاني الحلبي وشركاه، ١٩٥٩.

١٣٤) المبارك، مازن، نمو وعي لغوي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥.

١٣٥) المبارك، محمد، فقه اللغة وخصائص العربية، د.ط، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٣.

١٣٦) المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد) ت (٢٨٥هـ) المقتضب، د.ط، م ، تحقيق: محمد بن عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشـؤون الإسـلامية، لجنـة إحيـاء التـراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٧٩.

١٣٧) مجاهد، عبد الكريم،

- علم الدلالة اللغوية عند العرب، د.ط، عمان – الأردن، ١٩٨٥.

- علم اللسان العربي، ط١، جامعة القدس المفتوحة، عمان، ١٩٩٧.

١٣٨) مجدوب، عز الدين، المنوال النحوي العربي، قراءة لسانية جديدة، ط١، دار محمد علي الحامي، تونس، ١٩٩٨.

١٣٩) مراد، وليد محمد، نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني، ط١، دار الفكر، دمشق – سورية، ١٩٨٣.

١٤٠) المخزنجي، السيد، إبراهيم أنيس حياته وأعماله.

١٤١) المخزومي، مهدي،

- في النحو العربي، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، ط١، نشر شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٦٦.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٤.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط٢، مكتبة البابي الحلبي للنشر والتوزيع، مصر، ١٩٨٥.

١٤٢) المسدي، عبد السلام والطرابلسي، محمد الهادي، الأسلوبية والأسلوب نحو بديل ألسني في نقد الأدب، د.ط، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٧٧.

- الشرط في القرآن، د.ط، الدار العربية للكتاب، د.ت.
- مراجع اللسانيات، د.ط، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٩.

١٤٣) مصطفى، إبراهيم،

– إحياء النحو، د.ط، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩.

١٤٤) مطر، عبد العزيز،

- علم اللغة وفقه اللغة، تحديد وتوضيح، د.ط، دار قطري بن الفجاءة، الدوحة، قطر، ١٩٨٥.
- في النقد اللغوي، ط١، دار قطري بن الفجاءة، الدوحة، قطر، ١٩٨٧.
- لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، د.ط، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦.
- لهجة البدو في إقليم ساحل مريوط، د.ط، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧.

١٤٥) المطعني، عبد العظيم إبراهيم، المجاز في اللغة وفي القرآن بين مجوزيه ومانعيه، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٥.

١٤٦) أبو المكارم علي، أصول التفكير النحوي، د.ط، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، ١٩٧٣.

١٤٧) ابن مكي (أبو حفص عمر بن خلف بن مكي الصقلي)، ت (٥٠١هـ)، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، تحقيق: عبد العزيز مطر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٦٦.

١٤٨) الملاح، ياسر، المقدمة إلى علم المعنى في العربية، بحث في النظرية والمنهج، ط١، دار الفرقان، عمان – الأردن، ١٩٩٣.

١٤٩) مندور، مصطفى، اللغة بين العقل والمغامرة، د.ط، دار منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٤.

١٥٠) المنجد، محمد نور الدين،

– الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، ط١، دار الفكر، ١٩٩٧.

١٥١) التضاد في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، ط١، دار الفكر، ١٩٩٧.

١٥٢) موسى، علي حلمي، دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح باستخدام الكمبيوتر، مطبوعات جامعة الكيت، ١٩٧٣.

١٥٣) الموسى، نهاد،

- في تاريخ العربية: أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي، د.ط، نشر الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٧٦.
- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان – الأردن، ١٩٨٠.

١٥٤) ابن منظور (لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور) ت (٧١١هـ)، دار صادر للطباعة والنشر، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٥٦.

١٥٥) أبو مغلي، سميح، في فقه اللغة وقضايا العربية، ط١، دار مجدلاوي، عمان – الأردن، ١٩٨٧.

١٥٦) ناصف، علي النجدي،

- من قضايا اللغة والنحو، د.ط، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٥٧.
- الاتجاهات الحديثة في النحو: مجموعة المحاضرات التي ألقيت في مؤتمر مفتشي اللغة العربية لمرحلة الإعدادية، د.ط، دار المعارف، مصر، ١٩٥٧.

١٥٧) النجار، لطيفة، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، ط١، دار البشير، عمان – الأردن، ١٩٩٤.

١٥٨) نصار، حسين، المعجم العربي نشأته وتطوره، مطابع دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٥٦.

١٥٩) النعمان، طارق، قضية اللفظ والمعنى بين الأيديولوجيا والتأسيس المعرفي للعلـم، ط١، دار سينا، القاهرة، ١٩٩٤.

١٦٠) النعيمي، حسام سعيد، الدراسات اللهجية والصوتية عنـد ابـن جنـي، وزارة الثقافـة والإعلام، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠.

١٦١) نيدا، يوجين، البرت، نحو علم الترجمة، د.ط، ترجمة ماجد النجـار، وزارة الإعـلام، بغداد، ١٩٧٦.

١٦٢) الهروي (أبو عبيد الله بن سلام) ت (٢٢٤هـ). غريب الحديث، تحقيق: حسين محمـد شرف ومراجعة: عبد الغني حسن، حيدر آباد الدكن، مطبعة مجلس دائـرة المعـارف العثمانية، ج٤، ١٩٦٧.

١٦٣) وافي،

- علم اللغة. ط٢، مكتبة نهضة مصرن القاهرة، ١٩٤٤.
- فقه اللغة، دراسة اجتماعية تاريخية لغوية لفصيلة اللغـات السـامية، وبخاصـة اللغـة العربية، ط١، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٤.
- اللغة المجتمع، ط٢، دار إحياء الكتب العربية القاهرة، ١٩٥١.

١٦٤) وهبة، مجدي، المهندس، كامل، معجم المصطلحات في اللغة والأدب، ط٢، مكتبة لبنان – بيروت، ١٩٨٤.

١٦٥) ياقوت، أحمد سليمان، أبحاث في اللغة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٤.

- الدرس الدلالي في خصائص ابن جني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩.

١٦٦) يعقوب أميل بديع، فقه اللغة وخصائص العربية، ط١، دار العلـم للملايـين، لبنـان – بيروت، ١٩٨٢.

١٦٧) ياقوت، محمود سليمان، فقه اللغة وعلم اللغة نصوص ودراسات، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، د.ط، ١٩٩٣.

- الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق، عبد الرحمن، عائشة (بنت الشاطىء)، دار المعارف، مصر، ١٩٧١.
- الأضداد في كلام العرب، لأبي الطيب عبد الواحد علي بن الحسين اللغوي (٣٥١هـ) تحقيق: عزة حسن، مطبوعات المجتمع العلمي العربي، دمشق، ١٩٦٣.

الدوريات:

١- بكر، محمد صلاح الدين، (١٩٨١)، المعنى النحوي مفهومه ومكوناته، مجلة الحصاد، ع (١) س (١)، جامعة الكويت، ص (١٣٩-١٧٤).

٢- بيلكين، ف.م، (١٩٧٤)، حول طابع الكلمات المترادفة في اللغة العربية الفصحى، مجلة المورد، ع (١)، م (٣)،ترجمة د. جليل كمال الدين.

٣- توبني، حميد آدم، (١٩٨٥)، مع مؤيدي المجاز ومنكريه، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع (٣٧)، ك (٢)، حزيران.

٤- الجارم، علي (١٩٣٤)، الترادف، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، ع ( )، م (١)، ص.

٥- جبري، شفيق، (١٩٧٤)، المجاز في لغة العامة، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، ج ٤، م ٤٧،.

٦- الجندي، أحمد علم الدين، (١٩٧٨)، في الإعراب ومشكلاته، ج٤٢، مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، ص ١٥٥-١٧٣.

٧- حسان، تمام، (١٩٧٤)،

- القرائن النحوي وإطراح العامل والإعرابيين التقديري والمحلي، مجلة اللسان العربي، م١١، ج١ ص (٢٤-٦٣).
- قضية الإعراب في العربية الفصحى بين أيدي الدارسين، مجلة المجلة، ع (١١٤)، ص (١٠٢-١٠٩) ١٩٦٦، سنة ١٠، حزيران - (١٩٨٢-١٩٨٣).
- إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً، مجلة اللسانيات واللغة العربية، ع، م، سنة، ص.

٨- حسين، سليمان، (٢٠٠٠)، في اللغة والدلالة والتفكير، مجلة الفيصل، ع (٢٧٧-٢٧٩)، م ٢٤، ص.

٩- الحكيم، محمد تقي (١٩٦٥)، الاشتراك والترادف، مجلة المجمع العلمي العراقي، م ١٢، ص، ٥٠-٥٩.

١٠- ستيتية، سمير، السيمائية اللغوية وتطبيقاتها على نماذج من الأدب العربي، مجلة أبحاث اليرموك (سلسلة الآداب واللغويات)، ع (٢)، م (٧). سنة، ص. منهج التحليل اللغوي في النقد الأدبي، ١٩٨٨، مجلة آداب المستنصرية، ع ١٦، ص.

١١- عون، حسن، (١٩٧٠)، قضية النحو والنحاة، ع (١٥٨) فبراير، مجلة المجلة.

١٢- عنبر، عبد الله، ١٩٩٥، تفاعل اللفظ والمعنى عند العرب في ضوء نظرية التماسك النصي، مجلة دراسات العلوم الإنسانية، ع (٣)، م ٢٢، ص ١١٨٥-١١٩٦.

١٣- فهمي، منصور، الأضداد، ١٩٣٥، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، ج٢، القاهرة، ص.

١٤- قدور، أحمد محمد،

- في الدلالة والتطور الدلالي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع ٣٦، ١٩٨٩.
- من الدرس الدلالي للعربية الفصحى في العصر الحديث، مجلة عالم الفكر، ع (٢٠)، م (١٨)، ١٩٨٩، ص.

١٥- المسدي، عبد السلام، اللسانيات العالمية والاصطلاح اللغوي، مجلة الحياة الثقافية، ع (١٦-١٧)، تونس، ١٩٨١، ص.

١٦- مدكور، إبراهيم بيومي، مدكور، منطق أرسطو والنحو العربي، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج٧، ١٩٥٣، ص.
- المجمع اللغوي، في ربع قرن، نشر في الجزء (١٥) من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، سنة ١٩٦٣.

١٧- زرزور، نوال كريم، الراوي، كاظم فتحي، أحمد بن فارس وعلم الدلالة، مجلة آداب المستنصرية، ع (١٢)، ١٩٨٥، ص.

١٨- يوحنا، ادور، (١٩٧١)، تطور الدلالة في المفردات، مجلة الأقلام، ع (١-٦)، ص.

الرسائل الجامعية:

١- الأطرش، سامية، (١٩٩٦)، الدلالة عند ابن جني من خلال كتاب الخصائص، أطروحة ماجستير، جامعة باجي مختار، إشراف عبد الله بوخلخال، الجزائر.

٢- بولعراوي، مختار، (١٩٨٩)، مفهوم اللفظ والمعنى في التراث النقدي العربي حتى القرن السابع الهجري، إشراف، د. محمد حموية، أطروحة دكتوراه، جامعة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب.

٣- داود، فوزية جميل عبد الكريم، (٢٠٠١)البحث الدلالي عند محمد رشيد رضا في تفسير المنار للقرآن الكريم، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت.

٤- شب، سماح فخري، ١٩٩٩، الدرس الدلالي في مقاييس اللغة لابن فارس، إشراف أحمد محمد قدور، أطروحة ماجستير، جامعة حلب.

٥- الشريف، أحمد سليمان، (١٩٨٦)، دلالة الصيغ، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر.

٦- شوا، ميسون، ١٩٩٧، الحقيقة والمجاز بين اللغة والبلاغة حتى نهاية القرن السادس الهجري، أطروحة ماجستير، إشراف، أ.د عصام قصبجي، أ.د صلاح كزارة، جامعة حلب.

٧- صبور، عمر، ١٩٩٠، بعض ظواهر علم الدلالة العربي من خلال ديوان حسان بن ثابت، رسالة دكتوراه، إشراف د. عاطف عبد الهادي علام، الجزائر.

٨- عرار، مهدي أسعد صالح (١٩٩٥)، جدل اللفظ والمعنى دراسة في علم الدلالة العربي، إشراف أ.د نهاد الموسى، الجامعة الأردنية، عمان – الأردن.

٩- عيسى، فارس، (١٩٨٩)، ملامح النظر النحوي الكوفي في ضوء القواعد التوليدية والتحويلية، رسالة دكتوراه، مصر، إشراف رمضان عبد التواب، جامعة عين شمس، القاهرة.

١٠- حسن، محمد أحمد محمد، ١٩٨٦، الحركات الإعرابية في اللغة العربية أصالتها ودلالتها القيمية الدلالية للفتحة بخاصة، أطروحة ماجستير، إشراف د. خليل أحمد عمايرة، جامعة اليرموك.

١١- الحباس، محمد، ١٩٨٣، دراسة تطور المفردات العربية من خلال كتب اللحن، أطروحة ماجستير، إشراف د. شكري السيد الخلوي.

١٢- معلوف، سمير أحمد، ١٩٩٣، حيوية اللغة بين الحقيقة والمجاز، (دراسة في المجاز الأسلوبي واللغوي) أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق.

١٣- النجار، منال محمد هشام، ٢٠٠٠، الإعراب التقديري والمحلي بين مقتضى النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان – الأردن.

البحوث والمذكرات:

- (أبواب الثلاثي) بحث للدكتور إبراهيم أنيس نشر في الجزء الثامن من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٩٥٥، ص ١٧٣-١٨١.
- (أبيب) تصدير للدكتور إبراهيم أنيس نشر في الجزء السادس والعشرين من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، سنة ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م، ص ٧-١٠.
- (الإحصاء الغوي) بحث للدكتور إبراهيم أنيس نشر في البحوث والمحاضرات الخاصة بمجمع اللغة العربية في القاهرة للدورة الحادية والأربعين سنة ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م، ص ٢٥٦-٢٧٥. أشرف على إخراجها إبراهيم مدكور.
- (الارتجال في ألفاظ اللغة) بحث للدكتور إبراهيم أنيس نشر في الجزء الثامن من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٩٥٥م، ص ٣٠٧-٣١٥.
- (اسم الآلة والأداة) مذكرة للدكتور إبراهيم أنيس نشرت في البحوث والمحاضرات الخاصة بمجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٩٦٢-١٩٦٣م، ص ٢٥١-٢٥٣.
- (الاشتقاق من أسماء الأعيان) مذكرة للدكتور إبراهيم أنيس نشرت في البحوث والمحاضرات الخاصة بمجمع اللغة العربية في القاهرة للدورة التاسعة والعشرين سنة ١٩٦٢-١٩٦٣، ص ٢٣٧-٢٣٩.
- (الأضداد) بحث للدكتور منصور فهمي نشر في الجزء الثاني من مجلة مجمع اللغة العربية الملكي في القاهرة، سنة ١٣٥٤هـ - ١٩٣٥م.
- (ألكني إليها بالسلام والكني إليها السلام) تصدير للدكتور إبراهيم أنيس نشر في الجزء الثاني والثلاثين من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، سنة ١٣٩٣ - ١٩٧٣. ص ٧-١٣.
- (بحث في اشتقاق حروف العلة) بحث للدكتور إبراهيم أنيس نشر في المجلد الثاني من مجلة كلية الآداب، جامعة فاروق الأول، القاهرة، سنة ١٩٤٤م، ص ١٠٢-١١٦.
- (بين القافية في الشعر العربي والقافية في الشعر الإنجليزي) بحث للدكتور إبراهيم أنيس نشر في الجزء التاسع والعشرين من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، سنة ١٣٩٦٢هـ - ١٩٧٢/ ص ٥٧-٧٣.
- (تأصيل كلمة السماء) بحث للدكتور إبراهيم أنيس نشر في البحوث والمحاضرات الخاصة بمجمع اللغة العربية في القاهرة للدورة السادسة والثلاثين، سنة ١٩٦٩ - ١٩٧٠، ٢٤٢-٢٦٩.
- (تطور البنية في الكلمات العربية) بحث للدكتور إبراهيم، نشر في الجزء الحادي عشر من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م، ص ١٦٥-١٧٢.

- (تعدد الصيغ في اللغة العربية) بحث للدكتور إبراهيم أنيس، نشر في الجزء الثالث عشر من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٩٦١، ١٥٩-١٩٥.
- (توهم أصالة الحروف وتوهم زيادتها) مذكرة للدكتور إبراهيم أنيس نشرت ضمن البحوث والمحاضرات الخاصة، بمجمع اللغة العربية في القاهرة للدورة الحادية والثلاثين، سنة ١٩٦٤-١٩٦٥م، ص ١٩٥-١٩٧.
- (جهود علماء العرب في الدراسة الصوتية) بحث للدكتور إبراهيم أنيس نشر في الجزء الخامس عشر من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، سنة ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م، ص٤١-٤٧.
- (دراسة في صيغة فعيل) ألقي هذا البحث في مؤتمر جمع اللغة العربية في القاهرة سنة (١٩٦٣-١٩٦٤) ونشر في الجزء الثالث من المجلد التاسع والثلاثين من مجلة المجمع العلمي العربي في دمشق سنة ١٩٦٤/ نشر في الجزء الثامن عشر من جملة المجمع في القاهرة سنة ١٩٦٥، ص ٨١-٨٨.
- (حنيفا مسلما) تصدير للدكتور إبراهيم أنيس نشر في الجزء السابع والعشرين من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م، ص ٧-١٠.
- (حول طابع الكلمات المترادفة في اللغة العربية الفصحى)، بحث للبروفسور ف.م، ببلكين ترجمة الدكتور جليل كمال الدين نشر في مجلة المورد، المجلد الثالث، العدد الأول سنة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- (دراسة في بعض صيغ اللغة) بحث للدكتور إبراهيم أنيس نشر في البحوث والمحاضرات مؤتمر الدورة الثانية والثلاثين غير العادي في بغداد سنة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م، مطبوعات المجمع العلمي العراقي سنة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م ونشر أيضاً في الجزء الثاني والعشرين من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م، ص ٨٧-١٠٤.
- (دفرسوار) تصدير للدكتور إبراهيم أنيسى نشر في الجزء الثالث والثلاثين من مجلة اللغة العربية في القاهرة سنة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م، ص ٧-١٢.
- (دور الكومبيوتر في البحث اللغوي) تصدير للدكتور أنيس نشر في الجزء الثامن والعشرين من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، سنة ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- (صيغ الاسم الثلاثي المجرد) بحث للدكتور إبراهيم أ،يس نشر في الجزء العاشر من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٩٨٥م.
- (صيغة الجمع فُعلان مثل قُضبان وفِعلان مثل غِلمان) تصدير للدكتور إبراهيم أنيس نشر في الجزء الخامس والثلاثين من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م، ص ٧-١٥.

- (على هدى الفواصل القرآنية) بحث للدكتور إبراهيم أنيس نشر في البحوث والمحاضرات الخاصة بمجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٩٦١م – ١٩٦٢ .
- (عود إلى الإحصاءات اللغوية) تصدير للدكتور إبراهيم أنيس، نشر في الجزء الثلاثين من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م، ص ٧-١٣.
- (في الإعراب ومشكلاته "١") بحث للدكتور أحمد علم الدين الجندي نشر في الجزء الثاني والأربعين من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، سنة ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.
- (في الترتيب المعجمي) تصدير للدكتور إبراهيم أنيس نشر في الجزء الخامس والعشرين من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م، ص ٧-١٠.
- (في القياس اللغوي/ صيغة فعِّيل) بحث للدكتور إبراهيم أنيس نشر في الجزء الثالث من المجلد التاسع والثلاثين لمجلة المجمع العلمي العربي في دمشق سنة ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م، ونشر أيضاً في الجزء الثامن عشر من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٣٨٤هـ – ١٩٦٥م.
- (في موضوع النحت) مذكرة للدكتور إبراهيم أنيس، نشرت في البحوث والمحاضرات الخاصة بمجمع اللغة العربية في القاهرة للدورة الحادية والثلاثين سنة ١٩٦٤ – ١٩٦٥م، ص ٢٠٢-٢٠٣.
- (كلمة في استقبال الدكتور أحمد الحوفي) وهي كلمة للدكتور إبراهيم أنيس في استقبال الدكتور أحمد الحوفي بمناسبة اختياره لعضوية مجمع اللغة العربية في القاهرة، وقد نشرت هذه الكلمة في الجزء الثاني والثلاثين من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، سنة ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م، ص ١٥٤-١٥٨.
- (لغة عالمية) بحث للدكتور إبراهيم أنيس، نشر في الجزء الأول من المجلد الأربعين لمجلة المجمع العلمي العربي في دمشق سنة ١٣٨٤هـ – ١٩٦٥م، ص ١٥٣-١٦٠.
- (ما هو السر في هذه الجموع)، تصدير للدكتور إبراهيم أ،يس نشر في الجزء الرابع والثلاثين من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م، ص ٧-١٤.
- (المجمع اللغوي في ربع قرن) بحث للدكتور إبراهيم مدكور، نشر في الجزء الخامس عشر من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، سنة ١٣٨٢هـ – ١٩٦٣م، ص ١١٥-١٢٤.
- (مسطرة اللغوي) تصرير للدكتور ابراهيم انيس نشر في الجزء التاسع والعشرين من مجلة مجمع اللغة العربيه في القاهرة سنة ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- (المصطلح العلمي) تصدير للدكتور إبراهيم أنيس نشر في الجزء الرابع والعشرين من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة، ١٣٨٨هـ – ١٩٦٩م، ص ٧-١٠.

- (معجم ألفاظ الأدب الجاهلي) تصدير للدكتور إبراهيم أنيس نشر في الجزء الثالث والعشرين من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م.
- (معنى القول المأثور: لغة الضاد) بحث للدكتور إبراهيم أنيس نشر في البحوث والمحاضرات الخاصة بمجمع اللغة العربية في القاهرة للدورة الثالثة والثلاثين، سنة ١٩٦٦ – ١٩٦٧م، ص ١١٦-١٢٥.
- (ملك، ملاك، ملائك، ملائكة) تصدير للدكتور إبراهيم أنيس نشر في الجزء الحادي والثلاثين من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م، ص ٧-١٤.
- (منطق أرسطو والنحو العربي) بحث للدكتور إبراهيم بيومي مدكور نشر في الجزء السابع من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، سنة ١٩٥٣م.
- (منهج الإحصاء في البحث اللغوي) بحث للدكتور إبراهيم أنيس نشر العدد الثاني من المجلد الأول من مجلة كلية الآداب في الجامعة الأردنية، كانون أول، ١٩٦٩.
- (النظامية الإلكترونية تحصي جذور مفردات اللغة العربية) بحث للدكتور إبراهيم أنيس نشر في الجزء الأول من المجلد العاشر لمجلة اللسان العربي سنة ١٣٩٢هـ – ١٩٧٣م، ص ٢٠٧-٢١١.

- (هل اللغة العربية لغة بدوية) بحث للدكتور إبراهيم أنيس نشر في الجزء الرابع والعشـــرين من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٣٨٨هـــ – ١٩٦٩م، ص ٣٧٥–٣٨٥.
- وهي الأصوات في اللغة، بحث للدكتور إبراهيم أنيس، نشر في الجزء العاشر، مجلة مجمـــع اللغة العربية في القاهرة، ١٩٥٨.

- (هل اللغة العربية لغة بدوية) بحث للدكتور إبراهيم أنيس نشر في الجزء الرابع والعشـــرين من مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة ١٣٨٨هـــ - ١٩٦٩م، ص ٣٧٥-٣٨٥.
- وهي الأصوات في اللغة، بحث للدكتور إبراهيم أنيس، نشر في الجزء العاشر، مجلة مجمـــع اللغة العربية في القاهرة، ١٩٥٨.

IBRAEEM ANEES
HIS SYNTAX AND MEANING OPINIONS

BY
EFTEKAR MUHAMMAD ALI AL_RAMAMNEH

DR. ABD_ALLAH ANBAR

Abstract

Ibraheem Anees presented in his works and researches for the levels of syntax , lingual and meaning . And I decided to present his wroks in two fields : meaning & syntax , that is because he got the Country Encouragement Prize in Egypt in 1958 for his book (Dlalat Al-Alfath) which was considered by many literary men a valuable book ,and you can not find a book writen after it in the same field without depending or refering to it .And his opinoin in syntax field that analysing the sentence is just a created story by grammarians.

This study is depending on the recent lingual theories to put Anees in these two levels in the suitable position .

This study is trying to watch the agreement and the difference between Anees opinion and the ercent lingual opinions to these two fields through the civilisation and the tradition passing.

The study depinding on indicating to the origin of opinions of Anees that he wrote them in his studying to the two fields and the his trying to find the traditions manuscript which Anees depended on them to direct the lingual phenomenon.

This study is a trying to watch the fundamental principle in studying the two levels :syntax and meaning to show the relation between them ,and to discover their functions in establishing the linguistic system .